الحراك العربي المعاصر

دراسة سياسية سوسيولوجية

د. أسامة محمد أبو نحل

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية



الحراك العربي المعاصر

[دراسة سياسية سوسيولوجية]

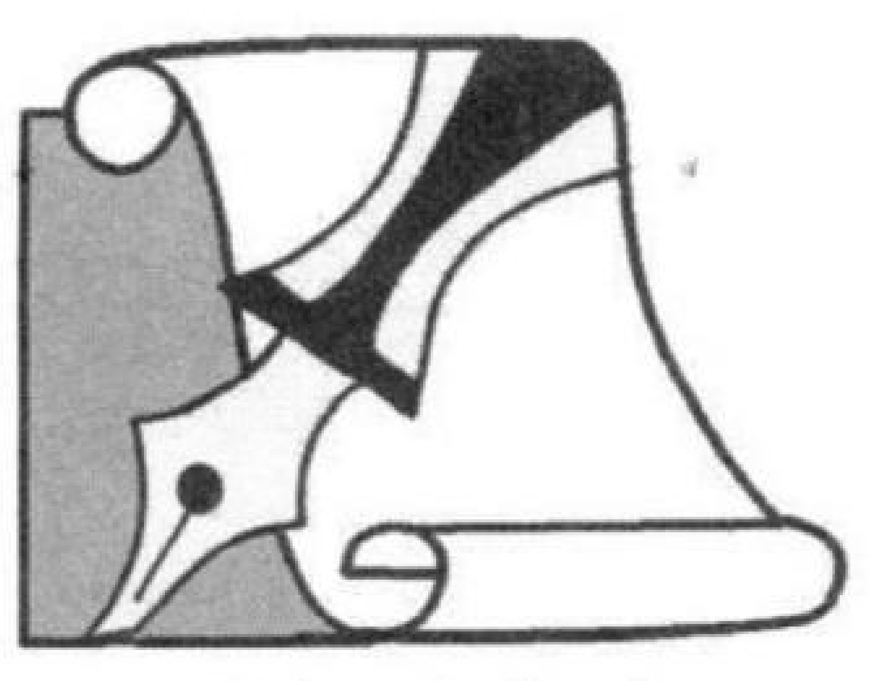
الأستاذ الدكتور أسامة محمّد أبو نحل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

منسّق برنامج دراسات الشرق الأوسط (الأسبق)

جامعة الأزهر- غزّة (فلسطين)

مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية



الطبعة الأولى
2013

بيروت- لبنان
www.bahethcenter.net
تلفاكس: 01/843882
information@bahethcenter.net
هاتف: 01/842882
isdarat@bahethcenter.net
النسخة الإلكترونية
www.almanhal.com

الحراك العربي المعاصر

دراسة سياسية سوسيولوجية

فهرس المحتويات

إهداء

إلى:

الباحثين عن الحرّية والانعتاق من ربقة العبودية

كلّ من تهمّه مصلحة الأمّتين: الإسلامية والعربية الخالدتين

مقدّمة

اختلف الباحثون والكتّاب في تعريف الثورة وماهيّتها. فمنهم من ذهب إلى أنها سياسية صِرفة، ومنهم من قال بأنها اجتماعية-اقتصادية أكثر منها سياسية، بينما يرى البعض الآخر بأنها مزيجٌ من النوعين. لكن، بشكلٍ عام؛ فإن الثورة تبدأ في بداية المطاف سياسياً، وذلك بالتذمّر من سياسات الحاكم وحاشيته، وفساد إدارتهم للبلاد؛ ومع مرور الوقت، تدخل الجماهير أو المجتمع المحلّي على خطّ الثورة لتشارك قادتها في الخروج عن سلطة الحاكم، ممّا يؤدّي إلى تشعّب مطالب الثائرين حسب مصالحهم التي يرتؤونها؛ فيكون المطلب الاجتماعي بضرورة حصول المجتمع على الحرّية السياسية، المتمثّلة بالحرّيات العامة والديمقراطية ونوعيّة نظام الحكم الذي يبتغونه؛ وأهم من كلّ ذلك تحسين أوضاعهم الاقتصادية التي ساءت نتيجة استحواذ الحاكم وحاشيته على مقدّرات البلاد الاقتصادية، بينما يتمّ توزيع الفتات من ثروات وإيرادات الدولة على فئات المجتمع المختلفة.

ولكي تكون الثورة -أو الثورات- ظاهرة صحّية مقبولة للجميع، فلا بدّ أن يتوافر لها في أيّ بقعة جغرافية ثلاثة أركان أو عناصر مهمّة؛ الركن الأوّل: أن يكون لها عنوان رئيسي (فِكرة)، ومن ذلك العنوان تتفرّع الجزئيّات الثانوية؛ والركن الثاني: أن يكون لتلك الثورات فلاسفة ومنظّرون يصيغون عناوينها بأسلوبٍ سلس، لكي يتسنّى لعامّة الثائرين أن يتقبّلوها ويهضموها، ومن ثمَّ الدفاع عنها وعن مكتسباتها؛ والركن الثالث: أن يكون لتلك الثورات قادة أو مجلس

قيادة لديهم بلاغة في التعبيرات الثورية، ويتبنّون فِكراً أو أيديولوجيا معيّنة، يستطيعون من خلالها إقناع الجماهير الثائرة أوّلاً، ثمّ الفلاسفة والمنظّرين ثانياً، بتقبّل الهدف من وراء تلك الثورات. وبالتالي يستحيل على أية ثورة في العالم أن تقوم وتصل إلى مبتغاها دون ركنٍ من تلك الأركان.

ولقد مرّت في تاريخ الشعوب عدّة ثورات عظيمة. وفي التاريخ الحديث، أهم ثورة انطلقت شرارتها من فرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث نجحت في تحقيق عدّة أهداف، كانت نبراساً لكافة الثورات التي اندلعت في أعقابها، ومنها:

1. تغيير نظام الحكم الملكي، وتحويله إلى النظام الجمهوري، وذلك في إشارة واضحة لرفض فكرة الحكم المُطلق والمستبدّ من ناحية، ورفض فكرة التوريث في الحكم الذي كان ولا زال معمولاً به في بعض المجتمعات القبلية الاستبدادية المتخلّفة.

2. وضع دستور موحّد للبلاد مُتّفق عليه من كافة أطياف المجتمع، يكون الجميع فيه سواسية في الحقوق والواجبات.

3. بداية امتلاك المجتمع لكلّ السلطات؛ فيبدأ عهد سلطة الشعب الذي يصبح صاحب السلطات: التشريعيةِ والتنفيذية.

4. إزالة الرهبة والخوف بين أطياف المجتمع، بعد إنهاء ظاهرة تسلّط الحاكم الفرد المطلق السلطات؛ فيصبح ذلك المجتمع سيّد نفسه.

مع ذلك، لم تخلُ الثورة الفرنسية التي تُعدُّ أم الثورات الحديثة والمعاصرة والثورات اللاحقة من أخطاءٍ أثّرت على سمعتها، حيث شابها الكثير من التصرّفات السلبية، خصوصاً من جانب الدهماء والرعاع الذين عمدوا إلى استغلال انطلاقها للقيام بأعمال سلبٍ ونهبٍ وتخريبٍ لمؤسسات الدولة؛ وهذا أمرٌ طبيعيٌ في ظلّ حالة الفوضى التي تعمّ البلاد في ذلك الوقت.

ومهما يكن من أمر، فإن كافّة الثورات التي قامت في أوروبا، بدءاً من الثورة الفرنسية،

مروراً بالثورات التي شهدتها أوروبا في القرن التاسع عشر، واختتاماً بالثورة البلشفية في روسيا، والثورة الصينية، وثورة الضبّاط الأحرار في مصر في القرن العشرين، توفّرت فيها الأركان الثلاثة السالفة الذكر، ممّا أدّى إلى نجاحها وتحقيق أهدافها، أو على أقلّ تقدير جزء كبير من أهدافها.

ولأن لكلّ ثورة كبوتها، فإن الثورة مع مرور الزمن تبدأ بفقدان أُلقها بسبب الإدارة السيّئة لبعض رموزها أو من يصلون إلى سدّة الحكم، ممّن لا يكون لهم دور فيها، فيبدأ العهد الجديد في الخروج عن الأهداف التي رسمتها الثورة، مُعيداً البلاد إلى ما كانت عليه قبل انطلاقها، وكأنّ شيئاً لم يحدث، ولم تقدّم تضحيات جسام في سبيل الوصول إلى أهدافها؛ وهذا ما حدث بالضبط في البلدان العربية التي شهدت حِراكات أو انتفاضات مضادّة منذ أواخر العام 2010. لكنّ الحِراكات العربية المعاصرة، أو كما يحلو للبعض استخدام المصطلح الأمريكي (الربيع العربي)، أو الثورات العربية، انطلقت بشكلٍ عفويٍ وانفعاليٍ دون ضابطٍ أو كابحٍ يضبط إيقاعها الثوري، ما جعلها تخرج عن الإطار الفِكري المألوف في الثوراتِ العالمية، وحتّى الوطنية السابقة.

وإن كنّا نفضّل استخدام مصطلح (الحِراك الشعبي العربي) في تلك البلدان، لأنها لم تتمكّن بعد من وضع نهايةٍ إيجابيةٍ لآثار ما ترتّب عليها، فإن الفعل الثوري فيها تحوّل إلى نوعٍ من الحراك السياسي من جانب قوى المعارضة لأنظمة الحكم الجديدة المنبثقة عن تداعيات الحِراكات أوّلاً، وإلى حِراك شعبي جماهيري يرفض العودة إلى القمقم الذي حُبِست فيه تلك الشعوب طيلة فترة الحكم الاستبدادي الشمولي على مدار قرونٍ طويلةٍ ثانياً. فقد بات من الصعب بمكان على أيّ حاكمٍ أو سلطةٍ تنفيذيةٍ ما بعد هذه الحراكات، أن تقبل بالنكوص والتراجع عن المكتسبات التي حقّقتها بالانعتاق الديمقراطي وحرّية التعبير والرأي.

ومهما يكن من أمر، فجميع الحِراكات الشعبية التي سنأتي عليها، افتقدت للأركان الثلاثة التي أتينا عليها من قبل، ما أدّى إلى تفشّي ظاهرة الفوضى التي كانت لافتة للأنظار، حتّى من بعض المؤيّدين لها أو المتعاطفين معها. فبعد مراجعة المواقف التي تناولت تلك الحراكات، سواء كانت مؤيّدة لها بالمطلق أم متعاطفة معها أو حتّى رافضة لها، نجد أننا نقف موقفاً وسطاً بينها؛ فنحن نؤيّدها وندعمها إذا استوفت الأركان الثلاثة التي ذكرناها آنفاً، وهي أن يكون لها عنوان

رئيسي (فكرة)، وأن يكون لها فلاسفة ومنظّرون، وأن يكون لها قادة أو مجلس قيادة. لكن، ما رأيناه وتوثّقنا منه أن كافة الحراكات الشعبية التي اندلعت لم تستوفِ الشروط المذكورة، وإنّما اندلعت بصورةٍ عفويةٍ من طبقةٍ اجتماعيةٍ بعينها، دون أن يكون لها عنوانٌ أو فِكرةٌ تُقنع الجميع بجدواها؛ فهذه الحِراكات (ما عدا حالة البحرين) تدرّجت في مطالبها من المطالبة بالإصلاح السياسي إلى مطلبٍ أوسع وأشمل، تمثّل بشعار (الشعب يريد إسقاط النظام)، ما يعني بأنه لم يكن لدى القائمين على تلك الحراكات عنوان محدّد منذ البداية، والذي أطلقوا عنان حِراكهم من أجله.

وكذلك لاحظنا عدم وجود منظّرين محايدين وغير مؤطّرين يدعمون هذه الحِراكات، ما عدا مفكّر عربي وحيد هو بالدكتور عزمي بشارة، الذي انقلب على نفسه وعلى فِكره! فبعد أن كان من أهم المنظّرين والداعمين للنظام السوري، نجده بات يُنظّر لما يجري في سوريا، محكوماً بسياسة البقعة الجغرافية التي تأويه، والمتمثّلة بدولة قطر على صِغر مساحتها وضآلة عدد سكّانها، والتي أخذت على عاتقها مساندة بعض الحراكات الشعبية، ليس بناءً على توجّهات إنسانية، بل لوجود أبعاد سياسية مرتبطة بطموحاتٍ لتزعُّم قطر العالم العربي، أو بسبب ارتباطات خارجية تحكم توجّهاتها؛ وذلك بعد خسارة مصر لدورها التاريخي والسياسي في زعامة العالم العربي منذ هزيمتها في حرب حزيران (يونيو) 1967، وتآكل الدور السياسي السعودي بسبب ترهّل العائلة الملكية الحاكمة التي مُنيت بالشيخوخة المبكّرة، ووفاة معظم أبناء الملك عبد العزيز آل سعود، الأب المؤسّس للدولة السعودية الحديثة في القرن العشرين، ما يعني بأن ثمة صراعاً على السلطة قد بدأ بين أبناء الجيل الثاني من آل عبد العزيز بن سعود بالذات!

وكذلك نلحظ عدم وجود قائدٍ بعينه أو مجلس قيادة يقود هذه الحِراكات نحو برّ الأمان، كما حدث مثلاً في ثورة 23 تموز (يوليو) 1952 المصرية وغيرها من الثورات التي شهدتها المنطقة العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فوجود القائد أو مجلس القيادة كفيل بإنجاح الثورة التي قادها أو يقودونها، وإلاّ فسوف تضرب الاضّطرابات والفوضى أطنابها وتسود في المجتمع الذي اندلع فيه الحِراك، كما نشاهد الآن في مجمل الحِراكات الشعبية العربية المعاصرة.

ومع اقتناعنا الشديد بضرورة حدوث تغيّرات جذرية في المجتمعات العربية، نتيجةً لتسلّط أنظمة استبدادية وصلت إلى سدّة الحكم إمّا بالقوّة الجبريّة، أو عبر انتخاباتٍ صوريّة، أو عبر التوريث غير المقبول في النظم الجمهوريّة، إلاّ أن ذلك التغيير يجب أن تكون له قواعد وأصول لكي: تحافظ الدولة على هيبتها وتماسكها وعدم تحلّلها أوّلاً؛ وحتّى لا تأخذ الجماهير القانون بيدها ممّا يؤدّي إلى فسادٍ سياسيٍ وتفكّكٍ اجتماعي، لا يعلم أحد إلاّ الله مدى خطورته على مستقبل البلاد ثانياً؛ وحتّى لا يسلب آخرون مكتسبات الذين ضحّوا بدمائهم من أجل إنجاح الحراك ثالثاً؛ وحتّى لا يؤدّي الأمر لاحقاً، أو حتّى أثناء سيرورة الحراك الشعبي إلى تدخّلٍ أجنبي، يضع البلاد على أعتاب مرحلة استعمارية جديدة؛ فنكون كمن يوثِق القيود بيده لا بيد غيره، وبذلك نفقد استقلالنا الوطني الذي ضحّت من أجله أجيال كثيرة قبلنا رابعاً.

فإذا كنّا نقبل بحدوث تغييرات سياسية في منظومة النُظم السياسية الحاكمة في العالم العربي، كما حدث في تونس ومصر وليبيا واليمن، فإن ما يحدث الآن في سوريا بالذات من أحداثٍ دامية تجاوزت مرحلة الحراك الشعبي، يحتمّ أن ننظر إليها من جانبٍ آخر، ليس تأييداً للنظام السوري القائم بالمطلق، ولكن لحساسية وضع النظام الجيوسياسي والجيوستراتيجي وعمقه المقاوم، أو على أقلّ تقدير دعمه اللاّ محدود لحركات المقاومة العربية؛ سواء في لبنان أو فلسطين، وحتّى في العراق إبّان الاحتلال الأمريكي للعراق.

صحيحٌ أنه لا يمكن لأحد أن يُنكر حقّ الشعب السوري في المطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية أسوة بالآخرين، لكن لا يكون من خلال تدمير الدولة أيّاً كان من يقودها، باستدعاء الأجنبي لفرض الإصلاحات والتغيير المنشود، أو من خلال استغلال بعض الأطراف السورية المعارضة في الخارج، المنقطعة عن ظروف الشعب السوري، لعداءات النظام السوري مع بعض الأنظمة العربية "المعتدلة"، أو من خلال إدخال عناصر تخريبية ومتطرّفة وإرهابية لا تمتّ للشعب السوري بصلة المواطنة، وليس لها من هدفٍ سوى تحقيق مصالحها لحساب قوى أجنبية؛ الأمر الذي سيؤدّي في نهاية المطاف إلى تدمير الدولة السورية وفقدانها لهيبتها إقليمياً ودولياً، ومن ثمّ تدمير جيشها الذي بُذلت جهوداً مضنية لتطويره، خصوصاً في الأعوام العشرة السابقة.

وبالمجمل، فإن الهدف من وراء هذا الكتاب ليس محاكمة الحراكات الشعبية العربية أو من فجّرها، لأننا نترك ذلك للقارئ الكريم الذي سوف يتمكّن من خلال متابعته لِما يدور في بلدان تلك الحِراكات، من بلورة صورةٍ متكاملةٍ لتبيان الفوائد التي ستعود على البلدان جرّاءها، أو العواقب الوخيمة التي ستجلبها نتيجة السماح بالتدخّلات الأجنبية فيها. فنحن، كما سبقت الإشارة، مع أيّ حِراك شعبي حقيقي وشامل وسلمي يزيل الاستبداد والطغيان، ولكن ليس على حساب تسليم مفاتيح أوطاننا للمستعمر الغربي من جديد، تحت أيّ مسمّىً من المسمّيات ومهما كانت المبرّرات!

الفصل الأوّل

مفهوم الثورة الشعبية

إن كلّ ثورات الدنيا التي اندلعت في التاريخ، سواء أكانت في التاريخ القديم أم الوسيط، وصولاً إلى التاريخ المعاصر، كانت مبنيّة على ثلاثة عناصر مهمّة، أو إن شئنا الدقّة ثلاثة أضلاع لمثلّث متساوٍ لا يبزّ ضلعٌ منه الآخر. وأولى هذه العناصر أو الأضلاع لأي ثورة: أن يكون لها عنوان رئيسي (فِكرة)، ومن ذلك العنوان تتفرّع الجزئيات الثانوية. لكن، كلّ تلك العناوين بمسمّياتها لديها هدف واحد هو الوصول بتلك الثورات إلى برِّ النجاح. والعنصر الثاني: أن يكون لتلك الثورات فلاسفة ومنظّرون يصيغون عناوينها بأسلوبٍ سلس، لكي يتسنّى لعامة الثوّار أن يتقبّلوها ويهضموها، ومن ثمّ الدفاع عنها وعن مكتسباتها. والعنصر الثالث: أن يكون لتلك الثورات قادة (أو مجلس قيادة) لديهم بلاغة في التعبيرات الثورية، ويتبنّون فكراً أو إيديولوجيا معيّنة يستطيعون من خلالها إقناع الجماهير الثائرة أوّلاً، ومن ثمّ الفلاسفة والمنظّرين بتقبّل الهدف من وراء تلك الثورات ثانياً. ويستحيل على أية ثورة في العالم أن تقوم وأن تصل إلى مبتغاها، دون عنصرٍ من تلك العناصر.

وقبل الولوج في المفهوم الثوري السياسي، لا بدّ لنا من التطرّق إلى معنى الاستبداد الذي بسببه تقوم الثورات أو الحراكات بين الشعوب؛ فالاستبداد لغةً: هو غرور المرء برأيه، والأنفة عن قبول النصيحة، أو الاستقلال في الرأي وفي الحقوق المشتركة. ويُراد بالاستبداد عند إطلاقه استبداد الحكومات خاصّةً، ومن أعظم مظاهر أضراره جعل الإنسان أشقى ذوي الحياة. وأمّا تحكّم النفس على العقل، وتحكّم الأب والأستاذ والزوج وأصحاب السلطة الدينية، وبعض الشركات وبعض الطبقات؛ فيوصف بالاستبداد مجازاً أو مع الإضافة.

أما الاستبداد في اصطلاح السياسيين: فهو تصرّف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة. وقد تطرأ مزايدات على هذا المعنى الاصطلاحي، فيستعملون في مقام كلمة استبداد كلمات مشابهة، من قبيل: استعباد، واعتساف، وتسلّط، وتحكّم؛ وفي مقابلتها كلمات: مساواة، وحس مشترك، وتكافؤ، وسلطة عامة. ويستعملون في مقام صفة مستبدّ كلمات: جبّار، وطاغية، وحاكم بأمره، وحاكم مُطلق؛ وفي مقابلة حكومة مستبدّة كلمات: عادلة، ومسؤولة، ومقيّدة، ودستورية. ويستعملون في مقام وصف الرعيّة (المُستبدَّ عليهم) كلمات: أسرى، ومستصغرين، وبؤساء، ومستنبتين، وفي مقابلها: أحرار، وأُباة، وأحياء، وأعزّاء.

أما تعريف الاستبداد بالوصف: فهو أن الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان، فعلاً أو حُكماً، كي تتصرّف في شؤون الرعيّة كما تشاء، بلا خشية حساب ولا عقاب محقّقين. وتفسير ذلك هو كون الحكومة، إمّا هي غير مكلّفة بتطبيق تصرُّفها على شريعة، أو على أمثلة تقليدية، أو على إرادة الأمّة، وهذه حالة الحكومات المطلقة، أو هي مقيّدة بنوع من ذلك، ولكنها تملك بنفوذها إبطال قوّة القيد بما تهوى؛ وهذه حالة أكثر الحكومات التي تُسمِّي نفسها بالمقيّدة أو بالجمهورية.

وصفة الاستبداد كما تشمل حكومة الفرد المُطلق الذي تولّى الحكم بالغلبة أو الوراثة، تشمل أيضاً الحاكم الفرد المقيّد المُنتخب متى كان غير مسؤول؛ وتشمل حكومة الجمع ولو منتخباً، لأن الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد، وإنّما قد يعدّله الاختلاف نوعاً. وقد يكون عند الاتفاق أضرّ من استبداد الفرد. ويشمل أيضاً الحكومة الدستورية المُفرَّقة فيها بالكلّية قوّة التشريع عن قوّة التنفيذ وعن قوّة المراقبة؛ لأن الاستبداد لا يرتفع ما لم يكن هناك ارتباط في المسؤولية، فيكون المنفّذون مسؤولين لدى المشرّعين، وهؤلاء مسؤولين لدى الأمّة التي تعرف أنها صاحبة الشأن كله، وتعرف أن تراقب وأن تتقاضى الحساب [1].

وعلى أية حال؛ ففي المفهوم السياسي، يعتبر البعض الثورة كمرادفٍ لعملية الانقلاب لأي

(1) - عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم: د. أسعد السحمراني، بيروت، دار النفائس، 1427هـ (2006 م)، ص37-38.

تغييرٍ سياسي. وبجانب ذلك، هناك ثورات اجتماعية. والتغيير المؤسساتي في التغيّرات المفاجئة والسريعة في تلك النظم، وما تقوم به الثورة عادةً هو تهديم الموجود وإعادة البناء من جديد، وهذا ما حصل حتّى في عملية تغيير المجتمع كما حدث في بعض الدول. فالثورات السياسية تحدث غالباً في دولٍ ومجتمعاتٍ متخلّفة، وفيها الكثير من مظاهر الفساد والظلم، وما إلى ذلك من الأمور الأخرى. فالثورة في فرنسا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر هدفت إلى التخلّص من النظام الملكي الفاسد وقيام النظام الجمهوري، لنشر العدل والمساواة والحرّية والديمقراطية وسلطة الشعب ... إلخ.

وفي عالمنا اليوم، ثمّة من يؤيّد الثورة، وثمّة من يعاديها استناداً إلى قناعاتٍ شخصية فردية؛ فالطرف الذي يكره الثورة يحاول دائماً إفشالها وإجهاضها، ويحول دون وقوعها بشتّى الوسائل والسّبل بدوافع ربّما تكون شخصية. وما يهمّنا هنا ما أسماه البعض بالثورة السياسية -أو الحِراك الشعبي- التي تجري الآن في عالمنا العربي؛ فالفهم الثوري أو الحِراكي العربي هو وصف للانفعال والتمرّد الشعبي، سواء أكان فردياً أم جماعياً، للتجديد نحو قِيم ومفاهيم مختلفة تماماً عن سابقاتها قبل وقوع الثورة أو الحِراك. وليس بالضرورة أن تكون جميع الثورات والحراكات ناجحة أو فاشلة في المنظور السياسي؛ فشعوب العالم، وشعوب المنطقة العربية خاصّةً، لم تعد مقتنعة بمفهوم الثورة السياسية (الانقلابات العسكرية)، وإنّما باتت مقتنعة بالخيار الديمقراطي والإصلاحي والتغيير السلمي التدريجي، حتّى وإن تطلّب الأمر وقتاً طويلاً؛ لأن الشعوب لا تريد إعادة الماضي وذكريات ومآسي تلك الثورات العسكرية، التي كانت تقمع معارضيها ومن يخالفها في الرأي والفِكر، وانتهاءً بالقضاء على كلّ حزبٍ آخر غير الحزب القائد الحاكم الذي يترأّسه القائد الأوحد والملهم والمفكّر والمبجّل. فمصطلح الثورة أو الحراك له عدّة مفاهيم وتفسيرات ومعاني؛ فالثورة أتت من الثأر والاندفاع القوي والعنيف، لقلب الأوضاع على عقب وتغييرها إمّا نحو الأفضل أو إلى الأسوأ [2].

(2) - جوزيف شلال، «مفهوم الثورة»، موقع تللسكف كوم، 2011/3/17:
http://tellskuf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1483%A201012-23-11-17-03-&catid=1283%A2010-04-29-22-07-11&Itemid=63

وحسب قول الدكتور عزمي بشارة، وهو من أشهر منظّري الحِراكات العربية المعاصرة، في تعريفه لمفهوم الثّورة، نجده متأثّراً بالفيلسوف اليوناني أرسطو؛ فيقتبس من كلامه الجملة التالية على أهميّتها: "إن أنماط الحكم كلّها معرّضة للثورة، بما فيها نمطا الحكم الأساسيان وهما: الأوليغاركية [3] والديمقراطية؛ وكذلك ما يسمّيه نظام الحكم المتوازن، أو الدستور، أو الأرستقراطي ...".

فالثورة الفرنسية، حسب بشارة، وكذلك الثورات الأوروبية بين عامي 1820-1848، أسهمت في تنمية الشعور الوطني وبلورة القومية؛ وهذا ما سيكون عليه أيضاً تأثير الحراكات العربية المعاصرة؛ فهي تسهم في بلورة الهوية الوطنية التي لم تحظَ بشرعيةٍ كافية حتّى الآن، بسبب منافسة الشعور القومي العربي لها. لكنّ ذلك لن يتمّ إلاّ إذا نجحت هذه الحراكات في بناء المؤسسات الديمقراطية، وأنه إذا قامت الديمقراطيات فعلاً فلن يحصل ذلك على حساب القومية العربية، بل سيتغيّر مفهومها إلى هوية ثقافية وشراكة وجدانية، ومصالح سياسية واقتصادية تُكمّل الهوية الوطنية [4].

لكنّ كلام بشارة هذا مردودٌ عليه؛ فنجاح الثورة أو الحراك في بلدٍ ما لا يعني نجاحها في بلدٍ آخر. كما أن نجاح الحِراكات العربية المعاصرة إن تمّ، فهذا لا يعني بالضرورة أنها ستعمل لصالح القومية العربية. فمن خلال قراءتنا لشعارات تلك الحراكات، لم نجد فيها ولو إشارة واحدة إلى تبنّي مفجّريها لفكرةٍ بعينها وأهمها فكرة القومية العربية؛ وإنما تصريحاتهم على ازدياد منحى الشعور بالقُطرية البغيضة.

(3) - الأوليغاركية أو الأوليغارشية: هي حكم القلّة، أو الحكومة أو الدولة التي تقوم السلطة الفعلية فيها على أيدي قلّة من المجتمع، وهي عادةً امتداد للحكم الأرستقراطي حين يفسد ويدخل مرحلة الانهيار. وكان أفلاطون هو أوّل من أشار إلى حكم الأوليغاركية، وذلك في كتابه (الجمهورية)، حيث قسّم أنظمة الحكم إلى: الدولة المثالية (جمهوريته)، ثمّ الدولة الديمقراطية، فالأوليغاركية. ثمّ عاد في كتابه (السياسة) وقدّم تقسيماً أنضج وأوضح، وهو من ستّة أنواع، منها ثلاثة تتقيّد وتحترم القانون، وثلاثة لا تلتزم بالقانون، ومنها حكم الأوليغاركية. ثمّ جاء أرسطو بعده وقدّم مزيداً من التفاصيل لمواصفات حكم القلّة، فقال: إنها تشترط نصاباً مالياً معيّناً في الذي يتمتّع بصفة المواطن؛ وإن نوع الحكم يتوقّف على الثروة والملكية. كما يتوقّف مدى اتساع الحكومة الأوليغاركية على مدى اتساع طبقة أصحاب الأملاك. وفي رأيه، أن حكم هذه القلّة ينتهي دائماً بحكم الطغيان، وتُصبح مشكلتها الرئيسة هي الاحتفاظ بالسلطة.

ويُستخدم هذا التعبير في تاريخنا المعاصر لوصف الحكومات التي تعتمد على نفوذ أجنبي، أو التي ليس لها رصيد جماهيري، بحيث تعتمد على دوائر التأثير في السلطة، مثل رجال المال أو الصناعة، والتي تعتمد على القوّة المسلّحة؛ فهي في الأساس حكم قلّة، ويختلف ذلك عن حكم الأقلّية.

عبد الوهاب الكيّالي، موسوعة السياسة، ج1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص415.

(4) - عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة: نحو تأسيس نظرية علمية عن الثورة العربية الحديثة، الدوحة، إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص7-10.

وفيما يخصّ الحِراكات العربية، ركّز بشارة على عقبات جوهرية تعترض مسيرة تلك الحِراكات، فبيّن كيف أن الثورة أو الحراك والديمقراطية لا تتلازمان ضرورةً، وهو الأمر الذي يمكن أن يغيب عن الأذهان فيما يحتدم الصراع على السلطة بعد الثورة أو الحِراك، بقوله: "إن الثورة في سبيل الحرّية لا تضمن بناء الديمقراطية دائماً"، مشيراً في المقابل إلى بلدانٍ ككندا وأستراليا لم تحتجْ إلى ثورةٍ لتحقيق الديمقراطية. فالثورة في روسيا أو في الصين مثلاً أدّت إلى إرساء نظام حكم بيروقراطي باسم دكتاتورية البروليتاريا، يمكن أن نصفه بأيّ صفةٍ ماعدا أنه نظام ديمقراطي. ومع ذلك، ارتبطت الثورة في العصر الحديث بالأفكار الجديدة والتّجديد؛ كما ارتبطت بظهور الجمهور أو الحشد، وأصبح هدفها سعادة الشعب، وتمثّل بُعدها الاجتماعي في التحرّر من الفقر، وظهور مفهوم المواطنة وحقوقها وواجباتها، وما يلزم من الحرّيات العامة والخاصّة، وكلّ هذا جرى التعبير عنه داخل حدود ما يسمّى بالدولة - الأمّة أو (الدولة الوطنية) [5].

وبناءً على كلام عزمي بشارة، وهو من أشدّ المتحمّسين للحراكات العربية؛ فإن ثورات وحراكات الشعوب ضدّ الاستبداد والطغيان ليس بالضرورة أن تُنتج ديمقراطية حقيقية على أرض الواقع. فالمعروف أن الثورات -كما أسلفنا الإشارة- لا تكون بدون رأس مدبّر يفجّرها؛ وهذا الرأس غالباً ما يتكوّن من مجلس قيادةٍ لإدارتها باقتدار. لكن، عندما تكون تلك الثورات والحراكات عفوية كما في الحالة العربية المعاصرة؛ فإن ذلك أدعى لنشر الفِكر العفوي الفوضوي الديماغوجي [6]. وعليه، فإنه بعد النجاح من التخلّص من نُظم الحكم القائمة؛ فإن الخلافات السياسية، والاجتماعية سوف ينطلق عِقالها، الأمر الذي سيؤدّي إلى محاولة الأحزاب السياسية

(5) - المرجع السابق، ص49-54.

(6) - الديماغوجية Demagogy: كلمة يونانية الأصل مشتقّة من (ديموس)، أيّ الشعب، و(غوجية) أيّ العمل. وكانت تُطلق في الماضي على زعماء الحزب الديمقراطي في أثينا الذين كانوا يدّعون (العمل من أجل مصلحة الشعب)؛ وهي اليوم تدلّ على مجموعة الأساليب والخطابات والمناورات والحيل السياسية، التي يلجأ إليها السياسيون لإغراء الشعب أو الجماهير بوعود كاذبة أو خدّاعة وذلك ظاهرياً من أجل مصلحة الشعب، وعملياً من أجل الوصول إلى الحكم. وعليه، فإنها خداع الجماهير وتضليلها بالشعارات والوعود الكاذبة. والديماغوجية هي أحد الأساليب الأساسية في سياسة الأحزاب البرجوازية. وهي موقف شخص أو جماعة يقوم على إطراء وتملّق الطموحات والعواطف الشعبية، بهدف الحصول على تأييد الرأي العام استناداً على مصداقيته. والديماغوجي هو الشخص الذي يسعى لاجتذاب الناس إلى جانبه عن طريق الوعود الكاذبة والتملّق وتشويه الحقائق. ويؤكّد كلامه مستنداً إلى شتّى فنون الكلام وضروبه، كذلك الأحداث. ولكنه لا يلجأ إلى البرهان أو المنطق البرهاني، لأن من حقّ البرهان أن يبعث على التفكير وأن يوقظ الحذر؛ والكلام الديماغوجي مبسّط ومتزندق، يعتمد على جهل سامعيه وسذاجتهم.
الكيّالي، موسوعة السياسة، ج2، ص748-749.

والتي لم يكن لها الفضل الأوّل في انطلاقة تلك الحراكات، إلى إبراز ميكيافيليتها للسطو على إنجازاتها، كما حدث لاحقاً في تونس ومصر. ومن ثمَّ، فإنه وبالرغم من وصول أحزاب سياسية إلى السلطة بعد الحراكات بواسطة صناديق الاقتراع؛ فإن ذلك لن يؤدّي في نهاية المطاف إلى البُغية المرجوّة، وهي الديمقراطية المنشودة في المجتمعات الثائرة؛ فكلّ حزب سياسي سيفشل في الوصول إلى سدّة الحكم من خلال صناديق الاقتراع، سوف يعمل جاهداً على إفشال الفائز في الانتخابات، كما حدث ويحدث الآن في تونس ومصر. وبالتالي، فإن كلّ ذلك سيؤدّي لاحقاً إلى دخول المجتمعات الثائرة في أتون دوّامةٍ من الفوضى لن تُبقي أخضراً ولا يابساً.

أوّلاً: طبيعة الحراك العربي والدور الغربي

إن العالم العربي يمرّ اليوم بحراكات تغيير لم يشهدها من قبل. وعند الكلام عن حراكات التغيير هذه، لا بدّ من استرجاع ما حدث في عام 1968، والذي يُعدّ منعطفاً في تاريخ الغرب والعالم، وهو العام الذي هزّ العالم؛ ويُقصد بذلك احتجاجات الطلاّب والعمّال في فرنسا التي هزّت النظام الديغولي (نسبةً إلى الرئيس الفرنسي شارل ديغول) وكادت تسقطه؛ فقد هبّت رياح الاحتجاجات من فرنسا، وانتقلت إلى عواصم الغرب والجامعات من روما إلى برلين، ولندن، ومدريد وصولاً إلى طوكيو في أقصى شرق آسيا، وكانت احتجاجات ضدّ المجتمع وتقاليده القديمة الموروثة عن القرن التاسع عشر، وضدّ التسلّط والكبرياء. ومع أنها فشلت وتمّ إحباطها، إلاّ أنها كانت مفيدة، ولم تذهب تضحيات الطلبة والعمّال سدىً؛ فقد انتعش بعدها المجتمع الفرنسي وتغيّرت حياته في العمق، من جميع النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية والتحرّرية.

وبعد احتلال العراق من قِبل القوّات الإنجلو أمريكية عام 2003، أصبحت النّظم السياسية العربية مهدّدة في عقر دارها، حيث لم تعد القوّات الأجنبية المتواجدة في المنطقة قوّات صديقة، أو نتيجة اتفاقيات مع بعض الدول أو بعض النّظم، بل تحوّلت إلى قوّات غزوٍ واحتلال؛ كما أن احتلال العراق لم يكن نتيجة قرار دولي، وإنّما جاء نتيجةً لتخطيط أمريكي بريطاني بامتياز. وقد تطوّرت الأمور فيما بعد باستصدار قرارٍ من مجلس الأمن اعتبر العراق دولة محتلّة. فهذا الاحتلال كان محاولة لفرض الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية، وتغيير بعض النّظم

السياسية التي لا تسير في فلك السياسة الأمريكية. وبالتالي، فإن رياح التغيير التي هزّت العالم وشهدها الغرب في عام 1968، تُعتبر اليوم من أخطر التحدّيات التي تواجه النُظم السياسية العربية؛ فهي حراكات التغيير التي تعمّ العالم العربي ضدّ الأنظمة المزمنة المستبدّة؛ فبعضها سقط بالفعل، بينما الآخر ما زال يقاتل من أجل البقاء، ومنها من يقمع المتظاهرين بعنف، والبقيّة تُجري الإصلاحات وتترقّب بحذرٍ شديد. وعليه، فتلك التحدّيات هي لحظات تاريخية غيّرت وستغيّر بعض الوجوه بالكامل. فقطار التغيير انطلق من تونس ومر سريعاً بمصر وليبيا واليمن، وما زال يجول في سوريا وفي البحرين أيضاً. ولكن، يبدو أن القطار سيعجز عن التغيير في البحرين لظروفها الخاصّة ولمحيطها الرافض [7]!

وما نلاحظه أن جلّ مجتمعات العالم العربي تعيش في الظروف الراهنة تحديداً، تحت وطأة إيقاعٍ متواترٍ لحراكٍ اجتماعيٍ قويٍ جارف، ممّا تمّ نعته بأنه انتفاضة عربية كبرى، أو حركات اجتماعية احتجاجية لم تقف عند حدّ زعزعة أركان بعض الأنظمة السياسية القائمة في العالم العربي؛ بل أسقطت بعض رؤوسها من حرّاس استبدادها العتاة، ما أعطى لهذه التحوّلات زخماً سياسياً وفِكرياً بالغ الدلالة والخطورة؛ ليس فقط على مستوى سياقه السوسيوحضاري الخاصّ، وإنّما على المستوى الكوني بشكلٍ أعمّ وأشمل. وهكذا أصبح الظرف العربي الراهن لدى العديد من المثقّفين والمفكّرين والساسة والمهتمّين والباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية موضوعاً أثيراً بامتياز، لتُطرح الكثير من الأسئلة والتساؤلات والقضايا، ممّا كان البعض يُراهن من ورائه إمّا على انخراطٍ ما في دعم أفكار وشعارات وتحرّكات هذا الحِراك الانتفاضي العارم، وإمّا على نقده أو نقضه وتفنيد أطروحاته، وإمّا على محاولة تتبّعه ومساءلته، وذلك بإنتاج معرفة علمية عنه متّسمة بأوفر قدرٍ ممكنٍ من الموضوعية والصلاحية والثبات، وقادرة على المساهمة في تحليل وتشريح وتفسير مكوّنات ومستجدّات هذا الواقع الاجتماعي الجديد، والفهم العقلاني لأبعاده ودلالاته، ورفد ما أصبح يُدعى بالتغيير المخطّط أو المتحكّم فيه [8].

---

(7) - بشير ناظر الجحيشي، «التحليل السوسيولوجي لثورات الربيع العربي»، موقع الحوار المتمدّن، العدد 3581، 2011/12/19:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288067

(8) - محمّد جليد، «ثورات الربيع العربي وأسئلة الفكر السوسيولوجي»، موقع مغرس، 2011/11/4:

ولكن، هل الحِراكات العربية المعاصرة هي حِراكات تغيير تقوم بها الشعوب المحرومة من الحرّية والمساواة والعدالة الاجتماعية، نتيجة الفقر والبطالة والتسلّط وسوء التوزيع واتساع الفوارق الطبقية، أم هي مشاريع تقسيم بأيادٍ خارجيةٍ من أجل إعادة تقسيم أكثر ملاءمة وبمقاييس تماشي وتلائم روح العصر؟ وهل لهذه الحِراكات علاقة بوثائق ويكيليكس (WikiLeaks)، أم أنها أتت صدفةً ونهايةً للماركة العربية الوحيدة التي كانت الأنظمة تفتخر وتتباهى بها؟ (ماركة التمليك والتوريث والحكم مدى الحياة).

إن لفظ الثورة أو الحِراك لا يُتعب أحداً، بسبب ما يتضمّنه من معانٍ متعدّدةٍ لدى الشعوب؛ فالثورة أو الحِراك تعني التغيير أو الانقلاب، أو نهاية لعصر الخوف، أو الخروج عن القانون لتحقيق أهداف وغايات مختلفة. ولكن، النتيجة السياسية التي لا بُدَّ منها هي بروز صفوة سياسية جديدة وهبوط أخرى، وإن كانت هذه الصفوة الجديدة هي بعضها وجوهٌ قديمة، ولكن بلونٍ مختلف. ولا يخفى على أحدٍ أن الكثير من الشعوب العربية متذمّرة وغاضبة وتنتظر لحظة الفرج؛ فملامح الفساد والظلم تختلف من بلدٍ إلى آخر، بعضها قِبَلي والآخر طائفي، وهذا مناطقي وذاك طبقي. وبالتالي، لا بدّ من هذه الحِراكات والتغيير. فإلى وقتٍ قريب، لم يكن بالإمكان تفسير الثورات التي قادتها النخب العربية قبل عقدين أو أكثر، بنظريات علم الاجتماع التي تؤكّد أن من يقوم بالثورة هي الفئات التي لم ينجح النظام في إدماجها، كالعاطلين عن العمل. واليوم، من الممكن أن تصحّ هذه النظريات على الحراكات العربية التي يقودها الشعب من أجل التغيير، لأن من يقود الحراكات اليوم هي فئات المجتمع المختلفة التي أوصلها النظام لهذه المرحلة نتيجة الظلم والضغط والحرمان، وإن تغلغلت بين بعض فئات المعارضة، بعض الأيادي الخارجية في مرحلةٍ من مراحل الحراك، وحتّى بعض التوجيه أحياناً. ولا أحد يستطيع أن يُنكر دور محمّد البوعزيزي التونسي الذي استطاع من خلال إحراق نفسه - بصرف النظر عن موقفنا الديني من صحّة الخطوة التي قتل نفسه بها - أن يُشعل الشرارة التي أشعلت الحراكات في المنطقة العربية، وإجبار حكّام الغرب على إعادة النظر بخططهم وطريقة تعاملهم مع الأنظمة العربية.

http://www.maghress.com/ahdathpress/27442

فإلى الآن أمامنا بضعة حراكات شعبية في عدّة دول عربية، مختلفة السيناريوات ومتشابهة الأهداف. فما حدث في سيدي بو زيد بتونس غير الذي حدث في ميدان التحرير بمصر، وما حدث في تونس ومصر مختلف ببعض صوره عمّا حدث في اليمن بسبب محيطها الحاضن للنظام، ومختلف بالتمام عمّا حدث في ليبيا، وإن تشابهت بعض صور ما حدث في ليبيا مع ما يحدث الآن في سوريا. حتّى أن ردود الأفعال جاءت مختلفة ومتباينة ما بين الأنظمة العربية والغربية؛ وهنا لعبت العلاقات الشخصية للحكّام دوراً كبيراً، بدعمهم علانيةَ أو بالسرّ. وكذلك القنوات الفضائية العربية جاءت تغطيتها مختلفة، واختلفت وتشابهت حسب علاقاتها المصلحية بتلك الدول[9].

إن أغلب الحراكات الشعبية العربية لم يولد من فراغ؛ وهي ليست نبتاً شيطانياً أو مؤامرةً كما يدّعي الحكّام، وإنّما هي الانفجار النوعي المترتّب على الفشل الكمّي المتراكم بفعل سياسات الأنظمة على المستوى التنموي والتربوي والسياسي. فسياسات الاستبداد والإقصاء لم ينتج عنها إلاّ التهميش والفساد، وتمديد قوانين الطوارئ وانتهاك الحرّيات والكرامات والعنف الأمني المُفرط، فضلاً عن التلاعب بوحدة المجتمع والتمييز بين طوائفه ومذاهبه بعيداً عن دولة المواطنة والعدالة. ومن أبرز خصائص هذه الحراكات أنها أعادت للرأي العام حضوره ومكانته، وأعادت للشارع والساحات والميادين فاعليتها معيدةً بذلك إنتاج المجال العام العربي. وهي بقدر ما كانت حراكات شعوب بالمعنى العام للكلمة تعبّر عن مختلف أطياف المجتمع؛ فهي أيضاً حراكات شبابية في بعدها الميداني والسوسيولوجي. فقد استطاع هؤلاء الفاعلون الجدد، أن يفرضوا مزاجهم وشعاراتهم وتكنولوجيتهم في مسيرة وإدارة هذه الحراكات، حتّى على المعارضات الأيديولوجية والتاريخية، التي ثبت هشاشتها، وقصر نظرها في التقاط اللحظة التاريخية التي تُنبئ بأن أوان الحِراك الشعبي قد حان.

ويكفي معرفة أن مجموع الفئة العمرية ما بين (15 و 29 سنة) في مصر على سبيل المثال، قد ارتفع من حوالي 70 مليون عام 2000 (يوازي 28،2% من مجموع عدد السكّان)، إلى 84

(9) - الجحيشي، «التحليل السوسيولوجي لثورات الربيع العربي»، مرجع سابق.

مليون ونصف المليون عام 2010 (بما يمثّل 29،2% من مجموع عدد السكّان). وقد تشابهت النسبة في كلّ من تونس واليمن وغيرها. وهذه الخاصيّة الديموغرافية كان لها دورٌ هامٌ في تحريك الحِراك؛ فالبطالة بين الشباب من حاملي المؤهّلات الجامعية من جهة، وتغيّر الثقافة المرجعية السياسية لهؤلاء، وهو تغيّر لعبت فيه عولمة الاتصالات والشبكة العنكبوتية، وبعض منظّمات المجتمع المدني دوراً أساسياً، وبالأخصّ لجهة التفلّت من احتكار الإعلام الموجّه، إذ لم يعد للهيمنة الأيديولوجية للقوى المسيطرة: سياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وأيديولوجياً، الفعالية نفسها. وبالتالي يمكن القول: إن الفاعلين الجدد، هم فعلاً من الشرائح الشبابية الأكثر تعويماً التي شكّلت محرّكاً مميّزاً للحراكات الشعبية [10].

وعن رصد مشاركة المهمّشين في الحراكات العربية، يرى الدكتور محمود إسماعيل أن المهمّشين ظاهرةٌ تمثّل رديفاً آخر لظاهرة الأقلّيات؛ فالطبقات العليا تجاهلت آلامهم وآمالهم باعتبارهم على هامش الحياة. لذلك، لفت نظره أن يقوم شبابٌ من الطبقة الوسطى من حاملي النظّارات، وعاشقي الشبكة العنكبوتية، ممّن كانوا ينظّفون الميادين في مصر في المساء قبل رحيلهم، فتأكّد له أنها ليست (ثورة) إلاّ بعد أن شارك فيها عامة الشعب من مختلف طوائفه. فالثورة – من وجهة نظره – تصنعها الطليعة التي تجمع عامّة الشعب كظهيرٍ لها؛ أولئك الذين يعبّرون عن طموحاتهم ويدافعون عن أهدافهم، وهم من يشاركون بالدفاع عنها ضدّ القوى المضادّة؛ فالثورات والحِراكات الشعبية، كما يعرّفها الدكتور إسماعيل، يصنعها المهمّشون. فمن صنع الثورة الفرنسية هم غوغاء باريس، وما يُطلق عليه عمليات سلب ونهب هو حقٌ مشروعٌ للمهمّش يدفعه إلى الاستبسال في الدفاع عن القضية العامة للثائرين جميعاً. ومن هذه الزاوية، ضُربت الحِراكات العربية عندما تمّ تجريدها من مضامينها الحقيقية وتفريغها من آلياتها الطبيعية؛ فالدم في الثورات والحِراكات هو وقودها، بل قربانها الذي يضمن بقاءها حتّى تحقيق أهدافها كاملة؛ فحِراكٌ بلا مهمّشين وغوغاء محكومٌ عليه بالفشل. والحِراك في تونس ومصر وصل إلى مرحلةٍ معيّنةٍ تتضمّن تجميع عدّة آلاف وأحياناً ملايين، والهتاف حتّى تُدرك تلك الجموع

(10) - عبد الغني عماد، «دراسة: نحو قراءة سوسيولوجية للثورات العربية»، موقع ذاكرة طرابلس وتراثها، 28/12/ 2011:
http://www.tourathtripoli.org/index.php?option=com_content&view=article&id=286:2011-12-17-08-18-14&catid=1:2009-10-19-06-41-10

التعب، ثمَّ يعود الجميع إلى منازلهم؛ فهذا أمر غير صحّي؛ فالحِراك هو حالة تحرّك، والثائرون لا يقدّمون مطالبهم إلى آخرين لينفّذوها لهم؛ فهم كثائرون من يحقّقون مطالبهم التي لا تقف عند حدود؛ فهي متجدّدة بتجدّد النشاط الثوري، وذلك في تونس ومصر تحديداً، فالشعب صنع الحِراك(الثورة)، ولكن النّخب سرقتها منه [11].

ومّما سبق بيانه من قول الدكتور محمود إسماعيل، إن ما يُطلق عليه عمليات سلب ونهب أثناء الثورة أو الحِراك الشعبي، هو حقٌ مشروعٌ للمهمّش يدفعه إلى الاستبسال في الدفاع عن القضية العامة للثائرين جميعاً، فذاك أمرٌ لا يمكن القبول والاعتداد به؛ فالثائر مهما كان مُعدماً وإذا كان صاحب قضية عادلة يقاتل في سبيلها، لا يمكن بحالٍ من الأحوال أن نسوّغ له مشروعية نهب الممتلكات العامة أو الخاصّة، وأحياناً أخذ القانون بيده والإيتاء بأفعالٍ من قبيل القتل والبلطجة، حسب التعبير المصري العامي، أو الزعرنة حسب التعبير السوري. وكذلك قوله إن الشعب صنع الحِراك (الثورة)، ولكن النّخب سرقتها منه، ففيه خلافٌ فِكري بيّن يستوجب علينا تفنيده. صحيحٌ أن الشعب هو من فجّر الحِراك وصنعه، وهو من ضحّى بدمه من أجل ديمومته وإنجاحه في الوصول إلى الشعار الهدف الذي لازمه في أيامه الأخيرة، بدايةً من (ارحل) وانتهاءً بـ (الشعب يريد اسقاط النظام). لكن، ما دام الهدف الأخير قد تحقق، فمن سيقود الدولة ليمنع سقوطها في مهاوى الردى، خصوصاً مع وجود أعداء خارجيين يتربّصون بها الدوائر؟ فهذا الشعب بملايينه المنتفضة ضدّ نظام الحكم المستبدّ وقد حقّق ما يريد من أهداف؛ لكن، منهم سيقود الدولة نحو برّ الأمان، خصوصاً وكما ذكرنا سابقاً أنه لا يوجد رأسٌ يدير الثورة أو يتزعّمها. إذن، ولكي نحافظ على مقوّمات الدولة ولا نسمح بوقوعها في مهاوي الردى، لا بدّ من إجراء انتخابات عامة حرّة ونزيهة، يشارك فيها من يرغب؛ سواء أكانوا أفراداً مستقلّين أم أفراداً ينتمون لأحزاب سياسية. وفي النهاية، فإن صندوق الاقتراع هو من سيحدّد من يحكم البلاد بعد نهاية الحراك. ومن ثمَّ، فإن النّخب السياسية لم تسرق الحراك من الذين لهم الفضل الأوّل في تفجيره، وإنّما هي عملت للمحافظة على مكتسبات الحِراك من ناحية، ولتحقيق مصالحها الحزبية من ناحية

(11) - حسن حافظ. «المفكّر والمؤرّخ د. محمود إسماعيل: الغرب يحوّل الدين إلى أيديولوجية تدميرية للمجتمعات العربية». موقع الجريدة. 2012/8/15: http://aljarida.com/2012/08/15/2012535809/

أخرى؛ وهذا أمرٌ معمولٌ به في كافة أنحاء المعمورة. أما ترك الشعب بعد تحقيق هدف الحراك في تحديد ماهيّة الحاكم الجديد والحكومة الجديدة دون إجراء انتخابات حرّة، فذلك مدعاة للفوضى العارمة وإحداث خلل في بُنية الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وعن التدخّل الغربي في ملف الأقلّيات الدينية في العالم العربي، يقول إسماعيل بأن ثمّة مخطّط كامل لتفكيك المجتمعات العربية والإسلامية، وضع معالمه المستشرق الأمريكي اليهودي المخضرم برنارد لويس من جامعة برنستون، والخبير في المجتمعات العربية والإسلامية وعرّاب الإدارة الأمريكية في التعامل مع الشرق المسلم، وتلميذه اليهودي أيضاً شلومو أفنيري. وهذا المخطّط قائم على فلسفةٍ معيّنة قوامها تشظية الكيانات العربية؛ فالإمبريالية العالمية كانت تخشى التكتّلات؛ لكنّها حالياً في حالة ضعف وضمور. لذلك، هي لجأت إلى تشظية الكيانات القائمة، وأوكلت مهمّة التدخّل العسكري إلى دولٍ أخرى. واتّضح ذلك جلياً في المسألة الليبية، عندما أوكلت الولايات المتحدة لفرنسا مهمّة قيادة العمليات العسكرية هناك؛ وهنا كان البحث عن الألغام الداخلية التي تُغني عن التدخّل العسكري المباشر، في ضوء واقعٍ باتت فيه العمليات العسكرية مرفوضة ومستهجنة وضدّ التطوّر التاريخي. فالتعامل مع العالم الإسلامي كقوّةٍ كبرى لا يمكن الصدام معه مباشرة، حتّى ولو صدمته وهزمته عشر هزائم؛ فالعمق الجغرافي يساعده على استيعاب هذه الهزائم وتقليل خسائره. لذلك، هم فضّلوا التعامل مع هذا البناء العملاق من خلال تفكيكه. والعالم الإسلامي إذا شبّهناه ببناءٍ ضخم يتكّون من حجارةٍ ضخمةٍ هي الإثنيات، ويُعدّ الدين بمثابة الإسمنت اللاحم لهذا البناء الذي يمنعه من التفكّك. لذلك، أثار أعداؤنا أخيراً الفتنة الطائفية والمذهبية التي تجد لها رصيداً إثنياً، ولتبدأ عجلة التفتّت في الدوران.

فالغرب يستخدم الدين كأيديولوجيا تدميرية للمجتمعات العربية. وهو السلاح الأساسي في تفكيك المجتمعات العربية والإسلامية، لأن الإثنيات من دون دين تفتقر إلى الأيديولوجيا؛ وهو مفهوم ذهب إليه المؤرّخ الشهير عبد الرحمن ابن خلدون، عندما رأى أن أيّ حركة كبيرة تحتاج إلى عصبية ودعوة مذهبية. لكنّ العصبية وحدها لا تؤدّي إلى شيء. ومن ثمّ، فقد تمّ تطبيق هذه

الأفكار أو المخطّطات الخبيثة على أرض الواقع، وحقّقت المراد منها. ففي العراق، نجحت فكرة التشظية بشكلٍ مذهل، حيث أصبح نموذجاً للتقسيم المذهبي والعرقي قابلاً للتعميم على الدول العربية والإسلامية، خصوصاً أن التقسيم في العراق قدر، فالأرض مهيّأة له هناك من الناحيتين الدينية والعرقية .كذلك استُخدم الدين لتفكيك السودان، عندما انتقلت الدولة الدينية من الرئيس جعفر النميري إلى المفكّر الإسلامي حسن الترابي، وبدأ الغرب يستغّل تصريحات بعض أركان هذا النظام للعمل على تفكيك المجتمع وتشكيل كيانٍ جديد في الجنوب، قائم على فكرة العداء الديني (المسيحي للمسلمين) المدعّم بالخلفية العرقية، حتّى وقع الانفصال أخيراً. وفي ليبيا، تجلّت الإقليمية التي تستند إلى الجغرافيا الشاسعة والتقسيمات التاريخية للأراضي الليبية على أساس ثلاثة أقاليم رئيسة (برقة وطرابلس وفزان)؛ ويرتبط بليبيا واقعٌ آخر يتعلّق بأقلّية الأمازيغ (البربر)، الذي يترك بصمته واضحة على ليبيا والجزائر في إطار الصراع مع العرب هناك.

أما عن الدول العربية المرشّحة لمزيدٍ من التقسيم الطائفي والإثني خلال السنوات المقبلة، فيقول الدكتور إسماعيل: ثمّة الكثير من الدول العربية المرشّحة بقوّة للدخول في نفق التقسيم الطائفي والإثني؛ بل وحتّى الحرب الأهلية؛ فمثلاً، ستُقسّم ليبيا على أساس إقليمي، والسودان سائرٌ إلى مزيدٍ من التقسيم القائم على أساس الإثنيات القبلية. أما العراق، فسيتمّ ترسيخ الوضع القائم فيه فعلاً وإعطائه الشكل الرسمي بنشوء ثلاث دول (كردية في الشمال، وشيعية في الجنوب، وسُنية عربية مهلهلة في الوسط). أما سوريا، فهي حالة محيّرة لأنها ستمرّ بظروف صعبة وقاسية، قد تؤدّي إلى ظهور كيانات إثنية في الشمال والغرب، وأخرى طائفية في الشمال والجنوب. وبالنسبة إلى مصر، ثمّة مخاوف من مشاكل في سيناء قد تقودها الجماعات الدينية المتشدّدة، في حين بدأت النعرات النوبية جنوباً في الاشتداد، نتيجةً لتجاهل قضايا الناس ومشاكلهم على مدار سنوات طويلة. وبالتالي، فإن الديمقراطية ليست ضرورة للمجتمعات العربية كما يردّد البعض؛ فالعدل أو المشاركة الاجتماعية في بناء الأوطان هي الضمانة؛ لقد أقام الرئيس جمال عبد الناصر مشروعه النهضوي، وجعل مصر في قيادة عالمٍ واسعٍ في أفريقيا،

وآسيا، وأمريكا الجنوبية، وأقام مشروعاتٌ قومية حشدت المجتمع المصري خلفه؛ وكان العدل في توزيع الثروات على جميع المواطنين شرطٌ أساسيٌ لضمانة وحدة المجتمع. أضف إلى ذلك أن مشاركة الجميع في بناء مصر آنذاك قد عظّمت من شعور الوحدة، وجعلت فكر الأقلّيات ينزوي ولا يجد من يردّده على رغم غياب الديمقراطية؛ وهو ما تكرّر في تجربة المملكة المغربية في زمن الملك الحسن الثاني الذي مثّل المستبدّ العادل؛ فالديمقراطية بعد الحِراك لم تأتِ في الانتخابات الرئاسية المصرية مثلاً، إلاّ بممثّلي النظام القديم وممثّلي الإسلام السياسي [12].

ثانياً: الحراك العربي: دوافع متباينة

الحقّ يُقال، وبناءً على توصيف الدكتور إسماعيل الذي أتينا عليه، بأن انتخابات الرئاسة المصرية ما بعد الحراك كانت ظاهرة سياسية من أغرب الظواهر التي شهدتها المجتمعات الإنسانية في العالم. فالمفروض أن الحِراك انتهى إلى النتيجة الهدف، وهي إسقاط نظام الرئيس مبارك ورموزه السياسية. ولكنّ المفاجأة الأولى كانت في ترشّح اثنين من رموز النظام القديم لانتخابات الرئاسة، هما اللواء أحمد شفيق الذي تولّى رئاسة آخر حكومة في عهد مبارك، والدكتور عمرو موسى الذي تولّى وزارة الخارجية من قبل في عهد مبارك، ثمّ دعمه الأخير لتولّي منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية عدّة سنوات؛ وتمّ رفض طلب ترشّح رمز ثالث وهو اللواء عمر سليمان الذي تولّى رئاسة جهاز المخابرات العامة على أهميته، ثمّ تقلّد في أواخر أيام عهد مبارك منصب نائب رئيس الجمهورية. ولا ندري ما السبب الذي دعا القضاء المصري لرفض طلب اللواء سليمان، بينما تمّ قبول طلب اللواء شفيق!

ومهما يكن من أمر؛ فقد جرت الانتخابات الرئاسية وانحسرت في جولتها الثانية بين الدكتور محمّد مرسي مرشّح حزب العدالة والحرّية المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين، واللواء أحمد شفيق أحد رموز النظام السابق. وتلك هي المفاجأة الثانية؛ فإذا كان الشعب المصري أراد تغيير النظام القديم وبتر وإقصاء رموزه، فكيف له أن يعطي صوته بنسبةٍ اقتربت من النصف تقريباً للّواء شفيق، بينما الرئيس المنتخب الدكتور مرسي حقّق فقط 51% من أصوات الناخبين المصريين؛

(12) - حسن حافظ. المرجع السابق ذكره.

ومن هنا يحقّ فعلاً للدكتور إسماعيل القول بأن الديمقراطية بعد الثورة لم تأتِ في الانتخابات الرئاسية المصرية، إلاَّ بممثّلي النظام القديم وممثّلي الإسلام السياسي، وهي ظاهرة فريدة من نوعها تؤكّد ما ذهبنا إليه من أن هذه الحِراكات كانت تفتقر للرأس المدبّر والقائد، فبدأت ريحها تذهب وتتلاشى بعد أن تركت البلاد في حالة خرابٍ وفوضى لن يستفيد منها إلاَّ أعداء العالم العربي. وهذا الأمر ينطبق على كافة البلدان التي مرّت بها تلك الحِراكات.

ولدعم صحّة ما ذهبنا إليه، فإنه على الرغم من مرور نحو العامين على اندلاع الحِراكات العربية ما تزال مجتمعاتها تواجه تحدّيات لحظة البداية. وقد يبدو هذا الأمر مألوفاً في سوسيولوجيا الثورات والحِراكات؛ فاستناداً إلى الخبرة التاريخية، فإن كلّ التجارب الثورية والحِراكية واجهت في البداية صعوبات الخروج من أسر السلطوية. صحيحٌ أن معظم هذه الحِراكات تمكّنت في النهاية من نفض الغبار عن طريقها، والتقدّم في اتجاه بناء نظام جديد مختلف تماماً عن النظام القديم الذي تمّت الإطاحة به، لكنّ الوقت يظلّ دائماً هو المشكلة الكبيرة في كلّ مسار ثوري أو حِراكي. فللتخلّص من النظام القديم بكلّ متعلّقاته المادّية (النخبة السلطوية) ومشمولاته الرمزية (الثقافة السلطوية)، لا بُدَّ من اجتياز مدخل المرحلة الانتقالية. وهذه المرحلة التي قد تمتدّ على مسافة زمنية طويلة هي المحكّ الذي يتحدّد في ضوئه مصير الثورة أو الحِراك؛ فإمّا أن تعبر بسلام إلى الضفة الأخرى بأقلّ قدرٍ من الخسائر، أو تظلّ تراوح مكانها وتتراكم الخسائر، إلى أن يتمكّن أرباب الثورة المضادّة من الانقضاض عليها وإعادة عقارب الزمن إلى الوراء؛ فيتحوّل المشروع الثوري بزخمه وأحلامه إلى مجرّد محاولةٍ للتغيير تمّ إجهاضها في المهد. وبذلك تتحقّق الفرضيّة التي تقول بأن أقصى ما يمكن أن تحقّقه الثورة أو الحِراك على المدى البعيد، هو استبدال نخبة شائخة ومُنْحَلَّة ظهرت عليها أعراض الضعف الشديد بأخرى جديدة موفورة القوّة. وهذه النخبة الجديدة بمجرّد أن توطّد سلطتها حتّى ترتدّ في سياساتها إلى وسائل النخبة القديمة التي حلّت محلّها؛ فيكون الحال في آخر المطاف أن الأوركسترا تغيّرت، لكنّ الموسيقى ظلّت كما هي. وبذلك، فإن هذه اللعبة القاسية ستظلّ تتكرّر دائماً في كلّ الحِراكات بشكلٍ لا نهائي. ومن هنا يبدو الحِراك مجرّد خدعة متقنة تنطلي على عدد كبير من الناس السذّج، محض سراب يلهثون

خلفه دون تفكير، ثمّ في لحظة واحدة تنتزعهم من أوهامهم الحقيقة الموجعة، عندما يكتشفون بخيبة مروّعة أن لا شيء تغيّر فعلاً في الواقع، وأن الحِراك الجامح الذي علّقوا عليه كلّ آمالهم ودموعهم، ليس في حقيقة الأمر سوى حادث سيرٍ عابرٍ في تاريخٍ عابر [13].

والواقع، فإن المعارضات العربية التاريخية تردّدت أو تأخّرت في مواكبة الانتفاضات العربية منذ بدايتها، وهذا ينطبق على الإسلاميين والقوميين وغيرهم. وهذا التردّد يمكن إعادته إلى عنصر المفاجأة معطوفاً على غياب الثقة بالفاعلين الجدد الذين فجّروا هذه الحِراكات الشعبية وقدرتهم على مواجهة الأنظمة، بما يجعل الانخراط بالانتفاضة في بدايتها مغامرة غير محسوبة العواقب. وقد سبق أن جرّبت قيادات هذه المعارضات ثمن مثل هذه المغامرات. والمسألة الثانية تتمثّل في أن النظام الاستبدادي العربي كان قد أغلق كلّ المنافذ المؤدّية إلى ساحة النشاط الجماهيري أمام أحزاب المعارضة المستقلّة، مُغرقاً إيّاها بالاعتقالات التعسّفية والمحاكمات المفتعلة، وبتنشيط الانقسامات داخلها وافتعال معارضات تدين له بالولاء. وما ترتّب عن ذلك هو أن هؤلاء الفاعلين الجدد (الشبّان)، الذين فجّروا الأحداث الأولى للحِراك كانوا قد فقدوا ثقتهم بالمعارضات التقليدية كما فقدوا ثقتهم بالأنظمة؛ إلاّ أن منطق الانتفاضات الشعبية ليس منطقاً أيديولوجياً ولا حزبياً. وهي إن قادها حزب وفق برنامج مُفصّل وشامل، فإنها غالباً ما تستبدل استبداداً باستبداد، وتفرض هندسة اجتماعية كلّية جديدة نابعة من عقائدها على شتّى مقوّمات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحتلّ الحيزّ العام بأسلحة هيمنوية ومؤسسية جديدة تعيد انتاج الاستبدادية القديمة بلغةٍ جديدة. لذلك فإن الأحزاب عموماً لا تُبرز برامجها الأيديولوجية بشكلٍ فاقع تكتيكياً كي تتمكّن من الانخراط في حركةٍ شعبيةٍ شاملة، وكذلك كي يقبل الجمهور المشاركة. لكن المشكلة تنفجر حين تُسارع الأحزاب الأيديولوجية وتتخلّى عن هذا التكتيك خلال التحوّل الديموقراطي، وقبل أن تترسّخ القِيم الديموقراطية وتتحوّل إلى ثقافةٍ ومؤسسات. ومن ثمّ قدّمت الحِراكات العربية نموذجاً جديداً لم يكتمل بعد، وهي حيث

(13) - سمير الحمادي، «في أزمة الربيع العربي»، موقع الإسلام المغربي:
http://islam-maghribi.com/index.php/%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.html

أسقطت النظم الاستبدادية وبدأت رحلة التغيير بانتخابات ديموقراطية، برز فيها بوضوح حسب البعض أن الأحزاب الإسلامية الأكثر تنظيماً سيطرت على الحِراك بعد تحوّلها إلى سلطة، وبدأت بالقول أنها صانعة الحِراك؛ في حين أن قوىً أخرى تتّهمها بأنها لم تفعل إلاّ سرقة الحِراك، وهذه بعض دلالات الحِراكين التونسي والمصري اليوم بعد الانتخابات، وهذا في الوقت نفسه أحد مظاهر ديناميكية الحِراكات الديموقراطية في كلّ مكان.

ولكن ، يبقى هذا أفضل بكثيرٍ من نُذر تفكّك الدولة في بعض الحالات، حيث وضع تعنّت الحكّام المستبدّين وتغوّل أجهزتهم السلطوية البلاد والشعوب أمام خيارات الحرب الأهلية أو التدخّل الخارجي؛ فانكشفت المكوّنات السلطوية الأوّلية لهذه الأنظمة؛ فظهرت قبلية ومذهبية وطائفية أو عرقية وجهوية معطوفة على فشلٍ تنمويٍ ذريعٍ أمام فجوة متنامية بين الأرياف والمدن، وبين الضواحي المهمّشة على أطراف المدن التي يتكدّس فيها الفقر والإهمال والحرمان، حيث كانت البداية كما سبق الإشارة مع البوعزيزي وعربته في تونس، وخالد سعيد وقصّته في مصر. والأنكى من ذلك أن الدولة العربية الحديثة لم تكتفِ بفشلها في إدماج مكوّناتها الأولية القبلية والطائفية والمذهبية، بل عزّزتها وعمدت إلى توظيفها كأدواتٍ في صراعها للاستحواذ على نصاب السلطة؛ فظهر الصراع واضحاً على مساحة العراق، والمشهد مغرقاً في طائفيته ومذهبيته في لبنان، وفي مصر انكشف الجرح القبطي، وعمد النظام السابق إلى تعميقه. وفي اليمن، استخدِم التحشيد الحوثي في حرب النظام لتوحيد القبائل الأخرى، حيث القبيلة والسياسة حاضرة هناك كما هي في ليبيا وتونس. ولذلك يمكن القول: إن الدولة العربية الإقليمية فشلت تماماً ليس فقط في بناء نماذجها القومية، بل في بناء الدولة كمؤسساتٍ وإطارٍ للمواطنة، ومرجعية للحكم والفصل في المنازعات بين الناس الذين عادوا وقت الشدّة نحو الكيانات التي سبقتها (أي عادوا إلى أصولهم)، تماماً كما فعل أهل السلطة حين انكشفوا فتحوّلوا إلى قبيلةٍ سياسيةٍ تحتشد حول عصبويةٍ ما [14].

ويتساءل الدكتور إياد أبا زيد عن زعم البعض بأن الحِراكات العربية قامت بلا أيديولوجيا، وأن

(14) - عماد، «دراسة: نحو قراءة سوسيولوجية للثورات العربية». مرجع سابق.

هذا زمن نهاية الأيديولوجيا أو القول بنهاية الأفكار وبداية الأعمال، وأن ما حدث من حراكات كان هبّة عامة على مظالم وليس وراء ذلك أفكار أو أيديولوجيا. فقد تكون الأيديولوجيا اختفت أو تراجعت حيث يجب أن تفعل ذلك، وحيث تنتصر المصلحة العليا للأمّة على مصالح الفئات والأحزاب؛ فالأمّة كانت – من وجهة نظره – في حال حربٍ مع محتلٍ داخلي، تماماً كما يمكن أن تكون في حالة حرب مع محتلٍ خارجي. وفي هذه الحالة، يجب أن تغيب السياسة الداخلية والأفكار الجزئية، وتعلو فِكرة واحدة وحجّة متماسكة شاملة تساعد الجميع على الصمود والوحدة لحسم المعركة مع المحتلّ الداخلي. فالأمّة ارتقت في لحظة المحنة والحِراك لتتجاوز عقبة المذهبيات، ولكنّها ستعود يوم يبدأ التمييز بين المنتصرين وتقسيم الغنائم؛ فلم تكن لحظة الحِراك وقتاً لوصفةٍ تفصيليةٍ تقدّمها إحدى المدارس لتعرّف الشعب كيف يعيش، ولا كيف يتدبّر أموره؛ فارتقت الأمّة في لحظة المحنة لتتجاوز عقبة المذهبيات، ومارست الحقّ في إقصاء العقائد والرايات الجزئية في الملاحم الكبرى، ولكنّها ستعود يوم يبدأ التمييز بين المنتصرين وتقسيم الغنائم؛ فبعد نهاية المعركة سيأْرَز كلّ فريق إلى أيديولوجيته [15].

غير أن الكاتب نارام سرجون يختلف مع طرح البعض. فحسب قوله، فإن الديكتاتوريات لا تُلام اذا لم تكن لها فلسفة ولا فلاسفة يُعتدّ بهم وبفكرهم؛ فالثيران لا ضروع لها لتنتج الحليب، ولا يُتوقّع أن تنتج الديكتاتوريات فلسفة ذات أثر. لكن، لا يُغفر للثورات والحِراكات فقرها بالفلسفة وغياب الفلاسفة والمفكّرين عنها، وهم الذين يضيئون ويتوهّجون بالأفكار. والثورات والحِراكات العظيمة يوقدها عظماء وتضيئها عقولٌ كالشهب، وتتّكئ على قاماتٍ كبيرة. وغياب هؤلاء يسبّب تحوُّل أيّ ثورة أو حِراك إلى مجرّد تمرّدٍ أهوج، وانفعال بلا نتيجة سوى الدمار الذاتي. والثورات والحِراكات الشعبية عادةً هي انعكاسات لصراعاتٍ اجتماعيةٍ عميقة، وسلوك الثورات والحِراكات انعكاس لفلسفةٍ بعينها تغذّيها؛ فلكلّ ثورة أو حِراك صراعها وفلسفتها وقاماتها؛ وبالتالي لها أبطالها على الأرض وفلاسفتها. وغياب الفكر والفلسفة يجعل الثورة أو الحِراك تمرّداً ليس إلاّ، ولا تحمل إلاّ صفات الانفعال الشعبي والغوغائي؛ فالثورة الفرنسية

(15) - إياد أبا زيد، «أيديولوجيا الربيع العربي»، موقع الحوار المتمدّن، العدد 3541، 2011/11/9:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=282841

في القرن الثامن عشر على سبيل المثال، كانت رغم عنفها وجنونها ثريّة بالفلاسفة والمفكّرين الذين صنعوا من فعل الثورة حدثاً مفصلياً في التاريخ، عندما تحوّلت هذه الثورة إلى وسيلة صراعٍ اجتماعي. لكنّ فلاسفة الثورة الفرنسية ومفكّروها كانوا أكثر عدداً من الثائرين الذين زحموا الطرقات.

وكذلك كانت ثورة البلاشفة في روسيا في مطلع القرن العشرين. فبرغم أن من قام بها كانوا على درجةٍ كبيرةٍ من الأمّية (الذين أُطلِق عليهم اسم البروليتاريا)، فإنها اعتمدت على فلسفةٍ عملاقةٍ هي الماركسية والماركسية اللينينية وكلّ متخماتها من جدليّة هيجل وماديّة فيورباخ. ويروي المؤرّخون حادثة تدلّ على أن من قام بالثورة البلشفية لم يكن يعرف ما تقول فلسفة الثورة، لكنه كان منجذباً إلى حدّ الانبهار بفلاسفتها وفلسفتهم دون أن يفقه منها شيئاً. لكنّ مفكّري الثورة كانوا يعرفون عن البروليتاريا كلّ شيء؛ فقد كان لينين المفوّه يخطب في حشدٍ من الناس ويبشّرهم بأن البروليتاريا ستقوم ببناء القاعدة المادية الفولاذية للثورة. وهنا اندفع أحد المتحمّسين من المحتشدين وصاح بتأثّرٍ وحماس: "أيها الرفيق لينين: إنني حدّاد، وأنا سأضع كلّ إمكانياتي وخبرتي في صناعة الحديد في بناء هذه القاعدة الفولاذية". وبالطّبع ما قصده لينين، كان غير (المصطبة الحديدية) التي قصدها الحدّاد.

بينما يحاول الكثيرون اليوم تسويق الحِراكات العربية على أنها من حِراكات العالم الكبرى التي تتعلّم منها الأمم والشعوب، برغم أن هذه الحِراكات لا تعدو في أعلى مراتب التوصيف أن تكون تمرّداً اجتماعياً متشظّياً قائماً على الانفعال العاطفي الوجداني لجمهورٍ تائه. فقد غاب في هذه الحِراكات المترامية الأطراف من شمال أفريقيا إلى اليمن وإلى سوريا شيئان مهمّان، هما فلاسفة الحِراك الكبار ومفكّروها؛ وكذلك غابت كلّياً فلسفة الحِراك. واللهيب الذي نراه اليوم لم يوقده فلاسفة ولا عمالقة ولا قامات ولا هامات ولا فِكر؛ وإنما هي حِراكات أوقدها النفط والجهل وحديث التعصّب والتديّن السياسي، وليس القهر والحرمان والديكتاتوريات. أما فلاسفتها الحقيقيون، فلا يتكلّمون العربية بل مستوردون من الخارج. إن البحث عن ماهيّة فلسفة الحِراكات العربية حسب قول سرجون عملٌ شاقٌ للغاية؛ والأكثر شقاءً هو البحث عن

فلاسفة الحِراك والخزانات الفِكرية الضخمة التي تستمدّ منها الثورات والحِراكات الكبرى طاقتها الخلّاقة؛ فلم نجد قامات مفكّرين ناهضين في الحِراك كأنصال السيوف. وما نراه هو حركة فوضوية لجمهورٍ بلا قيادة وبلا قائد وبلا عقل مدبّر؛ فالديكتاتوريات التي ترحل لا يؤسف عليها؛ لكن ما يؤسف عليه هو أن هذه الحِراكات تشبه فارساً مقطوع الرأس [16].

ومن ثمّ ينبغي للحركات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في الدول التي طالتها تلك الحِراكات، أن تتعامل مع بعضها بفلسفة الجماعة الوطنية ذات المصير والهدف الواحد، وليس بمنطق الأغلبية، وأفق الأقلّية السياسية الضيّق القائم على اقتسام الغنائم وعدد المقاعد النيابية والقوى التصويتية. وهنا يقع عبءٌ كبيرٌ على الأغلبية، سواء أكانت اجتماعية أم سياسية، في احتضان الأقلّيات وتطمئنها، وأحياناً التنازل عن بعض مكتسباتها في سبيل الحفاظ على وحدة وتماسك الجماعة الوطنية؛ فالمراحل الانتقالية في حياة المجتمعات تُدار بالتوافق والتراضي، وليس بمنطق الضربة القاضية والصراع الانتخابي الضيّق. كما أن بناء القلاع والحصون بين الكيانات الاجتماعية والسياسية وعزلها عن بعضها البعض، كان وما زال من أبرز أساليب الطغاة؛ فقلّما تجد مؤسسة مدنية عربية تجمع أفراداً من الشيعة والسُنّة في الخليج، أو من المسلمين والمسيحيين في مصر، أو من اليساريين والإسلاميين في الجزائر. لذلك، ينبغي على القوى الثائرة أن تُطلق مئات المؤسسات المدنية والأحزاب والمبادرات، القائمة على بناء الجسور بين كلّ المكوّنات الاجتماعية والسياسية والثقافية في الوطن [17].

والمعروف أن الدولة ومجتمعها هي التي تُنتج الديمقراطية؛ فالديمقراطية هي نتاج المجتمع والدولة. والسلطة هي نتاج القوّة والإكراه والغلبة، ونتاج العنف الذي هو الأداة الأولى والأخيرة لتلك السلطة. فالعنف هو الشكل الأخير للسلطة؛ بل إن كلّ السياسات صراعٌ حول السلطة. ولكن، الأمر في الدول العربية ربما يكون أو كان مختلفاً جزئياً عمّا ساد في أوروبا، حيث العنف

---

(16) - نارام سرجون، «فارس بلا رأس .. المجهول والمعلوم في حريق الفلّوجة وحمص»، مدوّنة نارام سرجون:
http://serjoonn.blogspot.com/2012/02/blog-post_08.html

(17) - ياسر الغرباوي، «الثورات العربية وفخ الطائفية والانقسام»، شبكة ينابيع تربوية، 2012/2/17:
http://www.yanabeea.net/details.aspx?lasttype=6&pageid=4812

هو الشكل الأوّلي والبدائي الذي مارسته أو تمارسه السلطة، دينية كانت أو قبلية أهلوية، قبل نشوء أو تمظُهر الدولة على شكل سلطة، حيث العنف هو شكل التمظهر الأخير للسلطة في هيمنتها على الدولة وإنزاله بخصومها ومنافسيها، ليس لتسيّد المشهد السلطوي ونشر سرديّاتها الخاصّة، بل وحتّى كتابة تاريخها الخاصّ وفرضه، كونه تاريخ الجماعة أو الأمّة أو مجموع الأفراد الذين فرضوا هيمنتهم الأحادية في بيئةٍ ومحيطٍ ليسا بلا تاريخ أو ذاكرةٍ جماعية، حيث يجري إقصاؤهما واستبعادهما كونهما من دلائل المؤامرة أو التهديد بتبديد وطنية مفترضة في نظر السلطة. فالدولة قبل الديمقراطية دائماً، والديمقراطية قبل الدولة والسلطة أحياناً، والمجتمع قبل السلطة دائماً؛ والسلطة التي ساهمت في تفتيت المجتمع، والدولة وحوّلتهما إلى ركام، كي يسهل عليها أن تسوسهما كما تشاء مصالح السلطويين؛ هذه السلطة ليست خليقة بقيادة الدولة وهي بالضبط استبدادية، وطغيانية معادية للديمقراطية؛ وقبل ذلك معادية لوحدة المجتمع بما هو البوتقة الوطنية الجامعة للكلّ الوطني. بل هي معادية للدولة؛ فالدولة وحدها بماهيّتها القانونية هي التي تمنح الرابطة الوطنية أصالتها أو وطنيّتها الأصيلة [18].

فكثرة الحديث عن الحِراكات العربية بمناسبةٍ أو بدونها سيُفضي إلى ابتذاله، مثلما حصل لجملةٍ من الشعارات والمفردات التي عرفها العرب - الخاصّة بفتراتٍ وحقبٍ سالفة - كعصر النهضة، والزمن الناصري وحقبة القومية؛ فكلّ فِكرة تُرفع كشعارٍ دون تطبيقٍ عمليٍ تفقد مصداقيّتها. فجولةٌ سريعةٌ على امتداد العالم العربي من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي بدءاً بالمغرب الكبير، تُنبِئ بأن لفحات نسيم ما سمّاه البعض (بالربيع) قد هبّت على المغرب في عزّ أيام هذا الفصل، بينما بقيت جارته الجزائر في دكّة الاحتياط العربي للتغيير. أما ثلاثيّ تونس ومصر وليبيا، فما يزال يصارع الزمن لتجاوز المرحلة الانتقالية ومخاضها العسير، والتأسيس لشرعيةٍ جديدةٍ تقطع مع ماضي الأنظمة البائدة؛ في حين يظلّ السودان منشغلاً بالحرب مع جنوب السودان الذي كان حتّى الأمس القريب جزءاً منه، في إعادةٍ لسيناريو اليمن مع فارقٍ في الأسباب طيلة عقود. أما في المشرق العربي، فلا شيء يوحي بأن هذا (الربيع) قد مرّ من

(18) - ماجد الشيخ. «الدولة والمجتمع قبل الديمقراطية دائماً». موقع أمجاد العرب:
http://www.amgadalarab.com/index.php

هناك؛ فالصراع على أشدّه ما بين الرياض والدوحة لملء فراغ القاهرة المنشغلة بأزماتها الداخلية. أما اليمن، فقد بدأ يستعيد بعض الاستقرار الهشّ، بينما بقي العراق ولبنان ساحاتٍ لتصريف معارك خارجية وصراعات بالنيابة عن لاعبين كبار في المنطقة [19].

وبناءً على كلّ ما سبق، فإن القارئ الجيّد والمتتبّع لفسيفساء الخريطة الرئيسة للعالم العربي خلال القرن العشرين وحتى تاريخ اندلاع الحِراكات العربية المعاصرة أواخر العام 2010، كان يشكّك في إمكانية حدوث أيّ انتفاضة أو حراك شعبي اجتماعي في الدول العربية؛ فلغة الاضطهاد والقمع كانت لها الغلبة على ما سواها من لغاتٍ أخرى. فالمواطن العربي حيثما ثقفناه كان من الجبنِ بمكانٍ أن يفكّر مجرّد تفكير في إمكانية خلع الحاكم، وإلاّ فإن زنازين القمع ستكون مصيره المحتوم. لقد كان الخوف هو المهيمن على فكر المواطن العربي، وللهروب من دوّامة إغضاب وليّ أمره كان يبحث عن عنوانٍ آخر يقيه عقاب هذا الحاكم، مثل البحث عن رغيف الخبز الذي يحصل عليه بشقّ الأنفس لكي يقتات وأسرته. ومثل البحث عن وسائل الترفيه ذات التكلفة غير المرتفعة؛ كإدمان مشاهدة مباريات كرة القدم من خلال وسائل الإعلام المرئية، حيث يُفرغ هذا المواطن كبته ونقمته على الحاكم وحكومته بالتحليل الرياضي الذي لا طائل من ورائه مع مواطنٍ لا يقلّ عنه قهراً. ومثل فئة الشباب التي لا تجد من يساعدها على الزواج في سنٍّ معقول، وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية المتردّية في معظم دول العالم العربي؛ فيُفرغ هذا المواطن أيضاً كبته ونقمته على الحاكم وحكومته، من خلال إقامة علاقاتٍ مُحرّمةٍ مع فتياتٍ لم يتزوّجن بعد، بسبب تكلفة المهور المرتفعة وعدم تمكّن الشبّان من دفعها؛ أو في أحسن الظروف، يبحث الشباب من الجنسين عن مخرجٍ لمشكلة المعيقات المادية التي تُوضع في وجوههم، بأن يتزوّجوا سرّاً دون علم أولياء أمورهم، وهو ما يُسمّى بالزواج العرفي عند أهل السُنَّة أو زواج المتعة عند الشيعة.

وعليه، وبعد مراجعة كافة المواقف التي تناولت الحِراكات العربية؛ سواء أكانت مؤيّدة لها بالمطلق أم رافضة، فإننا نقف موقفاً وسطاً بينهما؛ فنحن نؤيّد هذه الحِراكات وندعمها إذا استوفت

(19) - محمّد طيفوري، «إيمان بالثورة .. في انتظار الحرّية»، منبر الحرّية، 2012/8/19:
http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/6926

الشروط الثلاثة التي ذكرناها آنفاً في بداية كتابنا هذا، وهي: أن يكون لها عنوانٌ رئيسيٌ (فِكرة)، وأن يكون لتلك الحِراكات فلاسفة ومنظّرون، وأن يكون لها قادة أو مجلس قيادة. لكن، ما رأيناه وتوثّقنا منه أن كافة الحِراكات العربية التي اندلعت لم تستوفِ الشروط المذكورة، وإنّما اندلعت بصورةٍ عفويةٍ من طبقةٍ اجتماعيةٍ بعينها، دون أن يكون لها عنوانٌ أو فِكرةٌ تُقنع الجميع بجدواها؛ فكافة الحِراكات تدرّجت في مطالبها من المطالبة بالإصلاح السياسي إلى مطلبٍ أوسع هو (الشعب يريد إسقاط النظام).

ودون وجود منظّرين محايدين غير مؤطّرين يدعمون هذه الحِراكات، فكلّ ما شاهدناه هو وجود مفكّر عربي وحيد متمثّلاً بالدكتور عزمي بشارة، الذي انقلب على نفسه وعلى فكره. فبعد أن كان من أهم المنظّرين والداعمين للنظام السوري بالمُطلق على سبيل المثال، نجده بات يُنظّر للثورة عليه، محكوماً بسياسة البقعة الجغرافية التي تأويه والمتمثّلة بدولة قطر على صِغر مساحتها وضآلة عدد سكّانها، التي أخذت على عاتقها مساندة تلك الحِراكات، ليس بناءً على توجّهات إنسانية، بل لوجود أبعاد سياسية مرتبطة بطموحاتٍ لتزعُّم العالم العربي، أو بسبب ارتباطات خارجية تحكم توجّهاتها، وذلك بعد خسارة مصر التي تقود القاطرة العربية لدورها التاريخي والسياسي في زعامة العالم العربي منذ هزيمتها في حرب حزيران (يونيو) 1967؛ وكذلك تآكل الدور السياسي السعودي مؤخّراً بسبب ترهّل العائلة الملكية الحاكمة التي مُنيت بالشيخوخة المبكّرة، ووفاة معظم أبناء الملك عبد العزيز آل سعود، الأب المؤسّس للدولة السعودية الحديثة في القرن العشرين، ما يعني بأن ثمّة صراعاً على السلطة قد بدأ يدبُّ بين أبناء الجيل الثاني من آل عبد العزيز بن سعود بالذات.

ودون وجود قائدٍ بعينه أو مجلس قيادةٍ يقود هذه الحِراكات نحو برّ الأمان، كما حدث مثلاً في ثورة 23 تموز (يوليو) 1952 المصرية وغيرها من الثورات التي شهِدتها المنطقة العربية، خلال النصف الثاني من القرن العشرين. فوجود القائد أو مجلس القيادة كفيلٌ بإنجاح الحِراك الذي يقود، وإلاّ فسوف تضرب الاضّطرابات والفوضى أطنابها وتسود في المجتمع الذي اندلع فيه الحِراك، كما نشاهد حالياً في مجمل الحِراكات العربية.

الفصل الثاني

المتغيّرات المحيطة بالعالم العربي عشيّة اندلاع الحراكات

ازداد ما يُسمّى بالحوار القلِق في أوساط المفكّرين الاستراتيجيين في الولايات المتحدة حول مدى انكماش وتدهور القوّة الأمريكية في العالم، وحول تزامن تلك الظاهرة مع صعود قوّة الصين. وانتشرت هذه الأفكار في عدد من الكتب الحديثة والمقالات المتداولة في الأوساط الأكاديمية. ففي عدد لمجلّة(Foreign Policy) مقال حول الحوار الدائر فيما يخصّ تحديد مدى التدهور في القوّة الأمريكية، مثل الكتاب الصادر بعنوان (القوّة الأمريكية في عصر القلق): مستقبل مجموعة الصفر (زيرو سام Zero Sam) للكاتب غيديون راخمان، وهو المحلّل الرئيسي للشؤون الدولية في الفاينانشال تايمز (Financial Times)، وفي مجلّة الإيكونوميست (Ecomenist) سابقاً، حيث وضّح في هذا الكتاب بأن الولايات المتحدة خرجت من عصر التفاؤل لتدخل في عصر القلق.

أما زبيغنيو بريجنسكي، المفكّر الاستراتيجي الأمريكي المشهور ومستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، والذي كان قد خطّط منذ أكثر من ثلاثة عقود لتفتيت وانهيار الاتحاد السوفياتي، فقد نشر كتاباً في بداية عام 2012 بعنوان: (رؤية استراتيجية: أمريكا وأزمة القوّة العالمية)، وضّح فيه أنه في عام 1991بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، أن هناك فرصة للولايات المتحدة بالاستمرار كقوّة عظمى عالمية وحيدة في القرن الحادي والعشرين. ولكن، هذا التفاؤل لم يدم كثيراً بسبب المشاكل التي أصابت البورصة الأمريكية من جهة، وسياسة الرئيس جورج بوش الابن الأحادية المُكلفة في مجال السياسة الخارجية من جهةٍ أخرى؛ بالإضافة إلى الكارثة

الاقتصادية التي أصابت الولايات المتحدة في عام 2008، ممّا كشف عن الهشاشة النسقية للنظام الأمريكي، وذلك في الوقت ذاته الذي أثبت فيه الشرق قدرة هائلة على النموّ الاقتصادي والإبداع التكنولوجي، ممّا أدّى إلى نشوب قلق أمريكي حول مستقبل الولايات المتحدة كقوّةٍ عالمية رائدة، ممّا يتطلّب منها سياسة نشطة استراتيجياً ومستنيرة تاريخياً في علاقتها مع الشرق الجديد. وأوضح بريجنسكي أن الصين أصبحت القوّة المرشّحة لتكون المنافس الأوّل على الصعيد العالمي للهيمنة الأمريكية على العالم، وذلك في مقالٍ آخر نُشر في كانون الثاني (يناير) 2012 في مجلّة (Foreign Affairs)، بعنوان (نحو استراتيجية كبرى للولايات المتحدة). وقد تبدّلت اللغة السياسية الأمريكية من التفكير باحتواء الآخرين أو مواجهتهم، إلى المطالبة فقط بالتكيّف مع المتغيّرات [1].

وقد نُشر هذا المقال قبل أن تتجرّأ الصين، ولأوّل مرّة، بممارسة حقّ الفيتو في مجلس الأمن في بداية شباط (فبراير) 2012، وذلك بالتناغم مع روسيا من أجل منع نجاح المخطّط الاستراتيجي الأمريكي والغربي للهيمنة على المنطقة العربية، وللحفاظ على مصالحها في منطقةٍ تُعتبر بالنسبة لها امتداداً جيوسياسياً حيوياً، وخاصّةً بسبب مصلحتها الاقتصادية والاستراتيجية مع إيران كأهم قوّةٍ إسلامية آسيوية في المنطقة، حيث تعبّر كلٌ من مواقف الصين وروسيا عن صراع استراتيجي عالمي ومصيري شامل، سيحدّد شكل النظام الإقليمي العربي والشرق أوسطي الجديد في المرحلة القادمة. ورغم الآراء والتحليلات المختلفة، والمتناقضة أحياناً، حول وجود أو عدم وجود قوىً خارجية، قد تدخّلت في التحريض أو للدفع من أجل تفجير الحِراكات العربية في بداية الأمر، إلاّ أنه أصبح واضحاً الآن أن القوى الكبرى تتهافت وتتسابق من أجل التأثير في مجرى الأمور للدفاع عن مصالحها، وتحقيق أغراضها في المنطقة العربية.

ومن ثمَّ فمن أجل ثقافة استراتيجية جديدة لتلك الحِراكات العربية، يبقى السؤال الحيوي التالي مطروحاً أمام النخب الثورية الجديدة في العالم العربي، وهو: هل ستتمكّن هذه النخب من

(1) - نهى خلف، «بين مطرقة الاستبداد وسندان النيوليبرالية الغربية: هل يمكن بلورة استراتيجية ثقافية عربية في عصر القلق الأمريكي؟»، القدس العربي، 2012/2/23:

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C23qpt477.htm&arc=data%5C2012%5C02%5C02-23%5C23qpt477.htm

بلورة ثقافة استراتيجية تمزج بين الحاضر والمستقبل؛ وبين ديمقراطية ذات خصوصية قومية ووطنية مستغلةً عصر القلق الأمريكي النيوليبرالي [2]، والتغيّرات الاستراتيجية في النظام العالمي؛ مثل: صعود الصين والتحالفات الآسيوية الناتجة عن ذلك، آخذةً بعين الاعتبار كلّ العوامل المذكورة والمبنيّة على إرثٍ ثقافي وتاريخي واستراتيجي، قادر على تحديد الأُفق المستقبلية للصراع القائم رغم كلّ تشعباته المعقّدة، متفاديةً بذلك الوقوع بين فخّ استبداد من نوعٍ جديد، أو كضحيةٍ لمخطّطٍ غربي نيو كولونيالي قد يُدخِل المنطقة في صراعاتٍ طائفية وجهوية، ويعيدها إلى أوضاعٍ شبيهةٍ بأوائل القرن الماضي التي سمحت بإبرام اتفاق سايكس- بيكو، بهدف تقسيم وتفتيت المنطقة، والسماح بالتالي للمخطّط الإسرائيلي باستغلال عصر القلق الأمريكي، للتأكيد مرّة أخرى على دوره كرأس الحربة الأكثر فعالية في عملية إخضاع المنطقة للنفوذ الغربي [3].

أوّلاً: مستويات الحراك العربي

إن الحِراك الجماهيري العربي يُعتبر قفزة نوعية في بُنية الواقع العربي باتجاهيه المادّي والفِكري التي أفرزتها طبيعة التحوّلات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية تحت مظلّة النظام العالمي الجديد، بكلّ ما يحمل هذا النظام من سماتٍ وخصائص إيجابية وسلبية، فرضت نفسها

(2) - النيوليبرالية Neo-Liberalism: لقد بدأت دول العالم الثالث بتبنّي نهج النيوليبرالية الاقتصادية"منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، بعد أن تمّ تبنيها كوصفة مسبقة من قِبل مؤسسات بريتون وودز: صندوق النقد والبنك الدوليين وكذلك البنك المركزي الأمريكي، فيما صار يُعرف بوصفة صندوق النقد الدولي، وتعميمها على دولة العالم الثالث بالإكراه ودون الأخذ في الاعتبار الفوارق بين دولة وأخرى. وتتلخّص الوصفة بقائمة مع عشر توصيات، وصفها أحد الاقتصاديين بـ «القائمة المشينة التي اشتملت على أوامر ونواهٍ يتعيّن على صنّاع القرار في الدول النامية الالتزام بها». ولم يكن غريباً أن تحتضن الدول الأفريقية الفقيرة المؤتمر الأفريقي الأول للنيوليبرالية أو العلاج بالصدمة. واشتقّت هذه الوصفة أساساً من مدرسة شيكاغو النقدية التي كان يتزعّمها ميلتون فريدمان، وتبنّاها المحافظون الجدد في واشنطن، وأطلق عليها الاقتصادي الأمريكي جون ويليامسون (إجماع واشنطن)، بسبب تجمّع أقطاب هذه السياسة الاقتصادية في العاصمة الأمريكية. وجاء إجماع واشنطن بحسب أصحابه لعلاج الاختلالات في الاقتصاد الكلّي وغيرها من المشكلات التي صاحبت استراتيجيات النموّ التي كانت تصمّمها الدولة في بلدان العالم الثالث.

واستند إجماع واشنطن "إلى أن الأسواق تقود إلى النموّ بطريقةٍ أفضل من الدولة. لذلك، فقد اقترح علاجاً يتمثّل في التثبيت على مستوى الاقتصاد الكلّي، يعقبه برنامج تكييف هيكلي إصلاحي على مستوى الاقتصاد الجزئي، مثل تحرير الأسعار وتنفيذ سياسات خصخصة لتدعيم دور القطاع الخاصّ وتقليص دور القطاع العام».

وأدّى النهج النيوليبرالي الكلاسيكي إلى اختلالات كبيرة في كلّ الدول التي انتهجتها، إذ لم يؤدّ النموّ إلى تنميةٍ شاملة، وزادت الهوّة بين الدول الغنيّة والفقيرة. وداخلياً، زادت الهوّة بين المدن الكبيرة والمدن الطرفية، وبين من يملكون ومن لا يملكون، وارتفعت نسب الفقر والبطالة وتهميش المحافظات، وعادت المديونية والعجز في الموازنة وفي حساب المدفوعات ... إلخ، وأدّت الى احتجاجات شعبية، وترافق كلّ ذلك مع الأزمة الاقتصادية العالمية.

مدوّنة محمّد عمر، «تغيير النهج أم تحسينه: من إجماع واشنطن إلى إجماع ما بعد واشنطن»، 2011/12/22:
http://mohammadomar.ammannet.net/?p=168

(3) - خلف، «بين مطرقة الاستبداد وسندان النيوليبرالية الغربية»، المرجع السابق.

على طبيعة التفكير العربي وحياته، حيث كان لطبيعة المجتمع الاستهلاكي والثورة المعلوماتية، والأزمات الاقتصادية العالمية واستمرارية الأنظمة (التوتاليتارية) [4] الشمولية، الدور الكبير والفاعل فيها. بيْد أن المؤسف في هذه التحوّلات هو عدم مقدرة حواملها الاجتماعية في الساحة العربية الإدراك أو الوعي، بأن للتحوّلات الموضوعية والذاتية في أيّ مجتمع من المجتمعات قوانين سيرورتها وصيرورتها التاريخيتين الخاصّة بها، وبالتالي سقفها الذي لا يمكن لهذه الحوامل الاجتماعية أن تتجاوز معطياته في مرحلةٍ تاريخيةٍ محددة. فإن هي تجاوزت في حِراكها العملي والفِكري معطيات أو ظروف الواقع المعاش، وقعت في مطبّ الشعاريّة والأيديولوجيا الصنميّة التبريرية من جهة، أو السعي للبحث عن حوامل اجتماعية أخرى من الخارج، لديها القدرة على تطبيق هذه الشعارات والأفكار الأيديولوجية بعيداً عن حواملها الاجتماعية الوطنية من جهةٍ أخرى؛ وهنا تحدث الفوضى والدمار لبُنية الدولة والمجتمع معاً. ويُستبدل الظلم والاستبداد اللذان جاء الحِراك الجماهيري من أجل القضاء عليهما، بظلم واستبدادٍ آخرين أشد قسوةً وقهراً من السابق، وهو ظلم وقهر المستعمر، وهذا ما حدث في العراق وسيحدث لا محال في ليبيا [5].

فنظرة أوليّة وسريعة على بُنية الواقع العربي بكلّ مستوياته: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، تشير إلى أن هناك تخلّفاً مزمناً في هذه البُنية لم يزل قائماً حتّى يومنا هذا. فعلى المستوى الاقتصادي: لا زال العرب يستوردون التكنولوجيا، وإن وُجدت لديهم صناعات؛ فهي صناعات اللمسات الأخيرة، أو بعض الصناعات البتروكيميائية التي عافها الغرب منذ زمنٍ طويلٍ بسبب تلويثها للبيئة وحاجتها إلى اليد العاملة الكثيرة، وهي صناعات غير قادرة

---

(4) - التوتاليتارية أو الكليانية Totalitarianism: هو نظام سياسي لدولةٍ ما، يتميّز بالهيمنة الكلّية على النشاطات الفردية من خلال تبنّيها لأيديولوجية معيّنة. وقد عرف مفهوم الكليانية العديد من التفسيرات والتأويلات حتّى أصبح من الشيوع، لدرجة أصبح من الضروري إعادة النظر فيه. وبدأ استعمال هذه اللفظة في نهاية الثلاثينيات من القرن الماضي، لوصف الأنظمة والحركات السلطوية التي نشأت في ذاك العقد من الزمن. وكان نويمان (Neumann) أوّل من وسّع بشكلٍ واضح ومحدّد في كتابه (الثورة الدائمة) عام 1940، مفهوم الكليانية، بُغية تحديد الخصائص العامة المشتركة بين الحركات السلطوية والأنظمة الديكتاتورية التي عرفتها فترة ما بين الحربين، معتبراً أن الهدف الأوّل للكليانية هو تخليد وتثبيت دعائم الثورة؛ فالخاصّية الأساسية للكليانية برأيه تتجسّد في إقامة دينامية دوام وتخليد النظام، ممّا يعني أن الدول الكليانية لا يمكن لها أن تكون عرضة للإصلاح بل للدمار. لكن، منذ عام 1945، أصبحت الكليانية لفظة شائعة تطابق لفظة السلطوية، وأطلِقت على العديد من الدول والأحزاب السياسية والأيديولوجيات، ممّا تطلّب الرجوع من جديد إلى تعريفها وتوضيحها.

انظر: الكيّالي، موسوعة السياسة، ج5، ص136-137.

(5) - عدنان عويّد، الأيديولوجيا والوعي المطابق، دمشق، دار التكوين، 2006، مواضع متفرّقة.

على خلق تغيّرٍ واضحٍ وبنيوي في طبيعة العلاقات الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، في بُنية المجتمع العربي. ومن الدول العربية التي تمتلك المال كدول الخليج، ربما استطاعت أن تحقق بسبب حيازتها للمال قفزات نوعيّة في المسألة العمرانية والخدميّة، غير أنها لم تستطع توظيف هذا المال في مشاريع صناعية حيوية كما هو الحال في إيران مثلاً، وإنّما قامت بصرف قسم من هذا المال على الكماليات كالبطن والقصور المنيفة، والقسم اليسير منه وظّفته على الصناعات الصغيرة ذات اللمسات الأخيرة. أما القسم الأكبر، فقد صُدّر إلى الخارج كأوروبا والولايات المتحدة، حيث وُظِّف في بنوكها أو في شراء أسهم الكثير من شركاتها الصناعية هناك؛ ليكون أصحاب هذا المال (أمراء وشيوخ الخليج تحديداً) شركاء حقيقيين للرأسمال الصناعي الاحتكاري العالمي؛ وهذا ما يدفع في الحقيقة حكّام هذه الدول إلى تنفيذ أجندات الخارج في العالم العربي خدمةً لمصالحهم المشتركة، ومنها مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ساهمت دول الخليج فيه، ولم تزل تساهم بشكلٍ واضحٍ وجلي في تآمرها مع الغرب والولايات المتحدة على العراق وليبيا واليمن وسوريا وغيرها من الدول العربية.

أما على المستوى الزراعي: فمعظم الدول العربية تقريباً تستورد القمح، رغم وجود الأنهار الكثيرة على الساحة الجغرافية العربية. بل إن هناك أزمة مياه في بعض الدول العربية؛ فالزراعات الغذائية العربية لم تحقق بعد القدرة على التصدير، ولم تزل تستخدم حتّى يومنا هذا الكثير من الوسائل الزراعية البدائية في ريّ المحاصيل. كما أن العرب بعيدون عن استخدام التكنولوجيا فيها، إلاّ في بعض المواقع التي تُعد حقول تجارب أو مراكز بحوث علمية؛ وهذه البحوث في كلّ اتجاهاتها، لا يُسخّر لها العالم العربي أكثر من 1% من ميزانياتها العامة. أما على المستوى الاجتماعي: فالعالم العربي لم يزل محكوماً بمرجعياته التقليدية من عشيرة، وقبيلة، وطائفة، ومذهب، وهي مرجعيّات تتحكّم بدورها في آليات العمل السياسي والثقافي؛ فعلى المستوى الاجتماعي، لم تزل هذه المرجعيّات تشقّ المجتمع عمودياً وأفقياً، وتعمل على عرقلة نمّوه وتطوّره. أما على المستوى السياسي: فلم تزل هذه المرجعيّات تتحكّم في بُنية الدولة ومؤسساتها من الأدنى إلى الأعلى، وبالتالي فإن هذا ما يؤثّر سلباً على مسألة الحِراك السياسي وبناء الدولة

المدنية الحديثة. أما على المستوى الثقافي: فالسائد حتّى يومنا هذا هو الافتخار بالماضي بمحاسنه وسيّئاته، والتمسّك بأهداب التراث وكلّ ما هو سطحي فيه وامتثالي وغيبي مُطلق ينفي إرادة الإنسان وحرّيته؛ هذا إضافةً إلى محاربة كلّ ما هو عقلاني، وتصنيف مُنتجيه في خانة الكفرة والزنادقة، والافتخار بماضٍ سياسي لم يكن فيه العرب أصحاب قرار، حيث تحول الحكّام في قسم كبيرٍ من هذا الماضي إلى ببّغاوات في قفصٍ سيطر عليهم وعلى شعوبهم فيه البويهيون والمغول والسلاجقة والمماليك والأتراك العثمانيون والصفويون، ثمّ جاءت سيطرة الغرب والولايات المتحدة واليهود الصهاينة. واليوم، نجد أن من يقود ويتحكّم في الحياة الاقتصادية والثقافية للعالم العربي ويرسم له مستقبله السياسي، حكّام دول الخليج تحديداً الذين لا يعرف بعضهم الأبجدية العربية، فهل ثمّة تخلّف أدنى من هذا التخلّف الذي تعيشه المنطقة العربية؟ وعليه، فهذا هو الواقع الذي تحرّكت فيه الحِراكات العربية التي رحّبت بها قوى الاستعمار الغربي والأمريكي، وحكّام دول الخليج الحلفاء الاستراتيجيين للرأسمال الاحتكاري العالمي.

إن هذا الواقع بكلّ معطيات تخلّفه التي تناولناها، لم يستطع أن يُنتج حتّى هذا اليوم سوى صيغتين من صيغ أنظمة الحكم السياسية الشمولية، هما الأنظمة المملوكية والأنظمة الشعبويّة. هذا إضافةً إلى كونه لم يستطع أيضاً أن ينتج حوامل اجتماعية واعية لذاتها تربطها مصالح مشتركة، وتعمل لنفسها ولغيرها من قوى المجتمع؛ أيّ حوامل قد تجاوزت مرجعيّاتها التقليدية إلى مرجعيّات المجتمع المدني (مجتمع دولة القانون). لذلك، فلا غرابة بأن من حرّك الحِراكات في تونس ومصر على سبيل المثال هم فئة الشباب لا الطبقة الواعية لذاتها؛ الشباب الذين حرّكتهم العاطفة الثورية أكثر من المنطق العقلاني الثوري الذي يستطيع الاجتماعيون عبر حملته تحديد ماذا يريد؛ مثلما يستطيع المساهمة في رسم ملامح المستقبل للوطن والمجتمع معاً، بغضّ النظر هنا عمّا حقّقه هؤلاء الشباب من إنجازاتٍ هامة، كان أبرزها إسقاط نظامين سياسيين عملا طويلاً خارج نطاق المشروع النهضوي العربي، وبخاصّةٍ نظام الرئيس المصري مبارك الذي أخّر حركة التحرّر العربي عدّة عقود إلى الوراء، من خلال السياسة العدائية التي انتهجها ضدّ المقاومة.

أما في سوريا، فإن غياب الحامل الاجتماعي المنظّم والواعي لطبيعة المرحلة التاريخية التي

تعيشها، وللظروف الإقليمية والدولية المحيطة بها، وبالتالي لطبيعة التحوّلات المراد إنجازها، ولرسم ملامح المستقبل، جعل ما سُمّي بالمعارضة السورية تتّكئ على حوامل اجتماعية تفتقد إلى أيّ شكلٍ من أشكال الانسجام مع نفسها؛ ففي الوقت الذي نرى فيه قسماً من المعارضة تحرّكها مرجعيّات أيديولوجية دينية أصولية راديكالية ترفض الآخر بكلّ أشكاله، نرى حوامل أخرى خارجة عن القانون تحرّكها مرجعيات غريزية وشهوات انتقام وإثبات للذات على حساب المجتمع وقضاياه النبيلة. وكلا هذين الحاملين الاجتماعيين فقدا المنطق العقلاني في تحرّكاتهما الثورية؛ فكان السلاح هو الوسيلة الوحيدة الذي شعرا أن من خلاله يستطيعان تحقيق أحلامهما؛ فكان ردّ فعل الدولة عليهما بالسلاح نفسه حفاظاً على المجتمع والدولة معاً. أما القسم الثالث من المعارضة (بعض اليساريين والقوميين والليبراليين)، فقد حرّكته شهوة السلطة، فاستغلَّ الحاملين الاجتماعيين السابقين من أجل تحقيق أهدافه؛ بل أن قسماً من هذا الحامل لم يكتفِ بذلك، وإنّما اتّجه نحو الخارج، ليجد في الولايات المتحدة والغرب ودول الخليج سنداً لطموحاته، ناسياً أو متناسياً ما جرّه تصرّف أمثالهم على العراق، وما سيجرّونه على ليبيا من ويلاتٍ ودمار [6].

وعلى أيّة حال، فمن الغباء إنكار أن ما حقّقته الحِراكات العربية من إنجازاتٍ هو أمر هام في تاريخنا المعاصر. ولكن، من الغباء الاعتقاد أن هذه الحِراكات قد امتلكت شروط تحقّقها الموضوعية والذاتية المنسجمة مع ذاتها وطموحاتها أو أهدافها الاجتماعية؛ فما شاهدناه في مضمار هذه الحِراكات، يقدّم لنا المعطيات التالية إضافةً لِما سبق بيانه:

أوّلاً: إن فكرة البطل ظلّت هي السائدة في البنيتين السياسية والاجتماعية لدى الشارع العربي؛ ففي العشيرة، لم يزل شيخ العشيرة هو المسيطِر، وفي الطائفة شيخ الطائفة، وفي القبيلة شيخ القبيلة، وفي الحزب الأمين العام، وفي الدولة القائد الأوحد. فعقلية التمسّك بالبطل المنقذ أو المستبدّ العادل في عالمنا العربي، التي عبّر عنها في نهاية القرن التاسع عشر الشيخ الإمام محمّد عبده بقوله: "ألاَ يوجد لدى العرب مستبدٌ عادلٌ ينهض بهذه الأمّة، ويحقّق لها في خمسة عشر

(6) - المرجع السابق.

عاماً من التقدّم ما حققته أوروبا"، لم تزل قائمة حتّى يومنا هذا. فالعقلية العربية لم تعرف بعد عقلية المؤسسات، ولم تتشكّل لديها الفكرة الجوهرية عن الدولة المدنية التي تفرض على أبنائها عقلية المواطنة ودولة القانون. لذلك، لا نستغرب استمرار مقولة أديب إسحق سارية المفعول في تاريخنا المعاصر: "نحن دعاة زعيم وعصاة". وهذا ما كان وراء استقبال الشيخ راشد الغنوشي في تونس استقبال الفاتحين عند عودته من منفاه بعد سقوط نظام بن علي؛ وهذا ما كان أيضاً وراء انقلاب موازين القوى لدى قوى الرابع عشر من آذار (مارس) في لبنان، عندما ابتعد سعد الحريري عن رئاسة الحكومة، بحيث لم تستطع هذه القوى أن تستوعب فكرة وجود غيره في السلطة. وعلى الرغم من أن هناك من يقول بأن ما حدث من تغييرٍ في تونس ومصر وليبيا، لن يسمح بعودة الوضع السياسي كما كان عليه في السابق؛ أيّ لن تتكرّر فكرة القائد البطل. غير أن معطيات الواقع تقول غير ذلك؛ ففكرة البطل لم تزل مجسّدة في بُنية الأحزاب المتنافسة على السلطة، وهذا سبب نشوء هذا العدد الهائل من الأحزاب في مصر وتونس والعراق بعد سقوط الأنظمة فيها؛ وهذا ما كان أيضاً وراء الشعار الرئيس في هذا الحِراكات (إرحل) بكلّ تعبيراته، وصيغ طرحه التي رفعها كلّ الحِراك الشعبي في تونس ومصر واليمن وليبيا وسوريا؛ فالقضية الأساس في التغيّر لم تزل تركّز على البطل المنقِذ قبل أيّ شيءٍ آخر.

ثانياً: إن ما دفع الولايات المتحدة والغرب وحلفاءهم من دول الخليج العربي، للتدخّل في الحِراكات العربية هو ملء الفراغ وإعادة هيكلة المنطقة بما يخدم توجّهات قادة الرأسمال الاحتكاري العالمي، ومن ضمنهم الشريك الاستراتيجي في المنطقة العربية، وهم حكّام الخليج العربي على العموم. فالموقف الخليجي والأمريكي والغربي بكلّيته لم يعد خافياً على كلّ ذي بصيرة، وهو ليس بخافٍ حتّى على المعارضة؛ ولكن، طبيعة المصالح الضيّقة لهذه المعارضة هو الذي جعلها تنسّق مع حكومات هذه الدول. بل أن بعض أطراف المعارضة، ومنها السوري على سبيل المثال، راح وبكلّ صراحة يطالب بتدخّلها العسكري للقضاء على النظام السوري، وهنا تكمن المصيبة الثورية لهؤلاء [7].

(7) - «قراءة تحليلية في الثورات العربية: الدوافع والآفاق»: موقع الاتحاد الدولي لنقابات العمّال العرب:
http://www.icatu56.org/show3.php?page=show_chosen_study.php&main=88

ووصل الأمر برئيس حزب الوطنيين الأحرار السوري المعارض الدكتور أحمد جمعة، بأن أشاد بما نُسب إلى إسرائيل من ضرب منشآت الأسلحة الكيماوية لصواريخ بعيدة المدى في الأراضي السورية في مطلع شباط (فبراير) 2013. فقد قال الدكتور جمعة في مقابلةٍ خاصّةٍ مع إذاعة صوت اسرائيل باللغة العربية من مكان إقامته في مصر، إنه قابل بارتياح الأنباء عن الغارة الجوّية المذكورة، لافتاً إلى أن السلاح المُستهدف فيها كان سيُستخدم إما ضدّ إسرائيل أو ضدّ الأكثرية السُنيّة في سوريا نفسها! ودعا جمعة إسرائيل إلى مواصلة ضرباتها الجوّية لقوّات النظام السوري لغرض تقويضه، كما أنه شدّد على رغبة حزبه، الذي يقع مقرّه الرئيسي في مدينة حمص، وفئاتٍ أخرى من المعارضة السورية في إقامة السلام مع إسرائيل [8].

وفي الوقت الذي سقطت فيه الدولة الشمولية في المنظومة الاشتراكية، لم تدرك الأنظمة العربية الحاكمة جدّياً تغيّر بيئة العالم باتجاه الانتقال التدريجي نحو الديمقراطية. وعلى نقيض ذلك، كانت الأنظمة العربية تدخل في دورة الاكتمال الشمولي، في الوقت الذي كانت فيه هذه الدورة تندثر تاريخياً، وتفقد إشعاعها حتّى في وعي النخب الشيوعية الشمولية السابقة. ويبدو أن العالم العربي ظلّ على هامش هذا التاريخ الكوني؛ فهناك من ناحية الصراع العربي - الإسرائيلي، وإسقاطاته المدمّرة في ظلّ غياب مشروع عربي موحّد لتحرير فلسطين. وهناك من ناحية أخرى نعمة الريع النفطي التي لم تُوظّف لمصلحة بناء اقتصاد عربي منتج، قادر على استيعاب الأجيال الجديدة من خرّيجي الجامعات. وإضافةً إلى كلّ ذلك، أصبح العالم العربي واقعاً بين مطرقة الدولة السلطوية وسندان الحركات الإسلامية الأصولية، الأمر الذي قاد إلى إجهاض الطموحات لإنجاز ثورة ديمقراطية حقيقية. وكان معظم حكّام الأنظمة العربية يعيشون خارج سياق عملية الانتقال نحو الديمقراطية التعدّدية في العالم الثالث، والتي لا يمكن النظر إليها باعتبارها انعكاساً لمتغيّرات دولية خارجية، أو أنها مجرّد تحقيق لإرادة الدول والمؤسسات المانحة فحسب، كما يشير إلى ذلك أنصار نظام الحزب الواحد الشمولي أو الدارسين ذوي النظرة الأحاديّة في التفسير.

(8) - «حزب الوطنيين الأحرار السوري يشيد بالغارة الإسرائيلية ويتعهّد بإقامة سلام مع إسرائيل». وكالة سما الإخبارية، 2013/2/3؛ http://samanews.com/index.php?act=Show&id=149794

وبينما الحال كذلك، فإن الأنظمة العربية ظلّت تنظر إلى الديمقراطية التعدّدية بمفهومها الغربي بأنها تعبّر عن أنماطٍ غربية للحكم، ومن ثمَّ فهي جزءٌ من الموروث الاستعماري. ولذلك، بقيت تلك الأنظمة خارج سرب دول العالم الأخرى. ففي البدء حظِيت الأنظمة العربية بمشروعية مناهضة الاستعمار، وبلغت هذه الأنظمة سدّة السلطة بعد إطاحة أنظمة موالية للغرب؛ كما كان حال العراق ومصر والجزائر، وكانت الملكية المغربية قد نجت من براثن الانقلاب جرّاء تبنّيها النضال الوطني. ولكنّ المشروعية هذه لم تحل دون قمع الاحتجاجات، وتذرّعت تلك الأنظمة بدواعي التنمية واستغلّت توق شعوبها إلى انبعاث الكرامة الوطنية للحؤول دون إرساء الديموقراطية. ومنذ عام 1973، ومع ارتفاع أسعار النفط أربعة أضعاف ما كانت عليه، اضّطربت البُنية الاجتماعية والسياسية في الدول العربية، وبلغ أثر هذه الطفرة الدول النفطية العربية؛ فتحوّلت الأنظمة العربية كلّها إلى أنظمة ريعيّة. وبالتالي، فقد قادت نهاية الحركات الأيديولوجية الكبيرة التي عرفها العالم العربي في مرحلة ما بعد نهاية الحقبة الاستعمارية من القومية والاشتراكية، إلى الصدام بين الدولة التسلّطية العربية والإسلام السياسي المستقوي بانتصار الثورة الإيرانية في عام 1979، وقادت هذه المواجهات إلى حدوث حروبٍ أهليةٍ في أكثر من بلدٍ عربي. وفي ظلّ هزيمة الإسلام السياسي، تغوّلت الدولة التسلّطية العربية على المجتمع المدني، ورفضت انتهاج سياسة الانفتاح الديمقراطي مخافة أن تُعبِّد الديمقراطية الطريق لوصول الإسلاميين إلى السلطة.

وإذا كان الخطاب الأميركي قد أطنب في الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلاَّ أن الولايات المتحدة دعمت لسنواتٍ طويلةٍ الأنظمة الاستبدادية التي كانت سائدة في العالم العربي، والتي اتّسم عهدها بانتشار الفساد في معظم الحكومات العربية، وبغياب القانون وبتغلّب مصالح النّخب التسلطية على مصالح الشعوب. وكانت الإدارة الأمريكية تُغلِق عينيها عن أماكن عربية كثيرة تمارس القمع والإكراه ضدّ شعوبها، مثل نظام مبارك في مصر، ونظام بن علي في تونس، لأن ما كان يهمّ الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالدرجة الأولى هو التجارة، واندماج العالم العربي في دواليب الاقتصاد العالمي، وضمان أمن إسرائيل. فلقد امتزجت عناصر عديدة معاً لتتسبّب في

الثورات والاحتجاجات السياسية والاجتماعية التي شهدها العالم العربي أواخر عام 2010؛ فالفساد والمحاباة واستغلال السلطة والقيود التي فُرضت على حقوق الإنسان، أوجدت أرضاً خصبة للحركات المطالبة بالديمقراطية العاملة عن طريق مواقع الشبكة العنكبوتية العالمية، مثل الفيس بوك والتويتر وغيرهما من وسائل الإعلام الاجتماعية. وأبدت الحكومات العربية مهما كانت الاختلافات فيما بينها، تجاهلاً مشتركاً للمساءلة أمام مواطنيها وحماساً مفرطاً للاستثمار في الأمن الداخلي، وقدرةً على مقاومة الاتجاهات العالمية نحو الأخذ بالديمقراطية؛ كما أنّها لم تستجب لمطامح وطموحات الشباب الذين يسعون إلى الانتقال إلى عالم العمل [9].

ولا يوجد خطاب أيديولوجي عرفته البشرية يمتلك من حيوية وقابلية للانتشار والتوظيف الاجتماعي، والسياسي، والثقافي، ما للأيديولوجيا الدينية بشكلٍ عام، وللأيديولوجيا الدينية الإسلامية بشكلٍ خاصّ. ويبدو أن معرفة هذه المسألة قد أدركها الغرب منذ بدء تحرّك مشروعه الاستعماري وتوسّعه في الشرق عموماً، والمشرق العربي أو ما يُسمّى بالشرق الأوسط على وجه التحديد. الأمر الذي دفع القوى الاستعمارية أن تتّكئ على مسألة الخطاب الديني لتحقيق مصالحها واستدامتها، منذ بدء قيام عملياتها الاستعمارية حتّى يومنا هذا. ففي إحدى التقارير التي تقدّم بها موظّف في الإدارة البريطانية إلى الحاكم العام البريطاني في الهند عام 1789، يشير فيه هذا الموظف ناصحاً رئيسه إلى ضرورة تشجيع طقوس الديانة الهندوسية وتعاليمها العقائدية [10]. وكان الجنرال الفرنسي الشهير بيجو الذي كان معروفاً بالمجازر التي ارتكبها ضدّ الجزائريين، نجده أيضاً يوجّه أحد رجال الدين المسيحي الذين رافقوه في إحدى حملاته العسكرية على المدن والقرى الجزائرية، كي يُنصّر أهاليها المسلمين قائلاً: "حاول يا أبتي أن تجعلهم مسيحيين، وإذا فعلت لن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار" [11].

ثانياً: الخطاب الديني في الحراك العربي

ومن هذا المنطلق نودُّ الدخول إلى الحِراكات العربية، للنظر في الدور الذي يعوّل اليوم على

(9) - «قراءة تحليلية في الثورات العربية: الدوافع والآفاق». المرجع السابق.

(10) - عويّد. الأيديولوجيا والوعي المطابق. ص173.

(11) - عدنان عويّد. التبشير: بين الأصولية المسيحية وسلطة التغريب. دمشق. دار المدى. 2000. ص17.

الخطاب الديني فيها، ومحاولة تحويله إلى حصان طروادة لخلق ما يُسمّى بالفوضى الخلاّقة؛ وهي المقدّمة الأساس لتحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي راهنت الولايات المتحدة والغرب كثيراً على تحقيقه في المشرق العربي ولم تفلح حتّى الآن. فليس جديداً على تاريخ الشرق أن يُستثمر الدين من أجل تحقيق أهداف سياسية تخدم المستعمر؛ ففي أفغانستان، اتكأت الولايات المتحدة على حركة طالبان، من أجل القضاء على حكومة نجيب الله الموالية للسوفييت آنذاك. وفي سوريا، لم تزل حوادث الثمانينيات من القرن الماضي ماثلة في الأذهان، وهي تبيّن لنا كيف سخّرت الولايات المتحدة وشركاؤها في المنطقة الإخوان المسلمين لإنهاء نظام الرئيس حافظ الأسد في سوريا؛ فتاريخ المنطقة عموماً لديه الشواهد الكثيرة، التي تدلّ على كيفيّة تحويل الدين الإسلامي الحنيف إلى أداةٍ من أجل تحقيق أجنداتٍ سياسية.

ومع انتهاء الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، لم يعد للدين الإسلامي ذاك الدور الكبير الذي عُوّل عليه أثناء تلك الحرب. فما أُستغلّ من أجله قد انتهى آنذاك وهو الاتحاد السوفياتي؛ فكان لا بدّ من الانقلاب عليه وتحويله إلى عدوٍّ يمارس العنف والإرهاب باسمه ضدّ المجتمع الإنساني؛ فكانت حوادث 11 أيلول (سبتمبر) 2011، تلك اللعبة الكبرى لتغيير مسار تاريخ الدين السياسي في منطقة الشرق ومنه الشرق العربي؛ فاحتلّت الولايات المتحدة أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 تحت ذرائع، منها دعم الإرهاب، وكانت الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006 باسم محاربة الإرهاب؛ وهي الحرب التي بشّرت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية عند قيامها بولادة مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكذلك الحرب على غزّة (عملية الرصاص المسكوب) من كانون الأوّل (ديسمبر) 2008 إلى كانون الثاني (يناير) 2009، إلاّ أن ذلك لم يحقّق الأهداف المرجوّة للولايات المتحدة ومن يواليها ممن يُطلق عليهم اسم دول الاعتدال العربي؛ فظلّ مشروع الشرق الأوسط الكبير قائماً، إلى أن كانت بداية ما سمّاه الغرب بحِراك (الربيع العربي) الذي كانت بداية انطلاقته في تونس، ثمَّ راح ينتقل إلى مصر وليبيا واليمن والبحرين. ومن ثمَّ كان انتقاله إلى سوريا بمثابة بيضة قبّان ميزان قوى الصراع في الشرق الأوسط.

وأمام هذه التحوّلات السريعة والمفاجئة، أخذت الولايات المتحدة تُنسّق مع تركيا وقطر

وبقيّة دول الخليج العربي من أجل احتواء هذا الحِراك، وإمكانية تحويله لصالح الولايات المتحدة والغرب وإسرائيل من جهة، ودول الخليج العربية من جهةٍ ثانية. هذا التجمّع الخليجي الذي راح العاهل السعودي الملك عبد الله يدعو إلى ضرورة توحّده، وإمكانية إدخال من تبقّى من هذا التجمّع في نسيجه كالأردن والمغرب. ولكي يبتعد هذا الحِراك عن اتجاهه الصحيح وعن حوامله الاجتماعية الحقيقية التي فجّرته، بدأ المال الخليجي بشكلٍ عام والقطري بشكلٍ خاصّ يُضخّ إلى ساحات التحرير في دول هذا الحِراك، لقوىً لم تبخل أيضاً الولايات المتحدة وحلف الناتو من مساندتها دبلوماسياً ولوجستياً؛ ويأتي على رأس هذا التحالف تركيا التي تحوّلت إضافةً لدعمها القوى الإسلامية في هذا الحِراك، إلى رأس حربة حقيقي ضدّ سوريا بشكلٍ خاصّ. أما القوى الرئيسة التي عوّل عليها قيادة هذا الحِراك وحرفه عن مساره الحقيقي في الداخل، فهي جماعة الإخوان المسلمين في بداية المشروع، ثمّ الجماعات السلفية بعد خروج الولايات المتحدة من العراق من جهةٍ ثانية [12].

ويعتبر البعض أن المعارضة بمسمّياتها المختلفة على طول مساحة العالم العربي وعرضه، هي الوجه الآخر للأنظمة التي ثارت عليها بعض الجماهير العربية بصدقٍ وإخلاص، وكانت هي الثائر والبطل الحقيقي في كلّ ما قامت وضحّت به لنجاح حِراكها، ولكنّها انتهت بأن أصبحت الضحية الأولى لتلك الحِراكات التي سلّم مفاتيح أوطانها قبل سقوط أنظمتها للعدوّ اليهودي – الغربي. تلك القيادات التي أدمنت الحزبية والشخصنة، أو تلك التي أدمنت طعم العبودية للدولار بعيشها وتنعمّها في بلاد الغرب باسم المعارضة، وتمّ صناعة معظمها على أعين أجهزة المخابرات الغربية التي حوّلتهم إلى خدمٍ للمشروع اليهودي – الغربي لا الوطني والقومي والإسلامي، في وقتٍ كانت المعارضة الداخلية تدفع فيه ثمن معارضتها ومواقفها دماء وسجون وعذابات، ولم تقبل بالهروب والهجرة والعيش الآمن. وتلك الحِراكات الجماهيرية في العالم العربي ليست استثناءً؛ فكلّ الثورات العربية منذ عهد الاحتلالات الغربية باع انتهازيوها الوطن للمحتل نفسه قبل خروجه، من أجل استفرادهم بالكرسي والسلطة والقرار [13].

(12) - عدنان عويّد، «التوظيف السياسوي للدين في ثورات الربيع العربي»، صوت ليبيا (التجمّع الوطني الديمقراطي الليبي)، 2012/3/28: http://www.sawtlibya.com/arabicaffairsOwaid28March2012.html

(13) - مصطفى إنشاصي، «(الربيع العربي) عَمَّق تبعيتنا واحتلالنا»، موقع Lebanon Debate، 2012/8/27:

وهناك من لا يرى أبعد من أنفه في تفسير وتناول المسألة الديمقراطية، ويقول بأن تحصيلها يجب أن يتمّ حتّى لو اقتضت الضرورة التعاون والتعامل مع الأجنبي، وحتّى لو كلّف الأمر تفكيك البلاد واحتلالها وتدمير ثرواتها. والأهم في الأمر هو السؤال: (هل الأنظمة التي تنادي بالديمقراطية، وتدعم تلك الحِراكات، تطبّق ولو جزءاً بسيطاً من هذه الديمقراطية في بلدانها وعلى شعوبها؟). من هنا نستنتج بأن مسألة الحرّية والديمقراطية ليست إلاّ ذريعة وخدعة للتغطية على المشروع الإمبريالي الكبير، وهو تفتيت العالم العربي ولإثارة الفتن والحروب داخله؛ وبالتالي السيطرة على مقدّراته الاقتصادية والسياسية. ومن المؤسف أن تنساق العديد من الفئات خلف هذه البدعة التي لا تقود نحو الديمقراطية، بل تؤدّي إلى تفتيت الأوطان وضياعها. فصحيح أن الشعوب العربية بحاجة للحرّية والديمقراطية لتكوين مجتمع مدني معاصر، لكن لا يمكن تجسيد هذه الديمقراطية عن طريق تدمير بُنية الدولة وتفكيك مفاصلها وزجّها في أتون الاقتتال الداخلي، كما حصل ويحصل في بعض البلدان العربية الآن.

ومن ثمَّ، فإن الكثيرين يتّهمون الأنظمة بأنها هي سبب التأزُّم الحاصل. وحتّى لو وافقناهم في ذلك الطرح، إلاّ أن هناك الكثير من الإشارات والممارسات التي تدلّل على أن قوىً أجنبية تقف خلف الحِراكات العربية. فالوضع السوري أكبر برهان على تدخّل القوى الخارجية لضربها وتفكيكها وتقويض بُنيتها ودورها تحت غطاء الديمقراطية والحرّية، خاصةً أن الدول الخليجية التي تتذرّع بالحرّية أبعد ما تكون عن الحرّية والديمقراطية، فليس لها شأن من قريبٍ أو بعيدٍ بالمسألة الديمقراطية. فتلك الديمقراطية لا يمكن أن تأتي على متن الدبابات الأمريكية، ولا يمكنها أن تُفرض من الخارج [14].

ويرى البعض أن الانتخابات التي أُجريت في البلدان العربية عقب الانتفاضات، أسفرت عن إعادة الاعتبار للإسلاميين الذين عانوا ردحاً طويلاً من الزمن من ويلات الاستبداد والطغيان الذي جثم على أنفاسهم. صحيحٌ أن الاستحقاقات الانتخابية منحت الأغلبية للإسلاميين، لكنّها ليست كاسحة كما قد يتوّهم بعض الناس؛ فهذه الانتخابات حقّقت بعثاً جديداً وولادة

http://www.lebanondebate.com/details.aspx?id=94364

(14) - عدنان بكرية، «المسألة الديمقراطية والثورات العربية». موقع أمجاد العرب، 2012/5/5:
http://www.amgadalarab.com/index.php?todo=view&cat=23&id=00013656

جديدة للإسلاميين بعد مخاضٍ عسير؛ لكن، هذا البعث مشوبٌ بضغوطاتٍ وتحدّياتٍ داخلية وخارجية، وهو ما يجعل تحقيق آمالهم العريضة التي وعدوا بها شعوبهم قد يعتريه نوع من التعثّر والنقص. فالمستقبل السياسي في هذه الأوساط العربية ليس مفروشاً بالورود ولا بحراً رهواً، بل فيه الصالح والطالح من الأيديولوجيات (مذاهب متفرّقة ومختلفة) التي تضادّ التوجّهات الإسلامية، ولا توافقها في أسمى مبادئها. فثمّة جملة من التحدّيات التي تنتظر الإسلاميين في المشهد السياسي المحلي المليء بالتناقضات الأيديولوجية والتفسّخ الفكري (من علمانية وليبرالية وحداثة ... إلخ)[15]، والمشهد العالمي الذي يسيطر عليه اللوبي الصهيوني بزعامة الولايات المتحدة وأذنابها من الغرب والعرب، منها:

أوّلاً – تحدّي الضغط (الصهيو – غربي): مع الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية في بعض دول العالم العربي، لم تقف المؤسسات السياسية الغربية مكتوفة الأيدي، وذلك من خلال الاتصالات المكثّفة؛ بل ازدادت مع فوز الإسلاميين في الانتخابات، وهو ما بات يطرح أكثر من تساؤلٍ للغرب. ففي مصر، من خلال الزيارة التي قامت بها هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية إلى مصر، ولقاءها بالمشير حسين الطنطاوي القائد الأعلى للمجلس العسكري المصري، فقد أعطى طنطاوي للإدارة الأمريكية تطمينات عن عدم خرق الاتفاقيات المبرمة، وعلى رأسها معاهدة السلام الموقّعة مع إسرائيل، التي تزداد تخوّفاً من صعود الإسلاميين، وخاصّة حزب النور السلفي الذي تصفه الأوساط السياسية الإسرائيلية بـالمتشدّد والراديكالي، وذلك من أجل قطع الطريق على الإسلاميين في وضع دستورٍ يتماشى وتوجهاتهم، فتمّ استحداث مجلس استشاري يجمع كلّ التوجّهات الأيديولوجية والسياسية المنتشرة في مصر في آخر لحظة.

---

(15) - العلمانية: يمكن النظر إلى مفهوم العلمانية على أنه مجموعة من الأفكار والمبادئ العامة التي لا تتبنّى عقيدة بعينها (دينية أو غير دينية)، كما لا تطرح تصوّراً للمضمون الاجتماعي الطبقي لنظام سياسي ما، والآليّات التي تنظم حِراكه. فالعلمانية مفهوم وقواعد عمل في بُنية النظام السياسي، جاء كحصادٍ لفعاليات فِكرية وَاجتماعية وتاريخية عبر الزمان، في دورة التحوّلات الاجتماعية للمجتمعات الغربية، باتجاه التأصيل المستمرّ للحياة الديمقراطية على أسس المواطنة والمساواة والحرّية، وبالتالي، فإن العلمانية تعكس صيرورة تاريخية أكثر منها رؤية للعالم؛ فهي رأي في الدولة وليست رأياً في العقيدة (دينية كانت أو غير دينية). والتعريف الأدقّ للعلمانية هو دعوتها للفصل بين المؤسسات السياسية للدولة وبين المؤسسات الدينية، أو ما عُرف اختصاراً بشعار «فصل الدين عن الدولة». قيس عبد الكريم، فهد سليمان، قضايا نظرية في الاشتراكية، أزمة الرأسمالية، والعلمانية، ط1، دمشق - غزّة، سلسلة من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، ومركز الحرّية للإعلام 2012، ص219.

وإن كنّا لا نرى ثمّة إمكانية لفصل الدين عن الدولة، لأن الدين متشعّب في كافة مناحي الإنسان كفرد، أو الدولة ككيان سياسي. فبدون الدين تختلّ كافة القِيم الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وبذلك يفوق القانون الوضعي على الشريعة الإلهية؛ وهذا لا يجوز في المجتمعات المتديّنة كالعالم العربي.

أما حزب النهضة في تونس، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، فكانت العملية أسهل، إذ حرص كلٌ منهما على إرسال تطمينات إلى الدول الغربية فور فوزهم في الاستحقاقات الانتخابية، ولعلَّ من أبرز هذه التطمينات احترام الحرّيات الفردية (حرّية الاعتقاد، وحرّية المرأة وما يستتبعها)، واحترام الاتفاقيات الدولية على علاّتها؛ بل أكثر من ذلك أن وزير الخارجية الفرنسي ألان جوبيه قلّل من أهمّية الفوز الذي حقّقه حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية المغربية، مؤكّداً أنهم لا يملكون الأغلبية المطلقة وأنهم كانوا في الأصل جزءاً من البرلمان السابق. وأكّد جوبيه لإذاعة فرانس إنفو، أن الحزب الذي جاء في الطليعة وهو بعيد عن الأغلبية المطلقة، بما أنه يشغل حوالي 100 مقعد من أصل حوالي 400 كان ممثلاً في البرلمان المغربي السابق. وقال جوبيه: إنه حزب مواقفه معتدلة، ولا يمكننا الانطلاق من مبدأ أن كلّ حزبٍ مرجعه الإسلام يجب أن يُدان؛ وأضاف: سيكون ذلك خطأً تاريخياً، بل على عكس ذلك، علينا التحدّث إلى الذين لا يتجاوزون الخطوط الحمراء التي هي خطوطنا، أيّ احترام الانتخابات ودولة القانون وحقوق الإنسان، والمرأة. فهذه الإشارة الأخيرة تدخل في خانة التقيّة السياسية التي يتبعها الغرب، من أجل تحقيق مآربه الاقتصادية، بل وحتّى الثقافية على حساب الهوية والقِيم الإسلامية.

ثانياً- التحدّي السياسي: مع ألوان الطيف المختلفة من الأيديولوجيات الطافية على المشهد السياسي العربي، حيث بات واضحاً من خلال تصريحات مسؤولي التيّارات الإسلامية الصاعدة، أنه من المستحيل تنزيل مقتضيات التشريع الإسلامي في بعض القضايا على الواقع، وهو ما يفرض عليهم الاهتمام بالقضايا الأخرى التي يشترك فيها الإسلاميون والعلمانيون، وعلى رأسها قضايا الفساد ومحاربة الرشوة والبطالة. لكنّ الحديث عن الفساد الأخلاقي (السياحة الجنسية، والمليارات التي تُصرف في المهرجانات الهابطة) ليس من أولوياتها؛ وهذا من فقه التدرّج تارةً، وفقه الواقع تارةً أخرى. كما أن النظام الانتخابي في أغلب الدول العربية التي شهدت صعوداً كبيراً للإسلاميين، لا يؤهّلهم لتشكيل حكومة بمفردهم، وهو ما يجعلهم بين مطرقة التحالف الاضطراري مع العلمانيين وسندان الخضوع لتوجّهاتهم.

ثالثاً- التحدّي الإعلامي: وكما يقول أحد المفكّرين اليهود "في عهد المركانتيلية [16]. من يملك الذهب يملك العالم، وحالياً من يملك الإعلام يملك العالم"؛ فالإعلام سيف ذو حدّين؛ فإذا كان في مرحلة الاستبداد قد تابع ما تعرَّض له الإسلاميون من ضغوطات، فقد جعل منهم الأمل في تولّي قيادة حكومات ما بعد مرحلة الاستبداد، إلاَّ أنه مع تقدّمهم وحيازتهم المراتب العليا في الانتخابات، بدأت تنتشر أخبار صحفية إن على مستوى الإعلام المرئي من خلال ندوات ومناظرات حوارية، أو على مستوى الشبكة العنكبوتية عن تخوّفٍ من الإسلاميين، بدعوى أنهم سيضيّقون الخناق على جميع دواليب الحياة في المجتمعات العربية، من خلال ترويجٍ لصورة العتمة والظلام الحالك والفكر القرسطوي [17]، الذي عاشت إبَّانه أوروبا مع سيطرة الكنيسة، فيقولون إن الإسلاميين سيتّبعون نظاماً ثيوقراطياً بعدما عانى العالم العربي من النظام الأوليغارشي العائلي والأوتوقراطي الفردي.

رابعاً- التحدّي الاقتصادي: في ظلّ العولمة الاقتصادية التي طرحت بساطها الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، أصبح لزاماً على الدول العربية أو الدول التابعة أو الهامشية على حدّ تعبير المفكّر الاشتراكي المصري سمير أمين، الخضوع لتوجّهات البنك الدولي الذي أغرقها بالديون تحت الضغط، كما ستلجأ الحكومات الصاعدة إلى تنفيذ مقرّرات الغرب. وحتّى لا ننساق مع الطرح السوداوي، فيجب تسجيل - من باب التفاؤل - حرص حزب العدالة والتنمية المغربي، على إحداث بنك إسلامي في المغرب الذي تنتشر فيه البنوك الربوية.

خامساً- تحدّي ثورة الشعب: وفي ذلك يتحتّم على الأحزاب الإسلامية أن يضعوا في

---

(16) - المركانتيلية Mercantilism: مبدأ اقتصادي تبلور في القرنين السادس عشر والسابع عشر، وذلك على أثر اكتشافات مناجم الذهب والفضّة في الولايات المتحدة. ويذهب هذا المبدأ إلى أن غنى دولةٍ ما يعتمد على امتلاك المعادن النفيسة. ويرسم ويحدّد الوسائل التي بواسطتها يمكن للدولة المعنيّة أن تمتلك تلك المعادن. وفي هذا الاتجاه، فإن المركانتيلية تعني فعلاً ممارسة التجارة بعقلية ضيّقة ورغبة جامحة في الربح. ومن خلال ممارسة البلدان المختلفة للمركانتيلية، يظهر لنا أنها مجموعة تعاليم اقتصادية يُمكن للحكومات المختلفة أن تمارسها بأشكال مختلفة، أكثر مما تظهر كنظام اقتصادي حقيقي. فالمركانتيلية ذات نزعة وطنية ضيقة، وتنمو بقوّة لحماية اقتصاد البلاد، ومن هنا يظهر اختلافها عن الليبرالية.
عبد الوهاب الكيّالي، موسوعة السياسة، ج6، ص161-162.

(17) - الفكر القرسطوي: هو الفكر الطامح في غير ظفر إلى البيان والتنوير والتحكّم في مصير الكون، وفق منطق العولمة وسيطرة الأقوى اقتصاداً وفكراً.
محمّد خريف، "في التّمكّن والإمكان (5)"، مجلة أفق الثقافية، 2005/6/15:
http://ofouq.com/today/modules.php?name=News&file=article&sid=2486

حسبانهم أن الشعب العربي لا يعرف الآن معنى الخوف، ويمكنه أن يثور ضدّ الحكومات التي لا تخدم مصالحه اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً؛ وهنا يلزم تغليب مبادئ الحرّية والعدل على المصالح الشخصية والحزبية الضيّقة [18].

ومن هنا، فإن العالم العربي قبيل اندلاع الشرارة الأولى للأحداث الاجتماعية التي انطلقت في بلدةٍ ثانويةٍ من مدن الجمهورية التونسية هي سيدي بو زيد التي تبعد نحو 265 كيلو متراً إلى الجنوب من العاصمة التونسية، وذلك في 17 كانون الأوّل (ديسمبر) 2010، منذ أن أحرق شاباً فقيراً نفسه يُدعى محمّد البوعزيزي، وهو خرّيج جامعة وعاطل عن العمل على إحراق نفسه، إثر تعرّضه للضرب على يد شرطي بلدية صفعه على مرأى الجميع في سوق المدينة، بعد أن رفض الامتثال لأوامرٍ بحجز الغلال والخضروات التي كان يبيعها على عربةٍ مجرورةٍ من دون حمل ترخيصٍ من البلدية، مُشعلًا بذلك الحِراك في بلاده، وفي البلدان ذات الأنظمة المشابهة، ودون أن يكون قد قصد ذلك.

ولم يكن في مقدور أحدٍ أن يتنبّأ بأن وفاة البوعزيزي، ستُحدث خلال أشهر معدودات هذه الصدمة العاتية التي اجتاحت جميع أرجاء العالم العربي. فقد أفضى هذا العمل اليائس الذي أقدم عليه فردٌ واحدٌ إلى عاصفةٍ سياسيةٍ واجتماعية. كما كشف هذا الحدث أيضاً عن الإحساس بالمذلّة واليأس والاستياء الذي يعاني منه الملايين من الشباب العربي الذين حُرِموا من فرص العمل الكريم.

ففي الواقع التاريخي، ظلّ العالم العربي يعيش على هامش موجة الانتفاضات الديمقراطية مع انتهاء الحرب الباردة الأيديولوجية التي أعقبتها حالة من اللا استقرار المزدوج، وذلك بفعل الالتحاق بحماسة بقطار العولمة الليبرالية الأمريكية من جهة، وبسبب ارتجال الديمقراطية في دولٍ تفتقر إلى الوسائل من جهةٍ أخرى. فالعالم العربي كان يئنّ تحت مطرقة حكّام مستبدّين لا يقيمون وزناً لشعوبهم ورعاياهم، معتبرين بلدانهم ملكاً خاصاً لهم ولبطانتهم؛ فعاثوا فيها فساداً

(18) - مولاي المصطفى البرجاوي، «الإسلاميون والتحدّيات المرتقبة»، مجلة المختار الإسلامي:
http://islamselect.net/mat/95650

والتهموا خيراتها؛ فكوّنوا أرصدةً ماليةً يصعُب عدّها، بينما تركوا مواطنيهم يتضوّرون جوعاً. كما كان العالم العربي في معظمه وبفعل سياسات حكّامه الرعناء، يدور في فلك الولايات المتحدة القطب الأوحد في العالم، واستمرأ هؤلاء الحكّام هذه التبعيّة فباتت بلدانهم محميّات أو شبه محميّات غربية؛ ففقدت استقلالها الوطني وغيّبت عن شعوبها قسراً مسألة الدفاع عن مقدّسات الأمّة في فلسطين.

ولكي لا نغوص في متاهات التاريخ على أهميته؛ فكانت تلك الدول العربية التي اندلعت بها الحِراكات ابتداءً من كانون الأوّل (ديسمبر) 2010، على جهلٍ مُطبقٍ بصيرورة التاريخ ومجرياته. فلقد حصلت تلك الدول على استقلالها الوطني من المستعمر الأجنبي ابتداءً من قبيل انتصاف القرن العشرين، بعد أن بذلت شعوبها الكثير من الدماء كقرابينٍ للتحرّر والانعتاق من ربقة الاستعمار، الذي أطبق على أنفاسهم لفترةٍ طويلةٍ من الزمن. وبدلاً من أن يعمل معظم قادة تلك الشعوب من الحكّام الوطنيين على تحسين أوضاع شعوبهم الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، نجدهم يغرّدون خارج السرب، ويتساوقون في استكمال السياسة الاستعمارية التقليدية، في تجهيل شعوبهم، وزرع الموبقات الاجتماعية بين جنباتها، وجعلها تلهث وراء لقمة العيش التي يحصلون عليها بشقّ الأنفس. وفوق هذا وذاك لم يجعلوا من قضية استقلال دولهم السياسي مسألة سيادة ذات بال؛ فأقاموا علاقاتٍ سياسيةٍ واستراتيجيةٍ متميّزةٍ مع مستعمرهم القديم، وكأنّ المستعمر قد بقي يُدير مستعمراته بأيدي وطنية ودون الحاجة لإرسال جيوشه إلى تلك المستعمرات، وفقدان جزءٍ من جنوده فيها.

الفصل الثالث

الدوافع والمحدّدات التي أدّت إلى انطلاق الحِراكات العربية

لقد أفرزت حركات الشعوب العربية المعاصرة هبّات جماهيرية مؤثّرة، لا زالت تفاعلاتها حتّى اللحظة؛ فهذه الهبّات هي إفراز تاريخي طبيعي لعملية تراكمية طويلة، تُعتبر امتداداً وحاضراً ومستقبلاً من حيث التعبير عن الذات العربية في جِبِلتها وإعداداتها المكنونة في أعماق الذات العربية. وبالمقارنة بين الشعوب العربية والشعوب الغربية، نجد الفرق الكبير بين العقلية العربية والعقلية الغربية يتجلّى في شتّى مجالات الحياة، وفي كلّ ما يتعلّق بحقوق وحياة الإنسان وكرامته. وعندما نقول الشعوب العربية نقصد هنا الناحية النمطية في التفكير والتكوين الذاتي للفرد العربي؛ يعني ذلك الموروث الكبير من نمط الفكر ومستوى الحياة والتعليم والبيئة والأسرة والمؤسسة الحاكمة ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام والسياسة، وهو ما يؤدّي إلى برمجةٍ من نوعٍ غريبٍ وغير مقبولٍ في تكوين العقلية العربية والتركيبة السيكولوجية في الذات العربية. ولكن الغريب، أكثر هو التكوينة والجِبِلة العقلية والنفسية للشعوب العربية مقارنةً مع شعوب الغرب. تلك الذات العربية بجميع مكوّناتها لا بُدّ من أن تفرز سلوكاً معيناً وأنماطاً خاصّة، تنسجم مع برمجتها وتركيبتها وتكوينها وفسيفسائها وإعداداتها الدقيقة والعميقة في الذات التي تأصّلت فيها بفعل تأثير الطبيعة العربية السائدة بجميع تناقضاتها، بحيث أفرزت وستفرز كلّ ما انجبلت عليه الذات العربية من صفاتٍ ومعانٍ ومفردات. تلك المعاني والمفردات هي أوضح ما تكون عليه اليوم من مظاهر التخلّف ورفض الآخر، والإفلاس الفكري والسياسي، وسيل الدماء، والتي نتج عنها تمزيق النسيج المجتمعي، ونشر الكراهية، وإيقاظ النعرات الفئوية والقبيلة والطائفية والدينية.

والمعروف أن شعوب الغرب تتبادل السلطة بطرقٍ سلميّة، مُعبّرة بذلك عن وعي المواطن ومسؤولياته. أما العرب، فيتبادلونها بالدماء والكراهية وبشطب الآخر، وباحتكار الحقيقة والصواب، وجيوش العاطلين عن العمل والمحرومين والمقموعين، والأطفال المشرّدين، وسكّان المقابر وأسطح البنايات، وامتلاء السجون بأصحاب الرأي، والاعتماد على الآخرين في التنمية والتطوير حتّى برغيف الخبز. تلك كلّها شواهد وحقائق تدلّ على طبيعة المكوّنات الذهنية العربية، وأنماط التفكير في الدول العربية. وعند مقارنة الحالة العربية مع غيرها، فالأمر يختلف تماماً. فلا احترام ولا قيمة لأدمية الإنسان؛ وعلى سبيل المثال لا الحصر:

❖ في المغرب: ضحايا خروقات حقوق الإنسان، وخطف الأطفال، ومشاكل المياه، والفقر والأمّية والهجرة السرّية، وضعف مؤشّر التنمية البشرية، ومشاكل السكن غير اللائق، وظهور أحياء الصفيح، ومشاكل اجتماعية أخرى، كالتشرّد والتسوّل وتشتّت الأسرة وتعاطي المخدّرات والانحراف والتشرّد .

❖ في دول الخليج: تتحكّم الأُسر المالكة بجميع مصادر الأموال المتدفّقة عليها من النفط، فيما لا يزال كثيرٌ من السكّان فيها يعانون البطالة والفقر؛ ولا زالت السعودية تمنع المرأة من قيادة السيّارة، وتُعتبر الأمّية من أخطر المشكلات التي تواجه جهود التنمية والتقدّم هناك، بالإضافة إلى ضعف إنتاجية العمالة، والتطوّر المهني التخصّصي، ومشكلة تصدير المال الوطني للخارج.

❖ في سوريا ولبنان والعراق: طوائف وقوىً تتصارع فيما بينها.

❖ في العراق: تصفية حسابات على أساس حقدٍ تاريخي دفين بين السنّة والشيعة من ناحية، وبين العرب والأكراد من ناحية أخرى.

❖ في مصر: تسقط البيوت فوق ساكنيها، وترتفع نسبة الجريمة عن معدّلاتها، فيما لم تتمكّن الحكومات المصرية المتعاقبة من السيطرة على مرض البلهارسيا حتّى اليوم، وهي لا زالت تستورد القمح لكي تُطعِم شعبها رغم سعة مساحة أراضيها. ويتجلّى عدم التسامح الديني بين المسلمين والأقباط في كثيرٍ من الأحيان.

❖ في فلسطين: الأفق السياسي مسدود، ولم يتمكّن الفلسطينيون إلى اليوم الخروج من عنق الزجاجة التي أدخلوا أنفسهم فيها، والمشروع الوطني مرتهن أو محلّ لتجاذباتٍ سياسيةٍ كثيرة، وغاب الحقّ المدني في القضايا التي تتعلّق بالمواطن الفلسطيني، وتفسّخ النسيج المجتمعي بسبب الانقسام والتحوّل من الولاء للوطن إلى الولاء للعشيرة أو الحزب؛ فاكتوى الوعي الفلسطيني بهمومٍ أثّرت تأثيراً بالغاً على رؤيته وتوجّهاته.

❖ في السودان: مشكلة في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وأخرى في دارفور، ومشكلة في أبيّي ومشكلة في "دولة" جنوب السودان، ومشكلة في المناصير، ومشكلة ما بين حسن الترابي وعمر البشير، وأخرى بين الجبهة الثورية وأنصار السُنّة المحمّدية والطرق الصوفية، والعقلية القبلية مؤثّرة جداً في اختيار الولاء.

❖ في اليمن: لا زالت العقليات القبلية هي المهيمنة، شأنها في ذلك شأن عقليات القبائل العربية على طول وعرض العالم العربي الكبير. ويؤكّد قادة اليمن اليوم أن أساس مشاكل اليمن كلّها هو الفقر، والنموّ السكّاني، وشحّة الموارد، بالإضافة إلى مشاكل الحوثيين وجنوب اليمن.

❖ في الجزائر: لم تُحترم نتيجة الانتخابات التي أفرزت الإسلاميين، وأدّت إلى الذبح والتنكيل، وبدأ الصراع الدموي في كانون الثاني (يناير) 1992 عقب إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية لعام 1991، والتي حققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزاً كبيراً، إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري على مورد المحروقات بنسبة 98%، وتزايد ظاهرة الهجرة السرّية، وخاصّةً الأدمغة.

❖ تونس لا تزال بعد ثورتها ترزح تحت جملة مشاكل اقتصادية واجتماعية تعصف بالمجتمع التونسي، كالانفلات الأمني وانتشار عصابات التهريب، ولا زال قانون الطوارئ سائداً، ولا زالت تونس ترزح تحت وطأة تحدّيات اجتماعية واقتصادية هائلة.

❖ موريتانيا لا زالت بعيدة عن التنمية العلمية والثقافية، وقد أفلس العديد من مؤسساتها التجارية وتراجع النموّ الاقتصادي فيها تراجعاً كبيراً، وتفشّت أزمة مياه الشرب، وتضرّر قطاع

الريّ بدرجةٍ كبيرة، ممّا أثّر على النموّ الزراعي والإنتاج الغذائي الذي لا يزال غير كافٍ لمتطلّبات الاستهلاك، ومشكلة المدن التي هي نتيجة انعدام المخطّط العمراني، وانتشار التلوّث بسبب الازدحام، ومشكلة النقل وقلّة الطرق السريعة ورداءة معظم الطرق.

❖ الأرض العربية كلّها صارت أرضاً خصبة ينتعش فيها الإرهاب وثقافة القتل، وعجّت بدلالاتٍ قوية تُثبت، بل تُنمّي أزمات الجهل والتخلّف والأمّية، والبطالة والفساد وسوء الإدارة والتخطيط [1].

وفيما يخصّ الحِراكات في كلٍ من تونس ومصر بالذات، فقد شكّلت إخفاقاً حقيقياً لكلٍ من الأنظمة التسلّطية العربية والحركات الإسلامية الأصولية في آنٍ معاً، وأثبتت أن العالم العربي قادرٌ على إتباع طريقٍ ثالثٍ للخلاص من الفخّ الذي وجدت الشعوب العربية نفسها فيه منذ عقود، تقوم على أساس بناء الدولة المدنية الحديثة (أي دولة القانون). وساد اعتقادٌ راسخٌ لدى النّخب العربية على اختلاف انتماءاتها السياسية والفِكرية، أن الخيار الوحيد المتاح أمام الشعوب العربية هو إمّا قبول العيش في ظلّ الأنظمة الاستبدادية الفاسدة والفاقدة للشرعية، وإمّا القبول بمجيء أحزاب إسلامية هي وحدها القادرة نظراً لثقلها الشعبي، وفقاً للاعتقاد السائد عربياً وغربياً على إسقاط هذه الديكتاتوريات.

غير أن الحِراكات التونسية والمصرية جسّدت خياراً جديداً؛ هو خيار الثورة من أجل الحرّية والكرامة والقانون الذي يمكن أن يتحوّل إلى مثالٍ ونموذجٍ يعمّ العالم العربي، ويضع حدّاً نهائياً للدولة التسلّطية العربية. ومع ذلك، يظلّ طريق بناء الدولة المدنية صعباً وشائكاً في العالم العربي، الذي يفتقر للخبرة والثقافة الديمقراطية؛ بيْد أن هذا الطريق ابتدأ في ظلّ الأوضاع القائمة في كلٍ من تونس ومصر بتأسيس جمعية تأسيسية، وإقرار دستور جديد للبلدين كليهما، وإجراء تغييرٍ جذريٍ في القانون الانتخابي الذي تمّ بناءً عليه اعتماد قانون الانتخاب النسبي، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، وبناء نظام انتقالي يحول دون عودة النّخب الفاقدة الشرعية التي

(1) - تحسين يحيى أبو عاصي، «بُنية الذات العربية وآثارها المدمّرة»، موقع دنيا الوطن، 2012/10/1:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/10/01/272782.html

قد تعيد تجميع نفسها من أجل وضع اليد على مقاليد الحكم مجدّداً. هذا النظام الانتقالي قوامه سيادة القانون والحرّية، وفصل السلطات، واستقلال مؤسسات المجتمع المدني على قاعدة حرّية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن [2].

ومن هذا المنطلق نبدأ حديثنا عن الدوافع المحلّية لكلّ دولةٍ عربية اندلعت فيها الحِراكات المعاصرة مع نهاية العام 2010 على حِدة، والتي يُمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: الحِراك التونسي: من الكُفر بالمقدّس إلى المجهول

بعد استقلال تونس عن فرنسا، كان طاهر بن عمّار قد اختير رئيساً للوزارة الانتقالية فيها. وقد أجرت حكومته الانتخابات في آذار (مارس) 1956؛ ففاز فيها الحزب الدستوري الجديد وحلفاؤه من المستقلّين والنقابيين بجميع مقاعد الجمعية التأسيسية. وبذلك آلت رئاسة الحكومة للحبيب بورقيبة، فألّف أوّل حكومة له في نيسان (أبريل) في العام نفسه. وفي 25 حزيران (يونيو) 1957، أعلن بورقيبة إسقاط أسرة البايات؛ وقد لاقى هذا القرار كثيراً من الترحاب من كلّ الدوائر التونسية، وأعلِن النظام الجمهوري في 25 تموز (يوليو) من العام نفسه دون التشاور مع الجمعية الوطنية.

وكان مبدأ الزعامة الشخصية هو الذي استمدَّ منه بورقيبة سلطاته الواسعة، وليس الحزب الذي يمثّله. والدليل أنه صرَّح بآراءٍ من شأنها أن تؤثّر في شعبيته؛ وما كان يجرؤ على ذلك لو أنه خشي على تعرُّض سلطته للخطر. وأبرز مثال حضّه على إفطار شهر رمضان حتّى لا يتأثّر الإنتاج! ومن الشواهد على هذه الزعامة الشخصية إجراء الاحتفالات بمولد بورقيبة وإعطاء الأولوية لذكرى عودته إلى البلاد في أوّل حزيران (يونيو) 1956، على عيد إعلان الاستقلال في 20 آذار (مارس).

وفي عهد الرئيس بورقيبة، استشرى الفساد الأخلاقي والاجتماعي في تونس، لعدّة أسباب، منها:

---

(2) - «قراءة تحليلية في الثورات العربية: الدوافع والآفاق». مرجع سابق.

1. عدم محاولة تحسين ظروف السكّان الاقتصادية، ممّا دعا البعض منهم للبحث عن مصدرٍ للرزق باتباع وسائلٍ غير شرعيّة وغير أخلاقية.

2. عدم محاولة تطوير اقتصاديات البلاد، ممّا دعا الكثير منهم للهجرة من تونس إلى بلدان أوروبا الغربية، وخصوصاً فرنسا الدولة المستعمِرة قبل الاستقلال. ولم تحاول السلطات التونسية العمل على الحدّ من هذه الهجرة، ممّا شجّع بعض ضِعاف النفوس من التونسيين على الارتباط مع أجهزة المخابرات الفرنسية بالذات، التي يشدّها الحنين إلى عودة نفوذ القوى الاستعمارية إلى تونس من جديد.

3. تعمُّد منح تراخيص لممارسة أعمال الرذيلة والزنا في البلاد دون ضوابط أو كوابح دينية، متأثّراً بذلك بالفساد الأخلاقي الذي يجري على الضفة الشمالية للبحر المتوسط (أي في أوروبا) التي كان بورقيبة متيّماً بثقافتها. ويبدو أن الأخير لم يُعطِ بالاً وأهميةً للأضرار الاجتماعية التي سوف تترتّب على اتّباع هذه السياسة في تونس، ممّا أدّى في نهاية المطاف إلى عدم قدرة المواطنين على تحمّل مسؤولياتهم تجاه خدمة البلاد والدفاع عن مقدّراتها، بعد أن فقدوا الوازع الأخلاقي والقِيمي ليقوموا بذلك.

4. تعمُّد القيام بإضعاف الروح الدينية لدى المواطنين وهم بمجملهم من المسلمين، وذلك من خلال منع إقامة بعض الطقوس الدينية، كمنع إقامة الأذان في المساجد. بل وأكثر من ذلك، حوّل بورقيبة جامع الزيتونة، أعرق المساجد في بلاد المغرب العربي، إلى جامعةٍ أكاديمية. وتحويل هذا الجامع في حدّ ذاته إلى جامعةٍ علميةٍ لا ضيْر فيه كشأن جامع الأزهر في مصر، لكنّ الضير كان في السماح بالاختلاط بين الطلاّب من الجنسين، ووقوع أعمال الرذيلة بينهم دون كابحٍ أو ضابط.

في عام 1978 أُقصِي بورقيبة عن السلطة، وقيل إن سبب ذلك هو كِبر سنّه وعدم استطاعته إدارة مقدّرات تونس، وتولّى الحكم بعده زين العابدين بن علي، الذي بقي حتّى تاريخ اندلاع الثورة الشعبية ضدّ حكمه في كانون الأوّل (ديسمبر) 2010؛ أيّ أن تونس خلال 54 عاماً لم يحكمها سوى رئيسين فقط، ممّا يدلُّ على مدى استشراء الحكم الشمولي الاستبدادي في

البلاد وفقدان معالم الديمقراطية فيها. وبالتالي، فإن رئيسا تونس بورقيبة وبن علي كانا يستمدّان شرعية حكمهما من خلال انتخاباتٍ واستفتاءاتٍ صورية، لا تُعبّر عن إرادة الشعب الحرّة في اختيار رئيس الجمهورية.

لقد واصل بن علي سياسات سلفه الاجتماعية والاقتصادية، مع فارق واحد، وهو أن المناخ السياسي في تونس بات أكثر انغلاقاً، وأضحى النظام أمنياً أكثر من ذي قبل، حتّى يمكن القول معه إن نظام بن علي أصبح مستبدّاً تماماً؛ فهو الذي يعيّن رئيس الوزراء والحكومة وحكّام المناطق. ووصل استبداده إلى حدّ أنه أجرى تعديلاً على الدستور عام 2002، سمح فيه بإمكانية التمديد للرئيس في الحكم لأكثر من ثلاث دورات، كما سمح برفع الحدّ الأقصى لعمر رئيس الدولة من 70 إلى 75 عاماً!

لكنّ اندلاع الشرارة الأولى للحِراك العربي من تونس بالذات خالف كلّ التوقّعات السابقة؛ فلم يكن الحِراك الشعبي الذي أطاح بحكم بن علي البوليسي مُؤطّراً من قِبل الأحزاب والحركات الأيديولوجية التقليدية (الماركسية والقومية والإسلامية)، التي لم تستطع أن تركب موجة الحِراك الاجتماعي، وأن تقود المتظاهرين في شوارع المدن التونسية. وهنا تكمن فرادة الحراك الحقيقية مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين؛ إذ إنه حِراك غير أيديولوجي بالمعايير التي نعرفها عملياً ونظرياً .فهو اندلع بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وزيادة الفقر، وارتفاع متوسّط معدّل البطالة (للفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة) إلى نحو 35 %، مقابل متوسّط معدّل عالمي 14،4 %، مع تجاهل الدولة التونسية لهذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي وتأثيراتها الأمنية والسياسية؛ فالبطالة تتجاوز آثارها بكثير الشقّ الاقتصادي والاجتماعي، لأنها إذا كانت تعني بالأساس تعطيل قوّة بشرية في سنّ العطاء، وهم فئة الشباب الجامعي القادرة على إحداث التنمية والتقدّم والدفع ببلدانها إلى الأمام، فإنها تشكّل تربة خصبة للحِراك الاجتماعي والسياسي.

إن القوّة التي لعبت دور المحرّك الرئيس في هذا الحِراك وفي قيادته حتّى سقوط الرئيس بن

علي، هي الحركة الشبابية؛ أيّ تلك الفئة الاجتماعية المتكوّنة من طلاّب الجامعات والخرّيجين الجامعيين العاطلين عن العمل، بسبب البطالة الضاغطة التي يعاني منها الألاف من الشباب ذوي المؤهّلات العلمية، وتعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم من حالة الفساد التي عرفتها تونس، واستئثار حفنة قليلة من المستفيدين من نظام ابن علي بجزءٍ هام من الاقتصاد الوطني في قطاعات متنوّعة، مثل البنوك والصناعة والعقارات. وهذه الفئة الاجتماعية وليدة النظام التونسي، ووليدة عجزه في آنٍ معاً. ففي سيرورة النضال، تحوّلت هذه الانتفاضة الاحتجاجية إلى حِراكٍ شعبيٍ وشبابي؛ فهو حِراك مدني وليس عسكرياً ولا إسلامياً، رغم التحاق إسلاميّي حركة النهضة به بعد اندلاعه. وهو أيضاً ليس حراكاً يسارياً رغم انضمام عناصر تنظيمات يسارية صغيرة، وبينها حزب العمّال الشيوعي التونسي، وتنظيم الوطنيين الديمقراطيين، والمجموعات القومية الراديكالية إليه بعد اندلاعه [3].

وعليه فقد دحض الحِراك التونسي الادّعاء الذي ترسّخ طيلة العقود الماضية، بأن الحركات الإسلامية وحدها تملك القوّة الأيديولوجية والتنظيمية لتحدّي الدولة البوليسية في العالم العربي. صحيحٌ أن آخر ثورة كبرى في المنطقة كانت الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وأن الحركات الإسلامية في مصر والأردن وبلدانٍ أخرى باتت أكبر عدداً وأكثر قوّةً ونفيراً، بعد تراجع الأحزاب القومية واليسارية وانحسار نفوذها؛ إلاّ أن الصحيح أيضاً أن انتفاضة المواطنين العفوية واللا أيديولوجية في تونس، أنجزت في أيامٍ ما عجزت الحركات الإسلامية عن إنجازه في عقود. فقد جادل أنصار الإسلام السياسي العربي طويلاً بأن أطروحاتهم الدينية هي السبيل الوحيد للتغلّب على اعتماد الأنظمة على منطق الدولة؛ لكنّ المنتفضين التونسيين أظهروا أن الاعتماد على المواطن له تأثير أكثر فعالية وفورية. كما جادل أنصار الإسلام السياسي بأن شبكاتهم الدينية وشبكات المساجد التابعة لهم، ستضمن أعداد الجماهير الضرورية للعمل السياسي؛ لكنّ المنتفضين التونسيين أثبتوا أنهم قادرون على جذب أعداد أوسع، وعلى إثارة حماسة أكبر من خلال استثارة شبكة المواطنة العامة. فإذا كانت الشهادة في سبيل الجهاد قد حظيت بشعبيةٍ

(3) - المرجع السابق.

واسعة في السنوات الأخيرة، بيْد أن المنتفضين التونسيين أظهروا أن الشهادة في سبيل حقوق المواطن والإنسان هي أمرٌ لا يقلّ أهمية أيضاً.

ففي ظلّ انعدام الحرّية وانعدام المشاركة السياسية والاجتماعية، اندفعت الحركة الشبابية في تونس، والتي تمثّل 60 % من السكّان ما دون الـ 30 سنة، إلى الحِراك الشعبي. وقد شكّلت الشبكة العنكبوتية الفضاء والملاذ لحرّيتها، حيث اضّطرت هذه الحركة الشبابية إلى خلق هذا الفضاء من الحرّية باعتباره الفضاء الوحيد المتاح لها أكثر من سواه. فقد شبَّ هؤلاء الشباب والشابات المتعلّمين والجامعيين والمنتمين إلى كافة الطبقات الاجتماعية على كُره الدولة البوليسية القمعية، وتعلّموا منذ نعومة أظافرهم أن يكبحوا مآسيهم عبر تجنّب التعاطي في السياسة وتقبُّل الحياة والقمع. وبذلك كبروا في عالمٍ من الرعب، خائفين من التنصّت على هواتفهم الخلوية وتقارير أجهزة الاستخبارات، فيما كان حصولهم على فرصة عمل مشروطاً بمعرفة أحد أقرباء الحاكم الفرد، الذي حكم البلاد بيدٍ حديديةٍ طوال 23 عاماً؛ فهم ينتمون إلى جيلٍ عربيٍ تائه، ممتدّ من المغرب إلى مصر واليمن؛ جيل مثقّف وطموح، لكنّه يائس من نقص فرص العمل، وغاضب من الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان والحكم السيّئ، وغياب المحاسبة وقدرة التعبير على الرأي. إنه جيل ثوري جديد، متعلّم وجامعي، وغير متأثّر بالأيديولوجيات اليسارية والقومية والإسلامية السائدة في العالم العربي، ولم يذق طعم الديمقراطية، ولم ينعم بتعدّديةٍ أو بحرّياتٍ منذ وصوله إلى هذا العالم. لكنّه جيلٌ طموحٌ تهيمن عليه ثقافة صفحات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك والتويتر، حيث اكتشف أنه عبر العمل العفوي والجماعي وتوافر إرادة صلبة لديه، بإمكانه فعل الكثير للانعتاق نحو الحرّية والديمقراطية. فهذا الحِراك الشعبي الذي كان البعد الاجتماعي هو محرّكه الرئيس، أبصر النور من الريف التونسي، وتحديداً من المحافظات المحرومة والمهمّشة تاريخياً التي تقع في الوسط الغربي (سيدي بوزيد والقصرين). إنها الخاصيّة التي تتميّز بها تونس المنقسمة مناطقياً، والخاضعة لقانون التطوّر اللاّ متكافئ على صعيد التنمية، وعلى صعيد التوزيع غير العادل لفوائد النموّ والتنمية بين المناطق الشرقية الواقعة على الشريط الساحلي والمناطق الداخلية؛ إذ ظلّ هذا التفاوت الموروث من فترة

حكم بورقيبة (1956 -1979) يتعمّق طيلة العقدين الماضيين [4]؛ وبالتالي ضاع الاقتصاد بين القبيلة والعائلة الحاكمة [5].

وكان الاقتصاد الريعي، الذي أسّسه الهادي نويرة ومنصور معلى تحت شعار تحرير الاقتصاد، قد أفضى إلى أزمة خانقة في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي. وللخروج من الأزمة، اشترطت المؤسسات المالية الدولية على تونس عام 1986 القيام بما سُمّى ببرنامج الإصلاح الهيكلي مقابل تقديم القروض؛ ويتمثّل برنامج الإصلاح الهيكلي في انتهاج سياسة تقشفيّة للتقليص من الانفاق العام. وللخروج من الإصلاح الهيكلي إلى المنهج النيّوليبرالي، تمّ تفعيل هذه الإملاءات بتجميد الأجور والحدّ من التوظيف العمومي وإحداث ضرائب موجّهة للطبقة المتوسّطة، وخصخصة المؤسسات العمومية التي تعمل في قطاعات تنافسية وتُلاقي صعوبات مالية. وكإجراءٍ مصاحب، وقع التخفيض مجدّداً في قيمة الدينار التونسي مقابل العملات الأجنبية. وتميّزت الفترة بين عامي 1986 - 1989 بعدم الاستقرار السياسي، حيث شهدت انقلاباً على رأس السلطة وتواتر خمسة رؤساء وزارات، بحيث لم يتبلور الشكل النهائي للخيارات الاقتصادية إلاّ مطلع التسعينيات، إذ بدأت تتّضح ملامح الخيار الاقتصادي المعتمد حصراً على السوق في توزيع الموارد والاستثمار والعمل. وقد تأكّد ذلك الخيار عبر تعزيز انخراط الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي، والمغالاة في الانفتاح الاقتصادي وشدّة التأكيد على مصطلحات جديدة، مثل الاستثمار الخارجي والتصدير والقدرة التنافسية العالمية.

أما فيما يخصّ النيّوليبرالية والحِراك، فقد أفضى المسار الاندماجي للاقتصاد الوطني التونسي في الاقتصاد العالمي إلى مجابهة المنافسة العالمية. وكإجراءٍ يهدف نظرياً إلى الرفع من القدرة التنافسية للاقتصاد المحلّي المُشبع بالعصبية الجهوية، تمّ تقسيم البلاد اقتصادياً وتنموياً إلى جهاتٍ ساحليةٍ منخرطةٍ في الاقتصاد العالمي، ومستفيدةً من النموّ ومداخيل الريع التي يوفّرها من الفوسفات والبترول من جهة، وإلى جهاتٍ أخرى مهمّشة وقع تسخيرها وإخضاعها

---

(4) - المرجع السابق.

(5) - عماد، «دراسة: نحو قراءة سوسيولوجية للثورات العربية»، المرجع السابق.

قسراً للهيمنة الاقتصادية للشريط الساحلي. ويتلخّص هذا الخيار في استثمار كلّ موارد وطاقات البلاد لتطوير الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين البنية التحتية والتجهيزات والمرافق العامّة في الشريط الساحلي، بدعوى تعزيز قدرته التنافسية في الاقتصاد العالمي. أما المناطق الأخرى، فقد اعتُبرت مورداً إضافياً، إذ تمَّ إخضاعها لنمط اقتصاد استعماري هدفه توفير موارد طبيعية ومنتجات زراعية غير محوّلة وبأثمانٍ بخسةٍ من جهة، وإبقائها خزّاناً لليد العاملة الرخيصة والموسميّة والوظائف الهشّة التي قد يحتاجها الجزء المنخرط في العولمة من جهةٍ أخرى. وبالرجوع إلى التصوّر النيوليبرالي، فإن تهميش الجهات كان من ضرورات نجاح النمط الاقتصادي المعتمد [6].

وعن الحِراك التونسي المعاصر، لم يجد الدكتور سميرالمازقي منهجاً أفضل من المنهج التاريخي الذي يسمح للباحث بالعودة إلى مختلف مراحل التاريخ (القديم والوسيط والمعاصر)، والمنهج الكرونو- سوسيولوجي والذي يعني الرجوع إلى الحوادث الآنية كما عاصرناها جميعاً، إضافةً إلى عدّة مناهج، منها: المنهج المقارن، ومنهج التحليل النّفسي، والمنهج الاجتماعي - النّفسي، والمنهج الاستقرائي، والمنهج الاستدلالي. فكلّ هذه المناهج شكّلت مجتمعة منهجية سمحت بتحليل ميكانيزمات الحِراك التونسي، باعتباره ظاهرة سوسيولوجية كلّية؛ تلتقي فيها كلّ الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في معناها الواسع (أي البعد الأنثروبولوجي).

وقد توصّل الدكتور المازقي إلى حقيقةٍ علميةٍ من خلال دراسته للحِراك التونسي؛ فأثناء عملية المخاض العلمي للكشف عن المحرّك الحقيقي للحوادث المتسارعة التي أدّت إلى سقوط منظومة الحكم في تونس، تبيّن له قصور النظريات السوسيولوجية الغربية الحديثة في تحليل الثورات وعقم إسقاطها على الحِراك التونسي، وذلك في غياب علم اجتماع عربي قادر على التحليل الموضوعي دون أدلجة واقع المجتمعات العربية الإسلامية، سعياً منه في البحث عن أعلى

(6) - الصغير الصالحي، «الثورة والحافظ المعفي»، صحيفة الصباح التونسية، 2012/7/31:
http://www.assabah.com.tn/article-73385.html#

قدرٍ من المصداقية والأمانة العلمية؛ فاستنجد بالتراث العربي السوسيولوجي، ولم يجد أمامه سوى النظرية اليتيمة لابن خلدون في العصبية، بوصفها محرّك الثورات والحِراكات وتجديد السلطان والإطاحة بالدول وإعادة بنائها [7].

فقد تمّ توظيف المنهج التاريخي في استحضار الوقائع والحوادث الفاصلة في بناء الدولة الوطنية التونسية قبل وبعد الاستقلال إلى يومنا هذا، حيث مكّن هذا المنهج من الحسم في مسألةٍ لا تزال خلافية بين المثقّفين في تونس وفي العالم العربي، ومفادها: (هل ما حدث في تونس يُعتبر ثورة أم انتفاضة؟)؛ ويجيب التاريخ عن هذا السؤال العدمي بأنها ثورة أوّلاً، لأنه (أي التاريخ) لم يُثبت أن الانتفاضات التي عرفتها تونس أسقطت دولة أو نظام حكم؛ وفي الوقت نفسه، يُثبت التاريخ أن الانتفاضات تنتهي إما بالتفاوض أو بالقمع إلى أن تخمد. والأمثلة المؤيّدة عديدة من انتفاضة (أبو يزيد مخلّد بن كيداد الزناتي)، الملقّب بـصاحب الحمار، عام 944م، على حكم الخليفة الفاطمي محمّد القائم بأمر الله الذي تصدّى له وقاومه ولاحقه عبر مدن وقرى تونس والجزائر، إلى أن مات صاحب الحمار في الجزائر متأثّراً بجراحه دون أن يُسقط الدولة الفاطمية ولا نظام القائم بأمر الله، إلى انتفاضة (علي بن غذاهم) عام 1864 على باي تونس محّمد الصادق، والتي انتهت بالتفاوض معه والتآمر عليه واعتقاله عام 1866 وموته في سجنه عام 1867، مروراً بانتفاضة الخبز عام1984 التي انتهت بتراجع السلطة عن قرار الزيادة في سعر الخبز، وانتفاضة الحوض المنجمي في عام 2008 التي قمعتها السلطة بيدٍ من حديد. وعليه، لم يُطلِق المؤرّخون على أيّ من تلك الانتفاضات صفة الثورة لفشلها في تغيير نظام الحكم أو إسقاطه. كما لم تنجح في تأسيس وعي ثوري جماعي بمقدوره نقلها إلى مرتبة الثورة.

ورغم هذه الحقيقة التاريخية، يصّر الدكتور طارق الكحلاوي، أستاذ التاريخ بجامعة نيو جيرسي (New Jersey) بالولايات المتحدة، على وصف الحِراك التونسي بالانتفاضة، فكتب قائلاً: "بالنظر إلى طبيعة النظام، فإنه لا يمكن الحديث عن إنجاز ثورةٍ في السياق التونسي، إذا لم يتحقّق إنهاء التسلّطية في أبعادها الثلاثة: التنافسية- الزبونية التي تعطّل أيّ معنىً جدّي

(7) - سمير المازقي، «منهجية قراءة الثورات العربية: تونس مثالاً تطبيقياً»، موقع بوابتي، 2012/5/19:
http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=4604

للانتخابات، والكليبتوقراطيّة [8]، التي تجعل السلطة مطيّةً للثروة، والبوليسية التي تجعل احتكارَ الدولة للسلاح فرصةً لترسيخ البعدين الأوّلين عبر أجهزةٍ متغوّلة". أما الطاهر لبيب، فقد وصف ما حدث في تونس بالثورة، معبّراً عن رأيه ومتحرّراً من عقدة المثقّف الذي هزم الفعل التاريخي خطابه التقليدي بقوله: "مهما مالت الدلالة اللسانية للفظ الثورة في العربية إلى معنى الهبّة أو الانتفاضة، ومهما فاحت منها رائحة الياسمين، فهي تبقى في حالة تونس ثورة وشعبية".

وعن المنهج الأنثروبولوجي للثورة التونسية حسب المازقي، تمَّ الإيمان بأنها (ثورة)، لاستجابتها تلقائياً وفورياً لشرط الانتشار الذي لا تزال بعض الثورات في التاريخ العالمي الحديث تسعى لتحقيقه؛ وهو شرطٌ بدونه لا تكون الثورة ثورة. فلقد انتشر النمط الثوري السلمي التونسي في العالم العربي بأسرع من البرق، حاملاً معه نفس الشعارات، وفي مقدّمتها شعار (ارحل) ذي العمق الأنثروبولوجي. وبالتوقّف عند الجذور الأنثروبولوجية لهذه الكلمة، نجدها مشحونة بدلالة نفسية، المقصود منها تحقير المخاطَب وإذلاله وكسر كبريائه؛ وفي الوقت نفسه، تفيد استعلاء المتكلّم وتفوّقه وغلبته. كما أوصلنا المنهج الأنثروبولوجي للوقوف على البعد العقدي لكلمة (ارحل) التي توحّد التونسيون من حولها وحمّلوها كلّ معاني التحقير والإهانة لطرد المخاطَب؛ وهذا ما ورد في القرآن الكريم الذي قصّ علينا كيف طُرِد إبليس من الجنّة ذليلاً صاغراً؛ فخرج منها مطروداً بلا رجعة. وهذا ما حدث مع الرؤساء العرب المخلوعين في تونس ومصر واليمن وليبيا، منهم من خرج بلا عودة، ومنهم من سُجِن، ومنهم من قُتل؛ والكلّ طُرد من السلطة ولن يعود إليها.

كما يفيد المنهج الأنثروبولوجي في فهم الطابع السلمي للحِراك التونسي وانتشاره والحذو حذوه في بلدان الحِراكات العربية. فلقد أكّدت الدراسات الأنثروبولوجية على الطبيعة الهادئة

---

(8) - الكليبتوقراطية: هو نظام حكم اللصوص. وهو نمط الحكومة الذي يراكم الثروة الشخصية والسلطة السياسية للمسؤولين الحكوميين والقلّة الحاكمة الذين يكوّنون الكريتوقراط. وذلك على حساب الجماعة؛ وأحياناً دون حتّى ادعاءات السعي إلى خدمتهم. واللفظ مركّب من مقطعين يونانيين؛ أوّلهما «كلبتو» بمعنى لصّ. وثانيهما «قراط» بمعنى حُكم. وعادة ما يكون نظام الحكم في تلك الحكومات في الأصل ديكتاتورياً أو استبدادياً. ومع ذلك. فقد تظهر الكليبتوقراطية في بعض النظم الديموقراطية التي انزلقت إلى الأوليغاركية (حكم القلّة).

موقع ويكيبيديا. الموسوعة الحرّة:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

المسالمة للتونسيين، وتمتّعهم بطاقة هائلة على التّحمل والجلد. ويبدو أن هذه السمات تمثّل قاسماً مشتركاً بين الشعوب العربية، حيث لقي النمط الثوري التونسي استجابةً في نفوس الثائرين العرب، فردّدوا نفس شعاراتها، وأبرزها: (ارحل) و(الشعب يريد إسقاط النظام) و(خبز، حرّية، كرامة وطنية)؛ فحقّقوا النتيجة نفسها التي تحقّقت في تونس (أي الإطاحة بنظام الحكم) وبذات السرعة؛ وهو ما حصل في مصر وفي ليبيا التي بدأ فيها الحِراك سلميّاً، ثمّ انحرف وأصبح مسلّحاً، كما أراد له النظام السابق أن يكون؛ وكذلك في اليمن [9] فرغم خروج الرئيس علي عبد الله صالح من الحكم، إلاّ أن نظامه لا زال قائماً. أما في سوريا، فقد حاد الثائرون عن هدفهم بسلميّة الحِراك، وباتوا يعتمدون على الدعم الخارجي الذي أخرج حِراكهم عن هدفه المنشود؛ وبالتالي فإن الحِراك السوري لن يرى النجاح في المنظور القريب، نظراً لتشعّب التدخّلات الخارجية فيه.

وعن المنهج الكرونو- سوسيولوجي للحِراك التونسي، فقد استُعملت هذه التسمية لسرد حوادث الحِراك وبحث تداعياته في أوانها من ناحية، والتمييز بينها وبين المنهج التاريخي بشكلٍ عام من ناحيةٍ أخرى. فكانت البداية في 17 كانون الأوّل (ديسمبر) 2010 بإضرام الشاب البوعزيزي النار في نفسه أمام أعين المتواجدين في الساحة العمومية بمدينة سيدي بوزيد، كما سبق الإشارة، بصرف النظر عن صحّة الإجراء الذي قام به هذا الشاب من الناحية الدينية.

ويساعد منهج التحليل النفسي في دراسة الخطوط العريضة لشخصية أوّل رئيسٍ لتونس بورقيبة وشخصية الرئيس المخلوع بن علي، في ائتلافهما واختلافهما، حتّى نتوصّل إلى تحديد مفهوم الدولة في التصوّرات الاجتماعية الجماعية لدى التونسيين. فبين المواطن التونسي والدولة علاقة ضاربة في التاريخ، تمكّنت من خلالها الدولة اكتساب هالة من القداسة في اللا وعي الجماعي للمجتمع. هذه القدسيّة حصّنت الدولة من السقوط وهي في أشدّ حالة الوهن، ولعبت دوراً حاسماً في احتضان الثائرين للمقدّس، وأوقفت المدّ الثوري عند عتبات قصر الحكومة بالقصبة في مناسبتين: اعتصام القصبة الأوّل والثاني. وكان واضحاً تميّز شخصية الرئيس بورقيبة بالذكاء والدّهاء، كما كان مصاباً بنرجسية تخطّت حدودها لتتحوّل إلى جنون العظمة، وتمكّن بدهائه أن

(9) - المازقي، «منهجية قراءة الثورات العربية: تونس مثالاً تطبيقياً»، المرجع السابق.

يدمج شخصيته المادّية كرئيسٍ للدولة بالشخصية المعنوية للدولة؛ فاكتسب قدسيّتها وأضفاها على شخصه أوّلاً، وعلى مؤسسة رئاسة الدولة ثانياً، إلى أن تمّ الحلول [10] بين الشخصيتين. لقد أدرك بورقيبة بعبقريته السياسية مدى تقديس الشعب التونسي لمفهوم الدولة؛ فسعى منذ بدايات حكمه إلى صهر شخصية القائد في المفهوم المقدّس للدولة. واكتسب من هذه العملية البهلوانية شخصية مزدوجة، وحّدت بين شخصيته المادّية كإنسان (رئيس) والشخصية المعنوية للدولة؛ فحصل حينها ما يشبه الحلول والاتحاد بين الشخصيتين بشكلٍ تامٍ وانصهارٍ متناغم، حتّى كاد التفريق بينهما شبه مستحيل.

وأهم ما ورثه الرئيس المخلوع بن علي من الرئيس بورقيبة قدسيّة منصب رئيس الدولة، إلاّ أنه انحرف بالمؤسسة الرئاسية عن غاياتها النبيلة واستغلّها في تحقيق اللصوصية وتكديس الثروة، على عكس بورقيبة الذي ترفّع عن حقارة متاع الدنيا مكتفياً بنرجسية وعظمة آلهة الأولمبس القديم. فكلاهما تحايل على التونسيين؛ فاختطف منهم الأوّل قدسيّة الدولة ليصبح الأب (الإله) على النموذج الفرعوني المبنيّ على الآية القرآنية: (مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ) [11]. أمّا الثاني، فقد سرق ثقتهم ونهب ثروتهم. كما اشترك الرجلان في تغذية النزعة الجهوية؛ فمالا كلّ الميل لجهة الساحل التونسي دون سائر الجهات الأخرى، وقد تستّر كلٌ منهما برداء الوطنية والمصلحة العليا للوطن، إلى جانب دعم كلٍ منهما لمفهوم التحزّب والولاء لشخص الرئيس، وجعل منهما مصعداً للترقّي الاجتماعي والاقتصادي. وتسبّب تحيّزهما المرضي في إصابة البلاد بالشلل الاقتصادي النصفي؛ شريط ساحلي نشيط، وما سواه من المناطق معطّل. ورغم الغشّ السياسي الذي مارسه الرجلان، بقي التونسيون أوفياء للدولة وأثبتوا معرفتهم بالسياسة وتمييزهم بين المفاهيم؛ كمفهوم الحاكم ومفهوم نظام الحكم ومفهوم الدولة؛ فثاروا على

---

(10) - الحلول والاتحاد: مبدأ من مبادئ الصوفية، بمعنى أن الله قد حلّ في جميع أجزاء الكون. وهو ما يعتبره بعض الصوفية اتهاماً ويرفضونه رفضاً باتاً، لِما فيه من كفرٍ صريح يخالف عقيدة المسلمين. فمنهم من أثبت صفة العلوّ للرحمن، مثل عبد الرحمن الجيلاني. بينما أوّل من اعتقد بفكرة الحلول وأوّل من أعلن هذه الفكرة منهم هو الحسين بن منصور الحلاّج.
غالب علي عواجي، فرق معاصرة تُنسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، ج2، ط3، دمنهور، دار البيّنة للنشر والتوزيع، 1418 هـ (1997م)، ص840.

(11) - سورة غافر، الآية 29.

بن علي الحاكم وأسقطوا نظام حكمه المدّنس وحافظوا على المقدّس (أي الدولة) [12]. وبالمجمل، فإن الحِراك التونسي هو حِراكٌ يحلو للبعض تسميته بالعلمانية من دون شعاراتٍ دينية، وإن كنّا نفضّل تسميته بالوطنية، الأمر الذي يتطلّب تحقيق العدالة واحترام كرامة الشعب؛ أيضاً، هو ليس حِراك ثقافي بالمعنى الذي قصده المفكّر الأمريكي صموئيل هينتنغتون، وهو أقلّ تعبيراً عن صراع الحضارات. ففي سبيل إرساء الديمقراطية التي تحتاج إلى مشروع مجتمعي كبير، مشروع فكري وثقافي وسياسي، واجه الحِراك التونسي في هذه المرحلة الانتقالية من عمره ثلاثة تحدّيات أساسية؛ واكتشفت تونس بعد إنجاز حِراكها أنها تعيش في ظلّ وضعٍ خطير، ناجم عن التأرجّح بين الفراغ المؤسساتي والفوضى. وجاءت ولادة فكرة إنشاء الجمعية التأسيسية من رغبة الشعب التونسي بشرعيّة جديدة، لا أن يقوم بإصلاحاتٍ تجميليةٍ للنظام السابق، لا سيّما أنه بعد فرار الرئيس بن علي، طرحت الحكومة المؤقّتة إجراء انتخابات رئاسية خلال مدّة شهرين كما ينصّ على ذلك الدستور القديم. ولمّا كان الشعب يريد شرعيّة جديدة، أصبحت المهمّة المُلقاة على عاتق الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، تتمثّل في الإعداد لانتخاب مثل هذه الجمعية التأسيسية. فلأوّل مرّة في تاريخها، عرفت تونس انتخابات حرّة ونزيهة في 23 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2011، من دون تلاعبٍ بالأصوات؛ وقد اختارت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة القانون النسبي في الاقتراع؛ فهو أكثر النّظم توازناً، ويمنح كلّ الأحزاب الحظوظ القصوى بالتمثيل والوصول إلى الجمعية التأسيسية. وبانتخاب المجلس التأسيسي، تُصبح وظيفته الرئيسية متمثّلة في كتابة الدستور الجديد للجمهورية الثانية في تونس [13].

ومهما يكن من أمر، فإنه لم يختلف التعامل الغربي كثيراً في الحالة التونسية عن الحالة المصرية؛ إلاّ أن قدرة النظام التونسي الجديد وتركيبته المجتمعية، يمكن أن تؤدّيا إلى انتهاء التعامل الغربي معه في المرحلة الثانية للتعامل الغربي مع الحالة المصرية؛ وذلك بسبب تركيبة حزب النهضة الإسلامي، وكذلك تركيبة المجتمع التونسي المنفتحة بصورةٍ أكبر على الغرب، واستعداد تونس حكومةً وشعباً على التعاطي مع العَلمانية ومع الليبرالية الغربية؛ فتونس لا تمّثل معضلة

(12) - المازقي، «منهجية قراءة الثورات العربية: تونس مثالاً تطبيقياً». المرجع السابق.

(13) - «قراءة تحليلية في الثورات العربية: الدوافع والآفاق». المرجع السابق.

للغرب لأنها بلد غير نفطي، واقتصادها يعتمد بصورةٍ كبيرة على السياحة الغربية، وخروج نظام سياسي على النمط التركي لن يؤثّر بصورةٍ تُذكَر على السياسات التونسية الخارجية ولا على توجّه السفينة التونسية؛ إلاَّ أن الغرب سوف يستمرّ في المسار الأوّل، وهو دعم الحركات الليبرالية. وما قناة "نسمة" الفضائية سوى نموذج واضح لذلك، عسى أن تُصبح تونس نموذجاً للمزج ما بين الليبرالية والديمقراطية والسياسات الإسلامية على النمط التركي [14].

وبعد عامين انقضيا على إزاحة بن علي، ونجاح الحِراك التونسي الذي عوّل عليه التونسيون كثيراً في أن يحقّق لهم المطالب، التي خرجوا وقدّموا تضحيّات غالية من أجلها، وهي الحرّية والعدالة الاجتماعية والكرامة الوطنية، ومع مرور الوقت، تحوّل حِراك التطلّعات هذا إلى حِراك إحباطات؛ بل ربّما تكون حالة اليأس هي السائدة الآن لدى قطاعات كبيرة من الشعب التونسي، الذين لا يرون أفقاً لتحوّل ديمقراطي حقيقي وطفرة اقتصادية كما كانوا يظنّون، تنعكس على حياتهم اليومية وتجعل أحوالهم أفضل ممّا كانت وليست أسوأ، خاصة في الضواحي التي انطلقت منها شرارة الحِراك الشعبي الاجتماعي، إلى الدرجة التي جعلت بعض المواطنين لدى سؤالهم عن رؤيتهم للذكرى الثانية للحِراك التونسي يردون باستنكارٍ وغضب: عن أيّ حِراكٍ تتحدّثون؟ فيما والدة محمد البوعزيزي تعتبر أن ابنها والعديد ممن قدّموا أنفسهم كقرابين لهذا الحِراك، قد ضحّوا بحياتهم مقابل لا شيء.

وتلك بلا شكّ رسائل دالّة على وضعية تونس حالياً، وتقييم واقعي لِما آلت إليه الأوضاع بعد عامين من الحِراك الشعبي الذي يبدو أنه فقد بوصلته وضلّ طريقه. وإذا ما توقّفنا عند تفاصيل المشهد التونسي، نجد أن الانقسام صار حاكماً له، خاصّةً بعد أن وصل الصراع السياسي بين القوى الإسلامية بقيادة حركة النهضة والقوى الليبرالية واليسارية إلى ذروته، وبات أشبه بحربٍ مفتوحةٍ بين أعداءٍ وليسوا أبناء وطن واحد، وسط ازدياد وتيرة العنف السياسي المصحوب باتهاماتٍ متبادلةٍ لا سقف لها، خاصّة بين حزب حركة النهضة ومنافسه الليبرالي الأكبر، حزب نداء تونس، التي تشير استطلاعات الرأي إلى صعوده المتواصل، وتشكيله تهديداً حقيقياً للقوى

(14) - محمّد سليمان الزواوي، «موقف الغرب من الثورات العربية ... رؤيــة سياسية»، صحيفة البيان الإماراتية، العدد 294: http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1641

الإسلامية المسيطرة على صنع القرار، وتهيّؤ رئيسه الباجي قائد السبسي للترشّح لانتخابات الرئاسة المقبلة، رغم اتهام هذا الحزب بأنه معقلٌ للتجمعيّين من أنصار بن علي؛ تلك التهمة التي لم تعد تجد صدىً واسعاً، وإنما حصل تعاطف شعبي معه في ظلّ استهدافه المستمرّ من قِبل أنصار حركة النهضة، الذي كان آخره الهجوم على اجتماعٍ له في أحد فنادق مدينة جربة، وقبلها هجمات متعدّدة ووقفات احتجاجية ضدّ إقامة مقرّات له في عددٍ من المدن، أو التورّط في قتل أحد الكوادر المحلّية، حديث السبسي نفسه بأن هذا الاقتحام استهدف اغتياله شخصياً، ما دعا حزب نداء تونس إلى الشروع في تكوين لجان لحماية مقرّاته واجتماعاته، الأمر الذي يُنذر بالخطر، لأنه يعني تأكيد غياب دور الدولة وقوّة القانون، ولجوء كلّ مجموعة إلى حماية نفسها بنفسها، وفي الوقت ذاته، قد يؤدّي إلى مصادماتٍ بينها وبين خصومها السياسيين وعمليات انتقامية متبادلة، ما قد يفتح الباب أمام الحرب الأهلية.

كما أن الأطراف المشتركة معاً اليوم في (ترويكا الحكم)، يتّضح يوماً بعد يوم مدى التنافر بينها، وأن انفتاح حركة النهضة على بعض اليساريين والليبراليين الذي تجسّد في صيغة الحكم الثلاثية، لم يكن إلاّ صورة غير حقيقية سقطت مع اختبار الممارسة الواقعية؛ وهو ما يتجلّى في انتقاد رئيس الجمهورية المستمرّ للحكومة ودعواته إلى تغييرها، وإلى حوارٍ مفتوحٍ مع بقيّة التيّارات السياسية للوصول إلى وفاق وطني، وتحذيره من جرّ البلاد لفوضى إن لم يتمّ كبح جماح حلفاء حركة النهضة من السلفيين، الأمر الذي يثير حفيظة حركة النهضة ضدّه، التي عبّروا عنها بشكل عملي مؤخراً في الاعتراض على ميزانية الرئاسة داخل المجلس التأسيسي. وهناك شكوى دائمة من كلّ ألون الطيف السياسي التونسي، من أن ثمّة ميلاً لدى حركة النهضة الإسلامية إلى فرض تصوّراتها الخاصّة على الآخرين، ومحاولة تهميش وإقصاء كلّ من يعارضها الرأي، حتّى لو لجأت لاستخدام العنف عبر (رابطات حماية الثورة)، التي ترى فيها المعارضة ميليشيات تابعة لحركة النهضة لإرهاب الخصوم السياسيين وإسكات أصواتهم؛ بالإضافة إلى توظيف أدوات الدولة وأجهزتها، كالشرطة أو وزارة العدل، في ملاحقة المعارضين بشكلٍ انتقامي، كما حدث مؤخّراً في قضية الإعلامي سامي الفهري الذي استمرّ احتجازه رغم قرار الإفراج عنه، على خلفيّة علاقته بالنظام السابق واستضافة رموزه في برامجه، بالإضافة إلى

محاولة حركة النهضة صياغة قوانين وقرارات، وحتّى مواد دستور، تكفل إزاحة المنافسين عن الساحة السياسية، كإجراءات العدالة الانتقالية، وسط مخاوف متصاعدة من تقييد حرّية الرأي والتعبير التي باتت تحت الاستهداف بعد حملات النقد الواسع، وكشف فشل حكومة النهضة في إنجاز استحقاقاتها، ودخول الإعلام طرفاً في المعارك السياسية.

كلّ ذلك في الوقت الذين تحاول فيه حركة النهضة السيطرة على كلّ المؤسسات، واللجوء إلى زرع أنصارها في كلّ موقع، حتّى لو كانوا أقلّ كفاءة، وبذات معايير الفساد القائم على التمييز والمحسوبية، وإعادة إنتاج ممارسات النظام السابق حتّى في بعض فضائحه، كما حدث في الواقعة التي فجّرتها إحدى المدوّنات عن علاقةٍ خاصّةٍ لوزير الخارجية، صهر راشد الغنوشي زعيم الحركة. وربّما كان الأخطر هو إطلاق العنان للحركات السلفية لترويع الشعب التونسي، والمسّ بحرّياته الاجتماعية التي تأصّلت على مدى سنوات طويلة، ومحاولة العبث بالهوية الثقافية المنفتحة للمجتمع التونسي، وفرض هوية جديدة ذات رؤى رجعية منغلقة – حسب تعبيرهم – عبر استخدام القوّة من هجومٍ على مسارح وفنادق ومعارض فنية، الأمر الذي لم يُثر انزعاج التونسيين فحسب، وإنّما كانت له أيضاً تداعياته الكارثية من الناحية الاقتصادية، خاصّة فيما يتعلّق بالسياحة والاستثمار الخارجي؛ علاوةً على الإلحاح على شعار تطبيق الشريعة الإسلامية وما يرافقه من طرح تلك التأويلات المتشدّدة، ومحاولة استبدال القوانين الوضعية المنسجمة مع البيئة التشريعية الدولية بها، وإطلاق دعوات تبدو غير مقبولة في هذا البلد الأقرب للثقافة الأوروبية؛ كتعدّد الزوجات وامتلاك ذوات اليمين، والسعي للانتقاص من مكتسبات المرأة التونسية – حسب تعبيرهم – بالمخالفة لأعراف المجتمع التونسي الذي لا يعرف التمييز على أساس النوع، وتبدو حقوق المرأة فيه أكثر تطوّراً من مثيلاتها في البلدان العربية الأخرى ... إلخ.

وعلى الجانب الاقتصادي، ثمّة تراجع كبير في وضعية الاقتصاد، يهدّد بأزماتٍ طاحنة جديدة سوف يتحمّل فاتورتها بلا شكٍ أبناء الشعب خاصّة الفقراء منهم، خصوصاً مع مؤشّراتٍ مزعجة، مثل انخفاض احتياطي النقد الأجنبي بالبنك المركزي التونسي إلى قرابة 8 مليارات

دولار، وتخفيض التصنيف الائتماني لتونس عالمياً بصورة مزعجة؛ علاوةً على إعلان بعض الشركات الوطنية كالخطوط الجوّية التونسية عن خطّة لتسريح 1700 عامل. ويبدو الوضع الأمني كذلك أحد الملفات الحسّاسة التي تُعدّ مثار قلقٍ واسعٍ لدى التونسيين أيضاً، خاصّةً مع عدم قدرة الشرطة التونسية على مواجهة تحدّي الجماعات المتطرّفة المسلّحة، بل تعرّضها ذاتها لهجماتٍ منها. وربّما الإعلان عن تمدّد عناصر تنظيم القاعدة من الجزائر إلى داخل الأراضي التونسية، ووصول أسلحة النظام الليبي السابق إلى أيديهم بحسب تصريحات الرئيس التونسي ذاته، يشكّل تحدّياً كبيراً للجميع حكومةً وشعباً، وسط انتشار الفكر الديني التكفيري في مجتمعٍ لم يعتد مثل هذه الدعوات والممارسات التي وجدت في بيئة الاضطراب السياسي والأمني، مناخاً خصباً لتوسعة نطاق نشاطها في بلدٍ مغاربيٍ جديد [15].

ونختتم حديثنا عن الحِراك التونسي بحادث الاغتيال الأليم الذي أودى بحياة شكري بلعيد، المنسّق العام لحزب الوطنيين الديمقراطيين التونسي، والذي سرعان ما نسبته قوى المعارضة التونسية إلى حزب النهضة الإسلامي، دون انتظار نتائج التحقيق في عملية الاغتيال. وكأنّ البعض يريد من وراء ذلك إشعال فتيل الفتنة الحزبية بين التونسيين، وكأنّ المُراد من وراء ذلك إفشال تجربة حكومة حزب النهضة في البلاد؛ بل وأكثر من ذلك، رمي التونسيين في أتون حرب أهلية سوف تأكل الأخضر واليابس؛ وبالتالي، فإن الهدف نزع مسمّى الحِراك التونسي من ثورة الياسمين، كما أطلقوا عليها، إلى نعيق الغربان، بعدما يُفشلون ثورتهم أو حِراكهم بأيديهم. ويبدو أن قوىً خارجية هي التي دبّرت عملية اغتيال بلعيد، بعد أن باتت الساحة التونسية مؤهّلة تماماً بسبب التجاذبات السياسية لمزيدٍ من الفوضى الخلّاقة. وعليه، يرى الكاتب فهمي هويدي، أننا أمام مشهدٍ يبعث على الحزن، ليس فقط لأن مناضلاً تونسياً قُتِل غيلةً وغدراً، ولكن لأن مختلف الأطراف في تونس وكذلك مصر، أرادت توظيف دم الرجل لتصفية حساباتها السياسية قبل أن يجفّ الدم وأن يُعرف القاتل [16].

---

(15) - محمود عبد الرحيم، «ثورة الياسمين تضلّ الطريق»، صحيفة الخليج، 2013/1/3:
http://www.alkhaleej.ae/portal/51cf526f-5321-425c-92ae-f7066d794c56.aspx

(16) - فهمي هويدي، «اللعب على المكشوف في تونس»، صحيفة الشرق القطرية، 2013/2/11:
http://www.al-sharq.com/ArticleDetails.aspx?AID=239824&CatID=82&type=articles&Title=%D8%A7%D9%84%D9%8

ثانياً: الحراك المصري: من إسقاط النظام إلى اختلال الأمن وتفشّي الفوضى

إن مصر كأكبر دولة عربية وكقائدةً للقطار العربي، والتي شهدت ثورةً عظيمة في 23 تموز (يوليو) 1952، ورثت همّاً اقتصادياً لم تستطع قيادة الثورة التغلّب عليه، حتّى بعد أن اتّبعت نهجاً اشتراكياً كعلاجٍ لتلك المشكلة المزمنة. ومع ذلك، فإن عهد الرئيس جمال عبد الناصر يُعدُّ من أفضل العهود التي شهدتها مصر بعد النصف الأوّل من القرن العشرين، رغم المتاعب السياسية والعسكرية والاقتصادية التي واجهتها، نتيجة تكالب بعض القوى الإقليمية والدولية على مصر، في محاولةٍ منها لإسقاط نظام عبد الناصر الذي تبنّى نهجاً قومياً عروبياً.

ومع تولّي أنور السادات سدّة الحكم في مصر بعد وفاة عبد الناصر، أواخر أيلول (سبتمبر) 1970، بدأ السادات بالانحراف عن نهج عبد الناصر، وتقرّب من الغرب والولايات المتحدة بالذات؛ فعمد تدريجياً إلى اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي، مّما أدّى إلى بروز ظاهرةٍ اقتصاديةٍ اجتماعيةٍ غاية في الطرافة، هي ظاهرة القطط السمان بين الطبقات المتوسّطة والمهمّشة؛ فازداد البعض ثراءً والبعض الآخر فقراً، لكنّ الاقتصاد المصري لم يتعافَ، بل زادت مديونية مصر الخارجية إلى حدٍّ لم تطقه الميزانية العامة المصرية.

وفي عهد حسني مبارك الذي تولّى الحكم بعد اغتيال السادات في 6 تشرين الأوّل (أكتوبر) 1981، تضخّمت الميزانية المصرية إلى حدٍّ لم تستطع معه الحكومات المصرية المتعاقبة السيطرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كلّيةً، وذلك لعدّة أسباب منها:

1. ارتفاع عدد سكّان مصر بصورة غير معهودة منذ عقود؛ فعلى الرغم من الجهود الحكومية لتحديد النسل، إلاّ أن كافة الإجراءات بهذا الخصوص باءت بالفشل.

2. ازدياد نسبة هجرة القرويين من الأرياف إلى العاصمة والمدن الرئيسة، بعد أن وجد هؤلاء القرويون أنفسهم بلا عملٍ في قراهم ونجوعهم.

4%D8%B9%D8%A8+%D8%B9%D9%84%D9%89+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B4%D9%88%D9%81+%D9%81%-D9%8A+%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

3. غياب الحسّ الوطني عند أغلب المتنفّذين الاقتصاديين في مصر، وإيثارهم لمصالحهم الذاتية على حساب المصلحة الوطنية العليا؛ فارتفعت نسبة القطط السمان في مصر إلى درجةٍ غير مسبوقة.

4. تنفّذ أعضاء الحزب الوطني الحاكم على مقدّرات البلاد الاقتصادية، متمثّلاً في توزيع نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية فيما بينهم بأسعارٍ بخسة، وتلك من أهم علامات الفساد التي ظهرت جليّةً في مصر.

5. لجوء الدولة إلى خصخصة الشركات الحكومية التابعة للقطاع العام وبيعها للقطاع الخاصّ، وتفشّي ظاهرة الاحتكار الاقتصادي بين فئةٍ محدودةٍ من رجال الأعمال، ممّا أدّى إلى ارتفاع الأسعار بصورة جنونية لم يعهدها المواطن المصري العادي.

6. ما تواتر في الأوساط السياسية المصرية العليا عن نيّة توريث الحكم لجمال مبارك النجل الثاني للرئيس مبارك، ممّا أثار حفيظة الشارع المصري والنّخب السياسية المتباينة في البلاد، وخصوصاً بين أحزاب المعارضة.

7. ازدياد ظاهرة العداء بين المسلمين والأقباط التي لم تكن بارزة في عهد السادات بهذا الشكل، ولم تكن موجودة أساساً في عهد الرئيس عبد الناصر.

8. تفاقم ظاهرة القهر السياسي ضدّ المواطنين المصريين، التي تبنّتها الأجهزة الأمنية في عهد مبارك؛ فازدادت نسبة الموقوفين الذين كانوا يؤخذون على الشبهة، تطبيقاً لقانون الطوارئ الذي كان مطبّقاً طيلة عهد مبارك.

9. تفشّي ظاهرة الرذيلة وانحطاط الأخلاق بين الجمهور المصري، في ظاهرةٍ غير مسبوقةٍ من قبل، وتشجيع النظام القديم لِما يُسمّى بالفنون، خاصّةً في مجال السينما، وذلك من خلال انتاج أفلامٍ تُبرز معالم الانحطاط الأخلاقي والإسفاف الفنّي، والتركيز على ظاهرة التعرّي المبالغ فيها. وفوق هذا، تفاقم ظاهرة الإدمان على تعاطي المخدّرات بين الشباب المصري، ليكون في وادٍ وممارسات الحكومات المتعاقبة في وادٍ آخر!

كلُّ هذه الظواهر أبعدت مصر عن مسارها الطبيعي كقائدةٍ للدول العربية، وارتضت لنفسها مكاناً ثانوياً لا يليق بها وبهيبتها ومكانتها، وتركت لدولٍ عربيةٍ أقلّ شأناً منها ديموغرافياً ومساحةً أن تنافسها؛ بل وتنتزع منها دورها السياسي والجيوستراتيجي.

ويُجمع معظم المحلّلين في مصر، على أن الحِراك الشعبي المصري المعاصر كان هدفه دمقرطة الحياة السياسية المصرية، وإسقاط نظام مبارك، وإصلاح الدستور، وحلّ البرلمان وإجراء انتخابات حقيقية، حيث مهّدت لها الحركات الاجتماعية التي انطلقت في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، لا سيّما إضرابات العمّال التي كانت مطالبها اجتماعية واقتصادية أكثر منها سياسية؛ فهنالك استمرارية بين تلك الحركات الاجتماعية والحِراك الذي اندلع في 25 كانون الثاني (يناير) 2011. غير أن هذا التحليل لا يحظى أبداً بالتأييد لجهة الشباب المنتمين إلى الطبقة الوسطى، المتواصلين عبر شبكة التواصل الاجتماعي (مثل الفيس بوك) والذين تعتبرهم الصحافة أبطال هذ الحِراك. فحسب قول أحمد ماهر الثلاثيني من العمر، وهو المهندس والمنسّق العام لحركة 6 نيسان (أبريل)، لم يلعب العمّال دوراً في هذ الحِراك، فكانوا بعيدين عنه، حيث لعبت حركته التي تحمل مطالب سياسية وديموقراطية محضة دوراً أساسياً في إشعال آليّة الحِراك؛ فهو كان ينظّم منذ العام 2009 تظاهرةً في 25 كانون الثاني (يناير) من كلّ عام، بمناسبة يوم عيد الشرطة للمطالبة بالتحرّر السياسي، وكانت تظاهرة عام 2011 هي الحاسمة .وقد استمدّت هذه الحركة اسمها من دعوة إلى الإضراب وُجّهت في 6 نيسان (أبريل) 2008 من قِبل عمّال أكبر شركة في مصر، هي شركة مصر للغزل والنسيج المتواجدة في المحلّة الكبرى وسط دلتا النيل، حيث التقى شبّان القاهرة بالعمّال وقرّروا إنشاء حركة شباب 6 نيسان (أبريل) على الشبكة العنكبوتية؛ لكن، هذه الحركة سرعان ما ابتعدت عن المطالب الاجتماعية للتركيز على المسألة الديموقراطية. غير أن نضالات العمّال لعبت دوراً حاسماً خلال الأعوام الأخيرة، إذ اتّسعت في كافة القطاعات وولّدت ثقافة النقد في مصر.

وكان الوضع الاقتصادي المصري قد بدأ يتدهور منذ نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وهذا ما حمل السلطات المصرية منذ عام 1997 إلى اللجوء لمشورة معهد الحرّية والديموقراطية،

بهدف الحصول على أرقامٍ دقيقة عن وضع الاقتصاد المصري، ولا سيّما القطاع غير الشرعي منه. وخلصت هذه الدراسة الميدانية والتحليلية إلى خطّة عمل من عشرين نقطة اقتُرحت على وزير المال المصري، ولكن أحداً لم يأخذ بهذه النقاط وبقيت الأمور على حالها وتوقّفت عجلة الاصلاحات.

ولّما انتفض الشعب المصري ضدّ نظام مبارك الذي كان ينخره الفساد، سلّط العديد من المحللين الضوء على دور الأزمة الاقتصادية في مصر، باعتبارها واحدةً من العوامل المؤثّرة التي دفعت بعملية التغيير التي كان ينادي بها الشعب المصري إلى إسقاط النظام. فالاقتصاد السفلي المصري هو أكبر صاحب عمل في مصر، في حين يوفّر القطاع الخاصّ 6،8 مليون فرصة عمل، ويوظّف القطاع العام 5،9 مليون شخص، بينما يعمل 9،6 مليون شخص خارج الإطار القانوني، ولا يملك 92 % من المصريين مستندات ملكية رسمية. وقدّرت الدراسة قيمة التبادلات والملكيات غير الشرعية في مصر في الأرياف والمدن بنحو 248 بليون دولار؛ أيّ 30 مرّة أكثر من قيمة سوق الشركات المسجّلة في بورصة القاهرة، و55 مرّة أكثر من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر منذ الحملة الفرنسية عام 1798؛ بينما تبلغ قيمة هذه الأصول المالية الخارجة على إطار الاقتصاد الرسمي اليوم نحو 400 بليون دولار. ولكنّ العاملين خارج الإطار الاقتصادي القانوني يواجهون عقبات كثيرة؛ فهم لا يمكنهم توفير بُنية قانونية لشركاتهم والاستفادة ممّا تجيزه مثل هذه البنية. والشركات تلك لا ترتبط بمعاييرٍ تعاقدية وقوانين التحوُّط والحذر، ولا يسعها فيما بعد ضمان التزاماتها مع شركاء خارجيين؛ وهؤلاء يستسيغون التعامل مع شركاتٍ آمنة. كما وأن الشركات غير الشرعية لا تستطيع الاستفادة من اقتصاد القطاعات الكبيرة، على خلاف منافسيها في السوق الحرّة؛ ومحكوم على هذه الشركات قصر إنتاجها على دائرة ضيّقة من الزبائن [17].

وفي التحليل السوسيولوجي، لا يمكن للوعي، والسلوك الطائفي، أو القبلي، أو الجهوي، وغيره، أن يتحرّك إلاّ ضمن الشبكة المصلحية الاجتماعية التي ترسم حدود الصراع على

(17) - «قراءة تحليلية في الثورات العربية: الدوافع والآفاق». مرجع سابق.

السياسة والاقتصاد في البلاد. وعلى هذا الأساس، تُصبح المصالح الاقتصادية، وشبكات الفساد والمحسوبية، والزبائنية، قوىً مهيمنة تحتاج إلى الأمن والاستقرار، كي تقيم سياسة الدولة الإقليمية والدولية، بما يؤمّن ديمومة المنافع والمكتسبات، بعيداً عن حسابات المنطق الفئوي الطائفي أو المذهبي أو القبلي أو غيره؛ حيث تجمع شبكات المصالح أطيافاً، وشرائح من المذاهب كلّها، دون أن يلغي هذا الهيمنة العليا للشريحة الأكثر نفوذاً حول الحاكم وحاشيته. ولقد اتبعت حكومات الدول العربية برنامجاً اقتصادياً استند في غالبه إلى وصفات برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتكيّف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. فعلى سبيل المثال، أقدمت الحكومة المصرية على إصدار قانون الشركات القابضة عام 1993؛ وبموجبه أقدمت على بيع شركات القطاع العام المملوكة للشعب، وكفّت يدها عن التدخّل في العملية الإنتاجية وفتحت الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبي، إضافةً إلى إجراءاتٍ تُفضي إلى تحرير الاقتصاد المصري وخصخصته ضمن ما يُسمّى بالنهج النيوليبرالي التسلّطي. لكنّ الخصخصة المباشرة أو غير المباشرة أفرزت طبقة من رجال الأعمال الجدد، احتكرت ثمار النموّ الاقتصادي؛ فبرزت أسماء شهيرة في مصر، كأحمد عزّ وحسين سالم وآخرين، باحتكارها لقطاعاتٍ واسعةٍ من الاقتصاد المصري [18].

ومهما يكن من أمر، فخلال 18 يوماً فقط استطاعت مصر أن تتحرّر من الأوتوقراطية السياسية الفاسدة، حيث نجح الحِراك الشعبي في إسقاط نظام مبارك بفعل عوامله الداخلية؛ إذ لم يكن رفع يد إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن هذا النظام السبب المباشر لسقوطه. وقد أظهرت مواقف أركان الإدارة الأمريكية الحالية ارتباكاً حقيقياً من الأزمة المصرية، وعجزاً نسبياً من جانب السياسة الأمريكية الخارجية على التأثير في مجرى الأحداث؛ فكان لسقوط مبارك تداعياته على الموقف الأمريكي من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. فقد شكّل سقوط الحليف الدائم للولايات المتحدة ضربة موجعة لإدارة أوباما، ذلك أن نظام مبارك كان يمثّل من وجهة النظر الأمريكية – الإسرائيلية، الركيزة الإقليمية لسياسة الولايات المتحدة، والاستقرار

(18) - عماد. «دراسة: نحو قراءة سوسيولوجية للثورات العربية». مرجع سابق.

الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، والضامن الحقيقي لبقاء معاهدة "السلام" المصرية-الإسرائيلية. فقد أضعفت هذه المعاهدة العلاقة الارتباطية بين مصر وقضايا الأمّة المصيرية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، بالتوازي مع انكماش دور مصر الإقليمي؛ فخروج مصر من معادلة الصراع مع إسرائيل أربك الموازين العربية، لأنه أسقط احتمال قيام الدول العربية الأخرى في المنطقة، بتحدٍّ عسكريٍ ناجح ضدّ إسرائيل من دون مشاركة مصر التي تملك القوّة العسكرية الأكثر فاعلية إلى حدٍّ كبير في الشرق الأوسط، وأتاح لإسرائيل تحقيق فائض في قوّتها العسكرية، بما أتاح لها أن تُدمّر المفاعل النووي العراقي في حزيران (يونيو) 1981، وأن تجتاح لبنان في حزيران (يونيو) 1982.

كما مهّد خروج مصر من معادلة الصراع العربي- الإسرائيلي الطريق لانخراط العراق في حربٍ طويلة الأمد مع إيران، ثمّ لاجتياحه الكويت الذي أدّى بدوره إلى خروج دول مجلس التعاون الخليجي فعلياً من الصراع مع إسرائيل، حتّى ولو لم تُبرم اتفاق سلام معها. ومهّد ذلك الطريق لغزوٍ أنجلو أمريكي للعراق عام 2003، أفضى في نهاية المطاف ليس فقط إلى خروج العراق بدوره من الصراع مع إسرائيل، وإنّما إلى تدميره وخروجه من التاريخ.

بيد أن التغيير الذي حصل في مصر حمل طابعاً مميّزاً؛ فمصر عملاق عربي نظراً لتعداد سكّانها الذي يقارب 85 مليون نسمة، ولامتلاكها قوّة عسكرية لا يُستهان بها، حتّى وإن كانت تحتاج إلى إعادة تحديث في الوقت الراهن. إضافة إلى كلّ ذلك، تمثّل مصر دولة إقليمية كبيرة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال الدور الإقليمي التقليدي الذي اضّطلعت به منذ عهد الرئيس عبد الناصر وحتّى توقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية. لهذه الأسباب مجتمعة، فإن الحِراك المصري سيكون له تداعيات كبيرة لجهة تقويض الستاتيكو السياسي القائم في الشرق الأوسط، حيث انتاب خوف شديد قادة إسرائيل من تداعيات سقوط نظام مبارك؛ أوّلاً على معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، وثانياً على الاستقرار في المنطقة، حيث ترسل الولايات المتحدة كبار مسؤوليها إلى الشرق الأوسط في إطار هجمة دبلوماسية تقوم بها إدارة الرئيس أوباما، لطمأنة حلفائها في ظلّ الحِراكات العربية المتتالية في المنطقة.

وكانت الولايات المتحدة وإسرائيل تعتقدان بأن الأنظمة العربية المتسلّطة المعتمدة ومن زمنٍ على حماية الأولى، ستبقى ناجحة في ضبط غضب شعوبها على إسرائيل والغرب عامّة. وهذا الاعتماد القريب من الإذعان كان له الفضل الأوّل في استقرار السلام الذي وقّعته كلٌ من مصر والأردن مع إسرائيل، وعن مبادرة السلام العربية التي أُقرّت في القمة العربية التي عُقدت في بيروت عام 2002، والتي التزمت معظم الدول العربية بموجبها التطبيع مع إسرائيل، شرط التوصّل إلى إقامة دولةٍ فلسطينية مستقلّة. ورغم أن المجلس العسكري الأعلى في مصر أعلن التزام القاهرة بمعاهدة "السلام" مع إسرائيل، لا سيّما في ظلّ تركيز الجماهير المصرية وقواها الوطنية على مسألة بناء النظام الديمقراطي الجديد، فإن التجربة التاريخية في المنطقة العربية، تُثبت أن كلّ اتفاقيات السلام التي أبرمتها كلٌ من مصر والأردن وقيادة منظمة التحرير مع إسرائيل، كانت زائفة ومخادعة، وخدمت هدف المشروع الصهيوني الاستيطاني الذي يجري التخطيط له منذ زمنٍ بعيد؛ ألاَ وهو السيطرة على كامل فلسطين وتهويدها. فلقد شكّل سقوط نظام مبارك نقطة تحوّل حقيقية في موقف مصر من الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، لا سيّما بعد أن كان مبارك ضابط حركة التقلّبات في المواقف العربية الإسرائيلية عامّة، والفلسطينية-الإسرائيلية خاصّةً، على إيقاع معاهدة "السلام" المصرية -الإسرائيلية من جهة، وعلى إيقاع الالتزام بثوابت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من جهةٍ أخرى. ومع إقصائه، تغيّر الإيقاع وتبدّلت تبعاً لذلك حركة التقلّبات.

وإجمالاً، فعلى الرغم من أن الجيش المصري عاد إلى مقدّمة المشهد السياسي، وأنه يمكن التحدّث هنا عن نوعٍ من الانقلاب العسكري، ولكن خلافاً للانقلاب العسكري الذي قاده الضبّاط الأحرار عام 1952، فإن الحِراك المعاصر لم ينطلق منهم ولا هم أساسه؛ بل الشارع هو الذي دفع مبارك إلى التنحّي عن الحكم، وأُرغِم الجيش على التخلّي عنه لكي يحتفظ بامتيازاته. فالقول بأن شيئاً لم يتغيّر فيه مبالغة؛ فالعديد من مسؤولي النظام السابق هم الآن في السجن، وقد صدرت أحكامٌ بحقّ بعضهم [19].

(19) - «قراءة تحليلية في الثورات العربية :الدوافع والآفاق». مرجع سابق.

مع ذلك، يمكن الجزم بأن مبارك لم يتنحَّ بإرادته، بل أجبرته القوّات المسلّحة عن التنازل عن الحكم، خشية أن يؤدّي تشبّثه بالسلطة إلى تداعياتٍ خطيرةٍ لا يُحمد عقباها. ويبدو أن إجبار الجيش لمبارك للتنازل عن السلطة جاء بعد العودة المفاجئة للفريق سامي عنان رئيس أركان الجيش المصري من واشنطن، والذي كان يقوم بزيارةٍ لها. وبالإمكان القول بأن عنان أخذ الضوء الأخضر من الإدارة الأمريكية بضرورة إخراج مبارك من السلطة والتخلّي عنه، لكي تحافظ واشنطن على علاقتها بالقاهرة من ناحية، ولحرف مسار الحِراك الشعبي عن أيّ مطلبٍ جديدٍ قد يُطالب به الثائرون، يتعلّق بالعلاقات المصرية الإسرائيلية من ناحيةٍ أخرى.

وكانت إسرائيل منذ نشأتها وحتّى يومنا هذا قد أولت اهتماماً كبيراً بمصر وبدورها في معادلة الصراع العربي-الإسرائيلي، سواء في مرحلة الحرب بين الدولتين، أو بعد توقيع معاهدة السلام بينهما. ويعود هذا الاهتمام لعاملين أساسيين، الأوّل: قوّة مصر الذاتية بوصفها دولة كبيرة ومتماسكة، وفيها طاقات كامنة وعوامل قوّة تجعلها القوّة العربية القادرة على الصمود أمام إسرائيل والتصدّي لها. والثاني: دور مصر العربي والإقليمي الذي مكّنها من تبوّء العمل العربي المشترك فترةً طويلة. فمن المنظور الإسرائيلي؛ فإن معاهدة "السلام" تلك لم تُنهِ الصراع بين الدولتين، لكنّها منحته شكلاً جديداً؛ فبعد توقيعهما هذه المعاهدة، استمرّ الصراع على جملةٍ واسعةٍ من القضايا، وفي مقدّمتها الصراع على المكانة والدور والنفوذ وقوّة التأثير في تطوّر الأحداث بالمنطقة. واستندت إسرائيل في إدارة هذا الصراع إلى عوامل قوّتها، وأهمها:

1. تفوّقها العسكري على مصر، وبقية الدول العربية في الأسلحة التقليدية.
2. احتكارها السلاح النووي في المنطقة.
3. وضعها الاقتصادي المتقدّم الذي يقترب فيه معدّل دخل الفرد السنوي منذ نحو عقدين من دخل نظيره في أوروبا.

4. امتلاكها إرادة سياسية موحّدة في قضايا الأمن القومي؛ وتسهم المؤسسة الأمنية في بلورتها، وفي حشد المجتمع الإسرائيلي خلف أهدافها، وفي العملية الديمقراطية الإسرائيلية القائمة على مسلّمات ومقدّسات أيديولوجية وسياسية وأمنية.

5. تمتّعها بعلاقاتٍ راقيةٍ للغاية مع الولايات المتحدة، حيث تحصل إسرائيل بموجبها على دعم أمريكيٍ مهم وحيوي في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بهدف استمرار تفوُّقها على جميع الدول العربية.

واستناداً إلى عناصر قوّتها هذه، سعت إسرائيل في العقود الأخيرة إلى التقليل من مكانة مصر وتهميش دوريها العربي والإقليمي، وتقليص تأثيرها المستقلّ في تطوّر الأحداث، وفرض الأجندة الإسرائيلية عليها فيما يخصّ قضايا الصراع الأساسية في المنطقة وفي مقدّمتها القضية الفلسطينية، وجعلها مقاولاً للسياسة الإسرائيلية تجاه هذه القضية وقضايا أخرى تحت أغطية الوساطة ومكافحة الإرهاب والتصدّي للتطرُّف الإسلامي. وساعد إسرائيل في تحقيق الكثير من هذه السياسات وجود نظام حكم في مصر قائم على الفساد والاستبداد، كغيره من أنظمة الحكم في الدول العربية. وعليه، ناصبت إسرائيل منذ اللحظة الأولى العداء للحِراك المصري، والحِراكات العربية الأخرى، وتمسّكت بثباتٍ في دعمها لاستقرار نظم الاستبداد والفساد في المنطقة.

ومن ثمَّ، فقد تفاجأت إسرائيل من حدوث الحِراك الشعبي في مصر ونجاحه في إسقاط حسني مبارك، فقد اعتقد الإسرائيليون أن نظامه مستقرّاً. غير أن المفاجأة شملت جميع من تابع الوضعين المصري والعربي. وجاءت هذه المفاجأة رغم الضوء الأحمر الذي أشعله الحِراك التونسي؛ ورغم إرهاصات المظاهرات المنادية بالديمقراطية، وازدياد حركة الاحتجاج ضدّ التوريث وتكاثر الإضرابات العمّالية في مصر. كما لم تكن مفاجأة إسرائيل من اندلاع الحِراك فقط، لكنّها جاءت من الشكل الذي جرى به إسقاط نظام مبارك أيضاً، فضلاً عن ردّ فعل الولايات المتحدة وأوروبا عند تخلّيهما عن مبارك [20].

صحيحٌ أن قادة إسرائيل كانوا في بداية اندلاع الحِراكات العربية، خصوصاً في تونس ومصر، ينتابهم الخوف من ضياع الحلفاء العرب، أو على أقلّ تقدير الزعماء الذين كانوا يضبطون

(20) - محمود محارب، «تقييم حالة: إسرائيل والثورة المصرية»، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان (أبريل) 2011، ص1-2، 5.

إيقاع تفاعل الغضب الشعبي العربي من التعنّت الإسرائيلي؛ سواء أمام الغطرسة في تجاهل قادة إسرائيل لإيجاد حلٍّ سلمي للقضية الفلسطينية أو إعادة مرتفعات الجولان السورية، أو أمام ما يرتكبونه من جرائم ضدّ المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. لكن في المجمل، يبدو أن إسرائيل استطاعت بواسطة الأدوات العربية في المنطقة أو تركيا أو الغرب الأوروبي والولايات المتحدة، لجم عِقال تلك الحِراكات وحرفها عن بوصلتها، بجعل محورها الرئيس الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية دون السياسية المتعلّقة بالصراع العربي الإسرائيلي، الأمر الذي لمسناه من احترام السلطات المصرية ما بعد الثورة بالاتفاقيات المصرية -الإسرائيلية على سبيل المثال!

وما يؤكّد ما ذهبنا إليه، اعتقاد أفرايم هاليفي المدير السابق للموساد، والرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، بأن ردّ الفعل القادم من مصر تجاه إسرائيل حتّى الآن كان مشجّعاً، من جهة تكرار تصريحات الرئيس المصري الجديد محمّد مرسي ومستشاريه، بأن مصر سوف تحترم التزاماتها الدولية؛ فالمصريون يحاولون العمل معنا ويتصرّفون بمسؤولية. حتّى أنه بعد ساعات قليلة من فوز مرسي في الانتخابات الرئاسية، أرسل نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي رسالةً له يقول فيها: "أود أن أهنّئكم على نجاحكم، وأريد أن أعمل معكم". فلا يوجد شيء - حسب هاليفي - يمكننا القيام به حيال التغيّرات التي تجري في المنطقة. وبالنسبة لنا كإسرائيليين، فإنها اختبار لإيجاد السبل والوسائل عن كيفيّة العيش مع قوى الإسلام السياسي، وعلينا أن نعمل على ذلك، وإيجاد السبل والوسائل للقيام بذلك، بدلاً من رمي أنفسنا في اليأس [21].

وكان من أبرز تداعيات سقوط نظام مبارك، القرار الفلسطيني بالتوجّه إلى الأمم المتحدة لاستصدار قرار دولي بمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في أيلول (سبتمبر) 2011؛ فالقرار شكّل تحدّياً لإسرائيل وعصياناً على الولايات المتحدة حسب البعض، وإن كنّا لا نراه كذلك؛ وما كان لهذين الأمرين أن يحدثا بوجود مبارك رئيساً لمصر. ولم يكن هذا القرار هو

(21) - "Interview between Efraim Halevy and Aaron David Miller", Wilson Center, 24/10/2012, http://www.wilsoncenter.org/article/interview-between-efraim-halevy-and-aaron-david-miller?utm_source=newsletter&utm_medium=email&utm_campaign=ww_10_26_12

التجلّي الوحيد لمرحلة ما بعد مبارك؛ فهناك قرار فتح معبر رفح مع قطاع غزّة، والذي كان أُقفِل بوجه سكّان القطاع المحاصر طوال خمس سنوات، وشكّلت إعادة فتحه تحدّياً لإسرائيل وعصياناً على التوجيهات الأمريكية. ثمّ إن فتح المعبر سوف يزيل عن كاهل المجتمعات الأهلية في العالم، مسؤولية نجدة المليون ونصف المليون من سكّان غزّة الذين حُرموا من كلّ احتياجاتهم الإنسانية، بما في ذلك الدواء والمواد الغذائية طوال سنوات الحصار الطويلة. وهناك قرار إخراج المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس من دوّامة الدوران من فراغ الصراع حول أسس التسوية، وكأنّ الصيغة التي وُضِعت في عهد مبارك كانت مقصودة لتعطيل المصالحة، لِما تضمنته من شروطٍ على حماس ظلّت ترفضها حتّى سقوطه، وبعد سقوطه تغيّرت الصيغة، ووجدت المصالحة الوطنية طريقها إلى التنفيذ بعض الشيء، وإن بقيت متعثّرة [22].

ويتحدّث الدكتور عبد الله الأشعل السفير الأسبق في الخارجية المصرية، عن وصول محمّد مرسي مرشح حزب الحرّية والعدالة التابع لجماعة الاخوان المسلمين إلى سدّة الرئاسة في مصر، شارحاً حجم تمثيل منافسيه على الساحة المصرية، ومقرّاً بأن أيّاً من المرشّحين للرئاسة لم يقدّم برنامجاً انتخابياً، بل أن ضخّ الأموال لعب دوره في تجبير الأصوات لصالح المرشحين إضافةً إلى عوامل أخرى. فحامدين صباحي من وجهة نظر الأشعل رجل مهووس بتجربة وبشخص الرئيس الراحل عبد الناصر ويحاول أن يستنسخها، فقدّم نفسه على أنه قومي، وهو ما أسهم في صب أصوات القوميين في رصيده؛ كما نجح في كسب أصوات الليبراليين والمناهضين لوصول الاسلاميين للحكم. أما أحمد شفيق، فهو رجل المجلس العسكري وقد مرشّحه، وموّلت السعودية حملته الانتخابية كما موّلت هي وغيرها حملات المرشّحين الآخرين، وحاول المجلس العسكري أن يأتي بشفيق بكلّ السبل طمعاً في إجهاض الثورة. بينما شخصية محمّد مرسي كانت الأبرز، لا لكونه بات الرئيس وحسب، بل لأنه مرشّح عن جماعةٍ لها امتداد شعبي واسع في الساحة المصرية. والحملة الانتخابية للإخوان مُوِّلت بشكلٍ رئيسي من قِبل دولة قطر، الأمر الذي أزعج السعودية القلقة أصلاً من صعود نجم الإخوان في المنطقة. ومع ذلك، فقد قدّمت السعودية مساعدات مالية لحملة مرسي.

(22) - «قراءة تحليلية في الثورات العربية: الدوافع والآفاق». المرجع السابق.

ووصول التيّار الإسلامي إلى سدّة الرئاسة لا يعني تسلّم الإسلاميين زمام الحكم؛ فالشارع المصري تحكمه انقسامات سياسية وحالة من العداء بين التيّارات الموجودة، والتيّار الإسلامي يخوض أوّل اختبارٍ له في هذا المجال ما يعني فقدان الخبرة. والتجربة المصرية بحسب الأشعل، إن نجحت فستنجح معها التجارب الأخرى؛ وإن فشلت فستعيد المنطقة إلى عصورٍ سحيقة، مقرّاً بوجود تعقيدات وتحدّيات كبرى داخلياً وخارجياً. وعمّا يُثار حول معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل، يجزم الأشعل أن المزاج الشعبي في مصر بطبيعته معادٍ لإسرائيل ويرفض أيّ علاقات معها. ويقر بوجود تناقضٍ وجودي بين المصريين والإسرائيليين، مشيراً إلى أن الإخوان المسلمين في مصر لا يصرّحون عن حقيقة مواقفهم من العلاقات مع إسرائيل نظراً لِما يتعرّضون له من ضغوطاتٍ خانقة، ولكونهم لم يتمكّنوا من تدعيم حكمهم حتّى الآن. وفيما يتعلّق ببنود المعاهدة يعتبر أن فيها ما هو لصالح مصر. وبرأيه، فإن ما ينبغي فعله هو تعديل الشقّ الأمني وبعض الملحقات المرفقة بالمعاهدة؛ بل إن الإسرائيليين أيضاً يطالبون بإجراء تعديلات على المعاهدة، بُغية الحصول على توقيع الرئيس المصري مرسي على اتفاقيةٍ معدّلة بين الطرفين. فالإسرائيليون -برأيه- يجدون أن توقيع مرسي على هكذا اتفاقية هو بحدّ ذاته مكسب، وهو ما يرفضه مرسي الذي يعمل على تعديل بعض البنود عملياً، من خلال إدخال الدبابات المصرية إلى سيناء عقب مقتل 16 جندياً مصرياً في رفح، وهو ما يتعارض مع المعاهدة.

ويرفض الأشعل وصف إقالة المشير حسين طنطاوي رئيس المجلس العسكري الأعلى والفريق سامي عنان رئيس الأركان، بأنها صفقة جرت بين الإخوان المسلمين والإدارة الأمريكية؛ بل ثمّة ما يمكن وصفه بالقبول أو الرضا الأمريكي بهذه الخطوة؛ فما جرى عبارة عن توافق إرادات بين مرسي والأمريكيين تحاشياً للاصطدام مع رغبات الإخوان، وسعياً لاسترضائهم نظراً للنفوذ الشعبي الذي يتمتّعون به؛ فهذا الانقلاب الأبيض كما يصحّ وصفه جاء خدمةً للصالح العام المصري. ويتابع الأشعل موضحاً، بأن المجلس العسكري لم يكن سوى ورقة نفوذ أمريكية في مصر، وعلى صلةٍ وثيقةٍ بجهاز الموساد الإسرائيلي. لهذا، فإن المساس به كان خطأً أحمراً إلى أن تبدّلت الظروف. ولم يكن من الممكن لعناصر القوّات المسلّحة أن تصل إلى مراكز القرار فيه،

لأنها كانت حِكراً على شخصياتٍ معيّنة. وبحسب قوله، فإن المجلس العسكري عمل جاهداً على إجهاض الحِراك، إلى أن جاءت أحداث رفح في سيناء لتسهم في الإطاحة برموزه، بعدما تبيّن من تقصير، ولم يُحدث ذلك أيّ ضجّة. وحول تبرير الرضا الأمريكي، يقول الأشعل إن الإدارة الأمريكية أدركت عجزها عن الوقوف بوجه الإخوان بما يملكون من قاعدةٍ شعبية، فسمحت بإسناد السلطة لهم؛ فالإدارة الأمريكية تريد للإسلاميين أن يصلوا إلى السلطة حتّى ينبذهم الشارع نفسه، لأن الإسلاميين سيكونون عاجزين عن مواجهة التحدّيات وإيجاد حلول ومخارج للأزمات الداخلية، هذا عدا عن العراقيل التي ستضعها الولايات المتحدة في طريقهم[23]!

وعلى ما يبدو، فإن مصر الجديدة في عهد جمهوريتها الثانية، بدأت حلّ أزمتها الاقتصادية المزمنة – كما يقول المثل الشعبي (أوّل القصيدة كُفر)؛ فقرّرت أوّل حكومة مصرية شُكّلت في عهد مرسي، طلب قرضٍ من صندوق النقد الدولي بقيمة 4،8 مليار دولار تحت مبرر (الضرورات تبيح المحظورات)، وتحميل الإسلام كلّ تبعات ذلك القرض وغيره، وما سيترتّب على هذا القرض من مزيد من النكبات التي ستحل بالبلاد، خصوصاً أنه لا يوجد أيّ مبرّر سياسي أو شرعي لذلك القرض. علماً بأن النظام في مصر بعد الحِراك ليس نظاماً إسلامياً يحكم بالإسلام، ليحمّل تبعات ذلك القرض للإسلام، وكان الأولى بحكّام مصر الجدد، فيما إذا ما تمَّ ممارسة ضغوط داخلية أو خارجية عليهم لطلب قرضٍ من صندوق النقد الدولي رفض ذلك، استناداً إلى القاعدة الشرعية (سدّ الذرائع)، لقطع الطريق على ضعاف النفوس والإرادة، من العودة إلى سياسة القروض التي أصبحت أصلاً من أصول الحكم والاقتصاد في الأنظمة السابقة التي نكبت شعوبها بقروضها، ورهنت أوطانها ومقدّراتها لسداد فوائدها التي تزيد ولا تنقص.

وبالتالي، لا تتوفّر شروط العمل بالقاعدة الشرعية (الضرورات تبيح المحظورات) في حالة مصر؛ فمصر لم تبلغ حدّ موت أهلها جوعاً ولا فقدان أعضائها البشرية أو الجغرافية، ولا حتّى وسائل تدبّر الأمر بالاعتماد على الذات، والثروات الوطنية، ولا هي مفروض عليها حصار؛

(23) - «الأشعل لموقع المنار: مرسي يتصرّف بذهنية إخوانية وتوافق إرادات أطاح بطنطاوي (ج1)». موقع قناة المنار:
http://www.almanar.com.lb/wap/edetails.php?cid=21&eid=312151

ومعظم الأقطار التي فرِض عليها الحصار استفادت منه في بناء اقتصادٍ وطني قويٍ منافس، وخرجت منه أقوى، وأفشلت أهداف عدوّها [24].

عن الموقف الإسرائيلي من الحِراك المصري، يطرح تيسير محيسن تساؤلات مفادها: (هل ثمّة ما يُقلِق إسرائيل تجاه ما يحدث في مصر؟ وهل تلقّت إسرائيل رسائل الطمأنة بارتياح؟ وهل ستقف مكتوفة الأيدي حتّى يتمكّن الرئيس مرسي من بناء عوامل القوّة الذاتية: الاقتصادية والعسكرية والتقنية، والتحالفات الإقليمية الداعمة؟ وهل بمقدورها وقف عجلة التاريخ والتحكّم عن بُعد في مجريات الأحداث في المنطقة، بما يدرأ عنها المخاطر ويعظّم أمامها الفرص؟ وما انعكاس ردّ الفعل الإسرائيلي على المسألة الفلسطينية؟).

وممّا لا شكّ فيه أن إسرائيل تنظر بقلقٍ بالغٍ إلى أحداث الحِراكات العربية عموماً، وإلى ما يحدث في مصر على وجه الخصوص، لاعتبارات الجغرافيا السياسية، والعوامل التاريخية، وقوّة مصر كدولة مركزية. وتبقى المحددات ذاتها التي حكمت سلوك إسرائيل وأفعالها في المنطقة طوال عقود، صالحة كإطارٍ تحليليٍ للموقف الإسرائيلي المحتمل تجاه الأوضاع الناشئة في مصر، في عدم السماح ببروز قوّة إقليمية قادرة على المواجهة، وحلّ المسألة الفلسطينية بأبعادها المختلفة على حساب العرب، الذين بحسبها تسبّبوا في نشأة هذه المشكلة؛ وأخيراً امتلاك ما يكفي من القوّة للردع وفرض الأمر الواقع، بما في ذلك حقّ القيام بخطوات استباقية. ومع صعود اليمين الإسرائيلي القومي والديني وتسلّمه قيادة إسرائيل، بدا واضحاً أن مسيرة التسوية التي بدأت مع كامب ديفيد محصّلة لموازين القوى الإقليمية والدولية آنذاك، وفرضت على إسرائيل تنازلاتٍ باتت قيادتها الحالية ترى أنها غير مبرّرة؛ حتّى أن بعض عتاة اليمين بات يدعو إلى إعادة احتلال سيناء على سبيل المثال. كما أن خطّة رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون، انطوت من حيث الجوهر على فكّ الارتباط التعاقدي بين منظمة التحرير وإسرائيل، بما يُطلق يد الأخيرة في تحقيق أهدافها بسياسة الأمر الواقع وتبنّي سياسة الردع. والمفارقة المؤلمة أنه في غياب عوامل القوّة العربية الفعلية لإجبار إسرائيل على التنازل والانصياع للقرارات الدولية، شكّلت

(24) - إنشاصي. «(الربيع العربي) عمّق تبعيتنا واحتلالنا». المرجع السابق.

أنظمة الاستبداد والفساد بالرغم من تواطئها مع إسرائيل قيداً على سلوك إسرائيل وحرّيتها أن تفعل ما تريد. وبالتالي تفضّل إسرائيل من حيث الجوهر التعامل مع أنظمةٍ لا تدخل معها في تعاقدٍ ملزم، فتُعلي من اللغة الخطابية ولا تمتلك في الواقع ما يكفي من القوّة الفعلية لإلحاق الهزيمة بإسرائيل، أو حتّى ردعها عن سلوكها العدواني أو تنكّرها للحقوق الفلسطينية والعربية.

وقد وجدنا قيادة جماعة الإخوان المسلمين التي استلمت الحكم في مصر، وربما في بلادٍ عربية أخرى، إدراكاً منها لحقيقة نوايا إسرائيل وسياساتها وفارق القوّة، في حرجٍ عظيم. فإما أن تُعلن الجهاد المقدّس مثلما وعدت وتوعّدت وهي في المعارضة، وإما أن تفعل ما كانت تفعله النظم البائدة من استجداء وضعةٍ وتواطؤ. ولأنها لن تفعل هذا ولا ذاك؛ فقصارى جهدها هو خطاب عنجهي يؤكّد على الثوابت مع سعيٍ حثيثٍ للاسترضاء والطمأنة. ولأن الأمر كذلك، فسوف تستغّله إسرائيل أفضل استغلال في إعاقة التقدّم والنهضة، وفرض شروط وقيود جديدة، وخلق وقائع على الأرض؛ وسوف تتّبع أكثر من استراتيجية: من الحذر والترقّب وسياسة الإرباك والتشويش، إلى استراتيجية الاستدراج المبكّر، والضغط، والابتزاز، والمساومة. وبالتالي سيدفع الفلسطينيون مرّة أخرى ثمن هذا الموقف الملتبس والحرج، وسوف تظلّ غزّة منفصلة ومفصولة عن سياقها الوطني والجغرافي، وإن يحاول البعض أن يُضفي عليها مساحيق تجميلية من قبيل رفع الحصار. وسيجري التفرّد بالضفة الغربية ضمّاً وتهويداً، والتخلّص من محمود عباس طبقاً لخطّة الانكفاء وطبعتها الجديدة حسب تصريح إيهود باراك في شهر آيار (مايو) 2012. وقد تتمكّن إسرائيل في معمعة التصعيد المفتعل مع الأنظمة العربية الجديدة وغير القادرة على المواجهة فعلياً، من تكريس يهودية الدولة والتخلّص من فلسطينيي الداخل. وليس بعيداً أيضاً أن تجري تسوية أوضاع مخيّمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان، على نحوٍ يجحف بحقّ العودة ويحول دون تطبيقه إلى أمدٍ بعيد؛ كما ستُحبط إسرائيل أيّ مسعىً جدّي للمصالحة برعاية الرئيس المصري الجديد [25].

وكان معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي التابع لجامعة تل أبيب والمرتبط بالمؤسسة

(25) - تيسير محيسن، «قراءة في نتائج الانتخابات المصرية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية»، وكالة سما الإخبارية، http://samanews.com/index.php?act=Show&id=131949:2012/7/10

الأمنية في الكيان، قد أصدر دراسةً حول الوضع في مصر ما بعد المصادقة على الدستور المصري الجديد، جاء فيها أنه من خلال تعقّب شبكات التواصل الاجتماعي في مصر، بدا واضحاً وجلياً أن الأكثرية الساحقة تعتقد بأن المصادقة تمّت عن طريق التحايل والخداع والتزوير، كما عبّر المشاركون عن تشاؤمهم من المستقبل وعن غضبهم العارم. وأضافت الدراسة أن المصادقة على الدستور عمّقت الأزمة داخل المجتمع المصري؛ ومن الناحية العملية، شكّل الدستور الجديد خلافاً للتوقّعات محفّزاً لتوسيع الشرخ القائم أصلاً بين العلمانيين والمتدينين، وبين الراديكاليين والليبراليين، وبين القرويين وسكّان المدن، وبين الأغنياء والفقراء؛ ناهيك عن تأجيج الصراع بين من يتكلّمون باسم الله والذين يتحدّثون باسم الليبرالية وحرّيات المواطنين. وبرأي معدّي الدراسة، فإن مراقبة شبكات التواصل الاجتماعي تُظهر صورة قاتمة للغاية حول تدمير السلطة المركزية، واختفاء الأمن والأمان، وتحطّم الاقتصاد المصري. وهذه العوامل تدفع المشاركين إلى زيادة الطلب لاقتناء الأسلحة ولسحب الدولارات من البنوك قبل أن تجتاحهم العاصفة. وبرأي الدراسة، فإن قضية انهيار الهرم الاجتماعي - الاقتصادي في مصر هي مسألة وقت فقط.

وفي تفاصيل الدراسة، جاء أن شعبية الإخوان المسلمين في انخفاضٍ كبير، ذلك أن أبرز الإعلاميين في مصر يؤكّدون أن 10 ملايين ناخب صوّتوا إلى جانب الدستور، و7 ملايين صوّتوا ضدّه، مشدّدين على أن 68 % من المصريين قاطعوا الانتخابات. وبذلك، هم عبّروا عن رفضهم عملياً للدستور الجديد، وانعدام ثقتهم بالرئيس مرسي. ولفتت الدراسة إلى أنه في القاهرة صوّت 57 % ضدّ الدستور. ومن فحص الأرقام والإحصائيات يتبيّن أن الإخوان فقدوا دعم المثقّفين والطبقة الوسطى؛ كما أنه في بعض الأحياء الفقيرة سُجّل انخفاض في نسبة تأييد الإخوان المسلمين. ولفتت الدراسة أيضاً إلى أن محافظة الإسكندرية التي تُعتبر معقلاً للسلفيين المصريين، صوّتت في الانتخابات العامّة بنسبة 66 % لحزب العدالة والحرّية ولحزب النور، أما في التصويت على الدستور، فقد صوّت فقط 56 % معه، الأمر الذي يؤكّد أن الأدوات التي استعملها الإسلاميون في الانتخابات البرلمانية كخطب يوم الجمعة والنصّ الديني، فقدا مصداقيتهما وتأثيرهما. أما حصول الدستور على نسبة تأييدٍ تصل إلى 81 % في الأرياف،

فمردّها الكره الذي يكنّه السكان في هذه المناطق النائية للأقباط، بالإضافة إلى تفشّي الأميّة في صفوفهم.

ووصفت الدراسة الوضع في مصر بأنه حالةٌ من الفوضى العامة وفقدان الحكم المركزي القدرة على الحكم؛ فبحسب الأحاديث الدائرة في الشبكات الاجتماعية، يتبيّن أن السواد الأعظم من المشاركين يؤمنون بعدم قدرة الرئيس المصري ومؤسسات الدولة على إدارة دفّة الحكم، خصوصاً فيما يتعلّق بالأمن الداخلي والأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد. وبالمقابل، فإن نجاح الإخوان المسلمين في جلب المصوّتين إلى صناديق الاقتراع والمصادقة على الدستور، لم تتمكّن الجماعة من ترجمته إلى نجاحٍ سياسيٍ على الأرض؛ فبعد ستّة أشهر من انتخاب مرسي رئيساً لمصر، لم يتمكّن من سنّ القوانين من دون أن يعود ويُلغيها، حيث أنه منذ الفاتح من تشرين الأوّل (أكتوبر) وحتى كانون الأوّل (ديسمبر) 2012، حاول مرسي سنّ أربعة قوانين، ولكنّه فشل في تطبيقها، بسبب الاحتجاجات الشعبية والضغوطات في الشبكات الاجتماعية على الشبكة العنكبوتية.

بالإضافة إلى ذلك، وكما جاء في الدراسة، فإن الذهاب إلى الاستفتاء على الدستور من دون إجماع، دفع العديد من أصحاب المناصب الرفيعة، مثل محافظ البنك المركزي والنائب العام ووزير الاتصالات والوزير للشؤون البرلمانية إلى تقديم استقالاتهم، الأمر الذي دفع الرئيس مرسي إلى الإعلان عن دعم قبوله الاستقالات، ممّا دفع المستقيلين إلى التراجع. أما بالنسبة للأمن الشخصي، فقد كشفت الشبكات الاجتماعية النقاب عن أن أحياء كاملة قامت بالتسلّح لحماية سكّانها من الإجرام المتفشّي. كما أن محافظة سيناء تحوّلت إلى مرتعٍ لأعمال الإرهاب والجريمة المنظّمة، حيث تتمّ عمليات تهريب الأسلحة والمخدّرات، وافتتِحت السوق السوداء للغاز والمأكولات الأساسية. وذكرت الدراسة أن المبنى الاجتماعي الاقتصادي في مصر انهار؛ فقد كان أحد أهداف الحِراك تدمير النظام القائم القديم، وإقامة نظام بديل يُعالج مشاكل المجتمع المصري؛ ففي السنة الأولى تمّت إزاحة مبارك والمجلس العسكري الأعلى. أما في السنة الثانية، فقد لوحظت سيطرة الحركات الإسلامية التامة على مناحي الحياة ومواصلة حربها ضدّ الجناح الليبرالي- العلماني. ورأت الدراسة أن هذا الصراع بين الجناحين في الطبقة الوسطى يتأجّج

على وجهة مصر، فإنه بطبيعة الحال يُضعِف رأس الهرم. وبالتالي تتوقّع الدراسة أن تكون السنة الثالثة ما بعد الحِراك، سنة المواجهة العارمة بين الفريقين اللذين يوجدان في أسفل الهرم: الفقراء والسلفيون الراديكاليون ضدّ النظام الحاكم في القاهرة، مشدّدةً على أن أيّ عملية إصلاح اقتصادية من قِبل النظام، مثل رفع سعر الخبز أو البنزين أو السجائر، ستكون الفتيل الذي سيُشعل الحرب بين الطبقتين الفقيرتين والسلطة.

وخلصت الدراسة إلى القول، بأن معضلة عدم قدرة السلطة على فرض النظام، والتآكل الاقتصادي، وفشل السياحة، بالإضافة إلى التمرّد المستمر، ستدفع مصر إلى أزمةٍ خطيرةٍ، مشيرةً إلى أنه على الرغم من نجاح الإسلاميين في جميع الانتخابات التي جرت بعد الحِراك، يبدو جلياً وواضحاً أن قوّة المعارضين تزداد بوتيرةٍ عاليةٍ، ذلك أن الكراهية بين الخصمين عميقة جداً، وتمسّ مسّاً سافراً بالدولة المصرية، على الرغم من أنهما ليسا معنيّين بتأجيج أزمة الاقتصاد المصري. ولكن، في ظلّ حكم الشريعة، يؤمن الفريق الثاني بالحرّيات الفردية والجماعية، حيث اقتبست الدراسة مقولة وردت في الشبكات الاجتماعية: إن الشريعة الإسلامية لم تتمكّن حتّى اليوم من إطعام مصري واحد؛ وبالتالي توقّعت الدراسة الإسرائيلية أن يتمكّن العلمانيون في المستقبل التغلّب على حكم الشريعة. وأنهت الدراسة بأنه إذا لم يتوصّل الطرفان: الإسلامي والعلماني، كما جاء في الشبكات الاجتماعية، إلى اتفاقٍ حول مدى التأثير والقوّة، فإن المنظومات السلطوية المصرية ستنهار كلّياً، ولن يشفع لها عندئذٍ تدخّل القوى الخارجية التي تريد المحافظة على استقرار مصر [26].

وفيما يخصّ ظاهرة التحريض ضدّ الإسلاميين في الصحافة الغربية، وخصوصاً في مصر، فإنه منذ اندلاع الحِراك المصري نشطت المراكز البحثية الأمريكية من أجل استقصاء آراء المصريين السياسية لمعرفة اتجاهات الرأي العام المصري. وقد نشرت مجلة (Foreign Policy) هذا الاستقصاء فور تنحّي مبارك في 11 آذار (مارس) 2011، والذي يُظهر مدى تمسّك المصريين

(26) - «دراسة إسرائيلية: مصر في طريقها إلى الانهيار بسبب الكراهية بين الإسلاميين والعلمانيين والأزمة الاقتصادية. موقع أرض كنعان، 2013/1/9: http://knspal.net/ar/index.php?act=post&id=5137

بالإسلام كمصدرٍ وحيدٍ أو أحد مصادر التشريع (87،4%). ويبدو أن تلك المراكز الغربية عملت منذ ذلك الوقت على الاستعداد للنجاح الإسلامي المتوقّع في الانتخابات، وبدأت الصحافة الغربية والمراكز البحثية تشنّ حملة ممنهجة للتخويف من فوز الإسلاميين؛ فقد وجّهت افتتاحية صحيفة نيويورك تايمز (New York Times) في الفاتح من كانون الأوّل (ديسمبر) 2011 ثلاث كلمات بمناسبة الانتخابات المصرية: الأولى للإخوان المسلمين، والثانية للأحزاب المصرية، والثالثة لإدارة أوباما؛ حيث حذّرت الإخوان المسلمين من أن المصريين غير مستعدّين أن يستبدلوا حاكماً ديكتاتورياً عَلمانياً بحاكم ديكتاتوري ديني، وكأنّ الجريدة تتحدّث نيابةً عن الشعب المصري. والرسالة الأخرى كانت للأحزاب العَلمانية ودعتهم إلى التكتّل، وأن الوقت ليس وقت التفرُّق لعدم تشتيت الأصوات، لأن النتائج ستكون كارثية. أما عن الرسالة للرئيس أوباما، فقالت الجريدة إنه ينبغي عليه توصيل رسائل واضحة لمصر بأن الولايات المتحدة مع الحكم المدني وليس مع الدولة الدينية. أما في صحيفة الواشنطن بوست (Washington Post)، فكتب جاكسون ديل عن الانتخابات المصرية قائلاً: إن المصريين لم يصوّتوا للديمقراطية، وإن الشعب سيأخذ البلاد إلى طريقٍ غير ديمقراطي.

في حين طالب كلّ من ستيفن كوك ومارك لينش في مقالٍ نُشر بمجلس العلاقات الخارجية، بأن تعيد الإدارةَ الأمريكيةَ النظر في سياستها تجاه مصر بالكامل، وأن المطلوب منها هو التخلّي عن الحذر في التعامل مع تأييد الديمقراطية في مصر، وأنه لا بُدَّ أن تكون أكثر وضوحاً في تعبيرها عن تأييدها للحكومة المدنية! أما في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، وهو الذراع البحثي للوبي الإسرائيلي (آيباك) الذي يمثّل اليمين الإسرائيلي، فكتب روبرت ساتلوف صراحةً، أن واشنطن لم تمارس دورها المطلوب، وكان يجب عليها أن تمارس مزيداً من الضغوط على المجلس العسكري الحاكم في مصر. وتساءل ساتلوف قائلاً: هل استخدمت الإدارة الأمريكية جميع وسائل النفوذ للضغط على المجلس الأعلى للقوّات المسلّحة لإجراء انتخاباتٍ رئاسيةٍ قبل الانتخابات التشريعية؟ ولماذا صادقت الإدارة الأمريكية علناً على فكرة إجراء الانتخابات وَفْق موعدها في 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 2011 رغم وجود بدائل أخرى، مثل وقف التصويت

في القاهرة في ضوء أحداث العنف الأخيرة، أو إعادة تنظيم الجدول الزمني للانتخابات بشكلٍ كاملٍ لتغيير موعد انتخابات الرئاسة إلى وقتٍ أسبق بكثير؟ وهل تواصلت الإدارة الأمريكية عند أية نقطة في العملية الانتخابية مع الناخبين المصريين بطريقةٍ مدروسةٍ وغير مهدّدةٍ حول التداعيات المحتملة لاختياراتهم؟ وذلك في تدخّل صارخ في الشؤون المصرية، بل وبتحريضٍ للإدارة الأمريكية على مزيدٍ من التدخّل وممارسة ضغوطها على المجلس العسكري، من أجل أن يتمّ حرف الانتخابات عن وجهتها لكيلا يصل الإسلاميون إلى البرلمان بأيّ حالٍ من الأحوال. والأمثلة كثيرة لذلك التحريض الغربي السافر ضدّ العملية الانتخابية المصرية، بعد أن حقّق الإسلاميون نجاحاً غير مسبوق في المرحلة الأولى من الانتخابات البرلمانية [27].

ومهما يكن من أمر، ورداً على ما ورد في الدراسة الإسرائيلية التي أعدّها معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، فإنه من المبكّر بعد الحكم على نظام الحكم الجديد في مصر، كما من المبكّر أيضاً الحكم على الإخوان المسلمين وهم ما زالوا في بداية الطريق في السلطة، والحكم على نهجهم الديمقراطي. ومع ذلك، فمن الواضح أن جماعة الإخوان المسلمين منذ تولّي الرئيس مرسي سدّة الحكم، ما فتئت القوى المصرية على تباين توجّهاتها في بذل كافة المساعي لإفشال حكمه، مستخدمةً في ذلك السبل المشروعة وغير المشروعة؛ وتلك الحالة شبيهة إلى حدٍّ كبير فيما تعرّضت له حركة حماس الفلسطينية عند فوزها في الانتخابات التشريعية عام 2006، مع الفارق الديموغرافي والجغرافي لكلٍ من: مصر وأراضي السلطة الفلسطينية. فرغم أن حركة حماس عرضت على ممثّلي القوى الفلسطينية المشاركة في حكومةٍ تضمّهم جميعاً، إلاّ أن تلك القوى رفضت هذا العرض ممنّية نفسها بفشل حماس في الاستمرار في الحكم، فكان ما كان من تعرّض النسيج الاجتماعي والوطني الفلسطيني إلى ضربةٍ في الصميم وتفسّخه، أدّت إلى الانقسام السياسي والمجتمعي الفلسطيني حتّى يومنا هذا. ويبدو أن ما يُدبّر لمصر من فوضى وتفكيك مؤسساتها يصبّ في هذا الصدد.

وفي أعقاب أحداث الشغب التي شهدتها المدن المصرية من جانب القوى المناوئة لحكم مرسي

(27) - الزواوي، «موقف الغرب من الثورات العربية»، مرجع سابق.

وضدّ سياسات الإخوان المسلمين، خلال الاحتفال بالذكرى الثانية للحِراك المصري، والتي أدّت إلى إحراق مؤسسات وطنية ذات قيمة علمية واستراتيجية واقتصادية، مثل المجمّع العلمي المصري؛ ذلك المجمّع الأثري العظيم الذي بناه نابليون بونابرت إبّان الحملة الفرنسية على مصر عام 1798، وكذلك المراكز الأمنية الاستراتيجية الحسّاسة، وإلى مقتل العشرات وإصابة المئات، صرّح وزير الدفاع المصري الفريق أوّل عبد الفتاح السيسي، بأن الصراع السياسي في البلاد قد يؤدّي إلى انهيار منظومة الدولة المصرية، وأن حماية قناة السويس إحدى الأسباب الرئيسة التي أدّت لانتشار قوّات الجيش في مدن القناة التي هزّتها أعمال العنف. وأضاف: إن التحدّيات، والإشكاليّات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية التي تواجه مصر حالياً، تمثّل تهديداً حقيقياً لأمن مصر وتماسك الدولة المصرية، وأن استمرار هذا المشهد دون معالجةٍ من كافة الأطراف، سوف يؤدّي إلى عواقب وخيمة تؤثّر على ثبات واستقرار الوطن. وتابع: إن الانضباط، والالتزام بالثوابت الوطنية جعل القوّات المسلّحة، العمود الصلب الذى ترتكز عليه الدولة المصرية، والقوّات المسلّحة المصرية ملكٌ للشعب بغضّ النظر عن انتماءاتهم الدينية أو السياسية. وقال: إن نزول الجيش في محافظات بور سعيد والإسماعيلية والسويس، بعد إعلان الرئيس مرسي لحالة الطوارئ في البلاد لمدّة شهر، يهدف إلى حماية الأهداف الحيوية، والاستراتيجية بالدولة، وعلى رأسها مرفق قناة السويس الحيوي ، والذي لن نسمح بالمساس به، ولمعاونة وزارة الداخلية التي تؤدّي دورها بكلّ شجاعةٍ وشرف [28].

في المقابل، يوجز ماهر عابد مشهد الحِراك المصري في ذكراه الثانية، بأنه يعبّر عن طبيعة الصراع القائم حالياً في العالم العربي بين قوّتين متعارضتين؛ الأولى: هي قوّة البناء والعلم والحضارة، والتي اختارت أن تحتفل بذكرى الحِراك عبر ترميم المدارس وزراعة الأشجار، وتنظيف الساحات والشوارع، وعلاج المرضى وتوفير الأدوية ومساعدة المحتاجين. والثانية: هي قوى الهدم، والتخريب، والفساد، والبلطجة، وحرق المقرّات، وتعطيل الحياة، ورأت أن

(28) - Mary Casey, Jennifer Parker, "Egyptian army warns the political crisis could lead to state collapse", Foreign Policy Magazine, 29/1/2013, http://campaign.r20.constantcontact.com/render?llr=8cautydab&v=001rq5EDIUvnj4PGBZNbtXI9iKSdMJ_Gisde-PoHNTIznV2-u3bWV-cMTtcAiNtra5bN9_uHVqww7CvybQ0rHOJrQJUbS7OBiUOSOauzb-P7ZdQ33wpLf-g4Tw%3D%3D

تحتفل بالذكرى بالطريقة التي تمثّلها؛ أيّ بالحرق والكذب والإشاعة والبلطجة. ولحسن الحظّ، فإن القوّة الأولى تحوز عبر عملها الدؤوب على ثقة الشارع والجمهور، فيما تنحسر قوى التخريب تدريجياً وتتضاءل. فطوال العقود السابقة، حاول الليبراليون والعلمانيون الذين سيطروا على مقاليد الحكم في العالم العربي دمغ التيّار الإسلامي بصفات الإرهاب والتحجّر والتشدّد، وباتت مصطلحات الإرهاب والتطرّف الإسلامي وما شابهها منتشرة باعتبارها بديهية من البديهيّات المسلمّ بها. وفي المقابل، كانت صفة التنوُّر والتسامح والتعدّدية والديمقراطية تلحق بكلّ الحركات العلمانية، على اعتبار أن هذا هو جوهرها ورسالتها. وقد عملت وسائل الإعلام السلطوية الرسمية وقنوات الإعلام الفاسد بدأبٍ شديدٍ لترسيخ هذه المفاهيم لتكون جزءاً من الوعي الباطن للجمهور العربي، وساعدتها في النجاح بذلك أخطاء العديد من فصائل التيّار الإسلامي التي مارستها كردّ فعلٍ للاستبداد والقمع.

لقد كان الفرق الكبير بين الحِراك المصري في25 كانون الثاني (يناير) 2011 والحِراك الثاني في 25 كانون الثاني (يناير) 2013 مؤشّراً هاماً وواضحاً حول طبيعة من قاموا بالحِراك في كلّ حالة. ففي المرحلة الأولى: رأينا الشباب الطاهر في ميدان التحرير، يغنّي لمصر، ويقيم الصلاة، وينظّف الساحات، ويهتف للحرّية وللعدالة الاجتماعية، ويتعاون في كلّ شيءٍ برغم الاختلاف الأيديولوجي والديني، ويتعرّض لقمع الأمن العنيف فيردّ (سلميّة سلميّة)، ويسقط منه الشهداء والجرحى فلا تتغيّر الهتافات، ولم يُحرق مقراً أو يعتدي على منشأة ، بل عمل على حماية المتحف المصري وغيرها من الوزارات باعتبارها أملاكاً عامة للشعب. وفي المقابل، كان المشهد الثاني: لِما سُمّي بالحِراك الثاني مثيراً للغثيان والقرف؛ فمعتصمو ميدان التحرير يُحرقون ويدمّرون المنشآت والمقارّ، ويعتدون على أفراد الشرطة بالسلاح الأبيض وغيره وكأنّ ذلك صار بطولة، والميليشيات السوداء المقنّعة (البلاك يلوك) تقتل وتُرهب الأهالي وتسرق المحلاّت وتقتحم الفنادق والبنوك.[29].

وخلاصة الأمر، فإن الدولة المصرية بعد الحِراك الشعبي الذي شهدته البلاد، سوف تستمرّ في

(29) - ماهر عابد، «الثورة المصرية بين مرحلتين»، وكالة معاً الإخبارية، 2013/1/30:
http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=560491

حالة الفوضى التي قد لا تُبقي أخضراً ولا يابساً؛ فالجدل البيزنطي العقيم على الساحة المصرية بين القوى السياسية، لن يجد طريقه للوصول إلى نقطة التقاءٍ بين القوى السياسية المتصارعة، الأمر الذي يُعجّل بسرعة تدخّل القوى الخارجية لمساندة طرفٍ ضدّ الآخر. لكن، في النهاية، فإن كافة الأطراف ستكون الخاسرة ممّا يجري في البلاد من أحداثٍ مؤسفة. كما أن الدولة المصرية ككيانٍ سياسي سوف تُصبح في مهبّ الرياح، ممّا قد يؤدّي إلى سقوطها، لا سمح الله.

ثالثاً: الحِراك الليبي من التمرّد على الواقع السياسي إلى التدخّل الغربي المباشر

نالت ليبيا استقلالها من ربقة الاحتلال الإيطالي عام 1951، وبقيت الأسرة السنوسية الملكية تحكمها حتّى تاريخ وقوع الثورة العسكرية التي أسقطت حكمها في الفاتح من أيلول (سبتمبر) 1969. ومن ثمّ ظلّ العقيد معمّر القذّافي، أحد أركان قيادة الثورة، يقود البلاد حتّى تاريخ الإطاحة به عام 2011. والحقيقة، فإن الدولة الليبية شهدت في عهد القذّافي عدّة متغيّرات سياسية، واقتصادية، واجتماعية متباينة؛ من تحويل ليبيا إلى النظام الجمهوري وإلغاء النظام الملكي أسوةً بالدول العربية المحيطة بها؛ فبات اسمها الجمهورية العربية الليبية، إلى ابتداع نظام سياسي جديد غير معهود من قبل عند إعلان قيام سلطة الشعب، بدءاً من آذار (مارس) 1977 متمثّلاً بالنظام الجماهيري (الجماهيرية)، وذلك بعد أن تبنّى القذّافي النهج الاشتراكي للدولة وقام بعملية تأميم واسعة لمؤسسات القطاع الخاصّ؛ فضمّها إلى أملاك الدولة، معتبراً أن هذه المؤسسات باتت ملكاً للشعب الذي أضحى أفراده بناءً على ذلك شركاء فيها لا أُجراء! وهذا النظام من الحكم مبنيٌ على أن سلطة الشعب هي الأساس في الحكم مع عدم وجود رئيسٍ للدولة، واعتبر القذّافي نفسه حكيماً للدولة - إن جاز التعبير - وليس حاكماً لها، وبات اسم الدولة (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية)؛ ثمّ أُضيف لتلك التسمية لقب العظمى بعد الهجوم الأمريكي الجوّي على مدينة طرابلس في ربيع عام 1986، بعدما بات القذّافي مُصاباً بداء العظمة.

ومهما يكن من أمر، فإن اتّباع ليبيا للنمط الاشتراكي بعد منتصف السبعينيات من القرن

الماضي، أدّى إلى ظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية داخل المجتمع الليبي؛ فرغم أن ليبيا ثريّة بسبب وجود النفط بغزارة في أراضيها، إلاّ أن شعبها لم ينعم بتلك الثروة بعد تحوّل الدولة إلى النمط الاشتراكي؛ وإنّما تركّزت تلك الثروة في يد الدولة التي أضحت تنفقها في أمورٍ لا تخصّ المجتمع الليبي، خاصّة في الدول الأفريقية والدول النامية التي تقيم علاقات سياسية متميّزة مع النظام الليبي، ممّا أثار حفيظة الشعب الليبي الذي ازداد فقراً رغم الثروة التي يمتلكها ولا تُقدّر بثمن.

ومع ذلك، فإن ما سبق بيانه لا يمنع القول بأن نظام القذّافي لم يكن سيّئاً بالمطلق، وإنّما خدم الدولة الليبية قدر المستطاع؛ فسياسياً، حقّق النظام استقراراً أمنياً في ليبيا لا يمكن إغفاله، وحافظ على وحدة البلاد الجغرافية بدمج أقاليمها الثلاث (طرابلس وبرقة وفزّان) في بوتقةٍ واحدة. كما جعل لليبيا حضوراً نسبياً في المحافل الدولية من خلال اتّباعه للسياسة المتشدّدة تجاه الدول الغربية، رغم ما كان يعتري كاريزمية القذّافي من تبدّلٍ سريعٍ وغير واقعي أحياناً في فكره وسياسته. واقتصادياً، فإن عدم تبذير مال النفط كلّه على المجتمع الليبي، أدّى إلى إنشاء العديد من المشاريع الاستراتيجية النفعية، سواء في ليبيا أو خارجها تعود عائداتها على الدولة الليبية؛ ويقف على رأس تلك المشاريع مشروع إنشاء نهر صناعي سُمّي بالنهر الصناعي العظيم في الثمانينيات من القرن الماضي، الذي بدأ بضخّ المياه من واحة الكفرة الجنوبية إلى المدن الليبية الرئيسية الشمالية، حيث تعاني ليبيا ندرةً في موارد المياه. أما اجتماعياً، فإن لنظام القذّافي الفضل في محافظة المجتمع الليبي على وحدته، حيث توجد أقلّية أمازيغية لا بأس بها في غرب البلاد؛ فلم يميّز هذا النظام بين فئات المجتمع وتعامل مع الجميع على مسافةٍ واحدةٍ تقريباً، رغم تبنّيه للنهج القومي العروبي. كما ألغى النظام ظاهرة القبلية المقيتة في مجتمعٍ قبلي في الأساس، وجعل الجميع سواسيةً أمام القانون. وفيما يخصّ المرأة في مجتمعٍ قبلي بدوي، فإن النظام السابق عمل أن تكون على قدمٍ وساقٍ مع الرجل في كافة مناحي الحياة. بل وأكثر من ذلك استخدم القذّافي المرأة لتكون حارساً شخصياً له، في ظاهرةٍ غير مألوفة ليس في مجتمعٍ قبلي؛ بل وحتّى في مجتمعاتٍ غربيةٍ تدّعي حرّية المرأة. هذا بالإضافة إلى قيام نظام القذّافي بإنشاء عددٍ كبيرٍ من المدارس والجامعات العلمية، لخدمة أبناء المجتمع الليبي والعالم العربي والدول الأفريقية.

لكن، سرد "إنجازات" النظام الليبي السابق، لا يمنع وجود مواضع خللٍ في بُنية ذلك النظام، أدّت لاحقاً للخروج على سلطته والقيام بحِراكٍ شعبيٍ ضدّه، ومنها:

1. إن قيام النظام الليبي السابق بقهر المعارضين لحكمه وسجنهم، خاصّة بين المناصرين للنظام الملكي الأسبق والجماعات الإسلامية التي كان يُطلق عليها اسم (الكلاب الضالّة)؛ بل وأحياناً إلى إصدار أحكامٍ بالإعدام ضدّهم من قِبل اللجان الثورية الموالية للنظام، أدّى إلى ارتباط تلك المعارضة بجهاتٍ أجنبيةٍ لمساعدتها في التخلّص منه.

2. إن أصحاب المؤسسات الليبية التي تمَّ تأميمها لصالح الدولة، وجدوا أنفسهم أُجراء بعد أن كانوا مُلاّكاً وسادة. فمن الطبيعي أن تصبح تلك الطبقة معادية بالمطلق للنظام السابق وتحاربه بما أوتيت من إمكانيات.

3. إن بروز اللجان الثورية التي أنشأها النظام السابق لتكون القوّة الضاربة له داخل المجتمع الليبي، أفرزت حالةً من عدم الثقة بين أفراد الأسرة الواحدة، والخشية من أن يكون ضمن أفراد هذه الأسرة عضو في تلك اللجان يقوم بالتبليغ عن معارضين للنظام، فيتمّ اعتقالهم. وبالتالي، تفشّت في المجتمع الليبي ظاهرة تأليه النظام السابق، حتّى وإن كانت عن غير قناعة، للحصول على امتيازاتٍ بعينها.

4. إن ما تواتر عن نيّة القّذافي بتوريث الحكم من بعده لنجله سيف الإسلام، لم يرُق للكثيرين من طبقات المجتمع الليبي؛ ذلك المجتمع الذي كان يتمنّى زوال النظام بأكمله، الذي جثم على أنفاسه لمدّة تزيد عن اثنتين وأربعين عاماً، فكيف يقبل باستمراريته من خلال نجل القّذافي!

5. إن كثرة التقلّبات المزاجية في فكر القذّافي، وجعله الكتاب الأخضر - الذي قام هو بوضعه - دستوراً للبلاد، وقيامه بتصرّفاتٍ تؤلّه شخصه إن جاز التعبير، ونشوته بلقب إمبراطور أفريقيا؛ جعلت العامّة تضجّ من تلك الممارسات اللا مسؤولة؛ وتتمنّى زوال حكمه، والإيتاء بنظامٍ جديد قد يُحسّن أوضاعها المعيشية، وليس إنفاق ثرواتها على دولٍ أخرى.

فمنذ انطلاقة التظاهرات المعادية لنظام القذّافي في ليبيا من شرق البلاد في 17 شباط (فبراير) 2011، حاول الليبيون أن يستلهموا في ذلك من الحِراكين في تونس ومصر، إلاّ أن تعقيدات الوضع في ليبيا وحالة الاشتباك القبلي المسلّح بين القبائل أفقدت التحرّك الجماهيري بعده الديمقراطي. والجدير بالإشارة أن المنطقة الشرقية وعاصمتها مدينة بنغازي تُعتبر معقل المعارضة الليبية تاريخياً؛ فبنغازي تُعتبر مدينة مصرية أكثر منها ليبية، وهواها هواء مصري، ومعظم طلاّبها يدرسون الحقوق والطبّ في جامعات الإسكندرية والقاهرة، نظراً لعملية التهميش التي كانت تعاني منها المدينة وسكّانها. ولم تعترف بنغازي بهيمنة طرابلس كعاصمةٍ سياسيةٍ لليبيا، وهذا ما دفع شبابها المتأثّرين بالحِراك الشبابي في كلٍ من تونس ومصر، إلى الدعوة للتظاهر على مواقع الشبكة العنكبوتية والـفيس بوك. وعلى الرغم من مرور 42 عاماً على بقاء القذّافي في الحكم، فإن النظام الليبي لم يتغيّر، وإن استطاع أن يتقاسم السلطة، ولا سيّما في مجال الإدارة والجيش، مع قبائل أخرى، من خلال شراء ولائها عبر توزيع الريع النفطي عليها بشكلٍ واسع، مع محافظة قبيلة القذّافي على مركز الريادة في السلطة؛ إضافةً إلى أن أبناء القذّافي نفسه سيطروا على القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية (الاتصالات، الاستيراد، الاستثمار الخارجي)، فيما أمسك القذّافي بملفّ النفط الذي يُعتبر مجالاً محرّماً على غيره؛ وهذا مظهرٌ من مظاهر الأوليغارشية في الحكم؛ أيّ حكم الأقلّية التي تستحوذ على مصادر القوّة والثروة في المجتمع، كما سبقت الإشارة، وتنتج نظاماً تسلّطياً يحصر مجال السلطة السياسية والاقتصادية في إطار علاقات القرابة التي تبدأ من دائرة عائلة الحاكم (الأب ثمّ الأبناء)، ثمّ دائرة الأقارب المقرّبين جداً، ثمّ القبيلة، بصرف النظر عن طبيعة هذه الأقلّية، سواء أكانت طائفية أم طبقية أم سواهما.

وبفضل الريع النفطي، استطاع النظام الليبي أن يبني أجهزةً أمنيةً متطوّرةً جداً، وأن ينجح في تحييد أو تصفية المعارضات الليبية التي تشمل أنصار الملكية والإسلاميين والديمقراطيين، وأن يضمن بقاءه في السلطة طيلة هذه الفترة. ويقول بعض الخبراء: إن القذّافي اعتمد منذ زمنٍ طويلٍ على قبيلة القذاذفة الصغيرة التي ينتمي إليها، في ضخّ العناصر إلى النخبة من الوحدات العسكرية، وضمان أمنه الشخصي، وأمن حكومته؛ فالذي يحكم التوازن بين النظام الليبي

والمعارضة المسلّحة هو النظام القبلي لا الجيش. وقد حصلت انشقاقات عديدة من بعض القبائل الرئيسة؛ كما حصل انشقاق داخل النظام نفسه باستقالة وزيري الداخلية والعدل، والعديد من البعثات الدبلوماسية الليبية في الخارج؛ كما أصبح شرق ليبيا بالكامل خاضعاً لسيطرة المعارضين المسلّحين، حيث لم يكن النظام الليبي يحظى بشعبية كبيرة، ولم يتمكّن من تعزيز سيطرته بشكلٍ كاملٍ تاريخياً في تلك المنطقة.

ومع اندلاع الاحتجاجات الشعبية، اتخذت القوى الغربية من قضية حماية مدينة بنغازي من كارثة إنسانية، بتدمير قوّاتٍ من الجيش الليبي التي كانت تتقدّم نحوها، ذريعة للتدخّل العسكري الغربي في ليبيا الذي أيّ دته دولٌ عربيةٌ عديدة؛ وجاء في سياق التدخّل الإنساني لحماية الشعب الليبي من القمع الذي يتعرّض له. إذ تنبع حسابات الدول الغربية من المكاسب التي ستجنيها من النفط والسوق الليبية. لكن، هذا التدخّل العسكري الأطلسي الذي جاء بموجب القرار الدولي (1973) الصادر عن مجلس الأمن في الفاتح من آذار (مارس) 2011، يُعتبر انتهاكاً صريحاً للسيادة الليبية، فمن العمل على فرض منطقة حظر جوّي، انتقل العمل إلى تدخّلٍ يهدف إلى القضاء على النظام الليبي، وهذا ما لم يخفه أساساً الرئيسان الأمريكي أوباما والفرنسي الأسبق ساركوزي، ومعهما رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون. وهذا الهدف لا يتلاءم مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يحصر هذا الخيار بالشعوب المعنيّة، انطلاقاً من مبادئ عدم التدخّل في شؤون الدول الأخرى، وحقّ الشعوب في تقرير مصيرها. فحتّى وإن كان القذّافي قد لا يجد القبول الكامل لدى مواطنيه أو لدى الدول الأخرى، فإن بإمكان أيّ إنسان وفي ظلّ ظروفٍ أقلّ وضوحاً، أن يجد أن هذا الزعيم أو ذاك لا يعجبه بشكلٍ ما. ومنذ أن بدأت الغارات الجوّية فوق ليبيا في 19 آذار (مارس)، أعلن حلف الناتو أن الهجمات الجوّية الدولية أدّت إلى تدمير 30% من قوّات الجيش الليبي. كما قرّرت الولايات المتحدة سحب مقاتلاتها وصواريخ من طراز توما هوك من مسرح العمليات اعتباراً من 7 نيسان (أبريل)، بعد أن تولّى الحلف الأطلسي المهمّة. وينسجم هذا الموقف الأمريكي مع ما قاله مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق الجنرال جيم جونز في مقابلةٍ مع شبكة (ABC) الأمريكية، وهي أوّل مقابلة

له منذ خروجه من البيت الأبيض، أن التدخّل العسكري الأمريكي في ليبيا لم يكن لمصلحة الولايات المتحدة الحيوية، وكان التحرّك أكثر مصلحةً للأوروبيين من الأمريكيين، موضحاً أن المقصود بالمصلحة الحيوية هو مدى التأثير على الأمن الحيوي في البلد. وأضاف: إن الحرب في ليبيا تصبّ أكثر في مصلحة الأوروبيين الحيوية، عند النظر إلى الهجرة غير الشرعية الكثيفة والإرهاب وسوق النفط [30]!

وتختلف ليبيا عن تونس ومصر في أنها تأوي حقولاً نفطية غنية وقريبة من أوروبا والولايات المتحدة؛ فالنفط الليبي يسير في مسارات آمنةٍ في البحر المتوسط، كما أن المحيط الإقليمي لا يشهد توتّرات، بعكس نفط الخليج العربي - على سبيل المثال - الذي يمرّ بمشكلاتٍ سياسيةٍ في كلّ من العراق وإيران، بالإضافة إلى المسارات البحرية غير الآمنة في القرن الأفريقي. لذا، كان الغرب واضحاً منذ بداية الحِراك الليبي وتدخّل عسكرياً، ودعم الثوّار بالسلاح والعتاد، ولم يتردّد حتّى في ظلّ وجود إسلاميين يسيطرون على الحِراك الليبي؛ فكان خيار الإطاحة بالقذّافي هو الخيار الأوّل من أجل نزع صفة الجنون عن السياسات الليبية، وتذبذب ضخّ النفط إلى الغرب لأيّ عارضٍ يراه القذّافي الذي كان غير مأمون الجانب. واستمرّ الغرب في التواصل مع ليبيا بعد الحِراك في كافة مراحلها السياسية، ولا يبدو أن الغرب لديه خيار آخر؛ كما أن النظام الليبي هو الآخر يبدو أنه ليس أمامه خيار سوى ربط مستقبله بالغرب، وذلك لأن الاقتصاد الليبي اقتصاد غير متنوّع ويعتمد بصورةٍ كاملةٍ على النفط، ولا تتحمّل الدولة الليبية الناشئة رفاهية اختيار من الدولة التي ستصدّر إليها نفطها. لذلك فإن صفقة وحيدة يمكن عقدها مع الغرب، هي النفط الليبي مقابل الدعم الغربي لأيّ حكومة كانت تخرج من رحم الحِراك الليبي [31].

مهما يكن من أمر، وبعد التدخّل العسكري الغربي في ليبيا، أفرزت التطوّرات العسكرية والسياسية الخارطة الجديدة التي عليها ليبيا في الوقت الحاضر؛ فالذي دفع الولايات المتحدة والدول الأوروبية للمطالبة بفرض عقوباتٍ دوليةٍ من أجل الإطاحة بالقذّافي، وإحالته إلى

(30) - «قراءة تحليلية في الثورات العربية الدوافع والآفاق»، المرجع السابق.

(31) - الزواوي، «موقف الغرب من الثورات العربية»، مرجع سابق.

المحكمة الجنائية الدولية قبيل قتله على أيدي المعارضة، هو شعورها بفقدان الثقة من جانب شعوبها، وافتقادها السيطرة على قدراتها في المنطقة نتيجة تفجّر الحِراكات العربية، ما يجعلها تفكّر في طرقٍ واستراتيجياتٍ جديدة يمكن أن تُبقي على سيطرتها على المنطقة العربية[32].

وخلاصة الأمر، أنه بعد عامين من الحِراك، تشهد مدينة بنغازي أكبر المدن الليبية بعد طرابلس أحداثاً تهدد بحِراكٍ جديد. فقد تردّد صدى صوت معتاد في أرجائها من انفجارٍ ثمَّ إطلاق نار، مثل القنبلة التي أُلقيت على سيّارة دورية شرطة وأُصيب فيها ضابط، وهذا هو الهجوم الأحدث في سلسلة هجماتٍ تتعرّض لها قوّات الأمن المحلّية. كما أنه وقبل شهرين قتل مسلّحون بالرصاص قائد الشرطة المنوط به تأمين المدينة أمام منزله. وبالتالي، فبعد عامين من إطلاق المدينة شرارة الانتفاضة التي أطاحت بحكم القذّافي، أصبحت بنغازي تجسّد حال حِراكٍ شعبي انحرف عن مساره، فخرجت ميليشيات متناحرة وإسلاميون مسلّحون أكثر قوّة من الشرطة، ما دفع السكّان للتساؤل: أين هي الدولة؟ ووسط الفوضى والقمامة التي تملأ شوارع بنغازي وتهاوي الخدمات البلدية، زاد شعور السكّان بالإهمال من جانب العاصمة طرابلس البعيدة، ما جدّد المطالب بالحكم الذاتي في منطقةٍ تتركّز فيها أغلب ثروة ليبيا النفطية. وتحظى استعادة الأمن في ليبيا بالأولوية، خاصّة في بنغازي، باعتبارها معقلاً أو قاعدةً لانطلاق المتشدّدين الإسلاميين الذين كانوا مقموعين في عهد القذّافي، لدرجة أن ناشطاً سياسياً قال: ليس هناك من يسيطر بالكامل على بنغازي. الكتائب تسيطر على مداخل المدينة والشوارع والبنى التحتية الرئيسة والشرطة لا تريد تحدّيها، لأنها ببساطة لا تملك القوّة البشرية الكافية!

وإلى جانب المشكلات الأمنية، تعاني بنغازي من فشل الحكومة في الوفاء بمطالب السكّان الذين يتزايد إحباطهم، منذ أن غادر زعماء المعارضة السابقين قاعدتهم الشرقية إلى طرابلس في تشرين الأوّل (أكتوبر) 2011. وبعد أن كانت بنغازي مركزاً للمطالبة بالحكم الذاتي، وكانت وراء محاولات سابق للإطاحة بالقذّافي، أصبحت الآن محور شعور واسع النطاق بتجاهل السلطة الجديدة في طرابلس للشرق الليبي؛ وعليه، فإن سكّان بنغازي يريدون أن تعود مدينتهم عاصمةً

(32) - «قراءة تحليلية في الثورات العربية :الدوافع والآفاق». مرجع سابق.

اقتصادية للبلاد، وأن تعود مؤسسات، مثل: المؤسسة الوطنية الليبية للنفط التي تأسست في بنغازي، ونقلها القذّافي إلى طرابلس [33].

إن التدخّل الخارجي في الحِراك الليبي أفرغه من محتواه؛ فليبيا التي تخلّصت من حاكمٍ مستبدٍ دخلت في آتون دوّامةٍ من العنف، ومحاولات الانفصال عن الدولة المركزية، ولن ترى الاستقرار في المنظور القريب. وقد تحمل السنوات القليلة القادمة تشرذم الدولة الليبية المركزية إلى كيانين سياسيين مستقلّين، ولا نبالغ إن قلنا: إنها ستتحوّل إلى ثلاثة كيانات: (طرابلس وبرقة وفزّان)!

رابعاً: الحِراك اليمني: من المطالبة بالديمقراطية إلى الاحتواء

عانى اليمن بعد قيام الجمهورية العربية اليمنية، بعد القضاء على الحكم الإمامي في مطلع الستّينيات من القرن الماضي، وسلخ اليمن الجنوبي عنه بعد نيله الاستقلال عن الحكم البريطاني في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1967، عانى من التشرذم الجغرافي؛ فتأسست في الجنوب منه جمهورية اليمن الديمقراطية التي تبنّت الفكر اليساري الماركسي. ومع ذلك، فإن الجمهورية العربية اليمنية التي نشأت في الشمال، وكانت مدعومةً من المملكة العربية السعودية، كانت تفتقر للموارد الطبيعية مع بروز ظاهرة القبلية في المجتمع اليمني، حتّى باتت القبائل اليمنية بما تمتلكه من سلاحٍ غير محدود أكثر قوّةً من الدولة. وبالتالي، فإن فسيفساء المجتمع اليمني كانت من الهشاشة بمكان، بحيث يمكن لأيّ حدثٍ عارضٍ أن يفتته.

وبعد تولّي الرئيس علي عبد الله صالح زمام الحكم في اليمن الشمالي، بذل جهوداً مضنية من أجل الحفاظ على وحدة المجتمع اليمني الشمالي بالذات. ومن ثمّ عمد إلى إقناع قادة اليمن الجنوبي بالوحدة الاندماجية مع اليمن الشمالي؛ فكان له ذلك في 22 أيار (مايو) 1990. ولمّا حاول بعض زعماء اليمن الجنوبي النكوص بتلك الوحدة عام 1994، دخل صالح في حرب ضروس لمنع ذلك الانفصال، ونجح في ذلك بمساعدة بعض القوى الإقليمية، والخليجية منها تحديداً.

(33) - «بعد عامين من الثورة الليبية: بنغازي تهدّد بثورة جديدة». موقع أرض كنعان. 2013/2/1:
http://knspal.net/ar/index.php?act=post&id=6129

غير أن مجريات الأحداث في اليمن الموحّد، شهدت الكثير من المتغيّرات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي عكّرت صفو الحكم للرئيس صالح، ودفعت المجتمع اليمني للخروج على سلطته، ومنها:

1. تمايز فسيفساء المجتمع اليمني بين شمال وجنوب، مع وجود تفرقةٍ بينهما لصالح سكّان الشمال، أدّى إلى رغبة الجنوبيين للانفصال من جديد عن الدولة المركزية؛ ونشاطات الحراك الجنوبي في جنوب البلاد تصبّ في هذا الاتجاه.

2. إن قوّة القبائل اليمنية، وعدم قدرة الدولة المركزية على احتوائها، حيث الزعامة لقبيلة حاشد التي ينتمي لها صالح، أفرزت دويلات قبلية داخل الدولة، الأمر الذي دعا القبائل الأخرى للتخلّص من حكم قبيلة حاشد، التي تزعّمت البلاد لردحٍ من الزمن.

3. إن تمدّد تنظيم القاعدة في معظم قطاعات المجتمع اليمني، أرّق كثيراً النظام اليمني وأضعفه، بعد موجة المواجهات المسلّحة مع ذلك التنظيم، والذي تمكّن من فرض سطوته على أجزاءٍ من الأراضي اليمنية؛ بل وصل به الأمر للسيطرة على بعض المناطق الحدودية السعودية؛ تلك المشكلة أوهنت النظام السابق، وأفقدته الهيبة في نظر الشعب اليمني الذي بات يتمنّى الخلاص منه.

4. ما تواتر عن نيّة الرئيس صالح توريث الحكم لنجله من بعده، دفع المجتمع اليمني، والقبائل الرافضة لحكم قبيلة حاشد، والأحزاب المعارضة، للاعتراض على حكمه.

5. إن رضوخ النظام السابق لإملاءات المملكة العربية السعودية، الجارة الشمالية لليمن، والدوران في فلكها، خاصّةً بعد تسوية النزاع الحدودي بين البلدين لصالح السعودية، أفقد الدولة المركزية هيبتها واستقلاليتها، ما دفع المجتمع اليمني للخروج عن طاعتها.

6. فقدان الدولة اليمنية للموارد الطبيعية، واعتمادها على المساعدات الخارجية، وزيادة نسبة الفقر بين أطياف المجتمع اليمني، دفع الأخير للخروج على حكم صالح والإطاحة به.

هذه الأسباب التي أتينا عليها مجتمعةً، دفعت الشعب اليمني بمختلف أطيافه للخروج على سلطة صالح، الذي حاول التشبّث بالسلطة بكلّ ما أُوتي من قوّةٍ، وبمساعدة بعض القوى الإقليمية. لكنّه فشل، واضطّر لترك الحكم لنائبه. وبذلك، خرج صالح من سدّة الحكم، لكنّ نظامه بقي قائماً، بعد أن أضيفت بعض الرتوش التجميلية عليه!

من ناحية أخرى، فإن اليمن تُطلّ على واحدةٍ من أهم المجاري الملاحية في العالم (خليج عدن وباب المندب)، الذي يُعدّ بمثابة بوّابةٍ ما بين الشرق والغرب. فمن يمتلك هذا المجرى الملاحي يمتلك بوّابة التجارة، ويستطيع أن يمثّل تهديداً للتجارة العالمية إذا ما حدثت فوضى في البلاد، أو سقط الحكم في الأيادي الخطأ. لذا، فإن الولايات المتحدة كانت متأنّية للغاية في التعامل مع الثورة اليمنية برغم الدماء الكثيرة التي سالت؛ بل إن التواصل الغربي السرّي والمعلن مع نظام صالح ظلّ موجوداً حتّى النهاية؛ فاليمن دولة فقيرة لا تمتلك مصادر طبيعية، ولكنّها تمتلك موقعاً استراتيجياً. لذا، فإن من مصلحة الولايات المتحدة ألاّ يحدث تحوُّل جذري في وجهة السفينة اليمنية، حتّى لو امتلأ سطحها بالانفجارات والدماء والأشلاء، طالما أن ذلك لا يتخطّى حدود اليمن! والولايات المتحدة تمتلك مفتاح الحلّ السحري للمعضلة اليمنية بصرف النظر عن النظام السياسي القادم؛ فاليمن دولة تعتمد بصورةٍ كبيرةٍ على المعونات الخارجية. لذا، تمتلك الولايات المتحدة رفاهية الانتظار والتوقّف والتبيّن؛ وبصرف النظر عن مخرجات الثورة اليمنية، سوف يكون النظام القادم بحاجةٍ ماسةٍ إلى المعونات الأمريكية، وهنا تستطيع واشنطن أن تُملي شروطها بعيداً عن الديمقراطية وعن المبادئ الغربية التي ترفعها [34]!

وفي ظلّ تخلّي قسم كبير من العسكريين، وأهم القبائل في اليمن، والقيادات الدينية عنه، خسر صالح معظم دعائم حكمه من أغلبية القبائل التي كان يسيطر عليها، بواسطة سياسة مدروسة تقوم على المزج بين السياسة الزبائنية والرشوة، إضافةً إلى المؤسسة الدينية. وهذا الوضع الناجم عن اتّساع رقعة الحِراك اليمني ذو الطابع السلمي في عملية استقطابه لمختلف أطياف الشعب اليمني لمصلحة تغيير النظام، زاد في عزلة الرئيس صالح البالغ من العمر 68

(34) - الزواوي. «موقف الغرب من الثورات العربية». مرجع سابق.

عاماً؛ فلأوّل مرّة في تاريخ اليمن تتوحّد مختلف أطياف المعارضة على برنامج تغيير النظام في اليمن. ومن هنا حاول صالح أن يخيف الشعب اليمني والبلدان المجاورة من سيناريو اندلاع الحرب الأهلية في اليمن.

ويُعتبر اليمن الذي اتّحد شماله مع جنوبه، دولةٍ مركزية ضعيفة وفقيرة، حيث أن مؤشّر التنمية الإنسانية فيها هو الأضعف من بين دول الخليج، رغم وجود النفط. بيْد أن انخفاض إيرادات الدولة من العائدات النفطية (من 460 مليون دولار في أيار (مايو) 2008 إلى 100 مليون دولار في كانون الثاني (يناير) 2010)، أسهم في تعميق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الخانقة في البلاد. كما تتجاور مع السلطة المركزية الضعيفة في اليمن قبائل قوية مدجّجة بالسلاح الثقيل، وتسيطر على مناطق واسعة في البلاد، أصبحت تشكّل ملاذات آمنة للحركات الإسلامية المتشدّدة. وقد وجدت الدولة الإشكالية اليمنية نفسها في مرمى حروبٍ أهلية مزدوجة ومستمرّة منذ العام 1994، تُمارس من جهة باسم الكيانات الانفصالية؛ ومن جهةٍ أخرى، باسم وحدة أوسع لليمن. كما عاد الوضع المتعلّق بالأقلّية الزيدية -وهي طائفة من الإسلام الشيعي (الحوثيون) تقيم في المناطق الجبلية في اليمن، لكنّها تختلف بوضوح عن الشيعة الإثني عشرية التي تشكّل الأكثرية في إيران- إلى الظهور مجدّداً في حرب صعدة عام 2009 التي أضعفت السلطة المركزية كثيراً.

وفي عهد الرئيس علي عبدالله صالح، أصبحت الدولة اليمنية تُصنّف عالمياً بالدولة الفاشلة، والمهددة بـالصوملة (نسبةً إلى الصومال)، في ظلّ انفجار الصراعات الأهلية الداخلية بين السلطة اليمنية وتنظيم القاعدة الذي يخطّط لقيام إمارة إسلامية، والذي يصفه مسؤولون أميركيون بأنه يُشكّل أكبر خطر على الداخل الأمريكي، ودعوة الحراك الجنوبي للانفصال جنوب اليمن عن الشمال، وتكوين دولة مستقلّة، وتفاقم الأزمة السياسية في البلاد من جرّاء عجز سلطة صالح معالجة هذه الأزمات المتفاقمة. ويعتبر حِراك الشباب في اليمن جزءاً من هذا السياق العربي الجديد لا خارجه، لا سيّما بعد أن أصبحت مختلف أطياف المجتمع اليمني، وفي طليعتها فئة الشباب التي تقلّ أعمارهم عن 25 عاماً، وتمثّل ثلثا سكّان اليمن البالغ عددهم 23 مليون نسمة،

والتي تقود الاحتجاجات السلمية منذ 21 شباط (فبراير) 2011، تستلهم دروس الحِراكات الديمقراطية في تونس ومصر، وتطالب بالإطاحة بنظام صالح الذي فقد شرعيته الشعبية بشكلٍ كبير.

لم يعد الحِراك في اليمن حِراك الشباب لوحدهم؛ بل تحوّل في سيرورة ارتقائه إلى حِراك شعبٍ بأكمله، بجميع أطيافه ومكوّناته: رجالاً ونساءً، مدنيين، وعسكريين، ورجال أمن، توحّدوا مع الثائرين وطوّروا مطالبهم من أجل بناء ديمقراطية حقيقية في هذا البلد القبلي الذي يتسم بالعنف والفقر. والرئيس اليمني، وفي تحد للضغوط العالمية والخليجية، تملّص ثلاث مرّات من التوقيع على اتفاقية المبادرة الخليجية لتنحّيه عن السلطة سلمياً، في مقابل الحصانة من الملاحقة القضائية، حتّى مع تضاؤل دعمه في الداخل؛ واستمرّ متشبثاً بالسلطة. الأمر الذي أغضب حلفاءه الأمريكيين والسعوديين الذين كانوا ينظرون إليه كشريكٍ رئيسيٍ في الجهود المبذولة لمكافحة جناح تنظيم القاعدة في اليمن، المعروف باسم (القاعدة في جزيرة العرب).

وفي سيرورة هذه الحرب الأهلية المحصورة في نطاق العاصمة، أُصيب الرئيس اليمني في انفجار قنبلةٍ داخل مسجدٍ في قصر الرئاسة وليس في هجومٍ صاروخي مثلما قال مسؤولون في بادئ الأمر؛ أي في 3 حزيران (يونيو) من العام نفسه. كما قُتِل سبعة أشخاص في ذلك الانفجار، وأُصيب مسؤولون كبار بجروحٍ خطيرة، واضّطر صالح للسفر إلى السعودية لتلقّي العلاج الطبّي. وبصرف النظر عن حالة صالح الصحّية، فإن الإشكالية التي واجهها اليمن بعد هذا الهجوم، تكمن في أنه عاش مرحلة من ازدواجية السلطة؛ فالرئيس صالح لم يرحل نهائياً عن السلطة حتّى يقال: إن اليمن بصدد تجسيد القطيعة الراديكالية مع نظامه [35].

قد اضطرّ الرئيس اليمني في نهاية المطاف، وأمام الضغوطات المتزايدة عليه، إلى التنازل عن الحكم لنائبه عبد ربه منصور هادي. ومع ذلك، تخوّفت الدول الغربية والدول العربية، لا سيّما الخليجية منها، من تحوُّل اليمن إلى صومالٍ جديد، في حال استمرّ الوضع في التدهور، ولم تنجح الوساطة الخليجية في وضع حدٍّ للصراع بين السلطة والمعارضة، مّما يؤدّي إلى وصول اليمن إلى

(35) - «قراءة تحليلية في الثورات العربية: الدوافع والآفاق». مرجع سابق.

حالةٍ من الحرب الأهلية. ومع ذلك؛ فإن الحرب الأهلية ليست حتميّة في بلدٍ تملك فيه الغالبية السلاح رغم ما يظهر على السطح؛ فاليمنيون لا يريدون الحرب، وأبناء القبائل ليسوا مولعين بها.

بالتالي، وبسبب التدخّل الخليجي (القطري - السعودي بالذات) في الحِراك اليمني، دخلت اليمن في دوّامةٍ من العنف القبلي التي لن تُبقي فيها أخضراً ولا يابساً، وسيظلّ الشعب اليمني يعاني من ويلات حِراكه هذا لأسبابٍ عدّة؛ أهمها تعاظم نفوذ تنظيم القاعدة في اليمن الذي يكسب رويداً فرويداً مساحات شاسعة لغرس مخالبه فيها. ويبدو أن التدخّل الخليجي في الشأن اليمني سيؤدّي -عن درايةٍ أو عدم دراية- إلى تفشّي ظاهرة تمدّد تنظيم القاعدة في أراضي الجزيرة العربية برمّتها. ولا نجافي الحقيقة إذا ما توقّعنا أن اليمن سيتم تفتيته إلى ثلاثة كيانات سياسية مستقلّة: (اليمن الشمالي واليمن الجنوبي وحضرموت).

ومهما يكن من أمر، فثمّة جملة من التحدّيات التي تواجه سير العملية الانتقالية في اليمن، والتي يمكن إيجازها فيما يلي [36]:

1. التحدّي السياسي: ويتمثّل في استكمال عملية نقل السلطة، وإقرار وتنفيذ قانون العدالة الانتقالية، والتئام مكوّنات العملية الانتقالية في مؤتمر الحوار الوطني الذي انعقد في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012، والاتفاق حول شكل الدولة، ونظامها السياسي والانتخابي، وحلّ قضيتي صعدة والجنوب.

2. التحدّي الأمني: ويتمثّل في إعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية على أُسس وطنية ومهنية، وفرض سيادة القانون وهيبة الدولة على كامل التراب اليمني، ومكافحة "الإرهاب" مع شركاء اليمن الإقليميين والدوليين دون الانتقاص من السيادة الوطنية!

3. التحدّيات الاقتصادية: وتتمثّل في شحّة الموارد، وتدنّي دخل الفرد، وارتفاع نسبة الفقر، والبطالة، وأمّية في أوساط المجتمع اليمني، وحاجة البلاد بشكلٍ دائمٍ للمساعدات الخارجية التي تحمل في جوانب منها آثاراً سلبية على اليمن.

(36) - شيخان دبعي، «الحالة اليمنية»، ورقة مقدّمة إلى ندوة: الإسلاميون والثورات العربية .. تحدّيات الانتقال الديموقراطي وإعادة بناء الدولة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 11-2012/9/12، ص10.

4.التحدّي الخارجي: ويتمثّل في زيادة رقعة التدخّلات الخارجية، وتحوُّل اليمن إلى ساحة صراع وتصفية حسابات إقليمية ودولية، إضافةً إلى زرع خلايا تجسسية تعمل لحساب قوىً أجنبية، وتقديم تلك الأطراف دعماً مباشراً للفصائل والجماعات المسلّحة لزعزعة الأمن والاستقرار في اليمن والمنطقة ككلّ، وبخاصّةٍ دول مجلس التعاون الخليجي!

خامساً: الاحتجاجات الاجتماعية البحرينية ومحاولات وأدها

نشأت البحرين كدولةٍ من دول مجلس التعاون الخليجي، بعد استقلالها عن المستعمِر البريطاني في آب (أغسطس) 1971. وكان حكمها في بداية الأمر الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة كأميرٍ للبلاد، ومن بعده نجله الشيخ حمد بن عيسى الذي حوّل نظام الحكم إلى الملكية في شباط (فبراير) 2002، بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني الذي انقلب عليه ملك البحرين فيما بعد، ونقضه وأصدر دستوراً منفرداً بإرادةٍ منفردة!

وتعاني البحرين منذ استقلالها من أزمةٍ طائفيةٍ عاصفة، حيث يمثّل الشيعة أكثر من نصف سكّانها. وعلى ما يبدو، فإن الشيعة البحرينيين المدعومين إيرانياً والمعارضين لنظام الحكم، لم يحصلوا على كافة الحقوق التي تؤهّلهم للمشاركة في مستقبل البلاد السياسي؛ فانتهزوا فرصة اندلاع الحِراكات العربية، وأعلنوا إطلاق حِراكهم في وجه الأسرة الحاكمة. ورغم مرور نحو عامين على الحراك، إلاّ أنه لم يحقّق ما يرمي إليه من أهداف، وذلك لعدّة أسباب، ومنها: التعتيم الإعلامي المفروض، تدخّل قوات درع الجزيرة، وعلى رأسها القوّات السعودية والإماراتية، في محاولةٍ لخنق الحِراك وعدم تمدّده إلى دول خليجية أخرى، خصوصاً في شرق السعودية الذي تقطنه أقلّية شيعية لا بأس بها.

وهنا لا بُدَّ من تشخيص حالة سكّان دول الخليج للانطلاق نحو تفسير ما تشهده المنطقة من صراعٍ إثني وطائفي؛ فتلك الدول -حسب توصيف الدكتور وصفي محمّد عبده- تعاني هذه الأيام من فقدان البوصلة التاريخية والاقتصادية والسياسية؛ فالخليجيون حسب رأيه قد أعمتهم المادّة حتّى أنهم لم يعودوا يروا أنفسهم. وبعد أن اعتقدوا أنهم شبعوا (لأنهم أصلاً لا يشبعون)،

وبعد 100 عام من النضال للحصول على الاستقلال في العالم العربي، وهم لم يقوموا بأيّ نضالٍ في سبيل حصولهم على الاستقلال، نجدهم يعودون ليطلبوا من المستعمِر إعادة استعمارهم؛ بل ودفعهم تكاليف هذا الاستعمار من أموال النفط العربي! وقد حوّلتهم أنانيتهم وأطماعهم إلى وحوش استهلاكية فقط. فلقد تقدّمت وتعلّمت كلّ الأمم إلاّ هم؛ يعودون في كلّ سنة خمسين سنة إلى الوراء وليس إلى الأمام. فما نفع هذه الثروة إذا لم تُستغلّ لبناء الدولة، وتوزّع على أبناء العالم العربي وليس الخليجي فقط. إن توزيع الفتات على أبناء الخليج وإبقائهم شبه جوعانين وشبه شحّاذين لا يفيدهم، مع وجود 80% من بنات الخليج العربي بدون زواج، وما فائدة توفير كلّ أموال الدنيا لبنات العرب الخليجيين، ودولهن تحرمهن من الزواج وممارسة الأمومة ؟ وتمنعهن من أن يتزوّجن من عربي من غير دولهم، وكان الأجدر بهم تشجيع استيطان العرب في بلدانهم، وزواج بناتهم منهم، ولكنّهم يعملون على منح المنطقة بكاملها يوماً ما للهند وغيرها؛ فالخليج العربي يعاني من فراغٍ سكّاني وحضاري ومدني عصري.

ويقترح عبده على الدول الخليجية إرسال بعض مثقفيها (10 أشخاص من كلّ دولة)، مثل الدكتور عبد الله النفيسي، والدكتور ناصر الصانع وغيرهم من الكويت، ومثل الدكتور محمّد المسفر من قطر، وأمثالهم من الناس الخيّرين والغيورين على بلدانهم العربية في الدول الأخرى - فإذا كانت الحكومات تريد المحافظة على عروبة دولها، فليعيشوا في الدول الإسكندنافية مثلاً، ليدرسوا تجربتها لمدّة خمس سنوات ويعودوا بعد ذلك لبلدانهم بطرحٍ عصري للثقافة والتنوير، لمساعدة هذه الدول على السير في النطاق الآمن: اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. فاليابان وروسيا والصين والولايات المتحدة وأوروبا تفعل هذا حتّى في الدول العربية الأقلّ تقدّماً وحضارةً للتعلّم والمقارنة، وتقديم حلول اجتماعية خلاّقة لبلدانهم، وخلق فرص للتعاون الاقتصادي والثقافي ... إلخ. فلماذا لا تفعل هذا دول الخليج العربية الغنية ؟، فعل ذلك رافع رافعة الطهطاوي في مصر، حيث أرسل عشرات أو مئات المصريين إلى باريس، ليعيشوا فيها وينقلوا الحضارة والتسامح والمحبّة والعلم إلى مصر قبل مائة وخمسين عاماً. ويقترح عبده على الدول العربية أن تقوم بتجنيس كلّ عربي يقيم في بلدٍ عربيٍ آخر مدّة خمس سنوات أو أكثر، وأن تقوم بإلغاء

الحواجز الاجتماعية بين الشعوب العربية، مثل منع زواج الخليجيات من العرب، وأن يقوموا بتجنيس أبناء المواطنات المتزوّجات من العرب خاصّة؛ فالخليج العربي يعاني من فراغٍ سكّاني حضاري ثقافي؛ ولا يمكن لهذا الوضع أن يستمرّ بدون عواقب وخيمة [37].

لقد اتخذت حركة الاحتجاجات السلمية في البحرين منذ انطلاقتها في شباط (فبراير) 2011، منحىً إقليمياً ينطوي على مخاطر تصعيد الانقسام المذهبي، سواء داخل مملكة البحرين أم في الدول المجاورة؛ إذ دخل ألف جندي سعودي و500 شرطي إماراتي من قوّات درع الجزيرة التابعة لمجلس التعاون الخليجي إلى البحرين، لمساعدة حكومة المنامة على "حفظ الأمن" بعد شهرٍ من التظاهرات المطالبة بالإصلاح، التي تنظّمها الغالبية الشيعية ضدّ العائلة الحاكمة التي تنتمي إلى الأقلّية السنّية. وهذه كانت المرّة الأولى منذ بدء الاحتجاجات في الدول العربية، التي يُسجّل فيها اجتياز قوّات من دولةٍ حدود دولة أخرى لسببٍ أمني! فإذا كانت السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تملكان غطاءً إقليمياً للتدخّل في البحرين، فإنه بدا أن الولايات المتحدة كانت على علم بهذه الخطوة التي وصفتها بأنها ليست غزواً. أما المعارضة البحرينية، التي تشعر بأن من شأن التدخّل الإقليمي أن يضع خطاً أحمراً لسقف التحرّك الذي تقوم به، فقد اعتبرت دخول القوّات السعودية بمثابة احتلال وإعلان حرب، فيما ندّدت إيران بما وصفته بـالتدّخل الخارجي في البحرين.

في المقابل، جاء في بيانٍ للقيادة العامّة لقوة دفاع البحرين: "بدأت طلائع قوّات درع الجزيرة المشتركة بالوصول إلى مملكة البحرين ... انطلاقاً من مبدأ وحدة المصير وترابط أمن دول مجلس التعاون، على ضوء المسؤولية المشتركة لدول مجلس التعاون في المحافظة على الأمن والاستقرار"! وذكّر البيان باعتبار وزراء خارجية دول مجلس التعاون، أن أمن واستقرار دول المجلس كلٌّ لا يتجزّأ بمقتضى اتفاقات التعاون الدفاعية المشتركة فيما بيها مجلس التعاون، من أجل ردع كلّ من تسوّل له نفسه الإخلال بأمنها وزعزعة استقرارها وبثّ الفرقة بين مواطنيها. وناشد البيان المواطنين والمقيمين في المملكة، التعاون التام والترحيب بإخوانهم من قوّات

(37) - وصفي محمد عبده، «الخليج العربي إلى أين؟»، موقع الركن الأخضر، 2012/12/24:
http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=27010

درع الجزيرة المشتركة في دول مجلس التعاون الخليجي! بيْد أن المعارضة التي تنضوي تحت لوائها سبع جمعيات سياسية، أهمّها جمعية الوفاق التي تمثّل التيّار الشيعي الأكبر في البلاد، وجّهت نداءً مشتركاً إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون جاء فيه: إن "شعب البحرين في خطرٍ حقيقي، يتهدّده بشنّ حربٍ من جيشٍ مسلّح ضدّ المواطنين البحرينيين دون إعلان حالة الحرب". وأضافت: "نعتبر دخول أيّ مجنّد أو آلية عسكرية إلى إقليم مملكة البحرين البرّي والجوّي والبحري احتلالاً سافراً لمملكة البحرين، وتآمراً على شعب البحرين الأعزل، ويخالف الاتفاقات والأعراف الدولية في السلم والحرب". ودعت المعارضة الأسرة الدولية لتحمّل مسؤولية السلام والأمن الدوليين، وذلك بصورةٍ سريعةٍ لحماية شعب البحرين من خطر التدخّل العسكري الخارجي، واتخاذ ما يلزم لحماية المدنيين بدعوة مجلس الأمن للانعقاد لهذا الموضوع بصورةٍ عاجلة.

أما الجارة الإقليمية إيران، فقد كان موقفها حاداً ممّا يجري في البحرين؛ إذ صرّح الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية رامين مهمانباراست لقناة "العالم" الإخبارية، بأن إيران تندّد بالتدخّل الأجنبي لقمع شعبٍ على أرضه؛ وليس صحيحاً أن يأتي أشخاص من دولٍ أخرى ويتدخّلوا ويقمعوا شعباً ما على أرضه. أضاف: إن أبناء الشعب البحريني هم الذين يجب أن يحلّوا مشاكلهم مع الحكومة التي يجب أن تلبّي مطالبهم، وأن يتمّ التوصّل إلى طرق حلٍ سلميةٍ ومناسبة، وتحدّد الطرق العملية الكفيلة بهذه الحلول؛ ودعا إلى دعم القوى الشعبية، وطالب الحكومات بأن تعتني بأوضاع شعوبها. وختم: يجب أن نسعى لكي نقرّب وجهات النظر بحيث تلبّي رأي وطلب الأكثرية في البحرين؛ كي نتمكّن من إيصال هذه الازمة إلى حلٍّ خالٍ من العنف، وتكون الاستجابة جيّدة للمطالب الشعبية [38].

وعليه؛ فقد شخّصت الحركة الاحتجاجية في البحرين، كما الحِراك في كلٍ من اليمن وسوريا، تفاعل القوى الإقليمية والدولية جيوستراتيجياً بشكلٍ واضح؛ وذلك لأسباب تتعلّق بأهمية الموقع الجغرافي لهذه الدول، وبتقاطعات وتباينات النفوذ الاستراتيجي للفاعلين الجيوستراتيجيين

(38) - قراءة تحليلية في الثورات العربية: الدوافع والآفاق». مرجع سابق.

وحضورهم. فقد بلورت احتجاجات البحرين انقساماً واستقطاباً دغدغ محدّدات طائفية حتّى ضمن الإقليم، وتبنّت إيران تبنيّاً واضحاً الاحتجاجات في البحرين ليقع توظيفها ضمن المنافسة والمشادّة مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيّما السعودية. كما أن تأييد الحكومة العراقية بقيادة نوري المالكي والتيّار الصدري للاحتجاجات في البحرين، أكّد الشكوك بشأن طبيعة الموقف الإيراني من البحرين. في حين نظرت دول مجلس التعاون الخليجي إلى الاحتجاجات البحرينية ضمن محدّدين: أوّلهما الخشية من توسّع النفوذ الإيراني في منطقة الخليج، لا سيّما بعد تجربة العراق؛ وثانيهما الخوف من انتقال العدوى الثورية إلى أنظمةٍ ملكية، ممّا يجعل باقي الملكيّات في الخليج عُرضة لاحتجاجاتٍ مماثلة، تقوّض الصورة التي تحاول نشرها عن استقرار الملكيّات [39].

وبناءً على ما سبق إيراده، فإن الوضع المضّطرب في البحرين لن يشهد في القريب العاجل أيّ حلٍّ سياسي للأحداث التي تجري على أرضه. فثمّة رغبة إقليمية ودولية بعدم رضوخ الدولة البحرينية لمطالب المنتفضين. ويبدو أن الدافع وراء ذلك الخشية من ازدياد النفوذ الإيراني في منطقة الخليج خصوصاً، ومنطقة الشرق الأوسط عموماً. لذلك نجد أن كافة القوى المعنيّة بإفشال الحِراك البحريني، تعمد إلى فرض تعتيم إعلامي ممنهج عمّا يدور في البحرين، وذلك في محاولةٍ لخنق ووأد ذلك الحِراك الشعبي. وهذا التعتيم الإعلامي المفروض على الحالة البحرينية مناقض تماماً، لِما اتّبعته بعض وسائل الإعلام مع الحِراكات العربية الأخرى، وخصوصاً في الحالة السورية.

سادساً: الحِراك السوري بين الطموح الديموقراطي وتفتيت الدولة

ليس خافياً على أحد، أن كلّ من تولّى الحكم في سوريا بعد نيْل الاستقلال من المستعمر الفرنسي في 17 نيسان (أبريل) 1946، قد تبنّى النهج القومي العروبي؛ وترسّخ ذلك النهج

(39) - التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، الدوحة، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2012، ص11.

مع تولّي حزب البعث السلطة في البلاد. ومن المعلوم تاريخياً أن سوريا منذ استقلالها لم تعرف استقراراً سياسياً، حيث شهدت البلاد عدداً من الانقلابات العسكرية، ممّا ضاعف من معاناة المواطن السوري، الأمر الذي دعا بعض المسؤولين العسكريين السوريين لمقابلة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، والطلب منه الموافقة على قيام وحدة اندماجية بين سوريا ومصر، وذلك بهدف إخراج سوريا من أزماتها السياسية المزمنة؛ فكان ذلك في عام 1958 تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة؛ ولأن هذه الوحدة لم تتمّ على أسسٍ موضوعيةٍ بسبب سوء الإدارة المصرية لإدارة ملفّ الوحدة من جهة، ولرفض بعض التيّارات السياسية السورية رهن مصير سوريا لنظام الرئيس عبد الناصر من جهةٍ ثانية، ولمحاربة بعض القوى الإقليمية لهذه الوحدة من قوىً عربية أو من تركيا أو إسرائيل من جهةٍ ثالثة. ولذلك، سرعان ما تمَّ الانفصال بين البلدين سريعاً في عام 1961.

ومهما يكن من أمر، فبعد تولّي الرئيس حافظ الأسد سدّة الحكم في دمشق، نجح في وقف مسلسل الانقلابات العسكرية في البلاد، وتمكّن من ترسيخ دعائم حكمه، بعد أن جعل مقدرّات سوريا في يد الحزب الأوحد والمهيمن (أي حزب البعث). ويحلو للبعض الادّعاء بأن فترة حكم الأسد الطويلة نسبياً (1970 – 2000)، كانت لصالح طائفته من الأقلّية العلوية. هذا الادّعاء، وإن جانبه بعض الصواب، ليس صحيحاً بالمطلق؛ فمن المعروف أن من ينتسبون إلى حزب البعث لا يولون الدين أو المذهب أو الطائفة بالاً، وعقيدتهم الفِكرية والسياسية مجبولة على تقديم الولاء للقومية العربية وليس المذهب. ولذلك، ليس غريباً أن يغرس حزب البعث السوري بين مواطنيه النزعة العروبية؛ فلا نجد في سوريا من يُعرّف نفسه بأنه مواطن سوري فحسب، بل مواطن عربي سوري.

وطيلة فترة حكم الرئيس حافظ الأسد، شهدت السياسة السورية عدّة تطوّرات مهمّة أثّرت على الوضع الداخلي للبلاد، منها:

أوّلاً: حرب تشرين الأوّل (أكتوبر) 1973 التي شنّها الجيش السوري بالتوافق مع الجيش المصري ضدّ إسرائيل، والتي كان من المفترض أن تؤدّي إلى زيادة وتيرة التلاحم بين البلدين.

غير أن نتائج هذه الحرب كانت كارثية عليهما على حدٍّ سواء؛ فسوريا وجدت في القرار المنفرد للرئيس المصري أنور السادات بوقف إطلاق النار على الجبهة المصرية، أنه جعلها في مواجهة غير متكافئة مع إسرائيل، ممّا أدّى إلى تكتيفها عسكرياً، وعدم قدرتها على المواجهة المباشرة لاحقاً بدون مصر. أما الأخيرة، فيبدو أن السادات، وكما أعلن شخصياً في خطبه بعد انتهاء الحرب بأنها آخر المعارك مع إسرائيل، ومن ثمَّ بدأ بالولوج في العملية السلمية معها طبقاً لتفاهماته مع هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي، وانتهاءً بتوقيعه معاهدة سلام منفرد مع إسرائيل في 26 آذار (مارس) 1979.

ثانياً: الأحداث الدامية التي شهدتها مدينة حماة بين النظام السوري، وجماعة الإخوان المسلمين، والتي أدّت إلى وقوع عددٍ كبيرٍ من القتلى بين سكّان المدينة. ولكن، في المجمل، تمكّن النظام من القضاء على تحرّكات جماعة الإخوان في سوريا، وبسط نفوذه على كافة أرجاء البلاد، الأمر الذي عمل على ازدياد وتيرة العداء من جانب بعض رموز هذه الجماعة ضدّ نظام الأسد؛ فعمدت إلى محاربته من خارج سوريا مستعينةً بقوىً أجنبية، حيث تعيش، خصوصاً في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة.

ثالثاً: تنامي ظاهرة المعارضة بين بعض الطبقات السياسية السورية. وقد عزّز "القمع" الذي قام به النظام ضدّ هذه الطبقات ظاهرة الدولة البوليسية في سوريا، حتّى طالت فئات لم تكن محسوبة على المعارضة، بل مناصرةً لها. وكلّ ذلك أدّى إلى خوف المواطن السوري "البسيط" من البطش والتنكيل به من جانب أجهزة الدولة الأمنية المتشعّبة؛ فبرزت ظاهرة النأي بالنفس وعدم الحديث في أمور السياسة التي تخصّ الأوضاع الداخلية، أو ما يمكن تسميته إن جاز التعبير بالتقيّة الأمنية.

رابعاً: وجود عداءات متعدّدة بين النظام السوري، وبعض القوى الإقليمية العربية، مثل: بعض القوى اللبنانية خاصّةً المسيحية منها، التي رأت في التواجد السوري على الأراضي اللبنانية بعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975 كقوّة احتلال، رغم أن التواجد السوري وقتذاك كان لصالحها ضدّ القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينيين؛ وكذلك السعودية التي ارتأت أن يكون

لها اليد الطولى في لبنان، من خلال توقيع اتفاق الطائف في 30 أيلول (سبتمبر) 1989 لإنهاء الحرب الأهلية بين الأطراف المتنازعة، وذلك بواسطة رفيق الحريري اللبناني الأصل، والمتجنّس سعودياً، والذي بدأ بضخٍ أموال طائلة لإعادة إعمار البنية التحتية اللبنانية بعد الحرب.

ومهما يكن من أمر، فإن عهد الرئيس حافظ الأسد الذي شهد استقراراً أمنياً في سوريا، كان يُخفي تحت رماده ناراً خافتة تُنذر بحريقٍ لا يُبقي ولا يُذر؛ فالمعارضة لنظامه التي استكانت ردحٍ من الزمن، كانت تنتظر أيّ فرصة للانقضاض على هذا النظام. وبالتالي، فبعد وفاة الرئيس حافظ الأسد منتصف العام 2000، عمد أركان النظام السوري الذي كان متشعّباً في أدقّ دقائق المجتمع السوري، إلى إجراء تعديلٍ دستوريٍ غير مسبوقٍ في تاريخ الأنظمة الجمهورية، بالسماح في الترشّح للرئاسة لمن دون سنّ الأربعين من العمر، ممّا سمح لبشّار الأسد نجل الرئيس الراحل في ترشيح نفسه. وقد أدّى هذا التصرّف من جانب حزب البعث إلى تفاقم المعارضة داخل طبقات واسعة من المجتمع السوري، الذي رأى في تلك الخطوة تكريساً لمبدأ الوراثة في الحكم.

حاول الرئيس الأسد الابن القيام ببعض الإصلاحات داخل بُنية الدولة السورية، ومنح بعض الحرّيات العامّة للسوريين، لكن دون المساس بمكانة وهيبة الأجهزة الأمنية المتشعّبة. ويبدو أن ثمّة أحداثاً متعدّدة لم تسمح للعهد الجديد بالاستمرار في مسلسل الإصلاحات وإطلاق الحرّيات العامّة، الأمر الذي شجّع المعارضة السورية على اختلاف أطيافها على مقارعة النظام السوري، مستغلّة ظاهرة الحِراكات التي شهدتها المنطقة العربية أواخر عام 2010؛ ومن تلك الأحداث:

1. الغزو الأنجلو أمريكي للعراق عام 2003 وسقوط نظام صدّام حسين، ورفض سوريا لهذا الغزو جملةً وتفصيلاً؛ بل ومساندة النظام السوري للمقاومة العراقية ضدّ التواجد الأمريكي في العراق، ما وتّر العلاقات السورية-الأمريكية ووصولها إلى أدنى مستوياتها.

2. مقتل رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق عام 2005، واتهام النظام السوري بتدبير عملية اغتياله؛ ومن ثمّ سعي بعض الجهات الإقليمية والدولية لإصدار قرارٍ دوليٍ يقضي بانسحاب القوّات السورية من لبنان. وعليه، لم يجد النظام السوري بداً سوى الرضوخ لذلك

القرار، ممّا أدّى إلى انقسام المجتمع اللبناني المرتبط بمجمله في فلك الدولة السورية على نفسه، ما بين قوى الثامن من آذار المتحالفة مع النظام السوري، وقوى الرابع عشر من آذار المعادية له.

3. الدعم الصريح من جانب النظام السوري لحزب الله اللبناني في مقاومته للاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان، ما أدّى إلى إجبار القوّات الإسرائيلية للانسحاب من الجنوب اللبناني، عدا مزارع شبعا، عام 2000. وتجلّى هذا الدعم لحزب الله في حربه مع إسرائيل عام 2006، حيث تمكّن الحزب بمساعدةٍ سوريةٍ من إفشال تطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي بشّر به الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن ووزيرة خارجيته كونداليزا رايس عام 2004. وممّا يؤسف له أن بعض الأنظمة العربية كانت قد دعمت إسرائيل سياسياً في الخفاء خلال تلك الحرب، بهدف إضعاف محور المقاومة الذي تشكّل من إيران، وسوريا، وحزب الله، وحركات المقاومة الفلسطينية، ممّا دعا الرئيس بشّار الأسد لتشبيه حكّام تلك الأنظمة بأنصاف الرجال.

4. ازدياد وتيرة الخلافات والعداء بين النظام السوري، والنظامين المصري والسعودي تحديداً، المرتهنين بمحور "الاعتدال العربي" المرتبط بالسياسة الأمريكية بالمنطقة، ضدّ محور المقاومة المضادّ له.

5. رغم قلّة الموارد الطبيعية في الأراضي السورية، واعتمادها على مياه نهر الفرات الذي تتحكّم فيه تركيا بلد المنبع، إلاّ أن سوريا تمكّنت من تحقيق اكتفاءٍ ذاتيٍ غذائي، كما كانت تقريباً الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تستدين من الخارج. ومع ذلك، فإن نسبة الفقر ازدادت في المجتمع السوري الذي بدأ بالتذمّر.

6. ازدياد ظاهرة القمع بحقّ المعارضة السورية الداخلية، وهيمنة حزب البعث على مقوّمات البلاد، عمل على تسريع وتيرة ضرورة التخلّص من النظام السوري، خصوصاً مع انطلاق قطار الحِراكات العربية من منطقة المغرب العربي (تونس).

إن الأحداث السالفة الذكر التي أتينا عليها لم تكن كلّها أحداثاً داخلية أدّت إلى اندلاع حِراكٍ شعبي عارمٍ في سوريا؛ فمعظم تلك الأحداث مرتبط بالمواقف السورية إقليمياً ودولياً

وليس محلّياً. لذلك، عندما اندلعت الشرارة الأولى للحِراك السوري في بقعةٍ جغرافيةٍ محدّدة هي مدينة درعا الجنوبية، اقتنصت القوى الخارجية الفرصة، لكي تعمل على مدِّ شرارة الحِراك إلى بقاعٍ جديدة من الأراضي السورية، خصوصاً القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة، بواسطةٍ أذرعها في الشرق الأوسط، كتركيا وبعض الدول الخليجية، مثل: قطر والسعودية، حيث أن الأخيرة لم تكن علاقتها بدمشق على ما يرام.

يقول الكاتب الأمريكي الشهير توماس فريدمان، إن كلّ الحِراكات العربية تنفجر إلى الداخل، عدا سوريا، فإن انفجارها سيكون إلى الخارج؛ فسوريا بمثابة البركان الذي ستُصلي حممه كافة دول الجوار في حالة سقوطها في أتون صراعٍ مسلّح (تركيا، والعراق، والأردن، ولبنان، وإسرائيل). فالتدخّل العسكري الغربي في سوريا، التي تُعَد من أكبر الدول المعادية للولايات المتحدة في دول تلك الحِراكات، سيؤدّي إلى تقسيم البلاد وإنشاء ملاذات آمنة للأكراد في الشرق، بتدخُّلٍ إيراني واضح لدعم نظام الأسد؛ وسيكون ذلك موجَّهاً بالضرورة إلى تركيا التي "استضافت" الجيش السوري الحرّ وقياداته. ولذلك، ظلّ الغرب يراوح مكانه ما بين مبادئه ومصالحه في سوريا، ولم يحرّك ساكناً سوى بضعة عقوباتٍ اقتصاديةٍ على نظام الأسد، بينما ترك الموضوع برمَّته في يد أنقرة عضو حلف الناتو، حيث أن المصلحة العليا للغرب هي إسقاط نظام الأسد بالوسائل السلمية، مثل العقوبات والضغط السياسي على النظام[40].

وكانت سوريا قد شهدت منذ أواسط شهر آذار (مارس) 2011، أكبر موجة احتجاجات شعبية في تاريخها المعاصر، أتت كتفاعلٍ من قِبل بعض السوريين مع الحِراكات الديمقراطية العربية. ولم تنجُ سوريا من تداعيّات هذه الحِراكات التي عمَّت المنطقة العربية من محيطها إلى خليجها، إذ انطلقت حركات احتجاجية ذات طابع سلمي في العديد من المدن السورية، لا سيّما تلك التي تضرّرت من خيار الانفتاح الاقتصادي الذي انساقت فيه سوريا منذ نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي وبداية الألفيّة الجديدة. فعلى الصعيد الاقتصادي، كانت السياسات النيوليبرالية التي انخرطت فيها الدول العربية قد نشّطت النموّ، إلاّ أنها لم تحوّل

(40) - الزواوي. «موقف الغرب من الثورات العربية». مرجع سابق.

البلدان العربية إلى أطراف ديناميكيّة في الاقتصاد العالمي؛ ولا شكّ أنها لم تعالج البؤس ولا أشكال الظلم الاجتماعي التي تشوب المنطقة بأكملها. وقد اعتبرت السلطات السورية أن مطالب الحركة الاحتجاجية التي تطالب بالإصلاح مشروعة، وهي تنسجم مع الخطّ العام للرئيس بشّار الأسد الذي يريد تطبيق برنامج إصلاحي منذ وصوله إلى السلطة، لو لم يحصل الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وتداعياته الخطيرة على المنطقة العربية، لا سيّما على سوريا التي أصبحت من وقتذاك مُستهدفة من قِبل الولايات المتحدة في عهد إدارة الرئيس جورج بوش الابن، بوصفها آخر قلاع الصمود العربي في وجه إسرائيل.

لكنّ خروج الاحتجاجات من المنطقة الحدودية الجنوبية (درعا) المحاذية للأردن، واتساعها لتشمل عدداً من المدن السورية من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال مروراً بالعاصمة دمشق، وحدوث مواجهات مسلّحة مع قوّات الجيش والشرطة، جعلت السلطات السورية تنظر إلى هذه الحركة الاحتجاجية، تحرّك من تنظيمات إرهابية مسلّحة تستهدف وحدة البلاد. فقد قالت الدكتورة بثينة شعبان مستشارة الرئيس الأسد في مؤتمر صحفي: إن هناك مشروع فتنة في سوريا؛ فمشروع استهداف سوريا ليس جديداً وليس من صنع الخيال؛ وسوريا مُستهدفة لأسباب سياسية. ففي عام 2005 لم يتمكّنوا من أن يجعلوا سوريا تركع أو تغيّر هويتها أو مواقفها عبر ضغوطٍ خارجية؛ والأن، هناك مشروع بديل لاستهداف مواقف سوريا ووجودها كضلع مقاوم وكبلد إقليمي في الشرق الأوسط الجديد، الذي تشكّل في السنوات الأخيرة بعد فشل محاولات العزل في السنوات الاخيرة، وميّزت بين الاستهداف والمطالب المحقّة والمشروعة التي يتمّ تلبيتها بكلّ دقّة، وأردفت شعبان قائلة: ليس هناك أيّ شيء مُحرّم تحت سقف الوطن طالما أن الهدف عزة سوريا، لكن في الوقت نفسه، ليس مسموحاً استهداف سوريا. وتابعت:

"ما نحن في صدده ليست تظاهرات سلمية مطلبية تريد أن تُسرِّع من وتيرة الإصلاح في سوريا. الصورة واضحة، إن ما هو موجود هو مشروع فتنة، للنيل من عزّة سوريا ووحدتها وقوّتها وموقفها المقاوم والعيش المشترك فيها"، لافتةً الى أن وسائل إعلامية خارجية تلعب دوراً

تجييشياً ضدّ سوريا في وقتٍ تتطلّب الأمور أقصى درجات الموضوعية والدقة، وألاّ يكون الإعلام طرفاً بل موضوعياً ينقل الحقيقة [41].

وقد حظي حِراك الشعب السوري بتأييدٍ واسع، خاصّةً من قِبل جماهير الدول التي سبقتها في حِراكات المنطقة، رغم ما انتهت اليه الانتخابات من سرقة نضالات الشباب في كلٍ من تونس، ومصر، وليبيا، والتسوية البائسة في اليمن. كان من الممكن إصلاح النظام السوري من الداخل، وهذا ما حثّت عليه حتّى الولايات المتحدة والدول الأوروبية؛ بل إن أقرب حلفاء النظام السوري: روسيا والصين وإيران، طالبت علناً بالإصلاح والتفاوض مع "الثائرين". كانت الجماهير تُطالب سلمياً بالإصلاح، ثمّ تطوّر الشعار إلى إسقاط النظام، بعد أن تجاهلت السلطة المطالب السلمية والشرعية - حسب ادّعاء البعض - واستخدمت "العنف" ضدّ المظاهرات غير المسلّحة! لكن، ومع بدء الانشقاقات عن النظام وتشكيل ما يُسمّى بالجيش السوري الحرّ، انحرف مسار الحِراك؛ فبدأ استخدام العنف وقام النظام باستخدام العنف المفرط، ممّا عمّق أزمة سوريا، وزاد من التعاطف العالم مع المطالب "المنتفضين" السوريين، خاصّةً مع انحياز الإعلام العالمي للمعارضة، وعدم نقل الصورة بشكلٍ حيادي. وبدا واضحاً بعد ذلك أن الأمر مُدبّر لجعل الساحة السورية كحلقة ضغطٍ على إيران إضافةً إلى العقوبات، وسعت تركيا والسعودية وانضمّت إليهما قطر، لتصفية الحسابات مع إيران على الساحة السورية بالتدخّل المفضوح في شؤون سوريا، ومحاولة إطالة أمد النزاع من أجل احتواء سوريا وإيران معاً، ومنح إسرائيل المجال الأوسع لتسوية أوضاعها الداخلية، والاستمرار في الاستيطان، وإثارة موضوع السلاح النووي الإيراني، والتهديد بحربٍ ضدّ إيران. وعُدَّ كلّ ذلك خطّة واضحة لإقامة تحالف عربي-إسرائيلي ضدّ ما أسموه الخطر الإيراني، ونزع سلاح حزب الله، وإن تطلّب الأمر إثارة الحرب الأهلية اللبنانية من جديد!

إذاً، تلك حلقاتٌ في سلسلة مُعدّة مسبقاً كشفت عنها التسريبات حديثاً، حيث عاد التحالف الأمريكي السعودي العلني مع أعضاء تنظيم القاعدة! فبدل مطاردتهم وتصفية قياداتهم، كما

(41) - «قراءة تحليلية في الثورات العربية: الدوافع والآفاق». المرجع السابق.

تدّعي الإدارة الأمريكية، أُعيد التنسيق العلني مع "القاعدة" لإضعاف النظام السوري والضغط على إيران، مع إشغال "القاعدة" في سوريا؛ وتولّت تركيا والسعودية نقل عناصرها بموافقةٍ أمريكيةٍ وتمويلٍ قطري سعودي، وأُعيد سيناريو جذب "القاعدة" هذه المرّة إلى سوريا بدل العراق. والكلّ يعرف كيف فتحت الولايات المتحدة الحدود العراقية أمام عناصر "القاعدة" من كلّ أنحاء العالم، في سياسةٍ أعلن عنها وقتذاك الرئيس بوش الابن بكل صراحة باستدراجهم إلى العراق بدل توجههم لضرب مصالحٍ أمريكية؛ أيّ محاربتهم على الساحة العراقية بدل الأمريكية، حتّى لو هلك الملايين من العراقيين نتيجة تلك السياسة العنصرية! ثمَّ تطوّر الأمر في سوريا باستخدام القاعدة والسلفيين والإخوان المسلمين كمرتزقةٍ، لتحقيق أهداف الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة. وعليه، لم تتخلَّ إدارة الرئيس أوباما عن سياسة الفوضى الخلاّقة، حيث قام أوباما بمباركة إجراءات وعمليات المخابرات الأمريكية السرّية، ودُفِعت مئات ملايين الدولارات رغم أزمة الولايات المتحدة الاقتصادية.

وبالتالي، فإن ما يجري اليوم في سوريا هو حربٌ طائفية بامتياز، تشنّها الأصولية السعودية ضدّ سوريا ولبنان، وصرف النظر عن جرائم إسرائيل ولتصفية القضية الفلسطينية. فقد انخرطت الرجعية العربية، والمخابرات الأمريكية، والأطماع التركية، وحلف الناتو، وإسرائيل، في حلفٍ قذر، لحرف وجهة الصراع العربي-الإسرائيلي إلى صراعٍ عربي - عربي، وعربي-إيراني، وطائفي-مذهبي، واقتتالات داخلية، وهو ما تسمّيه إسرائيل حرب الأيديولوجيات الإسلامية!

والمطلوب الآن أن تكون هناك لغة تصالحية واضحة من قِبل النظام السوري تجاه المعارضة الديمقراطية، وقوى منطق الإصلاح داخل النظام نفسه، والتوجّه لحوارٍ جدّي مع هذه المعارضة، والاعتراف بالأخطاء والجرائم المرتكبة، ومحاسبة المسؤولين، لتفويت الفرصة على نجاح المخطّط الإسرائيلي، السعودي، الأمريكي. وعلى المعارضة الديمقراطية سحب يدها من الإرهابيين الذين يعملون لصالح إسرائيل والولايات المتحدة وقطر والسعودية، ولفرض تركيا كقوّةٍ إقليميةٍ مقابل إيران. ويبدو أن أوروبا، والولايات المتحدة، والسعودية قد ورّطت تركيا بهذا الموقف، مستغلّةً

أطماعها التاريخية لتعيدها عملياً إلى التحالف مع إسرائيل. والمخطّط الأمريكي-الإسرائيلي-السعودي ماضٍ بنجاح، لكنّه بات مكشوفاً مع انتشار الرعب والهلع بسبب الأعمال الدموية للجماعات المتشدّدة في سوريا التي بدأت تتكشّف للعالم، خاصّةً مع انتقال المليشيات الإسلامية المسلّحة من شمال أفريقيا إلى سوريا، لتنتقل بعد أداء مهمّتها إلى لبنان والعراق؛ ثمّ بعد ذلك إلى إيران عبر تركيا للقيام بأعمالٍ إرهابية، وإشعال حربٍ طائفية لن تسلم تركيا من آذاها [42].

لقد تميّز المشهد السوري بعد شهور قليلة من اندلاع الأحداث الاحتجاجية الشعبية ضدّ النظام، ببروز ظاهرة التفجيرات ضدّ المؤسسات الرسمية وتفخيخ السيّارات لتنفجر في عامّة الشعب السوري. ولا يمكن الجزم نهائياً بأن هذه التفجيرات تؤشّر لمرحلة جديدة في الأحداث السورية؛ فالمحدّد الأهم الذي افتتح هذه المرحلة تجلّى في استعصاء الحلّ السياسي لتلك الأحداث؛ وغياب هذا الحلّ فتح الباب واسعاً أمام تعاظم ظاهرة العسكرة العفوية والمنظّمة تحت اسم (الجيش الحرّ). فعلى المستوى المحلّي، لم يعد التسلّح ظاهرة ريفية أو بدائية، أو أفعالاً فردية وجماعية محدودة، بل بات ظاهرةً أهلية في البلدات التي تضعُف السيطرة الأمنية والعسكرية عليها. وقد أُدرج التسلّح رسمياً في برنامج عمل المعارضة، بعد تبنّي الجيش الحرّ ودعمه من جانب المجلس الوطني الذي يضمّ الكثير من أطياف المعارضة السورية. مع ذلك، وباعتراف العميد مصطفى الشيخ رئيس المجلس العسكري للجيش الحرّ، حصلت تجاوزات من بعض أطراف المعارضة كالإخوان المسلمين الذين نظّموا جناحاً عسكرياً لهم داخل سوريا تحت اسم (هيئة حماية المدنيين)، وإمدادها بالسلاح متجاوزين بذلك الجيش الحر [43].

ويُستدلّ على صحّة ما سبق، ما صرّح به رياض الشقفة، المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سوريا، بأنه تمّ التنسيق مع رجال أعمال سوريين في الخارج من أجل تسليح المعارضة، وفق مبرّراتٍ تعتبر أن الدفاع عن النفس حقّ مشروعٌ أكّدته الشرائع السماوية. ورأى الشقفة أن

---

(42) - رزاق عبّود، «اختطاف ثورة الشعب السوري السلمية»، موقع تلسكف كوم، 2012/11/4:
http://www.tellskuf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=23566:aa&catid=32:mqalat&Itemid=45

(43) - «التفجيرات في سورية، هل فتحت مرحلة جديدة»، الدوحة، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2012، ص15-18.

مطلب التسليح لم يكن محصوراً في جماعته، بل طالب به كلّ أعضاء المجلس الوطني السوري تقريباً [44].

غير أن الأمر لم يقتصر على المعارضة المسلّحة السورية فقط، بل دخل على الخطّ في الشأن السوري دخول قوىً مسلّحة خارجية إلى سوريا. فقد بدأت التحذيرات من انتقال مقاتلين غير سوريين متنوّعي الأيديولوجيات إلى سوريا، وذلك مع تصريحات عدنان الأسدي نائب وزير الداخلية العراقي في 11 شباط (فبراير) 2012، الذي أكّد أن مجاهدين يتسلّلون من العراق إلى سوريا [45]. كما تزامنت موجة التفجيرات التي شهدتها المدن السورية مع تأكيدات وزير الخارجية الليبي باحتمال وجود مقاتلين ليبيين في سوريا بشكلٍ غير رسمي[46]. وفي وقتٍ لاحق، اعترف وزير الداخلية التونسي علي العريض في منتصف أيار (مايو)، بوجود مقاتلين تونسيين في سوريا [47]. ومع ذلك، فإن نبرة الخطاب الدولي التي ترافقت مع هذه التفجيرات، لم تمنع العديد من القوى الدولية التي تدخّلت في الشأن السوري، من استكمال الضغوط ضدّ النظام.

وبات واضحاً لمن شدّتهم أحداث الوضع السوري، أن منطقة الشرق الأوسط وفي مقدّمتها الدولة السورية وشعبها، مستهدفان لأسباب تتعلّق في تجديد إدارات دول الغرب لمطامعها الإمبريالية كحلولٍ لأزمات دولها الحالية، بعد أن فتح شهيّتها ما تأكّد لديها من وجود مكامن الثروات النفطية والغازية على الشواطئ السورية وما يجاورها. وبالتالي رغبة هذه الدول في وضع قواعد جديدة لسياسات تقاسم النفوذ للتحكّم فيه مع القوى العالمية، تقضي بإعادة تشكيل منظومة دوله. وبالتالي إقامة سلطات حكومية موالية فيها مؤتمرة بسياساتها، بما يناسب المتطلّبات

(44) - «الشقفة: لم يبق لنا إلاّ أن نطالب بتسليح الجيش الحرّ بعد فشل أنان». موقع أوغاريت الإخبارية. 2012/5/22:
http://www.facebook.com/UgaritNEWS/posts/355364827850670?comment_id=3580551&offset=0&total_comments=8

(45) - «القاعدة تقاتل في سوريا». فضائية روسيا اليوم. 2012/2/22:
http;//Arabic.rt.com/news-all-news/analytics/68756/

(46) - «وزير الخارجية الليبي يعترف بوجود مقاتلين ليبيين في سوريا». UPI. 2012/3/16:
http://arabic.upi.com/news/2012/03/16/upi-61841331907189/?spt-mps

(47) - «حقيقة وجود القاعدة في سورية». صحيفة القدس العربي. 2012/5/18:
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C18qpt999.htm&arc=data%5C2012%5C05%5C05-18%5C18qpt999.htm

المتزايدة الملحّة التي باتت ضرورة تحتاجها هذه الدول لبقائها واستمرارها، ولِما تمثّل السيطرة على الشرق الأوسط (ومنه سوريا) العقد الناظم والباب والمفاتيح من أهمية بالغة الخطورة؛ كمجالٍ حيوي محيط لمحاصرة الدول الناهضة كمنطقةٍ استراتيجيةٍ وجيوسياسية، ولِما يحتويه الشرق الأوسط من مخزونٍ للثروات الحيوية والنفطية والغازية التي لا غنىً عنها، والتي تشكّل الأساس والركائز لاستمرار وبقاء وتطوُّر أيّ بناءٍ اقتصاديٍ أو دولتي. وعليه، فلهذه الأسباب مطلوب رأس شعب سوريا ودولته، وخلاف ذلك ادّعاءات تمويهية تافهة لا قيمة لها.

وبالتالي، فإن من يريد إسقاط الدولة السورية بحجّة إسقاط النظام، فإنّما ينفّذ مخطّطات الغرب في احتلال سوريا، وأقلّ ما يمكن أن يُوصف به صاحبها بالعمالة وبالخيانة. وما يروّجون له ليس بثورة، وإنّما مسعىً همجي للقضاء على المدنية السورية؛ فالاحتجاجات الشعبية التي انطلقت ضدّ الفساد والإفساد، ونادت بالإصلاح كانت محقّة ومشروعة، وتهدف إلى إصلاح الدولة ومؤسساتها لا إسقاطها وتدميرها [48].

ومن ثمَّ، حسب هارولد براون، فإن الصعوبات الخطيرة التي تفرضها الاضّطرابات في سوريا على صنّاع السياسة في الغرب، تفوق كلّ ما فرضته عليهم الأحداث السابقة في البلدان التي مرّت بها الحِراكات العربية. فكما تضمّ سوريا مجتمعاً أكثر تعقيداً من مجتمعات الدول العربية الأخرى التي تمر الآن بمخاض التحوّل السياسي، فإن علاقاتها الخارجية أيضاً أكثر تعقيداً. ونتيجةً لهذا، فإن أيّ محاولة لتدخّل عسكري حاسم، لن تكون صعبة فحسب، بل أيضاً في غاية الخطورة. وبالتالي، يشكّل الدور الرائد الذي تلعبه سوريا في لبنان، حتّى بعد سحب قوّاتها من هناك أحد التعقيدات؛ وثمّة تعقيدٌ آخرٌ يتمثّل بأقلّية علوية حاكمة في دولة ذات أغلبية سُنّية؛ الأمر الذي يُبرز سوريا وكيلاً لإيران الشيعية في العالم العربي السنّي! وهناك أيضاً أقلّيات أخرى في سوريا (الشيعة غير العلويين، والمسيحيون الأرثوذكس والكاثوليك، والدروز)، ترتبط بدولٍ مجاورةٍ ولاعبين إقليميين، الأمر الذي يستدعي الاهتمام الشديد في الخارج؛ بل حتّى الدعم

(48) - سليم نيقولا محسن، «أمريكا النانو تعلن الحرب الكيميائية، شعب الأسد يقاوم، دمشق لم تسقط»، 2012/12/7:
http://mnicolas.maktoobblog.com/748875/

النشط. وكلّ من: تركيا، والسعودية، وروسيا لديها مصالح استراتيجية، وارتباطات طائفية في سوريا! [49].

وكانت وزيرة الخارجية الأميركية السابقة هيلاري كلينتون قد حدّدت موقفاً واضحاً من المعارضة السورية، وأعلنت أن هذه المعارضة تحتاج إلى إصلاحٍ وتوسيع؛ وهي خطوة اعتبرها محلّلون دليلاً على أن واشنطن حسمت أمرها بعدم الرهان على معارضةٍ تجيد الظهور أمام شاشات الفضائيات المرئية، ولا تجيد إطلاق رصاصة واحدة، فضلاً عن انعدام أيّ صلة لها بالداخل، إضافةً إلى فشل الدول الإقليمية التي تكفّلت باستقطاب المعارضة وتمويلها والتسويق لها بديلاً عن الأسد. ولفتت كلينتون قد قالت إنه قد حان الوقت لتجاوز المجلس الوطني السوري وضمّ من يقفون في خطوط المواجهة؛ وأضافت خلال زيارة لكرواتيا، لا يمكن أن تكون هذه معارضة يمثّلها أشخاص يتمتّعون بخصالٍ جيّدةٍ كثيرة، لكنّهم في كثيرٍ من الأمثلة لم يذهبوا إلى سوريا منذ 20 أو 30 أو 40 عاماً، مشدّدةً على أنه يجب أن يكون هناك تمثيل لمن يقفون في خطوط المواجهة؛ يقاتلون ويموتون في سبيل حرّيتهم!

ويبدو أن واشنطن التي دعمت جهوداً قادتها تركيا وقطر لتشكيل جبهة معارضة، تضمّ علمانيين وإسلاميين يعيشون في المهجر، اكتشفت أن تلك المعارضة ليس لديها حضور ميداني في سوريا، فضلاً عن سمعتها المهزوزة لدى الناس باعتبار أنها تأكل على كلّ الموائد، وتُصدر البيانات والتصريحات دون أن تكون على درايةٍ بما يجري على الأرض. وأضاف المراقبون أن كلينتون كشفت عن الخطّة الأمريكية الجديدة في سوريا، التي تقوم على الاتصال بالقيادات الميدانية، والشخصيات السياسية، والأهلية المؤثّرة، وتسعى للتسويق لها بديلاً عن الرئيس الأسد [50]!

وكشفت تقارير أمريكية عن أن المقاومة المسلّحة لنظام الأسد يسيطر عليها فريقان رئيسيان؛

(49) - هارولد براون، «هل تُرفَع الأيدي عن سورية؟»، موقع الجريدة، 2012/10/10:
http://aljarida.com/2012/10/10/2012561808/

(50) - إيهاب شوقي، «أمريكا وتركيا والازمة في سورية»، التجمّع القومي الديمقراطي الموحّد:
http://unitedna.net/ShowSubject.aspx?ID=9408

الأوّل: يتكوّن من المجموعات الجهادية التي جاء أغلب مقاتليها من الخارج، وتحرّكها دول، مثل: قطر وتركيا. والثاني: يتكوّن من القيادات العسكرية والعشائرية التي انشقّت عن الأسد ولا تحظى بالدعم الخارجي. وفيما تسعى واشنطن بكلّ جهدها لمنع تضخّم أعداد "الجهاديين" وتأثيرهم في "الثورة"، تعمل أيضاً على استقطاب المنشقّين عن النظام ودعمهم ليكونوا القوّة الأبرز التي تستطيع تسلّم السلطة بعد انتهاء الأحداث الجارية. ويشير مراقبون أن واشنطن كانت متردّدة من البداية في الانفتاح على معارضة الخارج، خاصّةً أن التجربة الليبية بيّنت لها أن المقاتلين الميدانيين هم من يحدّد طبيعة السلطة القادمة. بالمقابل، يدافع البيت الأبيض عن شعار التغيير من داخل النظام مثلما جرى في اليمن، بأن صعد خلف علي عبد الله صالح نائبه عبد ربه منصور هادي، وحافظت قوّات الأمن والجيش على تماسكها، خاصّةً أنها تقوم بمهمّة محاربة تنظيم القاعدة والمجموعات المتشددة المرتبطة بها.

وكانت قطر وتركيا وراء تشكيل "المجلس الوطني السوري"، بتركيبةٍ يهيمن عليها الإخوان المسلمون وبعضٍ من القيادات العلمانية التي تحوز ثقة بعض العواصم الغربية، وخاصّةً باريس. وحسب دبلوماسي عربي مطّلع بواشنطن، فإن إدارة الرئيس أوباما بدأت بالضغط مؤخّراً على قطر لسحب المجموعات الجهادية التي أرسلتها إلى سوريا، والتي يُقدّر أعداد مقاتليها بالآلاف، ولهم حضور مكثّف في مختلف المدن المهمّة. ويعتبر المراقبون أن التصريحات الأخيرة لسلمان العودة، القيادي الإخواني السوري، والأمين العام المساعد للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، الذي يوجد مقرّه بالدوحة، والتي طالب فيها المجاهدين بعدم الذهاب إلى سوريا، تتنزّل في سياق الأجندة الأمريكية الجديدة التي تحمّست قطر والإخوان للإسراع بتنفيذها![51].

ولطالما كانت المعارضة الشديدة لإسرائيل ركيزة من ركائز النظام السوري، ممّا يساعد على تفسير تعاونه الوثيق مع حزب الله، الحليف الأقرب لإيران في هذا الجزء من الشرق الأوسط، ومع إيران نفسها. لكنّ تغيير النظام (المحتمل) في سوريا لن يغيّر المعايير الأساسية لصراع إسرائيل مع جيرانها، ولا سيّما السعي إلى إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة؛ ومن ضمن ذلك السؤال الأكثر

(51) - المرجع السابق.

جوهرية عن قبول وجود إسرائيل. ولطالما كان نظام الأسد قابلاً للتوقّع بالنسبة إلى إسرائيل على الرغم من راديكاليته، لأنه كان يعرف ما هي الحدود ويقبلها. أما الالتباس السائد حالياً، فيثير خطر اندلاع حرب إقليمية، لا سيّما في ضوء المخزونات الكبيرة من الأسلحة الكيميائية التي تملكها سوريا. وثمة أمرٌ أكيد سوف يكون على إسرائيل أن تتعامل بوتيرةٍ أكبر مع الإخوان المسلمين بشكلٍ خاصّ، ومع الإسلام السياسي السنّي بشكلٍ عام، وتالياً مع حركة حماس التي سيتعزّز موقعها أكثر. وسوف يكون الصراع العربي - الإسرائيلي مشحوناً أكثر فأكثر بالدين، الأمر الذين لن يسهّل التوصّل إلى تسويةٍ سلمية، وسوف يكون التأثير على الأردن، مع أنه لا يزال غير قابل للتوقّع، كبيراً جداً أيضاً.

وفي الوقت نفسه، لا تتسبّب التطوّرات في سوريا بمخاطر فقط، بل أيضاً بفرصٍ للمنطقة يجب استكشافها (من دون تعليل النفس بآمالٍ كاذبة). فتغيير النظام في سوريا (المفترض) سيتحقّق على حساب إيران ووكيلها في لبنان (حزب الله)؛ ويمكن تالياً أن يحدّ إلى درجةٍ كبيرةٍ من التأثير الإيراني في الصراع مع إسرائيل. وعلى نطاقٍ أوسع، سوف تخسر إيران حليفتها الوحيدة في العالم العربي، إذا استثنينا العراق بعد صدّام حسين، وسوف تصبح معزولة في شكلٍ شبه كامل. فإيران معرَّضة في معركتها على الهيمنة الإقليمية ضدّ القوّتين السُنّيتين الأساسيتين -تركيا والسعودية- وحاميتهما الولايات المتحدة، لتُكبّد هزيمة استراتيجية سوف تجد صعوبة في التعافي منها! فهذه الهزيمة الوشيكة والعزلة الإقليمية -حسب فيشر- سوف تؤثّران في موقف إيران في المسألة النووية أيضاً. ومن منظارٍ محض منطقي، تقتضي الحكمة من النظام السوري أن يسعى جاهداً للتوصّل إلى حلٍّ عن طريق المفاوضات. لكنّ الاحتمال الأكثر ترجيحاً هو أن القوى المحافظة الراديكالية في إيران، سوف تتمسّك أكثر بالبرنامج النووي مع ضعف الموقف الاستراتيجي للبلاد [52].

ويبدو أن ثمّة من يتبنّى رؤية يوشكا فيشر هذه، مثل الكاتب Jonathan Masters، الذي يتناول في مقالةٍ له الوضع القائم في سوريا، ويرى أن استمرار هذا الوضع الذي بدأ منذ عامين

(52) - يوشكا فيشر، «الشرق الأوسط بعد بشار الأسد»، وكالة سما الإخبارية، 2012/9/6:
http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=137193

يُعدُّ أمراً كارثياً، وبالغ الخطورة إذا ما نُظر إلى نتائجه، ويرى أن العملية التي استهدفت نخبة من النظام السوري في 18 تموز (يوليو) 2012 بمن فيهم وزير الدفاع، مثّلت نقطة تحوُّل رئيسة في الصراع الدائر. ويعتقد أن رحيل الرئيس الأسد سيكون له انعكاسات كبيرة على المنطقة، وخصوصاً أنها ستكون خسارة كبيرة لإيران التي دعمت النظام مالياً وعسكرياً وسياسياً، بهدف الحفاظ على مصالحها في المنطقة، وهو يرى بأنه لا يمكن لسوريا العودة إلى ما قبل شباط (فبراير) 2011. ويتساءل "ماسترز" عن شكل النظام أو الوضع الذي سينتج عقب رحيل أو انهيار نظام الأسد، ويخشى أن يكون الوضع أكثر تعقيداً بسبب الخلافات الطائفية الموجودة في سوريا؛ فالأكراد يطمعون بحكمٍ ذاتي، والعديد من المشاكل الداخلية ستبدو أكثر تعقيداً بعد رحيل الأسد [53].

وفيما يخصّ ما قاله فيشر و Masters، نقول إن الرجلين متفائلان جداً بأن سقوط نظام الرئيس الأسد بات وشيكاً، وسيؤدّي إلى إضعاف الموقف الإيراني في الملفّات المتعلّقة بها في المنطقة، غير أن هذا الطرح، في ظلّ المعطيّات والتطوّرات الجارية على الساحة السورية، يجعل تفاؤلهما هذا بعيد المنال.

سابعاً: المواقف الإقليمية من الأزمة السورية

أما فيما يخصّ الموقف اللبناني من أحداث سوريا، سواء على المستوى الرسمي أو الحزبي، فيوماً بعد يوم يزداد قلق دول الجوار مع تجسّد هذه المخاوف أمامها، سواء في العراق أو الأردن أو لبنان بشكلٍ خاص بحكم القرب الجغرافي الكبير، والعلاقة الخاصة التي تربط البلدين لسنواتٍ طويلة، أو تلك التي بين دمشق وحزب الله وعددٍ من القوى السياسية والشخصيات اللبنانية البارزة. وإن كان الصراع السوري منذ البداية يجد له أصداء مسموعة على الأرض اللبنانية بوجهٍ خاصّ، متمثّلاً في الاشتباكات المتكرّرة في طرابلس بين العلويين والسنّة، أو عمليات الاختطاف للبنانيين داخل الأراضي السورية، أو الحرب الإعلامية التي لا تتوقّف بين حلفاء

(53) - Jonathan Masters, "Challenges for Syria's Neighbors", Council on Foreign Relations, 26/7/2012, http://www.cfr.org/syria/challenges-syrias-neighbors/p28745

النظام السوري وأعدائه في لبنان؛ إلاّ أن الموجة الكبيرة لنزوح السوريين والفلسطينيين منذ هجوم المعارضة السورية المسلّحة على مخيّم اليرموك للاّجئين الفلسطينيين، والذي يتواصل مع اشتداد المعارك وضراوتها على كامل الأرض السورية، باتت تمثّل تحدّياً كبيراً للبنان وسط جدلٍ واسعٍ ودعواتٍ لإغلاق الحدود من جانب بعض الشخصيات السياسية اللبنانية؛ بل ومن بعض وزراء الحكومة.

وإن كان التوجّه الرسمي العام، تحت ضغوطٍ داخلية وخارجية، هو الترحيب باستضافة النازحين لأسبابٍ إنسانية، إلاّ أن هذا الملف سيظلّ يمثّل هاجساً داخل لبنان لفترةٍ طويلةٍ بحكم حساسية التركيبة السكّانية اللبنانية والتوازن الطائفي الهشّ؛ فضلاً عن الأزمة الاقتصادية التي يعانيها لبنان، والهاجس الأمني الذي عبّر عنه أكثر من وزيرٍ لبناني؛ منهم وزير الدفاع فايز غصن الذي حذّر من خطورة ما قد يسبّبه تدفّق النازحين السوريين على لبنان، من تسلّل بعض المسلّحين أو الإرهابيين وعبثهم بالأمن في البلاد، والذي أعقبه كشف وزير الداخلية مروان شربل عن معلوماتٍ حول وجود مخيّمين لتدريب عناصر مسلّحة من المعارضة السورية في إحدى المناطق اللبنانية النائية، مُبدياً تخوّفه من أن ينتقل الصراع إلى لبنان إذا طال في سوريا أو إذا توقّف، لا سيّما أن الساحة الداخلية -حسب قوله- محشوّة بكلّ المواد الملتهبة القابلة للانفجار في أيّ وقت.

ورغم سياسة النأي بالنفس عن الصراع السوري التي اتّبعتها حكومة نجيب ميقاتي منذ وقتٍ مبكّر، وسط انقسام اللبنانيين بين مناهضين للنظام السوري ومؤيّدين له، تجنّباً لمزيدٍ من الانقسامات في البلاد ولتداعياتٍ خطرةٍ للنزاع على الأرض اللبنانية، إلاّ أن بيروت تجد نفسها رغماً عنها متورّطة في تداعيات الصراع السوري بشكلٍ أو بآخر، وآخرها أزمة النازحين الذين وصلت أعدادهم منذ بدء الأزمة حسب تقديرات الأمم المتحدة إلى 125 ألفاً، إلاّ أن تقديرات المسؤولين اللبنانيين تذهب إلى نحو 200 ألف. ولذا، كانت دعوة الحكومة اللبنانية المجتمع الدولي للإسراع بدعمها مالياً ولوجستياً لمواجهة هذه المشكلة، وطلب عقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء الجامعة العربية، إلى جانب استدعاء وزير الخارجية اللبناني للسفير السوري لدى

لبنان للتباحث حول تسهيل عودة النازحين إلى سوريا، وتشكيل لجنة مشتركة بين البلدين لهذا الغرض [54]!

وفي مناخ التناقضات اللبنانية يتحرّك الأداء الحكومي الرسمي الذي يقوده ميقاتي متّبعاً سياسة الحياد والابتعاد عن المحاور، وتجنيب لبنان الانعكاسات السلبية، وخاصّةً تجاه الموقف من الوضع في سوريا. إلاّ أن هذه السياسة لا تحظى برضا جميع الأطراف، بل إنها تتعرّض للانتهاك من داخل الحكومة ذاتها! فالحكومة تجنّبت محطّات رئيسة تطلّبت موقفاً رسمياً واضحاً في مجلس الأمن وفي الجامعة العربية؛ فكان النأي بالنفس مخرجاً مناسباً؛ إلاّ أن هذا الموقف بدا ملتبساً تجاه مسألة العقوبات على سوريا، لكنّه كان حازماً تجاه منع تسريب أو تهريب السلاح إلى الداخل السوري من الأراضي اللبنانية؛ فعن مصادرة باخرة السلاح قبالة الساحل اللبناني، تضاربت الأنباء عن دور قوّات اليونيفيل الدولية في تتبّع الباخرة، وإرشاد أجهزة الأمن اللبناني إليها [55]!

ومهما يكن من أمر، فلا يخلو الخطاب السياسي اللبناني من قراءاتٍ وتحليلاتٍ طائفية ومذهبيةٍ بمختلف أنواع الشعارات الوطنية والقومية، التي تُوظّف لصالح الاصطفاف الذي لا يزال فاعلاً بين قوى 8 و14 آذار، ودافعاً باتجاه انقسامٍ يتخطّى البُعد السياسي والصراع على السلطة، ليطال جوانب أعمق وأبعد، تتعلّق بإعادة إنتاج وتوزيع السلطة وتوازناتها. فعلى مستوى الحركات الإسلامية اللبنانية، بقيت تداعيات الثورات العربية، وخاصّةً حِراكي تونس ومصر، ضمن إمكانيات الاستيعاب المحلّي للتوازن السياسي اللبناني؛ فقد احتفل بها الجميع؛ وإن كان حزب الله من أكثر القوى التي جاهرت بإقامة مظاهر احتفالية دشّنتها في مهرجان (انتصار الثورات العربية)، حيث أعلن فيه السيّد حسن نصر الله، زعيم حزب الله، دعمه، لِما اعتبره إرادة حقيقية من الشعوب العربية المسلمة التي تكافح من أجل العدالة الاجتماعية

(54) - محمود عبد الرحيم، «الجحيم السوري يفيض على الجيران»، موقع الحوار المتمدّن، 2013/1/12:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=340789&r=0&cid=0&u=&i=0&q=

(55) - «ضبط باخرة السلاح جاء نتيجة جهود دولية»، الوكالة العربية السورية للأنباء، 2012/5/5:
http://www.sana.sy/ara/3/2012/05/05/416930.htm

والسياسية والاقتصادية، في وجه أنظمة استبدادية فاسدة وغير شرعية تلقى الدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل [56]. وكان لسقوط حكم مبارك في مصر ونجاح حزب الله في تهريب عناصره من السجون المصرية الذين حضروا هذا الاحتفال وقعٌ خاصّ؛ إلاّ أن حِراكي تونس ومصر لم تكن وحدها في نطاق اهتمام الحزب؛ فامتداد الحِراكات العربية التي بدأت تستشري في أكثر من عاصمةٍ، وخاصةً في البحرين وسوريا على أبواب لبنان تحديداً، وضع الحزب أمام مواقف صعبة.

وقد شكّل الموقف من الحِراك الثوري في البحرين وسوريا منذ انطلاقته عاملاً إضافياً في إظهار المزيد من التمايز بين الجماعة الإسلامية اللبنانية وحزب الله من جهة، وبين باقي الإسلاميين من جهةٍ أخرى. والجماعة الإسلامية رأت أن ما جرى في البحرين تحوّل إلى فتنةٍ يجب تلافي شرّها في العالم الإسلامي، ولا يجوز تشبيهها بالحِراك المصري؛ لا من حيث الأعلام المرفوعة، ولا من حيث الأطراف، ولا من حيث تعبيرها عن موقفٍ وطني موّحد، فضلاً عن اصطدام القائمين عليها مع شريحةٍ أساسية هي سُنّة البحرين! وعليه، كان موقف الجماعة مخالفاً لتوصيف حزب الله لما يجري في البحرين؛ فهي لم تعتبر قوّات درع الجزيرة قوّات احتلال، كما ذهب السيّد نصر الله في مهرجان (دعم الثورات العربية)، متسائلاً عن سبب صمت العالم العربي والمسلم عن الظلم الذي يحيق بإخوانهم الشيعة في البحرين، ومستغرباً عدم إثارة المسألة المذهبية عند الحديث عن الشعب الفلسطيني أو المصري أو التونسي أو الليبي [57].

وبشكلٍ عام، فإن تيّار المستقبل الذي يقوده سعد الحريري، ورغم تمتّعه ببعض الشعبية في الأوساط السُنيّة اللبنانية، ليست لديه الدراية والحنكة السياسية التي تؤهّله لاتخاذ موقفٍ حازمٍ من الأحداث السورية، أو حتّى في الملفات الداخلية اللبنانية المتشعّبة؛ فكلّ مواقف التيّار تتراوح بين الفعل، وردّ الفعل الذي لا يُعبّر عن توجّهاتٍ وطنية، وإنّما نتيجة إملاءات خارجية إقليمية

---

(56) - خطاب السيد حسن نصر الله في مهرجان الأحزاب دعماً لعروبة مصر وتعزيزاً لنهج المقاومة، في 2011/2/7، موقع المقاومة الاسلامية في لبنان: http://video.moqawama.org/details.php?cid=1&linkid=577

(57) - خطاب السيد حسن نصر الله في حفل التضامن مع الثورات الشعبية في الدول العربية، في 2011/3/19، موقع المقاومة الاسلامية في لبنان: http://video.moqawama.org/details.php?cid=1&linkid=579

(سعودية تحديداً) ودولية. كما أن أنصار هذا التيار من مسيحيي ودروز قوى 14 آذار، لا يتمتّعون بسمعةٍ وطنيةٍ تؤهّلهم لقيادة مشروع وطني؛ فالأحزاب المسيحية المنضوية تحت لواء قوى 14 آذار، كانت ولا زالت لها ارتباطات مشبوهة بإسرائيل قبل الاحتلال الإسرائيلي لبيروت عام 1982 وبعده. أما بعض الدروز الذين يقودهم وليد جنبلاط، فلا توجد هوية سياسية ثابتة لديهم، يتنقّلون بين هذا الاتجاه أو نقيضه.

وفيما يخصّ الموقف المسيحي اللبناني، فد خرجت العديد من الوثائق والمواقف المسيحية التي تحاكي الحِراكات العربية، وفي مقدّمتها الوثيقة التي قدّمها الرئيس السابق وزعيم حزب الكتائب الشيخ أمين الجميّل، وحزب الكتائب نفسه، ومواقف سمير جعجع زعيم القوّات اللبنانية، والوثيقة المسيحية للقاء سيّدة الجبل، خاصّةً أنها صدرت بعد المواقف المثيرة للجدل التي أطلقها البطريرك الماروني بشارة الراعي، إثر زيارته لفرنسا ولقائه الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي، والتي أتبعها بسلسلة من التصريحات حول إشكالية مصير الأقلّيات في الشرق، ومخاوف المسيحيين من تنامي الأصولية الإسلامية، ووصولها إلى السلطة بفعل الحِراكات العربية، وأثر ذلك على مستقبل الوجود المسيحي. وقد بدا الانقسام المسيحي واضحاً حول الموقف من هذه الحِراكات وتداعياتها؛ فالكنيسة المارونية ممثّلة بالبطريرك الراعي أعادت للنقاش مسألة الأقلّيات؛ بل ذهبت إلى الحديث عن شتاء العالم العربي لا ربيعه، منتقدةً ربيع العنف والدماء والقتل تعليقاً على ما يحصل في سوريا، ومتسائلةً عن مصير المسيحيين في حال سقوط النظام السوري، ومطالبةً بالضمانات لهم. ولقيت هذه المواقف ترحيباً شديداً من قِبل التيّار الوطني الحرّ، ورئيسه العماد ميشيل عون، الحليف الأساسي لحزب الله وسوريا في الساحة المسيحية اللبنانية؛ لكنّها في المقابل أثارت سجالاً في الوسط المسيحي، وتحديداً بين مسيحيّي قوى 14 آذار وخصومهم.

وعلى أثر هذه السجالات، صدرت الوثيقة التي أعلنها أمين الجميّل، ومن ثمّ وثيقة سيّدة الجبل، إثر خلوة مسيحية عُقِدت في أدما جمعت أكثر من 600 شخصية. وقد استندت بحوث الخلوة ومناقشاتها إلى ماضي الكنيسة وتاريخها، وإلى المقرّرات التي صدرت تاريخياً

عن المجمّعات التي عُقِدت على هيئة ورشات عمل شارك فيها مطارنة وبطاركة وسياسيون. وأوصت نتائج تلك البحوث بالوقوف إلى جانب المنادين بالحرّيات، وعدم مساندة أنظمة القمع والاستبداد، معتبرة أن المسيحيين هم أوّل من أطلق ما يُسمّى (الربيع العربي) من بيروت. وبالتالي، من غير الجائز أن لا يكونوا في صلب هذا الحِراك لنيل الحرّية، والحقوق، والكرامة؛ كما من غير الجائز أن يصبح القلق من المستقبل، والوهم ممّا يمكن أن يحمله، غطاءً لأنظمة القمع والاستبداد وسبباً لبقائها. وخلصت الخلوة إلى تأكيد دور المسيحيين في هذا الحِراك كمكوّنٍ أساسي، ورفض وضعهم في مواجهة خيارات الشعوب ومساندة أنظمة القمع والطغيان والاستبداد [58]!

ومع ذلك، نحن لا نتّفق مع ما ذهب إليه ماسترز Masters، بأن لبنان سيتأثّر كثيراً في مرحلة ما بعد الأسد، لأن موازين القوى سيُعاد تشكيلها، وربّما لغير صالح حزب الله. ومن ثمَّ ستشعر الطائفة السنيّة في لبنان بمزيد من القوّة السياسية في مرحلة ما بعد الأسد [59]. لأنه ببساطة، وتاريخياً، الطائفة السنيّة لم تتمتّع يوماً بأيّ نفوذٍ سياسي. أما حزب الله، على صِغر الطائفة الشيعية التي ينتمي إليها، فلا زال يملك الكثير من أوراق القوّة التي تؤهّله لبسط نفوذه بتؤدةٍ وتروّي. ناهيك عن أنه ليس صحيحاً ما تتناقله وسائل الإعلام أن النظام السوري وحليفه حزب الله اللبناني، سوف يعمدان إلى إشعال المنطقة لإخراج هذا النظام من مأزقه؛ وما نراه الآن بصورةٍ واضحةٍ لا لُبس فيها، أن التيّارات اللبنانية المناوئة للنظام السوري هي من تحاول تفجير الوضع الداخلي اللبناني، في محاولةٍ لإجبار حزب الله على الدخول في صراع قد يؤدّي إلى إضعافه. بينما نجد أن حزب الله ممثّلاً بزعيمه السيّد حسن نصر الله، يعمد دوماً إلى عدم الردّ على مهاترات التيّارات اللبنانية المعارضة له، وللنظام السوري.

وفيما يخصّ الموقف الأردني من الأحداث السورية، يبدو أن موقف الأردن ليس أفضل حالاً؛ فموجة نزوح اللاجئين السوريين تتزايد وتُلقي بأعبائها على كاهل دولةٍ قليلة الموارد، وتعاني الاضّطراب السياسي جرّاء الاحتجاجات التي تصعّدها حركة الإخوان المسلمين؛

(58) - وائل نجم، «وثيقة سيّدة الجبل ونداء علماء لبنان في مشهد الربيع العربي»، موقع آفاق، 2011/10/28:
http://www.afaknews.com/ar/Default.asp?ContentID=878&menuID=8

(59) - Masters, "Challenges for Syria's Neighbors", op. cit.

ناهيك عن الاشتباكات الحدودية التي تحدث بين الجيش الأردني من ناحية، وبين الجيش السوري أو المعارضة السورية المسلّحة من ناحيةٍ أخرى. ورغم أن الأردن يعلن في غير مناسبة عن تفضيله للحلّ السياسي بعيداً عن المواجهات المسلّحة أو التدخّل الخارجي، مُبدياً كغيره من دول الجوار قلقاً بالغاً من التأثيرات الكارثية للصراع السوري ومستقبله في الداخل الأردني، إلاّ أنه لم يقف ساكناً، وفضّل التحرّك صوب تل أبيب واللعب مع إسرائيل والإدارة الأمريكية في احتواء أيّ تداعيات مرتقبة. ولذا، جاء لقاء العاهل الأردني عبد الله الثاني برئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، وسط تقارير صحفية غربية تتحدّث عن خطّةٍ أمريكيةٍ – إسرائيليةٍ – أردنيةٍ مشتركة، للتحرّك لمنع سقوط الأسلحة الكيماوية السورية في أيدي الجماعات المتطرّفة أو تهريبها لحزب الله، في ظلّ وجود فرق فنية عسكرية أمريكية على الحدود الأردنية السورية.

وربّما يبدو هذا التحرّك الأردني مفهوماً في سياق التقرّب من واشنطن عبر حليفتها الاستراتيجية في المنطقة (أي إسرائيل)، بُغية الضغط لعدم إعطاء أيّ دعم لتحرّكات الإخوان المسلمين في الأردن، على غرار الإسناد الكبير الذي حظِي به تحرّكهم في أكثر من دولةٍ عربية، وأيضاً للرهان على أطرافٍ يمكنها المساعدة على تقديم مساعدات مالية، لمواجهة أعباء اللاجئين، سواء بصورةٍ مباشرة، أو عبر حلفائهم في المنطقة العربية؛ فضلاً عن التنسيق في شأن مواجهة التحدّيات العسكرية المرتقبة في حال سقوط نظام الأسد، أو اضّطراره لمواجهاتٍ بالسلاح الكيماوي لمعارضيه تطال الأردن، أو ما يتعلّق بالتعاون الاستخباراتي فيما يخصّ تحرّكات الجماعات المتطرّفة في ظلّ وجود مقاتلين أردنيين على الساحة السورية من المنتمين لتنظيم القاعدة، أو انتقال أفراد من هذه الجماعات لاحقاً إلى الأراضي الأردنية [60].

ويبدو أن ثمّة تغييراً قد طرأ مؤخّراً على الموقف الأردني؛ فالملك عبد الله الثاني قال صراحةً لشخصين على الأقلّ، هما عبد الباري عطوان صاحب صحيفة القدس العربي اللندنية، وناهض حتر الكاتب اليساري الأردني: إن الرئيس الأسد باقٍ في السلطة، وإن

(60) - عبد الرحيم، «الجحيم السوري يفيض على الجيران»، مرجع سابق.

المعادلة آخذة بالتغيير؛ ويبدو أن الاستخبارات الأردنية قالت أمراً مماثلاً للاستخبارات اللبنانية والسورية[61].

أما لجهة الموقف العراقي، فإن كان العراق لم يعانِ من موجات نزوح للاّجئين السوريين، إلاّ أن مخاوفه الأمنية هي التي تحظى بالأولوية، خاصّة أنه ذاق مرارة الاضّطراب السياسي والأمني الذي لا تزال له تبعات حتّى يومنا هذا. وهو شهد كذلك نشاطاً واسعاً للجماعات الإرهابية، حيث توجد خشية من انتقالها مجدّداً إلى داخل العراق، في ظلّ حدود متّسعة مع سوريا لا يمكن السيطرة عليها. بالإضافة إلى تماهي توجّهات الحكومة العراقية مع الموقف الإيراني من الأزمة السورية، والخشية من أن يشكّل إسقاط النظام السوري، وإقامة نظام بديل حليف للولايات المتحدة، تهديداً مباشراً للتحالفات القائمة بين بغداد وطهران، وإخلالاً بتوازنات القوى الحالية داخل العراق بشكلٍ خاصّ، وفي الإقليم بشكلٍ عام، بخصمه من رصيد إيران وشبكة علاقاتها في المنطقة العربية لصالح تل أبيب، وأنقرة ومن ورائهما واشنطن.

وفي حالة استمرار الصراع في سوريا بشكله الحالي، أو إذا حسمته المعارضة المسلّحة، فإن السيناريو الأسود هو المرشّح. ويبدو تحذير الأخضر الإبراهيمي المبعوث العربي الأممي، الذي أطلقه في بداية تحرّكه عن شرارات الحرب الأهلية السورية التي ستتطاير إلى دول الإقليم كلّه، وكأنه يتحوّل إلى واقعٍ ملموسٍ بوتيرةٍ متسارعة، وسيدفع الجميع بلا شكّ ثمناً باهظاً جرّاء التعثّر في التوصّل إلى تسويةٍ تؤمّن الحفاظ على سوريا الموحّدة، وإبقاء مؤسسات الدولة والجيش بشكلٍ خاصّ بعيداً عن مخطّطات التفكيك والاستنزاف الواسع، على غرار التجربة العراقية، أو حتّى الصومال الذي ما زال يبحث عن كيان دولة على وقع الصراعات المسلّحة، ونشاط التنظيمات الأصولية المتطرّفة [62].

وحسب Masters، يبدو أن العراق -بطريقة غريبة- له مصلحة بشكلٍ ما في مصالحةٍ

(61) - سامي كليب. « تقرير سياسي حول الحرب الكونية الباردة في سوريا وتأثيرها على لبنان (دمشق مطمئنّة: الرياح السياسية والعسكرية تتبدّل)». صحيفة السفير البيروتية. 2013/1/21:
http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2365&ChannelId=56855&ArticleId=1781&Author=%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%8A%20%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A8

(62) - عبد الرحيم. «الجحيم السوري يفيض على الجيران». مرجع سابق.

داخلية بين أكراد سوريا والعراق، الذين يُعتبرون قريبين من بعضهم الى حدٍّ ما. ولكنّ العراقيين لا يريدون من سوريا أن تصبح قاعدة لعمليات المسلّحين السُنَّة ضدّ الحكومة العراقية. كما وأن العراقيين يريدون التأكّد أن أيّ انتقالٍ للسلطة في سوريا يجب أن يمرّ بسلاسة، مع عدم وجود حكومة مركزية قوية في دمشق [63].

الموقف الإسرائيلي من الأحداث الجارية في سوريا: منذ بدء حركة الاحتجاج التي سرعان ما تحوّلت إلى حِراكٍ شعبي، أبدت إسرائيل اهتماماً كبيراً بما يجري في سوريا، وبإمكانية نجاحها؛ فلسوريا مكانة مركزية في حسابات إسرائيل، التي خاضت عدّة حروب ضدّها، وهي تحتلّ جزءاً من أراضيها، ما زالت سوريا تطالب باستعادته. علاوةً على ذلك؛ فإن سوريا هي دولة محورية في المشرق العربي وترتبط بعلاقات وثيقة مع إيران، وحزب الله اللبناني، وبعض التنظيمات الفلسطينية، وتمتلك القدرة على التّأثير في تطوّر الأحداث، وخاصّةً في منطقة الهلال الخصيب. وعلى خلاف موقف إسرائيل الواضح، والداعم لنظام الرئيس المصري السابق حسني مبارك والمعارض بشدّة لإسقاطه، كان الموقف الإسرائيلي من النظام السوري ومن مسألة إسقاطه مركّباً ومعقّداً. وقد التزمت الحكومة الإسرائيلية طوال السنة الأولى من الاحتجاجات السورية جانب الصمت إزاء مصير نظام الرئيس بشار الأسد، وإزاء الحِراك السوري، واتّبعت سياسة الغموض تجاه هاتين المسألتين. ولكن، بعد مرور عامٍ على بدء الاحتجاجات واتّضاح عمقها وشموليتها واستمراريتها والدعم الدولي الذي أصبحت تحظى به، غيّرت الحكومة الإسرائيلية سياستها تجاه النظام السوري والوضع السوري عموماً.

فالموقف الإسرائيلي تأثّر من النظام السوري، ومن الحِراك السوري المطالِب بإسقاطه، بجملةٍ من المتغيّرات والعوامل المختلفة، والمتضاربة في بعض الأحيان، فهناك من ناحيةٍ العوامل التي تدفع الموقف الإسرائيلي نحو تفضيل إسقاط النظام السوري؛ وثمّة في المقابل عوامل تشدّ في الاتّجاه المعاكس. فقد تمسّك النظام السوري في السنوات الماضية بموقفه الرافض لشروط "السلام" الإسرائيلية - الأميركية، وظلّ مُصرّاً على انسحاب إسرائيل من مرتفعات الجولان إلى حدود

(63) - Masters, "Challenges for Syria's Neighbors", op. cit.

الرابع من حزيران (يونيو) 1967. وأقام النظام السوري تحالفاً مع إيران وحزب الله وبعض التنظيمات الفلسطينية، وأصبح هذا التحالف محوراً مهماً في مناهضة السياسة الإسرائيلية - الأمريكية في المنطقة. وعلى الرغم من دخول النظام السوري في العملية السياسية السلمية منذ مؤتمر مدريد خريف العام 1991، ما زالت إسرائيل تعدّ النظام السوري عدواً لها؛ فهي تميّز بين من صنع علاقات "سلام" معها، مثل: مصر، والأردن، ومن يدعم هذا الخيار، مثل: المغرب، والسعودية، ودول الخليج، والسلطة الفلسطينية؛ ومن يرفض قبول الشروط الإسرائيلية - الأمريكية. وترى إسرائيل أن من شأن سقوط النظام السوري أن يضع حدّاً للمحور الإيراني - السوري المناهض لسياستها في المنطقة، وأن يُضعِف إيران، ويشكّل ضربة لها في مرحلةٍ حسّاسة بالنسبة إليها في إطار صراع الدول الغربية وإسرائيل ضدها بشأن ملفّها النووي. علاوةً على ذلك، يحمل إسقاط النظام السوري بين ثناياه إمكانية تغيير طبيعة علاقات سوريا مع حزب الله وفكّ أواصر التحالف بينهما، ما من شأنه إضعاف هذا الحزب في لبنان. وعليه، فإن إسرائيل تتمنّى إطالة عمر الصراع في سوريا، وربّما تعمل من أجل ذلك، لأنها تستفيد من كلّ ما من شأنه أن يُضعِفها ككيان، كما أنها تستفيد من اكتساب الصراع طابعاً طائفياً.

ومهما يكن من أمر، فمنذ شباط (فبراير) 2012، بلور المستوى المهني في وزارة الخارجية الإسرائيلية توصية بشأن السياسة التي على إسرائيل إتّباعها بخصوص الوضع في سوريا. وقد دعت هذه التوصية إلى تغيير السياسة الرسمية تجاه سوريا، ووضع حدٍّ لسياسة الغموض الإسرائيلية تجاه تطوّرات الأحداث في سوريا، واتّباع سياسة جديدة تنسجم مع مواقف الولايات المتحدة وأوروبا وتدعو إلى استقالة الرئيس السوري الأسد! وتحجّجت توصية وزارة الخارجية الإسرائيلية بأن إسرائيل لا تستطيع أن تواصل تبنّي سياسة غير واضحة تجاه النظام السوري ومصيره، في حين تتّخذ الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، وغالبية الدول في العالم موقفاً واضحاً من مجريات الأحداث في سوريا. وقد تبنّى وزير الخارجية الإسرائيلية أفيغدور ليبرمان توصية الطاقم المهني في وزارته، وطرحها على الحكومة الإسرائيلية من أجل تبنّيها. بيْد أن رئيس الوزراء نتنياهو، ووزير الدفاع إيهود باراك، وعدداً آخر من الوزراء

عارضوا اقتراح ليبرمان، ودعوا إلى التمسّك بالموقف الإسرائيلي القائم وعدم تغييره. ولكن، مع تعاظم زخم الحِراك السوري، بدأت تبرز بوادر تغيير في موقف نتنياهو من تطوّرات الأحداث في سوريا [64].

وحسب قول أفرايم هاليفي، هو يعتقد في نهاية الأمر بالنسبة للأحداث الدموية الجارية في سوريا، أن هناك فرصة جيّدة بأن الدولة السورية سوف تنهار وتتفكّك إلى دويلاتٍ صغيرة، ولا يعتقد بأن العلويين في طريقهم للتخلّي تماماً عن السلطة والعودة إلى ديارهم. لكن، ما يقلقه كثيراً هو احتمال وجود أو عدم وجود الإيرانيين. ويعتقد أنه من مصلحة إسرائيل الأساسية أن تفعل كلّ ما بوسعها للانتصار، وضمان أنه في نهاية الأمر بأن الإيرانيين سيكونون خارج سوريا؛ وهو لا يعتقد أنه سيكون هناك نظام حكم ديني ودولة إسلامية في سوريا بعد سقوط نظام الأسد، كما هو موجود الآن في مصر، لأن سكّان سوريا يتكوّنون من السُنَّة والعلويين والأكراد والمسيحيين وغيرها من الأقلّيات، وأنه قد يكون من المناسب وجود نوعٍ من الحكم العلماني فيها [65]!

لكن، للدكتور عماد جاد رؤية سياسية مغايرة، مفادها أن إسرائيل تتابع بقلقٍ بالغ تطوّرات الوضع في سوريا؛ تلك الجارة التي تحتل إسرائيل قسماً حيوياً من أراضيها دون أن تشنّ عليها حرب تحرير، ودون أن تكون الأراضي السورية منصّة لشنّ هجماتٍ على إسرائيل. فما حدث على مدار العقود الماضية أن القوّات الإسرائيلية شنّت أكثر من هجوم على الأراضي السورية مباشرةً من دون ردّ؛ وكان الردّ المعتاد هو إدانة الهجوم والتأكيد على أن سوريا تحتفظ لنفسها بحقّ الردّ في الوقت والمكان المناسبين! صحيحٌ أن سوريا اختارت الردّ غير المباشر عبر دعم قوى وفصائل مسلّحة تواجه القوّات الإسرائيلية، وتشنّ من حينٍ إلى آخر غاراتٍ أو عملية كوماندوز لأسر جنود؛ لكنّ إسرائيل لم ترَ في نظام الأسد (سواء الأب أو الابن) خطراً مباشراً عليها، حيث يمكن التوصّل إلى تفاهماتٍ معه؛ وقدّرت أنه نظام مسؤول لا يخرج على قواعد اللعبة!

(64) - «الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجدّاته»، الدوحة، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012/6/26:

http://www.dohainstitute.org/release/79d8a65c-1c6a-4f6a-a547-d

(65) - »Interview between Efraim Halevy and Aaron David Miller", op. cit.

لذلك، فإن إسرائيل تقف في جانب المطالبين بعدم تغيير النظام السوري، بحسب رأي د. جاد؛ فإضافةً إلى واقعية هذا النظام، هي تخشى البديل، لا سيّما وأن جماعة الإخوان المسلمين تقف في صدارة المشهد المضادّ لنظام الأسد، وترى "إسرائيل" أن سيطرة هذه الجماعة على الحكم في دمشق، حتّى وإن لم تمثّل خطراً مباشراً عليها؛ فإنها سوف تفتح الطريق أمام تحالفات بين قوى الإسلام السياسي في المنطقة. كما أن فتح الطريق أمام انتخابات برلمانية حرّة وكما هي السوابق، سوف يأتي بقوى الإسلام السياسي إلى السلطة، وهو ما ترى فيه إسرائيل خطراً شديداً عليها! وعليه؛ فإن هذا الاستنتاج يقف وراء حدوث تغيّر في مواقف قوى عربية ودولية من خيار إسقاط نظام الأسد. فقد كشفت خطوة المبعوث العربي والأممي كوفي عنان عن إسقاط خيار رحيل النظام، والبحث ضمن أرضيّة تطوير النظام عن وقف العنف، وبدء عملية إصلاح حقيقي واسع النطاق. وفي هذا السياق، من غير المستبعد أن تبذل إسرائيل كلّ جهد ممكن في هذا الاتجاه [66]!

لكن، مع احترامنا لوجهة نظر الدكتور عماد جاد، ومع قبولنا لتقديره حول خشية إسرائيل من وصول حركات الإسلام السياسي إلى السلطة في سوريا أو غيرها، فإن إسرائيل ترى في نظام الأسد عائقاً جدّياً في دحر قوى المقاومة العربية الفلسطينية، واللبنانية سواء أكانت إسلامية أم علمانية. لذلك، فإن مصلحة إسرائيل تكمن بضرورة تغيير نظام الأسد، والإتيان بنظام من خلال بعض التفاهمات المسبقة يكون أكثر ليونة في التوصّل إلى حلٍّ سلمي يعيد هضبة الجولان إلى سوريا، مع بعض الترتيبات التي تحفظ لإسرائيل قوّتها الجيو - عسكرية، أو على الأقلّ الإبقاء على نظام الأسد بعد تقليم أظافره.

وللتدليل على صحّة ما ذكرناه، نقرأ موقف موشيه أليعاد، المحاضِر الإسرائيلي الشهير في الكلّية الأكاديمية للجليل الغربي: إن فورة (الربيع العربي) حقّقت إنجازات استراتيجية لإسرائيل عجزت عن تحقيقها على مدار عقود. أضاف أليعاد: هذه الإنجازات تمثّلت في تحقيق أهم هدف سعت إليه إسرائيل، وهو تدمير سوريا التي تُعدّ القوّة العربية الأولى المعادية لها. وأورد أليعاد ما نصّه: "سوريا التي كانت دوماً عدواً شرساً لنا منذ عقود تنزف، وتتفكّك، وتفقد

(66) - عماد جاد، «إسرائيل والثورة السورية»، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية:
http://acpss.ahramdigital.org.eg/newesdarat.aspx?Archive=18&Serial=878920

قوّتها العسكرية؛ وكلّ ذلك دون أن تضّطر إسرائيل إلى إطلاق رصاصةٍ واحدة عليها"! وتابع: "صحيحٌ أننا لا نعلم ما هو النظام الذي سيحلّ محلّ نظام بشّار الأسد الذي فقد شرعيته؛ لكن، حتّى لو كان النظام الجديد معادياً لنا، فإن التهديد الاستراتيجي السوري المباشر ضدّنا سيزول ولفترةٍ طويلة، خصوصاً أن أيّ نظام سوري جديد سيواجه تحدّيات داخلية صعبة تمنعه من التفرّغ لمعاداة إسرائيل".

وكشف أليعاد: إن إنجازات الحِراكات العربية لإسرائيل امتدّت لتشمل كلاً من حزب الله وحماس، الذي وصفهما بالمنظمتين الأكثر خطراً على إسرائيل، واللتان تعرّضتا لضرباتٍ قاسيةٍ منذ تلك الثورات. أضاف: إن حزب الله وزعيمه (السيّد) حسن نصر الله اللذان كانا بطلين في نظر العالم العربي، أصبحا اليوم يمثّلان مصيبة بالنسبة إلى الشرق الأوسط برمّته والقوى الثورّية فيه، بسبب تأييد الحزب ودعمه للرئيس الأسد ضدّ الثورة. السورية! ثمّ انتقل بعد ذلك للحديث عن حماس قائلاً: حركة حماس اضّطرت إلى مغادرة دمشق التي شكّلت معقلها السياسي واللوجستي خلال العقدين الأخيرين، وهي ضربة قوية للحركة، خاصّةً مع تفرّق قادتها بين العواصم العربية، وعدم تجمّعهم في عاصمةٍ عربيةٍ تحتضنهم، مثلما كانت تفعل سوريا[67].

وفي دراسةٍ لمركز أطلس للدراسات الإسرائيلية، ما يؤكّد ما ذهبنا إليه من أن رحيل نظام الأسد يُعدّ مصلحة إسرائيلية. فمنذ وصول قطار الحِراكات العربية إلى سوريا وما رافقه من توتّرٍ على الحدود السورية-الإسرائيلية، ووصول طلائع الجماعات المسلّحة إلى محافظة درعا التي تبعد 3 كم عن خطوط هدنة عام 1974، وما عُرف إسرائيلياً بدولة درعا الإسلامية، وما قد تشكّله من تهديدٍ على الجبهة الإسرائيلية، انشغلت دوائر السياسة والأمن في تل أبيب في محاولةٍ لتقييم الموقف من إرهاصات الحالة السورية؛ وقد برز هنا تقديران مختلفان، الأوّل: يرى في بقاء نظام الأسد، الرجل القوي الذي وفّر هدوءاً تاماً على مدار أربعين عاماً على جبهة الجولان، مصلحة إسرائيلية! فبقاؤه يعني استمرار الهدوء، ويعني توفير الكثير من الجهود

(67) - «خبير إسرائيلي: الربيع العربي حقّق أهدافاً عجزنا عنها لعقود .. أهمّها تدمير سوريا»، وكالة «سما» الإخبارية، 2012/12/26:
http://samanews.com/index.php?act=Show&id=146365

والأموال. بينما التقدير الثاني: يؤكّد أن انهيار نظام الأسد يمثّل مصلحة استراتيجية لإسرائيل، حيث يقضي على ما تسمّيه هي محور الشرّ الذي يربط طهران، ودمشق، وحزب الله، ويمهّد الطريق لحصار الأخير، ويحاصر نفوذ إيران ويعزلها ويجرّدها من أذرع تهديدها، ويقلّص من مخاطر نتائج أيّ عدوان عليها؛ علاوةً على تعزيز معسكر "المعتدلين"، بالإضافة إلى أن دولة الأسد التي لم تطلق رصاصة على جبهة الجولان، قد أدارت حربها مع إسرائيل عبر حزب الله، وعبر المقاومة في غزّة، وعملت سياسياً على صدّ ومنع معسكر الاعتدال من تبني سياساتٍ أكثر مرونة تجاه إسرائيل!

ويبدو أن إسرائيل قد حسمت أمرها لصالح التقدير الثاني، على طريقة المفاضلة بين أفضل الشرّين؛ فالتخلّص من نظام الأسد هو الأفضل بالمقارنة مع الخيارات الأخرى التي تشكّل أيضاً تهديداً أمنياً عليها؛ لكنّها تهديدات يمكنها احتمالها، والتعامل معها في ظلّ غطاءٍ دولي (الحرب ضدّ الإرهاب)، كما في حالات العدوان على غزّة، وذلك بحسب هؤلاء المحلّلين الإسرائيليين. وهذا ما عبّر عنه وزير الدفاع إيهود باراك، عندما اعتبر سقوط نظام الأسد بمثابة ضربة قاسية لمحور الشرّ. كما عبّر عن ذلك مسؤول الاستخبارات السابق عاموس يدلين، الذى رأى أن سقوط نظام الأسد سيشطب أكبر تهديد عسكري على إسرائيل. بدوره، كشف أفرايم هاليفي، مسؤول الموساد سابقاً: إن لدول المنطقة مصلحة استراتيجية للتخلّص من نظام الأسد وإخراج إيران من سوريا!

وعليه، صار بالإمكان قراءة الغارة الإسرائيلية الأخيرة على سوريا في سياقٍ سياسي، وليس أمني، كما روّجت إسرائيل للتغطية على أهداف العدوان، حيث أن ما ادّعته بأن الهدف كان قصف قافلة صواريخ سام 17 ،كانت في طريقها إلى حزب الله، لا يشكّل سبباً حقيقياً. فبرغم ما يُروّج له عن قدرات صاروخ سام 17، فإن انتقاله لحزب الله لا يشكّل في حقيقة الأمر أيّ تهديد جدّي على الطيران الإسرائيلي، حيث أن سوريا تمتلك منظومات أحدث منه بكثير، ولم تستطع أن تمنع الطيران الحربي الإسرائيلي من الإغارة على الأراضي السورية مرّات عديدة. كما أن سلاح الجوّ الإسرائيلي، ومن باب الحذر والاحتياط، عندما يحلّق فوق الأجواء اللبنانية، يأخذ

بعين الاعتبار إمكانية امتلاك حزب الله صواريخ سام 17، وربّما يحتاط لِما هو أكثر كفاءة؛ وثمّة اعتقاد سائد في تل أبيب عن قدرة حزب الله التزوّد بالأسلحة بعيداً عن الرصد الإسرائيلي. أما إن كان الهدف من الغارة هو معهد البحث العلمي، كما تقول سوريا، فهذه الغارة لن تقدّم أو تؤخّر شيئاً في ترسانة سوريا من الأسلحة غير التقليدية؛ أيّ أن أهداف الغارة لم تكن أمنية محضة، لا يمكن تأجيلها في ظلّ تعقيدات الوضع السوري [68].

وكان السيّد حسن نصر الله قد أكّد في خطابٍ له في الذكرى السنوية للقادة الشهداء في 16 شباط (فبراير) 2013، إن حزبه لم يعد بحاجة إلى أيّ إمداداتٍ من الأسلحة؛ سواء من سوريا أو من إيران، وأن حزب الله لديه من أسلحة الردع والهجوم ما يُغنيه عن الحصول عليها من تلك الدول، وذلك في إشارةٍ واضحةٍ للغارة الإسرائيلية الأخيرة على سوريا، الأمر الذي سيزيد من إرباك الاستخبارات الإسرائيلية، والغربية، والقوى اللبنانية، والعربية المناوئة لسوريا، وحزب الله على حدٍّ سواء [69].

ويبدو أن إسرائيل لديها رغبة شديدة في توريط الغرب في الأحداث السورية. فهي استغلّت الغارة المذكورة باعتبارها سياقاً أمنياً تمّ شرحه وتسليط الضوء عليه بعناية لتحصل على ضوءٍ أخضر دولي، وربّما عربي، للتدخّل في الأزمة السورية من باب المعالجة الأمنية المحدودة، لتهديدات تُظهرها تل أبيب على أنها جدّية، بحيث ربّما مكّنها فعل ذلك بعد إقناع روسيا خلال زيارة يعقوب عميدرور مستشار نتنياهو للأمن القومي إلى روسيا قبل الغارة، حتّى لا تبدو من خلاله وكأنها ضدّ أحد طرفي الأزمة السورية. فتدخّل تل أبيب على خطّ الأزمة السورية جاء بعد أن نفذ صبرها ممّا تسميه بسلبية الغرب تجاه الأزمة السورية، وما بات يلوح في الأفق من تفضيل الغرب للحلّ الدبلوماسي الذي ربّما سيقبل ببقاء نظام الأسد؛ دبلوماسية الغرب الساذجة حسب تل أبيب التي يقودها الثلاثي: أوباما، كيري، هيغل، والتي ستنعكس مستقبلاً على كلّ السياسة الغربية الشرق أوسطية بما فيها إيران، لا تُرضي تل أبيب المسكونة برغبة

(68) - «الغارة الإسرائيلية على سوريا: استقدام حرب أم توريط للغرب؟!»، وكالة سما الإخبارية، 2013/2/7:
http://samanews.com/index.php?act=Show&id=150227

(69) - خطاب السيّد حسن نصر الله في الاحتفال بالذكرى السنوية للقادة الشهداء، في 2013/2/16، موقع المقاومة الإسلامية في لبنان: http://video.moqawama.org/details.php?cid=1&linkid=1134

القتل والحروب، والتي تسعى لتوريط الغرب في الأزمة السورية، ولاحقاً في الموضوع الإيراني، لتفرض واقعاً يضّطر البيت الأبيض للغوص مجدداً في وحول الشرق الأوسط رغم أنفه، وبعكس توجّهاته عبر المدخل السوري أو اللبناني (70).

بدوره، أكّد الكاتب المصري المشهور محمّد حسنين هيكل خلال برنامج (مصر أين ومصر إلى أين؟) الذي عُرِض على قناة (CBC) المصرية، بأن إسرائيل سعيدة بِما يحدث في سوريا وتتدخّل في تلك الأزمة بمخابراتها، وجهاز الموساد موجود في كلّ مكان محيط بسوريا؛ بل إنه موجودٌ داخلها. وأضاف أن حقيقة الوضع أن سوريا يتمّ سلخها، مبدياً تعجّبه من بقاء النظام الرسمي، على الرغم من الحرب النفسية التي تُشنّ ضدّه. وأكّد هيكل أن الـ (BBC) تشارك في هذه الحرب بنشرها أخبار مزعومة، وغير مؤكّدة عن الوضع السوري. وأوضح أن الأمل الحقيقي يكمن في المعارضة داخل سوريا، وليس في المعارضة في الخارج، مشيراً إلى مطالبة قطر بتدخّل عسكري عربي في سوريا، ومؤكّداً أن حجم التمويل العربي داخل سوريا منذ اندلاع الأحداث لا يقلّ عن 15 مليار دولار. وبرّر هيكل هذا بأن الدول العربية لا تستطيع وحدها فرض حظر جوّي على سوريا، لذا هي استعانت بمجلس الأمن.

وفيما يخصّ الموقفين: الروسي والإيراني من الصراع الدائر في سوريا، كشف هيكل: إن سبب موقف روسيا والصين من الثورة السورية هو أنهما استوعبا الدرس الليبي؛ ولكن، نحن لم نستوعب شيئاً حتّى الآن. وأضاف أن الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي توقّع أن أحداث سوريا سوف تستغرق بضعة أسابيع، وذلك على الرغم من فهم فرنسا للوضع في سوريا. كما أن تخطيط حلف الناتو بالنسبة لسوريا فيه خطأ كبير، وهو قياس ما جرى في تونس ومصر على الحالة السورية. وبيّن هيكل أن الطريقة التي سقط بها النظامان في تونس ومصر مختلفة تماماً عن الوضع في سوريا؛ فللأخيرة عُمقٌ آخر من حيث المساحة وطبيعة النظام؛ فسوريا خليطٌ جغرافيٌّ وحضاريٌّ مختلف، وله مقاييس خاصّة (71).

(70) - «الغارة الإسرائيلية على سوريا»، مرجع سابق.

(71) - محمّد حسنين هيكل: «المخابرات الإسرائيلية وراء أزمة سوريا»، موقع أرض كنعان، 2013/1/11:
http://knspal.net/ar/index.php?ajax=preview&id=5208

ومهما يكن من أمر؛ فقد لجأ النظام السوري إلى محاولة تنفيس الأزمة أو تصديرها، من إثارة قضية الأسلحة الكيماوية والجرثومية التي أقلقت خصوصاً إسرائيل، إلى قضية تسليم تنظيمات كردية مناطق واسعة محاذية للحدود مع تركيا، التي لم تتأخّر في التعبير عن مخاوفها. ومثلها فعلت قوىً في المعارضة السورية أقلقتها إثارة قضية قد تشغلها عن "المواجهة الكبرى" مع النظام، إلى قضية اللاجئين الذين يتدفّقون إلى دول الجوار، وقد يشكّلون مستقبلاً بؤر توتّر في مجتمعات هشّة تقف على شفير الهاوية، من لبنان إلى الأردن والعراق. وفوق هذا وذاك، تصاعد الحديث عن احتمال تفتيت سوريا، وتقسيمها على غرار ما حلّ بيوغسلافيا، ما ينذر بحروبٍ مذهبيةٍ لن تكون إيران ودول عربية بمنأىً عن الانخراط فيها؛ فاللعب بالقضية الكردية في سوريا أكثر خطورةً وأشد تعقيداً. ومنذ البداية، لزم الأكراد ما يشبه الحياد في الأزمة، فلم ينخرطوا في الحِراك كما كانت تأمل المعارضة، ولم يشايعوا النظام كما فعلت أقلّيات أخرى؛ وإنّما انتظروا هذا الاهتراء ليبدؤوا مسيرة إقامة إمر واقع في مناطق وجودهم الكثيف. لذلك، لم تفلح كلّ مؤتمرات المجلس الوطني من اسطنبول إلى القاهرة في ضمّهم إلى صفوف المعارضة، كما لم تفلح الإغراءات التي قدّمها النظام منذ البداية في دفعهم إلى الدفاع عنه؛ فمشكلتهم تشبه مشكلة إخوانهم في العراق قبل انهيار نظام صدّام حسين. ولم يغفر هؤلاء الأكراد لحزب البعث السوري محاولات طمس هويّتهم القومية؛ فبعض أدبيّات هذا الحزب تحدّثت صراحةً عن وجوب تعريب الأكراد، وبعض سياساته وفّرت للعناصر العربية التي تتجاور معهم في المدن والنواحي وكثيرٍ من القرى كلّ الدعم لإخضاعهم!

إن تجربة أشقّائهم في كردستان العراق تُغريهم، لكنّهم لن يصلوا إلى مرحلة المطالبة بالاستقلال، وسيكتفون بمجرّد تكريس أمرٍ واقعٍ قد يتحوّل إلى ما يشبه الإقليم الفيدرالي في العراق. ولكن، هذا الأمر قد يستثير ليس العربَ السوريين فحسب، بل قد يفتح باب التدخّل واسعاً أمام تركيا عندما يحين الوقت. وهذه الخطوة الكردية عزّزت المخاوف من تفتيت سوريا؛ فالجميع يدرك أن نظام الرئيس بشّار الأسد لن يسلّم بأيّ حلٍّ سياسي مفروض، ولن يسلّم بمرحلةٍ انتقالية، حتّى وإن سقطت العاصمتان: دمشق، وحلب. فثمّة سيناريو قديم كان خصوم النظام

يتحدّثون عنه باستمرار، بأنه إذا ضاق الخناق على أركان النظام وقواه المقاتلة، لن يكون صعباً عليهم الانتقال إلى منطقة الساحل الغربي للتحصّن هناك والدفاع عنها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً؛ فإن لم يؤدّ ذلك إلى تقسيم حقيقي، فإنه سيوفّر لهم ملاذاً آمناً إلى أن تنضج الظروف لتحقيق تسويةٍ ما. وهو ما ترى فيه غالبية السوريين مؤشّراً إلى بداية تفتيت بلادهم، على طريقة ما حدث في البلقان، وأدّى إلى تفتيت يوغسلافيا، خصوصاً في ضوء محاولة الأكراد الاستقلال ببعض مناطق انتشارهم لإقامة منطقة حكم ذاتي، يمكنهم الانطلاق منها لاحقاً للتفاوض أيضاً على حدود استقلالهم في إدارتها!

لكن، هل من الممكن أن ترضى روسيا في نهاية المطاف بمثل هذا السيناريو؟ فموسكو تتصرّف على أنها تسعى إلى استعادة موقعها كقوّةٍ عظمى، ونداً للولايات المتحدة. فهل ترضى بالنزول إلى هذا النوع من الحلول؟ إذا كان المنطق يطرد مثل هذا الرضا فإن مثال جورجيا مثالٌ حيٌ وقائم؛ فموسكو اقتطعت دويلتي أوسيتيا وأبخازيا رداً على تدخّل الغرب في فضائها الحيويّ [72].

لقد قاربت روسيا الحِراك في سوريا من منظور جيوستراتيجي بحت، إذ لا ترى روسيا في منطقة الشرق الأوسط مكاناً لتعظيم مصلحتها، وأمنها القومي أكثر ما تراه في محيطها الإقليمي، خصوصاً بعض دول آسيا الوسطى؛ لكنّها تُعدُّ سوريا من المناطق ذات الحساسية بالنسبة إليها؛ فهي ترى في موقعها الجيوسياسي موطئ قدم على شواطئ البحر المتوسّط، يتيح منفذاً لأسطولها البحري في البحر الأسود من قاعدة سيفاستوبول إلى مياه البحر المتوسّط. بيْد أن الموقف الروسي من سوريا يجيء ضمن معطيات تتعدّى هذا التفسير المبسّط، ويتعلّق بانكفاء الولايات المتحدة عن التدخّل المباشر، ونزوع روسيا إلى استغلال هذا الانكفاء، لتمنح نفسها دوراً مقابلاً للاستراتيجية الأمريكية. وترى روسيا أن بقاء النظام السوري هو نفوذ جيوستراتيجي لها، حتّى لو كان هذا النظام ضعيفاً؛ كما أنه في حال تدهورت الأوضاع إلى منزلقات اقتتالٍ أهلي، ستبقى حاضرةً عبر بدئها بتطوير خطابٍ أبرز عناصره موروث عن الاستعمار، وهو خطاب حماية الأقلّيات الذي يُسيء للأقلّيات. لذلك، قرّرت روسيا مناهضة الحِراك السوري ومواجهة

(72) - جورج سمعان، «دمشق تحرّك حروب الإقليم والحسم بعيد»، صحيفة الحياة اللندنية، 2012/7/30؛ http://alhayat.com/home/Print/422376?PrintPictures=0

من يؤيّده، بعد أن استخدمت بالتوافق مع الصين حقّ الفيتو مرّتين في مجلس الأمن، وأعاقت بلورة إدانة أو إجراءات دولية رادعة ضدّ النظام السوري. وقد رأى المحلّلون الاستراتيجيون في موقف روسيا من هذه الثورة دليلاً على نموّ دورها المتصاعد في مواجهة الولايات المتحدة في النظام الدولي [73].

أما التحرّك الإيراني، فبمقدار ما يخدم الموقف الروسي، هو يُقلق الإدارة الأمريكية التي كان تركيزها الأساس على إيران أكثر منه على سوريا؛ وهو موقف إسرائيل أيضاً. صحيحٌ أن سوريا شكّلت وتشكّل جسر عبور لإيران وصواريخها إلى جنوب لبنان، وأن تدمير هذا الجسر سيلحِق خسارة كبرى بالعنصر الأهم من استراتيجيتها في الشرق الأوسط. لكن، الصحيح أيضاً أن واشنطن وتل أبيب تدركان عظم الأخطار التي يعنيها جرّ طهران إلى حربٍ واسعةٍ في المنطقة. وتشعر الولايات المتحدة في هذه المرحلة بحاجةٍ ماسّةٍ إلى شراء المزيد من الوقت؛ ومن ثمّ، فهي بحاجةٍ إلى الدور الروسي للتعامل مع الملفّ الإيراني، ما دفعها –ويدفعها– إلى سياسة الانكفاء عن التدخّل المباشر في الأزمة السورية. وعليه، فقد استفادت روسيا بالطبع من إحجام الإدارة الأمريكية عن الاستعداد لأيّ تحرّكٍ عسكري، في وقتٍ لا تزال الولايات المتحدة تعاني من عقدة حربي أفغانستان والعراق، ومن العبء الاقتصادي الذي ترتّب عليهما. وهي إذ استحوذت على الورقة السورية كاملةً بحيث بات مصير نظام الأسد في يدها وحدها، ستحاول التلويح بالورقة الإيرانية حتّى استنفاد كلّ أدواتها من أجل فرض نفسها شريكاً أساسياً في رسم مستقبل المنطقة ونظامها الأمني والسياسي، نظراً إلى ارتباط هذا النظام بمسائل الإسلام السياسي وانعكاساته على الداخل الروسي والدول الإسلامية المحيطة بهذا الداخل، وبمستقبل الطاقة والمشاريع الكبرى المتعلّقة بهذا القطاع الحيوي للعالم أجمع[74].

في سياق آخر، ونظراً إلى شراسة وحدّة المواجهات بين الجيش السوري وقوى المعارضة في حلب، يمكن أن نطلق على ما يجري بـ (ستالينغراد – حلب). وبالتالي، إذا ما عدنا إلى بدايات

---

(73) - التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية مرجع سابق. ص14-15.

(74) - سمعان. «دمشق تحرك حروب الاقليم والحسم بعيد». المرجع السابق.

الأحداث في سوريا، وتذكّرنا التوصيفات التي أُطلِقت على ما جرى وما يجري، نرى أن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو تخوّف من لبننة الوضع في سوريا، فيما توقّع وزير الخارجية البريطانية وليم هيغ بلقنة الوضع فيها، إلى آخر التوصيفات الواردة في اللائحة. ولكن، تعدّدت التسميات والتوصيفات والنتائج واحدة، وهي تلتقي عند اقتراب سوريا والمنطقة العربية من مرحلة التفتيت. وبهذا التطوّر، يكون مخطّط تقسيم المقسّم وتجزئة المجزّأ قد بلغ مرحلة متقدّمة جداً، فيما قرارات الفيتو الروسية والصينية بالجملة تقبض على الجانب الدولي من الأزمة السورية، وبات مستحيلاً التوصّل إلى أيّ تسويةٍ من دون الأخذ في الاعتبار مصالح الشرق والغرب معاً [75]!

وحسب قول مسؤول إيراني رفيع المستوى معنيّ بمجريات الحرب المفتوحة على سوريا كما يصفها هو؛ فإنه أمامنا أشهر معدودة وتنتهي الذروة في التصعيد الحالي، وهي أشهر حاسمة، سيضّطر الجميع بعدها للذهاب إلى البحث عن صيغةٍ توافقيةٍ للحلّ، وسيبذل الغرب وأدواته الإقليمية أقصى ما لديهم في محاولةٍ للسيطرة على الموقف الميداني بما يؤمّن لهم وضعاً تفاوضياً متقدّماً للحلّ في سوريا على قاعدة جنيف. وبالمقابل، فإننا – حسب المسؤول الإيراني – سنبذل أقصى ما لدينا لمنعهم من تحقيق مهمّتهم هذه؛ ولهذا، ستكون الأمور بيننا وبينهم سجال وكرّ وفرّ. ويضيف المسؤول الإيراني البارز ما هو أهم وأخطر بالقول: لكنّنا لن نسمح للغرب هذه المرة أن يستنسخ ما فعله في ليبيا على الإطلاق، لأن الأمر يتعلّق بسوريا وما تعنيه سوريا من عقدةٍ استراتيجيةٍ تعني الأمن القومي، ليس فقط لدول وقوى محور المقاومة، بل ولقوّتين عظميين هما روسيا والصين اللذين بتنا مطمئنين إلى أنهما لن يغيّرا من موقفهما الأكيد والثابت؛ كما موقفنا بأن لا تغيير لأيّ نظام بعد الآن بقوّة السلاح والتدخّل والعدوان. وقد أفهمنا الطرف الآخر بالمقابل بكلّ وضوح، بأنهم لو أصرّوا على ذلك فإن أنظمةً كثيرةً ستتدحرج إلى الهاوية قبل سوريا، والنار قد تصل إلى نهاية مصالحكم في المنطقة إلى الأبد.

وفي بداية عسكرة الأزمة السورية بدعم خليجي، واحتضان تركي، ورعاية فرنسية فاضحة،

(75) - عادل مالك، «استقالة أنان ومصير «ستالينغراد - حلب»: نقلات نوعيّة وفاصلة»، صحيفة الحياة اللندنية، 2012/8/4:
http://alhayat.com/home/Print/423706?PrintPictures=0

وأمريكية خجولة، تردّدت وفود خليجية كثيرة على طهران، وهي تهوِّل بأن نظام الأسد في طريقه إلى السقوط خلال الأسبوعين القادمين؛ وفي كلّ مرّة جديدة يأتون كان يسألهم الإيرانيون: ألا تظنّون أن تقديركم للموقف متسرّع بعض الشيء؟ ومن ثمّ ينصحوهم -كما نظراؤهم الأتراك بالتروّي بعض الشيء، إلى أن قالها أحد المسؤولين ممّن يشتهر بالتعقّل والتوازن في مواقف بلاده: الأمر كلّه يعود لضرورة حجز مقعد لهؤلاء المسلّحين، ومن يقف وراءهم في الخارج، على طاولة الحوار مع النظام في إطار التسوية السياسية التي لا بُدَّ منها يوماً؛ فالرئيس بشّار الأسد والشرعية السورية التي يمثّلها حتّى عند كلّ الدول التي اعترفت بما يُسمّى بالمجلس الوطني، والتي لم ينازعه أحدٌ عليها حتّى من قِبل تلك الدول، يرفض حتّى الآن الحوار والتفاوض مع حاملي السلاح والمعيّنين من الأجنبي (ممثّلين للشعب السوري)، كما هي عبارة من اعترفوا بالمجلس الوطني المُشار إليه، هو العقبة الكأداء أمام أيّ حلٍ يُراد فرضه من الخارج.

ولمّا كان الأمر كذلك في موازين القوى في الميدان، كما في موازين المجتمع السوري، ولمّا كانت كلٌ من إيران وروسيا والصين ودول البريكس، مستعدّة لمنازلة كلّ الدول التي تريد فرض أمرٍ واقعٍ مخالف للمواثيق الدولية على سوريا، فإن المتابعين لملف الحرب على سوريا يؤكّدون بأن ما دفع الغرب وأدواته الإقليمية للتصعيد حتّى الذروة، لم يكن من أجل حسم معركة يعرف سلفاً أنه قد خسرها، بل هو تعويض عن خسائره في الميدان كما في الدبلوماسية، كما في معركة انتزاع الشرعية من نظامٍ بات أشبه بقطب الرحى للنظام العالمي الجديد، والذي لا بُدَّ أنه قادم بعد تشكّل إدارة الرئيس الأمريكي أوباما الجديدة. وهنا بالذات يمكن فهم إصرار أوباما على ضرورة دخول إدارته في مفاوضاتٍ مباشرةٍ وشاملةٍ مع القيادة الإيرانية، في الوقت الذي ترى فيه تلك القيادة بأن الوقت ليس وقت التفاوض بقدر ما هو وقت التحضير للمنازلة الكبرى في فلسطين، وأن على الأمريكي أن يرفع يده عن حاملة الطائرات الأمريكية التي اسمها إسرائيل، قبل التفكير بعملية تفاوضٍ شاملةٍ يتوسّلها مع إيران.

فإيران تعتقد اعتقاداً جازماً بأنها في أحسن أحوالها ليست مضّطرة للتفاوض، وبالتالي فإن لديها اليد العليا في ميزان قوى المنطقة. وهي باتت اليوم تملك مفاتيح الحلّ الذهبية لأكثر من أزمة

في المنطقة وليس في سوريا فحسب؛ وهذا ما تعرفه واشنطن أكثر من غيرها، الأمر الذي سيُجبرها على ابتلاع سمّ هزيمة الشام، والتفاوض مع القيصر الروسي قبل اضّطرارها لابتلاع سم التفاوض مع "العدوّ اللدود" على أبواب نظامٍ عالمي جديد، لن تكون فيه الولايات المتحدة القوّة الآمرة والناهية كما اعتادت حتّى الآن. وما الدرع الصاروخية على الأراضي التركية والقبّة الحديدية التي وعدت بها واشنطن دول المياه الدافئة جنوباً، إلاّ لتهدئة روع من باتوا قاب قوسين أو أدنى من مغادرة مسرح اللعبة السياسية بكأس سُمٍّ أمريكية [76].

إن الصراع الدائر حالياً في سوريا ليس صراعاً داخلياً بين قوىً سورية تتصارع على السلطة، بقدر ما هو صراع دولي بين الدول العظمى هدفه إعادة هيكلة النظام الدولي برمّته، فلا تعود الولايات المتحدة القطب الأوحد في المعادلة الدولية من ناحية، ولكي تستعيد روسيا بالذات هيبتها التي فقدتها منذ تفكّك الاتحاد السوفيتي من ناحيةٍ ثانية، ولكي ترسّخ إيران قوّتها في المنطقة كقوّة عظمى جديدة، تنضمّ إلى نادي الكبار من ناحيةٍ ثالثة.

وبعد عامين من الأحداث السورية؛ فإن محور (روسيا – إيران – سوريا) تمكّن من الصمود، ولعلّه يتّجه إلى تحقيق إنجازات أمنية وسياسية تدفع إلى التساؤل فعلياً عن أسباب ومآل ما حصل؛ وهي أسباب قد تنعكس قريباً على مستقبل الوضع اللبناني وما يجري الإعداد له من قوانين انتخابية وغيرها. فمن موسكو وطهران إلى سوريا ولبنان، ثمّة قناعة بأن ما يجري في سوريا هو تجلّيات حرب كونية باردة، وأن دمشق باتت ساحة انتصار أو هزيمة واحدٍ من المشروعين، ما لم تحصل تسوية كبيرة. والذين زاروا الرئيس الأسد مؤخّراً فوجئوا بحجم الاطمئنان عنده؛ فهو يتحدّث من قصره (الذي لم يغادره خلافاً لما قيل) عن الوضع الحالي من منطلق أن المعادلة انقلبت؛ ويقول: إن الدولة ستستمرّ بترسيخ أقدامها حتّى لو طالت الحرب، والمعركة لم تعد بين سلطة ومعارضة، وإنّما بين الدولة وإرهابيين، وأن القتال سيستمرّ حتّى القضاء عليهم مهما كلّف الأمر [77].

(76) - محمد صادق الحسيني، «غُلبت الروم فأصبح بقاء الأسد محتوم»، وكالة سما الإخبارية، 2012/12/16:
http://samanews.com/index.php?act=Show&id=145449

(77) - كليب، « تقرير سياسي حول الحرب الكونية الباردة في سوريا»، المرجع السابق.

وفي المجمل، فقد أنتجت الاحتجاجات السورية واقعاً جيوستراتيجياً معقّداً في الإقليم يبرز في التنافس بين تركيا وإيران، إذ أسهمت المرونة في النظام الدولي في منح الدول الإقليمية دوراً أكثر فعالية، تعبّر بها عن سياساتها وطموحاتها في المناطق الحيوية لمصالحها المباشرة. فقد تعاملت إيران مع الحِراك العربي بِما يلائم مصالحها الوطنية وتحالفاتها الإقليمية. ويبدو أن العلاقات الإيرانية-التركية تباعدت وبدأت الخلافات تلوح في الأُفق بسبب الاحتجاجات السورية، خصوصاً مع تصريح المتحدّث باسم الخارجية الإيرانية في 21 تموز (يوليو) 2011، بأنه "لو خُيِّرنا بين تركيا وسوريا، فسوف نختار سوريا بلا شكّ"، وذلك من خلال ظهور التوتّر الإيراني-التركي إلى العلن بعد أن استدعت أنقرة السفير الإيراني، للاحتجاج على انتقادات إيران لها على خلفيّة استضافتها لمؤتمر أصدقاء سوريا (2)، وترشيح إيران لبغداد لاستضافة محادثاتها مع القوى الدولية بشأن برنامجها النووي بدلاً عن أنقرة. فالاحتجاجات السورية أفرزت حالة من التنافر بين دولتين إقليميتين مختلفتين مذهبياً، لكلٍ منها مصالحها في العالم العربي [78].

ثامناً: الدور التركي في أحداث سوريا

وفيما يخصّ الموقف التركي من الأحداث الدائرة في سوريا، فإن التحرّك التركي إزاء الملفّ السوري يستند إلى تقييم مفاده أن النظام السوري الذي يرأسه بشّار الأسد فقد شرعيته، وأن شخص الرئيس الأسد لا يمكن الوثوق به أو بكلامه أو وعوده بأيّ شكلٍ من الأشكال. ورغم دعمها لمبادرة كوفي عنان التي لا تنصّ على رحيل الأسد، إلاّ أن هناك شبه يقين في أنقرة في أن طبيعة الأمور لا تسمح ببقاء نظام الأسد تحت أيّ ظرفٍ من الظروف، بدليل استمرار الحالة الشعبية الداخلية ضدّه رغم العمليات العسكرية الواسعة التي ينفّذها جيشه! فالقيادة التركية لا ترى إمكانية لبقاء النظام السوري، أو عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الاحتجاجات السورية. والمسألة مسألة وقت -برأي الأتراك- قبل أن ينتهي هذا النظام؛ وكلّما قصُر هذا الوقت كان أفضل للدولة السورية، والشعب السوري، وللاستقرار الإقليمي. لكنّ المشكلة أن تعقيدات إقليمية ودولية باتت تحول دون تحقيق ذلك من جهة، ودون إمكانية التدخّل بخطوةٍ

(78) - التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، ص16-18.

حاسمةٍ على الأرض لحماية الشعب السوري من جهةٍ أخرى، بعد أن تحوّل الموضوع السوري إلى رسم خطوط تكتّلات ومحاور إقليمية ودولية!

وحول العوامل المقيّدة للموقف التركي إزاء سوريا، نجد أن تركيا تقارب الملفّ السوري من خلال سلسلة من العناصر التي تعتبرها مسلّمات أساسية ومنها:

1. الوضع السوري مسؤولية مشتركة يتحمّلها الجميع، وهي تحتاج إلى عملٍ جماعيٍ على مستوىً إقليمي ودولي؛ ولا يمكن لأنقرة حمل الملف السوري على عاتقها وحدها، خاصّةً بعد الاصطفاف الذي تحقّق إزاءه إقليمياً ودولياً.

2. التنسيق مع المبادرات العربية، وجامعة الدول العربية يُعتبر ضرورة تركية، يليها العمل مع القوى الإقليمية والدولية للوصول إلى نتيجةٍ في الملفّ السوري، لا سيّما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من دون الانخراط في سياسة محاور أو تحالفاتٍ واضحة من شأنها أن تُظهر تركيا على أنها أداة غربية، أو على أنها تتحرّك بدافع مذهبي سُنّي.

3. رفض التدخّل العسكري الأجنبي من حيث المبدأ في سوريا والإقليم، مع وجود تيّار في الحكومة والخارجية يرفض أيضاً حتّى اللحظة أيّ خيارٍ تركي، ينطوي على أعمال عسكرية مباشرة أو غير مباشرة، كتسليح "الجيش الحر" قد تؤدّي إلى حربٍ مع النظام السوري، أو إلى حربٍ إقليميةٍ تزيد الأمور تعقيداً في الداخل.

4. إذا كان هناك من ضرورةٍ حتميةٍ قصوى لأيّ خيارٍ قد ينطوي في مرحلةٍ من المراحل على خيارٍ عسكري بشكل مباشر أو غير مباشر، تشارك تركيا فيه، فيجب أن يكون ذلك بموجب قرارٍ صادرٍ عن مجلس الأمن؛ (أي بإجماع المجتمع الدولي)، على اعتبار أن تركيا لا يمكنها في هذه الحالة أن تُخالف القرارات الدولية، أو بغطاءٍ موازٍ آخر يلبّي المتطلّبات التركية.

وفي السياق العام؛ فقد قيّدت هذه العناصر الموقف التركي، ولم تسمح له بحرّية الحركة والتفاعل مع تطوّر الأحداث على أرض الواقع في سوريا، الأمر الذي خلق فجوة بين السقف الذي عبّرت عنه مواقف القادة والمسؤولين الأتراك، ولا سيّما رئيس الوزراء أردوغان، إضافةً إلى

ما تريد تركيا أو ما يمكن لها فعله من جهة، وبين ما لا تريد أن تدفع ثمنه أو تتحمّل عبئه وحدها في الملفّ السوري من جهةٍ أخرى. وقد أوقفت هذه المعادلة الدقيقة من تقدّم الموقف التركي عملياً، وخلقت حالة من التردّد والارتباك لدى صانع القرار التركي حول الكيفيّة التي يجب من خلالها إدارة الموضوع السوري، مع مراعاة المحاذير أعلاه، سيّما في ظلّ المعطيات الإقليمية والدولية التي وجد اللاعب التركي نفسه من خلالها وسط استقطابات قوية، أدّت إلى تشكيل ثلاثة محاور على خلفية الوضع في سوريا، وهي:

أ. المحور الغربي: ويضمّ الولايات المتحدة والاتّحاد الأوروبي؛ وهو عملياً حتّى يومنا هذا لا يريد أن يقدّم سوى الدعم الكلامي للشعب السوري، مصحوباً بحدًّ أدنى من الدعم السياسي والمالي، مع رفض أيّ خيار عسكري تقوده واشنطن أو حلف الناتو، أو أيّ خيار قد يرتبط بالخيار العسكري بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشر، كتسليح الجيش الحرّ.

ب. المحور الشرقي: وهو يضمّ روسيا وإيران، وفي الظلّ إلى حدًّ ما الصين؛ ولا يكتفي هذا المحور عملياً بتأمين الغطاء للنظام السوري في مجلس الأمن للاستمرار في استراتيجيته الأمنية والعسكرية في مواجهة الاحتجاجات السورية فقط، وإنّما يمتدّ ليشمل تقديم الدعم الاقتصادي بالمال، والعسكري بالسلاح، والعتاد، وحتّى الرجال من المستشارين والخبراء أو بعض الوحدات الخاصّة. وقد أثبت هذا المحور أنه مستعدٌ حتّى الآن لأن يواكب مواقفه الداعمة للنظام السوري بأفعالٍ على أرض الواقع.

ج. المحور العربي- الخليجي: وسقفه حتّى الآن المبادرة العربية، على الرغم من أن هناك بعض الدول داخله لا تزال تنحاز بشكلٍ واضحٍ إلى دعم النظام السوري، في مقابل تيّارٍ تقوده السعودية وقطر يطالب بسقفٍ أعلى من كلّ المواقف الإقليمية والدولية حيال سوريا، والانفتاح على خياراتٍ تساعد "الشعب السوري في الدفاع عن نفسه"، ومنها تسليح الجيش الحرّ!

لقد عقّدت هذه المحاور من طبيعة الدور التركي الذي يحتفظ بحساباته الخاصّة؛ فتركيا لا توافق على ما يقوم به المحور الإيراني - الروسي من جهة، ولا يوجد ما يكفي من محفّزات

وضمانات كافية للذهاب مع المحور السعودي - القطري من جهةٍ أخرى. كما لا تريد تركيا أن تتّخذ أية خطوة ميدانية تصعيدية في سوريا من دون قرارٍ في مجلس الأمن، لأن ذلك سيضعها في صراعٍ بمواجهة لاعبين إقليميين ودوليين؛ ناهيك أنه ليس هناك حتّى الآن من غطاءٍ أمريكيٍ أو من حلف الناتو. لذلك، فقد تحوّلت مواقف جميع الأطراف المصنّفة ضمن دائرة أصدقاء سوريا إلى نوعٍ من سياسة (لننتظر ونرى)، بانتظار أن تدفع الأحداث نفسها بنفسها إلى أن تتغيّر المعادلة، بما يسمح لتركيا بالتدخّل مع الآخرين بخطواتٍ حاسمةٍ أو العكس؛ فتحصل تسوية يسعى بعض الأطراف الدوليين والإقليميين إلى عقدها [79].

ويبدو جلياً في الآونة الأخيرة، أن الدور التركي أخذٌ بالتراجع، رغم ضرورة استمرار التصريحات المناهضة للرئيس الأسد؛ فأردوغان بات يشعر بحجم المأزق الذي وصل إليه، كما يبدو أن النظام السوري نجح في تعزيز التفاهم مع الأكراد الأتراك؛ وأصبح مقاتلو حزب العمال الكردستاني سدّاً منيعاً أمام التحرّك التركي. ويؤكّد مسؤول في حلف الناتو أن إرسال منظومة الباتريوت إلى تركيا هو لحمايتها، وليس للهجوم على سوريا؛ فأنقرة باتت قلقة على أمنها بعدما كان أردوغان ولفترةٍ طويلة سيّد المبشّرين بسقوطٍ قريبٍ للأسد [80]!

تاسعاً: الحراك العربي والإرهاب!

وفيما يخصّ مسألة الإرهاب في سوريا، فقد آن الأوان للحديث بواقعيةٍ وشفافيةٍ حول هذه المسألة. فالنظام السوري يُطلِق كلّ يوم تصريحات حول العمليات التي يقوم بها من يصفهم بالإرهابيين، ويتّهمهم بالوقوف وراء أحداث العنف في البلاد، وينفي وجود رغبة لدى الشعب السوري بإسقاط النظام القائم، ويتحدّث عن مؤامرة كونية على بلاده. والحقيقة أن هناك بالفعل إرهابيين تسلّلوا إلى داخل الأراضي السورية، مستغلّين حالة الانفلات الأمني والاحتجاجات التي اندلعت ضدّ النظام منذ آذار (مارس) 2011. وتختلف التقديرات حول أعداد هؤلاء الإرهابيين؛ فقد ذكرت أجهزة مخابرات غربية أن شبكة القاعدة تمتلك ما يقرب من 1500

(79) - علي حسين باكير، «محدّدات الموقف التركي إزاء خيار التدخل في سوريا»، مركز الجزيرة للدراسات، 2012/4/18:
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/201241283721290600.htm

(80) - كليب، «تقرير سياسي حول الحرب الكونية الباردة في سوريا»، مرجع سابق.

مقاتل مشتركين بالفعل في الحرب الأهلية السورية. وفي ردٍ على استفسارٍ من قِبل البرلمان الألماني، ذكرت وكالة المخابرات الألمانية الخارجية، أنها قامت في النصف الأوّل من عام 2012 بإحصاء 90 هجمة، يمكن أن تُنسب لمنظماتٍ أو مجموعاتٍ جهاديةٍ مرتبطةٍ بالقاعدة. ويبدو أن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قد أشار إلى التحليل ذاته، عندما قال: إن حضور المنظمة الإرهابية في المنطقة أدّى إلى خلق مشاكل حقيقية [81]!

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ما تناوله الكاتب البريطاني Ed Husain، الباحث المتخصّص في دراسات الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية بالولايات المتحدة، حيث تناول موضوع تنظيم القاعدة في سوريا، وهل هو مؤثّر بالفعل؟ وهل له علاقة بالجيش الحرّ من عدمه؟ وهل القوّة التي يتمتّع بها الجيش الحرّ نابعة من وجود عناصر فيه لها علاقة بتنظيم القاعدة، سواء بالتسليح أم التدريب؟ كما يتحدّث عن فقدان الأمل من قِبل الجيش الحرّ في دعم الغرب له. ويقارن الباحث بين القوّة المنظّمة التي يتمتّع بها الجيش السوري النظامي من آليات وتنظيم وعتاد، مع ما يمتلكه الجيش الحرّ، كما يقدّم مقاربة لكيفيّة عمل تنظيم القاعدة في سوريا من خلال الاستقطاب الديني من دول الجوار والتوعية بالجهاد، كما هو الحال في عمل تنظيم القاعدة.

ويعدّد Husain مجموعة من الأنشطة العسكرية لتنظيم القاعدة في سوريا، ويعتقد أن هذه الأنشطة ليس الهدف منها تخليص سوريا من نظام الأسد ودعم الجيش الحرّ، وإنّما تحقيق هدف القاعدة بإقامة دولةٍ إسلامية. ويناقش الباحث بعض التفرّعات والأسماء التي تطلقها مجموعات على نفسها داخل سوريا هي في الأصل تتبع لتنظيم القاعدة، مبيّناً وجود خلاف بين هذه المجموعات؛ ولكنّه يجزم بأن هدف هذه المجموعات واحد. ويعقّب في نهاية حديثه عن الموقف الأمريكي من هذه المسألة، ويؤكّد أن الإدارة الأمريكية متأكّدة من وجود نشاط عسكري لتنظيم القاعدة في سوريا، لكنّها غير معنيّة بإبداء الانزعاج من ذلك، لأنها بالدرجة الأولى معنيّة بالتخلّص من نظام الأسد، ثمّ التفرغ لاحقاً لتنظيم القاعدة [82]!

(81) - محمّد قباني، «الإرهاب في سوريا»: http://anntv.tv/new/ShowSubject.aspx?ID=52071

(82) - Ed Husain, "Al-Qaeda>s Specter in Syria", Council on Foreign Relations, 6/8/2012, http://www.cfr.org/syria/al-qaedas-specter-syria/p28782

ووصل الأمر بصحيفة نيويورك تايمز (New York Times) للادّعاء بأن تنظيم القاعدة والمجموعات الإسلامية المتشدّدة في سوريا تحقّق نجاحاتٍ محدودة، لكن متزايدة، فيما يستمرّ قادة المعارضة السورية في إنكار أيّ دورٍ للمتطرّفين! لكن، المؤكّد أن القاعدة ساعدت في تغيير طبيعة الصراع بإدخالها أسلوب التفجيرات الانتحارية. وتقول مجلة "دير شبيجل" (Der Spiegel) الألمانية في تقريرٍ لها عن مجموعات القاعدة والجهاديين في سوريا، بأن بعض نقاط التفتيش يرفرف فيها حالياً العلم الأسود المنسوب إلى القاعدة، وأن أحد الأعلام مربوطٌ بعصا متّصلة مع إطار سيارةٍ مثبّت عن طريق بضعة أحجار، أمام حاجزٍ للتفتيش تابع للجيش الحرّ في حلب، أكبر المدن السورية. وبغضّ النظر عن أعداد هؤلاء الإرهابيين، والعمليات التي يقومون بها، فإنهم أصبحوا يمثّلون خطراً حقيقياً على وحدة التراب السوري، وبالأساس على الاحتجاجات السورية. ولا يمكن لأحدٍ أن يتّفق أو يؤيّد تفجيرات يقوم بها هؤلاء لا تستند إلى عقل أو منطق، ولا تستهدف سوى مؤسسات هي ملك للشعب السوري ودولته، وليست ملكاً لنظام أو حاكم، ولعلّ حادثة مدينة سراقب التي قامت فيها تلك المجموعات خلالها بإعدام أكثر من 20 جندياً من الجيش السوري وقعوا أسرى لديها، توضّح طريقة تفكير ومنطق هؤلاء المسلّحين، الذين استباحوا كلّ الأعراف والقوانين الدولية.

الشكاوى الدولية من هذه المجموعات التي أصبحت تمثّل قلقاً للعالم كلّه، وتجعله متوجّساً من مصير سوريا في حال سقوط النظام الحاكم، تفتح الباب للحديث عن الطريقة التي تعامل بها المجتمع الدولي مع المعارضة السورية؛ فقد راهن الغربيون منذ البداية علي مجموعاتٍ متناثرةٍ من المعارضين من الداخل والخارج، لا رابط فكرياً أو أيديولوجياً بينهم، ولا تجمعهم رؤية موحّدة ومتماسكة حول مستقبل سوريا، كما أنهم طوال أكثر من عامين لم يستطيعوا بلورة رؤية لمستقبل البلد أو خارطة طريق يثق بها المواطن السوري. ولعلّ حديث وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة عن ضرورة توسيع دائرة المعارضة السورية، والبحث عن بدائل للمجموعات المعارضة التي برزت على السطح بعد اندلاع الاحتجاجات، يدلّ بوضوحٍ على مدى خيبة الأمل التي وصلت إليها الإدارة الأمريكية وحلفاؤها إزاء تلك المجموعات [83].

(83) - قياتي، «الإرهاب في سوريا»، مرجع سابق.

غير أن إطالة أمد الصراع بهذا الشكل الكارثي، أو حتّى الانهيار المفاجئ للنظام السوري من دون ترتيباتٍ لانتقالٍ هادئٍ وسلميٍ للسلطة، يفتح الباب لسيناريوهات غاية في القتامة، بدأت بالفعل نذرها تلوح في الأفق، وتأخذ طريقها للواقع، ما بين الاقتتال الأهلي، والاستهداف الممنهج للأقلّيات، إلى التحرّك الكردي من أجل التوحّد في كيانٍ واحدٍ تمهيداً للانفصال عن الوطن الأم، أو الحصول على وضعٍ خاصٍ ذي طبيعة استقلالية شبيهٍ بتجربة أكراد العراق، مروراً بالتصارع المبكّر على مناطق النفوذ أو شحنات السلاح المهرّب للداخل أو المسطو عليه بين أمراء الحرب، والتنافس الذي بدأت معالمه تتّضح؛ سواء بين الإخوان المسلمين أو الجيش الحر من جهة، أو بين جبهة النصرة وتنظيماتٍ جهاديةٍ والجيش الحرّ من جهةٍ أخرى. والأخطر هو تنامي دور تنظيم القاعدة ومنتسبيه على الأراضي السورية، وتحالف الإخوان المسلمين معهم في سبيل توظيف خبرتهم القتالية الطويلة، خاصّةً في أفغانستان والعراق، في سبيل الإسراع بإسقاط النظام.

من هنا أتى حديث الأخضر الإبراهيمي عن الجحيم السوري، وسيناريو (صومال جديد في سوريا)، الذي يؤشّر إلى صراعٍ طويل الأمد بين نظام الأسد والمعارضة المسلّحة، أو بين المعارضة بعضها مع بعض حال سقوط النظام، على النحو الذي يُسقِط الدولة السورية، ويجعلها في مصاف الدول الفاشلة التي تصبح بلا قانون ولا مؤسسات، بل مجرّد ساحة مفتوحة للاقتتال الأهلي الذي لا يعرف أحد متى ينتهي؛ والذي سيخلّف وراءه مأساة إنسانية لشعبٍ لا يستطيع مواجهة احتياجاته المعيشية، ويعيش غير آمنٍ تحت خطرٍ دائمٍ أو نازحين بالملايين، وأزمة لاجئين جديدة تتسبّب في أزماتٍ اقتصادية وأمنية لدول الجوار التي تعاني أصلاً مشكلات داخلية؛ فضلاً عن اتساع رقعة الحرب الأهلية ذات البعد الإثني والعرقي والطائفي، وتمدّدها إلى الدول المجاورة التي تحتفظ بتماسكٍ اجتماعيٍ هشٍ مهيّأً للانفجار في أيّ لحظة، مع إمكانية تمدد خطر الجماعات الجهادية التكفيرية التي تجد بيئة خصبة للتوغّل في دولٍ ضعيفة، وفي ظل حدودٍ لا يمكن السيطرة عليها، وما يمثّله ذلك التمدّد من تداعياتٍ كارثية، خاصّة حال إمكانية السيطرة على سلاح نوعي من ترسانة أسلحة الجيش السوري[84].

(84) - عبد الرحيم، «الجحيم السوري يفيض على الجيران»، مرجع سابق.

وتكشف مصادر دبلوماسية: غربية أن المخاوف الغربية من تنامي قوّة المعارضة المسلّحة الجهادية في سوريا تتزايد، ممّا يعرقل المساعدات للائتلاف الوطني السوري الجديد الذي يتمتّع باعترافٍ واسع. كما فشل الائتلاف في الحصول على دعم على الأرض في سوريا منذ تشكيله في تشرين الثاني (نوفمبر) 2012؛ فتقوّضت مصداقيته بفشله في تأمين السلاح والتمويل في المعركة من أجل الإطاحة بالرئيس الأسد. وفي الوقت نفسه، أدّى غياب الانسجام داخل الائتلاف الذي فشل في تشكيل حكومة انتقالية، إلى ردع الغرب عن تعزيز الدعم له، خاصّةً بالسلاح والذخيرة التي تحتاجها المعارضة المسلّحة بشدّة؛ فترك ذلك الباب مفتوحاً أمام الجماعات الإسلامية التي تحصل على المال والسلاح من دولٍ خليجيةٍ غنيةٍ وأفراد، لتصبح أقوى الفصائل المقاتلة في سوريا[85].

وعن المعطيات الدولية بخصوص ما يحدث في سوريا في الآونة الأخيرة، وبعد نحو عامين من اندلاع تلك الأحداث، ثمّة قلق أمريكي فعلي من تمدّد جبهة النصرة، و"الجهاديين" على حساب المعارضة المقبولة غربياً، يرافقه شبه يقين من أن الجيش النظامي السوري، الذي لم ينشقّ عنه سوى جزء بسيط جداً في خلال نحو عامين ما عاد قابلاً للتفكّك؛ وينسحب الأمر كذلك على السلك الدبلوماسي السوري الذي فاجأ كما الجيش السوري، السفير الأمريكي السابق في دمشق روبرت فورد. هذا الدبلوماسي الذي جاهد لإحداث اختراقات كبيرة في المؤسستين: الأمنية والدبلوماسية، والذي كان منذ الشهر الثاني للأزمة السورية يُمنّي النفس بإقناع ضبّاطٍ وشخصيات سياسية علوية بالانشقاق. فهو قال مؤخّراً أمام أحد الضيوف: "لا أدري كيف سيرحل الأسد، هو قد لا يرحل مطلقاً؛ لا يريد الرحيل؟".

إذاً، تلك الحركات الجهادية ليست مزحة، ويبدو أن الكثير من السحر قد انقلب على السحرة، حيث فوجئ الأمريكيون ومعهم بعض الأوروبيين بأن سماحهم بمرور بعض "الجهاديين" عبر الحدود الأوروبية ثمّ التركية، فاق التوقّعات؛ فمن سيناء إلى العراق وسوريا وصولاً إلى الأردن وشمال لبنان، يتعمّق العامل الجهادي القاعدي في جسد الشرق. ولا بُدَّ إذن من غضّ الطرف

(85) - «تزايد مخاوف الغرب من الإسلاميين في سوريا مع تعثّر ائتلاف المعارضة». وكالة سما الإخبارية، 2013/1/26:
http://samanews.com/index.php?act=Show&id=148946

الغربي عن عمليات الجيش السوري ضدّ هؤلاء الجهاديين؛ فكلّما قتل الجيش من الجهاديين كلّما خفف عبئاً عن الغرب [86].

وللتدليل على صحّة ما أوردناه، ورد في ملّخص استخباري لمركز "شتات"، أن الأجهزة الأمنية في سوريا باتت تمتلك بنكاً من المعلومات، من خلال خطّة نزف العقول ومصائد إلقاء القبض على قيادات، ومجموعات أجنحة تنظيم القاعدة، حيث كشفت مخطّطات وآليّة عملها وأماكن التدريب والتمويل والوكلاء والحلقات الوسيطة ومقّرات رموز القيادة وسواترها الجغرافية وطرق الاتصال الخيطي، إضافةً إلى خلايا الموساد التي تعمل منفردةً بعملياتٍ قذرة ودموية وهي تبحث عن قواعد الصواريخ عبر مرتزقة أجانب يتخفّون خلف شعارات زائفة اسمها الحرّية ونصرة الشعب السوري، وتحرير حلب ومخيم اليرموك ... الخ. وقد استطاعت الاستخبارات السورية اختراق العديد من هذه الخلايا، وغنمت كميات من الأسلحة والأجهزة التقنية الإسرائيلية واستطاعت تفكيك شيفرتها. وهنالك كمٌ من الخرائط المعلوماتية لتنظيم القاعدة الذي بدأ ظهوره على السطح تحت عباءة الجماعات الإسلامية في مالي وفي السعودية وفي لبنان والمغرب والأردن والجزائر وليبيا؛ فالتقديرات ترى التحدّيات الخطيرة التي تتربّص بها في المرحلة القادمة.

وفي تقدير موقف لمركز شتات الاستخباري، أنه بعد سنتين من الأحداث في سوريا، وجدت كلٌ من الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا أن الزمن لا يلعب لصالحها، ولا بُدَّ من رؤيةٍ استراتيجيةٍ جديدة، وهي إدارة الصراع بدلاً من حلّه، بعدما يئست من قدرة النظام السوري على إخماد الاضطرابات. ومؤخّراً، قام تنظيم القاعدة خلسةً بتهجير النواة الأساسية إلى مناطق الجوار المحيطة بسوريا وإلى المناطق التي انطلق هؤلاء منها أصلاً. لذلك، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية وقتذاك هيلاري كلينتون، أنها تنتظر من المعارضة السورية أن تقاوم بشكلٍ أقوى محاولات المتطرّفين لتحويل مسارهم عن سوريا! والمقصود ارتداد وهجرة تنظيم القاعدة عن سوريا، بعد أن أصبح المسلّحون في حالةٍ من الشتات والتفكّك، والمجاميع الإرهابية أضحت

---

(86) - كليب، «تقرير سياسي حول الحرب الكونية الباردة في سوريا». مرجع سابق.

مأزومة، وهي تتحرّك بمعزلٍ عن قيادتها الخارجية. كما أن الدول التي أرسلتهم ستتضرّر بشكلٍ قاسٍ جداً في المرحلة القادمة، الأمر الذي أوقع هذه الأطراف في الكثير من الأخطاء السياسية والعملانية، عندما رفعت سقوفها السياسية، وأوهمت الرأي العربي والدولي بتهويل الأحداث حول مصير الرئيس الأسد والدولة؛ فالنظام السوري استخدم أساليب الخطط المتدحرجة، وفي نهاية المطاف نجح في البقاء؛ وهذا ما مكّن الأجهزة الأمنية السورية الاستخبارية من اختراق هذه المجموعات عبر المصائد القاتلة.

من جهةٍ أخرى، وصلت معلومات إلى قياداتٍ لبنانيةٍ عن حصول تواصل في الفترة الأخيرة بين مسؤولين سوريين، وسعوديين، انحصر ببعض الملفّات الأمنية المتعلّقة بتحرّكات العناصر السعودية المنضوية تحت لواء القاعدة، والتي تعمل في ريف دمشق. وبعض هذه العناصر من ضمن لائحة الـ 120 المطلوبين في السعودية، وهم يُعتبرون من أخطر الإرهابيين الذين نفّذوا عمليات داخل المملكة، وأن المسؤولين السوريين سلّموا المسؤولين السعوديين جزءً من معلومات حول اعترافات هؤلاء ومخطّطاتهم في السعودية؛ وهذا بمثابة تحذير للكفّ عن التدخّل بالشؤون السورية. وتضيف المعلومات أن الاجتماع عُقِدَ في الأردن، وتولّى نجل الملك السعودي الأمير عبد العزيز بن عبد الله ترتيبه، وهو لم يقطع تواصله مع الرئيس السوري بشّار الأسد في ظلّ العلاقة الشخصية بينهما. وتتابع المعلومات أن هذا الاجتماع هو الأول على هذا المستوى منذ بدء الأحداث في سوريا، ورغم كونه خجولاً ومحدوداً، إلاّ أنه يشكّل البداية لمسار ربّما مختلف في المرحلة القادمة، لكنّه لا يتمّ التعويل عليه في ظلّ القرار الأمريكي. وتؤكّد التقارير: إن أحداثاً ميدانية وأخرى تتعلّق بإعادة الحسابات في بعض الدول التي تشارك في الحرب على سوريا، تُثبت استحالة تدمير الدولة السورية وإسقاط نظامها برئاسة الأسد. لذلك، تشهد السعودية أصواتاً متنامية داخل النظام، تدعو إلى إعادة مراجعة التورّط السعودي في الساحة السورية.

وتضيف التقارير إن دول العالم الغربي، وبعض الدول الإقليمية وقياداتها، ستضّطر إلى التعامل مع القيادة السورية من جديد. كما أن الولايات المتحدة، وفور تولّي أعضاء الطاقم الجديد أعمالهم بصورةٍ رسمية، ستبدأ بعقد اللقاءات الثنائية مع إدارة الرئيس الروسي بوتين،

أملاً بالخروج من الوضع السوري بأقلّ الخسائر للمصالح الأمريكية، حيث أصبحت الإدارة الأمريكية مقتنعة أن الدول الراعية لغرف العمليات التابعة للجهات المساندة والمموّلة للعصابات الإرهابية في سوريا، قد تمّ اختراقها من عدّة جهات؛ بل هي وقعت في فخّ الازدواجية والانفلات في تنظيم القاعدة ومشتقّاته. وتتحدّث التقارير عن تراجع في الانتصارات وفقدان السيطرة على مواقع حيوية، كانت المجموعات المتشدّدة قد تمكّنت من السيطرة عليها واحتلالها. كما أن الحديث عن تكتيك الحفرة بدأ يتردّد كثيراً في غرف العمليات؛ وهي استراتيجية صار يتّبعها الجيش السوري باستدراج أكبر عدد من المتشدّدين إلى أطراف المدن، ليتمّ القضاء عليهم عبر ضرباتٍ جوّيةٍ مركزية. وتشير التقارير أن الاستراتيجية التي اتّبعت لإسقاط النظام في سوريا قد فشلت، وهي لم تحقّق ما كانت الولايات المتحدة (وغيرها) تأمل بتحقيقه؛ كما سقط الرهان على إسقاط دور الجيش السوري خلال الأزمة. وتفيد التقارير الاستخبارية التي تحاول الجهات الداعمة للمتشدّدين والعاملة على إسقاط النظام في سوريا إبقاءها بعيداً عن عيون الصحافة، تُجمع على أن الجيش السوري هو صاحب المبادرة، وأن ما تخوّفت منه الجهات الراعية للجماعات المتشددة، وحاولت تبديده أو تأجيله على الأقلّ، قد بات أمراً واقعاً على الأرض، وهو الاقتتال الخطير بين تلك الجماعات[87].

ومن وجهة نظر صحيفة واشنطن بوست (Washington Post)، فإن الحرب الأهلية في سوريا تحوّلت من حرب اختيارية إلى حربٍ ضرورية، أحجم الرئيس الأمريكي أوباما عن خوضها، معتبرةً أن ذلك خطأ، وتؤكّده حصيلة القتلى المتصاعدة التي تجاوزت 60 ألف قتيل، معظمهم من المدنيين. وأشارت الصحيفة إلى أن الحرب السورية تهدّد بزعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط برمّتها، مع سعي الأكراد للسيطرة على شمال سوريا، وتدفّق اللاجئين إلى الأردن ولبنان وغيرها من الدول العربية التي تعاني من صراعات عرقية داخلية. وأوضحت الصحيفة أن الرئيس السوري الأسد لن يلجأ إلى موسكو، ومن المرجّح أن ينسحب إلى المدن التي تُعدُّ معاقل للعلويين، بينما تستمرّ وتيرة أعمال العنف وإراقة الدماء، وتتصاعد أعداد القتلى.

(87) - «تقرير استخباري: سورية تمسك خيوط القاعدة كلّها والغرب يريدها». موقع دنيا الوطن، 2013/2/13:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/02/13/360314.html

ولفتت الصحيفة إلى أن ما تشهده سوريا هو فوضى وحشية كان يمكن تجنّبها في وقتٍ مبكر، لو وافق حلف الناتو، ولا سيّما الولايات المتحدة، على استعراض قدرٍ من قوّته العسكرية، مشيرةً إلى أن فرض الحظر الجوّي على سوريا كما حدث في ليبيا، لم يكن ليقود إلى عرقلة الهجمات الجوّية التي يشنّها النظام السوري فحسب، بل أيضاً إلى إقناع الجيش، وأجهزة الاستخبارات السورية، منذ البداية، بأنه لا مفرَّ من رحيل الأسد. ورأت الصحيفة أن البيت الأبيض ظلَّ متردّداً لفترةٍ طويلةٍ حتّى جاءت حملة انتخابات الرئاسة الأمريكية التي لم تدع أيّ متّسع من الوقت لمناورات السياسة الخارجية، موضحةً أنه مع انسحاب الإدارة الأمريكية من العراق واستعدادها للقيام بالأمر نفسه في أفغانستان، لم ترغب بالتورّط في الحرب السورية؛ وهي اعترفت بعجزها عندما أشارت إلى صعوبة التمييز بين جماعات المعارضة المتطرّفة والمعتدلة، معتبرةً أن المماطلة من قبل الولايات المتحدة أسفرت عن تمكين "الجهاديين" المتطرّفين، وتهميش "الثائرين السوريين المعتدلين". ولفتت الصحيفة إلى أن سوريا كانت حرباً ضرورية في سبيل تجنّب كارثة إقليمية، وهي انتشار المزيد من أعمال العنف في لبنان والعراق، وكذلك لتجنّب كارثة إنسانية، تتّضح في المعاناة الراهنة التي يعيشها اللاجئون السوريون. وأشارت أن الشعوب ليست دُمىً بأيدي الحكومات تحرّكها كيفما تشاء؛ وهو مبدأ ينبغي أن يشكّل محور السياسة الخارجية لأوباما في ولايته الثانية [88]!

عاشراً: الموقف الفلسطيني من الحراك العربي

فلسطينياً، وفيما يخصّ ما يجري من أحداثٍ داميةٍ في مخيّم اليرموك في دمشق، وما يحدث من تشريد لسكّانه؛ يتساءل البعض: ماذا يُخطّط لمخيّم اليرموك؟ فمن يتأمّل خارطة مدينة دمشق سيتّضح له، أوّلاً: موقع المخيّم المذكور جغرافياً؛ فهو يصل بين عدة أحياء: (التضامن، والعروبة، والحجر الأسود، والقدم، والميدان، ويلدا، وأنحاء واسعة من الغوطة الشرقية). وثانياً: الذين ركّزوا هجماتهم على المخيّم منذ عدّة أشهر، وخصوصاً مع مطلع كانون الأوّل (ديسمبر) 2012، هدفوا إلى جعل المخيّم أرض معركة، بحيث يضّطر الجيش النظامي السوري أن يقاتل

(88) - «واشنطن بوست: سوريا كانت حرباً ضرورية لأمريكا لتجنب كارثة إقليمية». وكالة سما الإخبارية. 2013/2/15:
http://samanews.com/index.php?act=Show&id=150980

لاستعادة هذا الموقع الهام من "الجيش الحرّ"، وهو ما يعني جعل المخيّم مادّة إعلامية تشهيرية بالنظام. وهكذا يُستخدم المخيّم كورقة مساومة، دون اهتمام بمصير سكّانه وما يصيبهم، وما سيتعرّضون له من تشرّد، ومن خسائر بشرية فادحة.

ومن المعلوم أنه لا توجد في مخيّم اليرموك مواقع عسكرية للنظام السوري، ولم يتحرّك أحدٌ من المخيم للدفاع عن النظام؛ فكل أهل المخيّم التزموا بعدم التدخّل والبقاء على الحياد، احتراماً لسوريا التي احتضنتهم، وللشعب السوري الذي عاملهم بأخوّة عربية منذ عام 1948. فخلال ثلاثة أيام من القصف المتواصل على المخيّم، وبالترافق مع محاولات الاقتحام من المسلّحين المعارضين للنظام، مرّة من جهة حيّ التضامن، ومرّة عبر الحجر الأسود، إلى أن اندفع آلاف المسلّحين عبر حيّ العروبة، والتضامن، ويلدا، والحجر الأسود، وبدؤوا بمحاصرة بيوت بعض القادة الفلسطينيين، واقتحام المنازل، ومحاصرة مجمّع الخالصة الذي دارت حوله اشتباكات شديدة. فالعدد القليل من العاملين داخل المجمّع رفضوا الاستسلام، وتمكين المهاجمين من احتلال المجمّع.

وقد ثبت أن بعض من انضمّوا للّجان الشعبية للحفاظ على أمن المخيّم، هم من فتحوا ثغرة في خاصرة المخيّم، ليندفع عبرها مسلّحو جماعة النصرة الإرهابية والجيش الحرّ. ويبدو أن جماعة النصرة تمكّنت من استقطاب بعض الأشخاص، الذين بلغ بهم الأمر أن يسهموا في تفخيخ سيّارات انفجرت بالمواطنين السوريين في منطقة القزّاز وغيرها، وأن يضحّي أحدهم بنفسه في ذلك التفجير الانتحاري. ولا عجب أن يظهر من بين صفوف الشعب الفلسطيني من ينضمّ لهذه المجموعات؛ فمن قبل، بلغ الأمر ببعض الفلسطينيين أن توجّهوا من مخيّمات الأردن، وسوريا، ولبنان للجهاد في أفغانستان، بينما القدس كانت على مبعدة كيلو مترات قليلة منهم!

ولم يتصدَّ لهؤلاء المهاجمين سوى عدد قليل من أعضاء اللجان الشعبية الذين كانت مهمتهم ضبط مداخل المخيّم، بحيث لا تتسرّب سيّارات مفخّخة، ومنعاً لاختراق أمن المخيّم من أيّ جهةٍ كانت. فالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (القيادة العامة) استجابت لدعوات الأهالي لتشكيل لجان التنسيق لحماية أمن المخيّم، وتحمّلت العبء الأكبر في صون أمنه، بينما اتّخذت تنظيمات

أخرى مواقف انتهازية رخوة، ولم تبدِ اهتماماً بما يتهدّد أهل المخيّم، بعد أن ظهر ما يدلّل على حصول اختراق تنظيمي لجماعة النصرة في المخيّم.

ولمعرفة الهدف الرئيسي من هجوم المعارضين للنظام السوري على مخيّم اليرموك، يجب العودة إلى تصريح أحد قادة الائتلاف الوطني، وهو جورج صبرا، لقناة العربية الفضائية: "المخيّم أرضٌ سوريّة؛ ولن يمنعنا أحد من دخول مخيّم اليرموك، لأن هذا يهيّئ لحسم معركة دمشق"! فجورج صبرا لا يأبه بمصير قرابة مائتي ألف فلسطيني، ويتناسى أن النظام السوري لن يسمح بالاستيلاء على المخيّم لأهمية موقعه. وهكذا سيتحوّل المخيّم إلى أرضٍ محروقةٍ ومُدمّرة. لذلك، فإن الجيش الحرّ، وجماعة النصرة، والإخوان المسلمين، كلّهم يتحمّلون وزر تخريب مخيّم اليرموك [89].

وللتدليل على صحّة ما أوردناه، أنه منذ بداية الأزمة السورية، لم تتوقّف المحاولات لسحب الفلسطينيين في سوريا إلى مربّع الأزمة بين طرفي الصراع؛ وليس سرّاً أن اللعبة على وتر استخدام الفلسطينيين له أكثر من وجه، سواء بسبب الخبرة العسكرية التي يختزنوها أو القضية الفلسطينية التي يمثّلون. لذا، بدأ السباق مبكّراً من أجل كسب تلك الورقة، رغم أن النظام بدايةً لم يكن يسعى لذلك، بل حدث أن قامت أطراف منه بإلقاء الاتهامات على سكّان مخيّم درعا قبل أن تتّهم أيّ جهة أخرى، لتبرير الانفجار المفاجئ الذي شهدته المدينة التي انطلقت منها شرارة الأزمة، حيث لجأت بثينة شعبان الناطقة باسم النظام لاتهام فلسطينيّي درعا بها. وحاولت المعارضة في حينه الاستفادة من الاتهامات الرسمية للفلسطينيين وتوظيفها لخدمة ما تقوم به، سواء بالتظاهر أو منح قوّة للحراك الشعبي في مناطق اللاذقية وحمص ودرعا، ومنطقة الحجر الأسود وأطراف مخيّم اليرموك، ومخيّم النيرب بحلب. لكنّ الوعي العام، والخبرة السياسية التاريخية المكتسبة للفلسطينيين من معارك طويلة، حسمت قرارهم بالابتعاد أو النأي بالنفس على الطريقة اللبنانية! إلاّ أن تطوّرات مجريات الأزمة وانتقالها إلى الصراع المسلّح ودخولها في بداية حربٍ أهلية، دفع ثانيةً بمسلّحي المعارضة إلى العمل بكلّ الطرق لزجّ الفلسطينيين في الحرب، وأخذ

(89) - رشاد أبو شاور، «لهذا اجتاحوا مخيّم اليرموك!». صحيفة القدس العربي، 2012/12/18:
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data%5C2012%5C12%5C12-18%5C18qpt998.htm

التوريط أشكالاً عدّة، منها: الهروب إلى داخل المخيّمات، والاختباء بين العائلات الفلسطينية، أو تجنيد بعضٍ من الشباب، خاصّة الفئة المصابة بعداءٍ شديدٍ لسلوك النظام السوري وسياسته الأمنية والسياسية مع الفلسطينيين منذ زمن، فيما حاولت الاستفادة من انتقال حركة حماس بموقفها لتتخندق في المعسكر القطري - التركي، وما نتج عنه لاحقاً من ملاحقةٍ أمنيةٍ من النظام السوري لعددٍ من كوادرها أدّت إلى مقتل العشرات منهم!

فيما انتقلت مجموعات "الجيش الحرّ"، وقوى متطرّفة قادمة من خارج سوريا، لتقيم لها خلايا داخل المخيّمات الفلسطينية، وخاصّة في مخيّم اليرموك ومنطقة الحجر الأسود. وهي لجأت لاستدراج بعض الأطراف الفلسطينية إلى مواجهة مسلّحة، من خلال تسلّل مدروس إلى مناطق التواجد الفلسطيني. فالاستدراج المسلّح لأطراف تقف مع النظام علانيةً ولها وجود مسلّح، كالجبهة الشعبية (القيادة العامة) وجيش التحرير الفلسطيني، شكّل محاولة لإدخال الفلسطينيين في لعبة الحرب الأهلية من خلال رفع أرقام قتلى سكّان المخيّمات، واستخدام الآلة الإعلامية للقوى المعادية للنظام السوري فيما يُسمّى بمعسكر تركيا - قطر، للمساعدة في نشر أرقام قتلى المخيّمات بطريقة تثير الحقد والبغض والكراهية، وتظهرها وكأنّها من فعل النظام دون سواه، كما تفعل في مجمل إعلامها لتغطية الأزمة.

ويبدو أن المعارضة المسلّحة بشقّيها: السوري والمستورد، تريد إجبار سكّان مخيّم اليرموك على التسلّح، ما يدفعهم لاحقاً لأن يكونوا جزءاً من الحرب - الأزمة. فقد يقاتل الفلسطيني أخاه الفلسطيني لخدمة أحد طرفي الأزمة؛ والنتيجة لاحقاً هي تعريض الوجود الفلسطيني في سوريا لمرحلة تهديد وجودي والدخول في خطر التهجير؛ وهو ما تعمل له بعض أطراف المعارضة المسلّحة التي تريد استغلال اسم فلسطين لتمرير مؤامرتها لتدمير سوريا، وفتح رحلة التيه مجدّداً للفلسطيني، على طريق خدمة المشروع الأكبر لتصفية التمثيل الوطني الفلسطيني [90].

منذ اللحظات الأولى للأزمة السورية أعلنت الفصائل الفلسطينية، وقيادة منظمة التحرير

(90) - حسن عصفور، «لعبة (الحرّ) لتوريط فلسطينيّي سوريا»، أمد للإعلام، 2012/10/31:
http://www.amad.ps/arabic/?Action=PrintNews&ID=100713

الفلسطينية مجتمعة، عدم تدخّلها في الشأن السوري ضمن سياسة فلسطينية واضحة المعالم، حفاظاً على أرواح وممتلكات الشعب الفلسطيني. وقد قوبلت هذه السياسة الفلسطينية في بادئ الأزمة السورية، بترحيبٍ كبيرٍ من الحكومة السورية، ومن روسيا عبر وزارة الخارجية التي رحّبت بالموقف الفلسطيني، لجهة التركيز على عمليات التهويد والاستيطان الممارَس من قِبل الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، والجهاد ضدّ الاعتداء الإسرائيلي على قطاع غزّة، بما يكفي لأن ينتبه أبناء الشعب الفلسطيني للوضع الداخلي، دون أن يسهموا في أزمة كيانٍ عربي أصيل عُرِفَ بموقفه الوطني ضدّ إسرائيل، والولايات المتحدة.

غير أن الأحداث تسارعت حتّى وجد الفلسطينيون أنفسهم، وقد أصبحت مخيّماتهم في سوريا ملاذاً للقوى والجماعات المسلّحة. وأصبح هذا الملاذ مرتعاً عندما انحرفت بعض القوى الفلسطينية عن مسارها السليم في الحيادية؛ بل وذهب جمع واسع من أبناء هذه التنظيمات حدّ المشاركة الفعلية ضمن القوى والجماعات المسلّحة. هذه المشاركة كان من الطبيعي تحوّل المخيّمات الفلسطينية إلى ثكنةٍ عسكريةٍ مزوّدة بأسلحةٍ مختلفة، لمهاجمة مواقع ونقاط الجيش النظامي السوري. ففي المشهد السوري الرسمي، لو تتبّعنا الحقيقة لا غير، سنجد أن الفلسطيني في سوريا هو مواطن له كلّ الحقوق، تماماً كالمواطن السوري، في التملّك، والوظيفة، والمشاركة، والعمل، عدا الانتخاب، والترشّح. وعلى كلّ حال؛ فالحكومة السورية رحّبت بالموقف الفلسطيني الحيادي، وكان الترحيب الخاصّ من الوفد الفلسطيني للوفد السوري بقمّة دول عدم الانحياز الأخيرة التي انعقدت في طهران عام 2012؛ ثمّ تطوّرت الأحداث لنشهد انسلاخ حركة حماس عن المعادلة المقاومة المتزعّمة من قِبل سوريا، لنشهد تتابعاً وصول المعارك إلى مخيّم اليرموك [91].

وبالتالي، سيفقد الفلسطينيون كشعب، وليس كقيادة وتنظيمات، آخر حليف استراتيجي لهم في المنطقة والعالم. كما سيخسرون الدعم السياسي، والعسكري، والمعنوي الذي يتلقّونه

(91) - هاني جودة، «فلسطين في قلب الأزمة السورية»، موقع دنيا الوطن، 2013/1/7:
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/01/07/282012.html

من نظام الأسد، مقابل اعتراف النظام الجديد في دمشق بالدور الغربي الداعم له، وبإسرائيل أيضاً! وما تصريحات برهان غليون، رئيس المجلس الانتقالي السوري الأسبق عنّا ببعيدة، وهو الذي صرّح في كانون الأوّل (ديسمبر) 2011 لصحيفة وول ستريت الأمريكية (The Wall Street Journal)، بأن دمشق ما بعد نظام الأسد ستقطع كافّة علاقاتها بحركات المقاومة العربية، وبإيران؛ وهي لهجة غير مألوفة تحاول كسب تأييد الغرب؛ ليس عبر الموقف من الديمقراطية، بل عبر إبراز الاعتدال مقارنةً بالنظام الحالي في قضايا وطنية [92]!

وكان خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، الذي شارك في الاحتفال الرابع الذي أقامه حزب العدالة والتنمية التركي الحاكم في 30 أيلول (سبتمبر) 2012، قد حرق كافة الصلات التي تربط حركة حماس بالنظام السوري؛ بل وقطع شعرة معاوية مع هذا النظام إلى الأبد. فمشعل، خلال الخطاب الذي ألقاه في هذا المؤتمر، أظهر ميكافيللية غير مسبوقة، ووجّه انتقادات لاذعة للنظام السوري، معلناً تأييده الجليّ للمعارضة السورية! وفي المقابل، كان غزله لرجب طيّب أردوغان رئيس الوزراء التركي بارزاً، حتّى يمكن القول معه: إن مشعل كزعيم لحركة حماس، استبدل التعامل مع نظام كان حتّى وقت قريب أهم داعميه عسكرياً ولوجستياً بمنظومة جديدة، وإن كانت تتبنّى النهج الإسلامي، لكنها تقيم علاقات رسمية مع إسرائيل! فكيف سيتأتّى لحركة حماس في المستقبل انتهاج نهج المقاومة العسكرية ضدّ إسرائيل، بينما نجدها ترمي بنفسها في حضن منظومةٍ من نفس جنسها، لكنّها لا تقرّ بالعمل المقاوم المسلّح؟

في هذا الإطار، وحسب قول الدكتور محمّد نور الدين، يؤخذ على مشعل أن عداءه للنظام السوري قد ترجِم مبايعةً منه لتركيا كزعيمةٍ للعالم الإسلامي، ما يُظهر تخبّط حركة حماس السياسي في الأونة الأخيرة. فتركيا التي يقودها حزب العدالة والتنمية هي نفسها العضو في حلف الناتو والمتحالفة مع الولايات المتحدة والغرب، الذين هم أصل بلاء النكبة الفلسطينية، والداعمون الأساسيون للمشروع الصهيوني. وتركيا هي نفسها التي لها علاقات اقتصادية

(92) - "Syria Opposition Leader interview Transcript", The Wall Street Journal, 2/12/2011; Http://online.wsj.com/article/SB1424052970203833104577071960384240668.h/tml

تزداد ازدهاراً مع إسرائيل، وهي التي نصبت الدرع الصاروخي ضدّ بلدين إسلاميين: هما سوريا وإيران، وتحمي الأمن القومي الإسرائيلي. حتّى عندما انتقد أردوغان في خطابه إسرائيل لم يُشِر إلى الاحتلال الإسرائيلي وإلى المستوطنات وإلى تهويد القدس؛ بل جلّ ما أعلنه أنه لن يطبّع العلاقات مع تل أبيب إلاّ بعد اعتذارها عن حادثة سفينة مرمرة. ولو افترضنا أن إسرائيل اعتذرت، وعادت العلاقات إلى طبيعتها بين تركيا وإسرائيل، فما الذي سيكون عليه موقف خالد مشعل وحركة حماس بالعموم؟

إن عداء مشعل المفاجئ للنظام السوري، كان يجب ألاّ يبرّر له مبايعة أردوغان زعيم تركيا المرتبطة بالغرب زعيماً للعالم الإسلامي. بل إن هذه المبايعة تثير من القلق والخوف من فتن جديدة في العالم الإسلامي أكثر ممّا تثير من التأييد، في ظلّ الاصطفاف التركي الحالي لطرفٍ ضدّ آخر. ويعرف مشعل جيّداً أكثر من غيره أن إشارته إلى خيار المقاومة كسبيلٍ وحيدٍ لتحرير الأرض، لا تقع موقعاً حسناً لدى حزب العدالة والتنمية الذي يعترف بإسرائيل، والمنتقد دائماً لإطلاق الصواريخ من قطاع غزّة على المستوطنات الإسرائيلية. وبالتالي، ألم ترِد كلّ هذه الحقائق على ذهن مشعل، وهو يستعدّ لإلقاء خطابه هذا؟ أم أن الأمور باتت أخطر من ذلك، وهو أن حركة حماس على أبواب مرحلةٍ جديدةٍ من التغيّرات انسجاماً مع ما يُسمّى (بالربيع العربي؟) [93].

لقد ذكر مشعل في خطابه هدفين غاية في الأهمية: الأول: "نحن متمسّكون بتحرير الأرض الفلسطينية المغتصبة، واستعادة القـــدس، وتفكيك المستوطنات، وعودة اللاجئين، وإقامة دولة حقيقية رغم أنف الاحتلال". والثاني: "إن دور تركيا مهم، ولن ننسى وقوفها إلى جانب الشعب السوري". فيما يخصّ الهدف الأوّل لم يحدّد مشعل كيف يمكن للأرض الفلسطينية أن تُحرّر، وقد فقدت حركة حماس آخر نظامٍ يدعمها عسكرياً ولوجستياً؛ فهل دولة قطر المرتبطة بالأجندة الغربية هي التي ستدعمه؟ أم العهد الجديد في مصر الذي لديه من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية ما يجعله في شُغلٍ شاغلٍ عن القضية الفلسطينية؛ فما بالكم بتحرير فلسطين؟ ثمّ لنا أن نتساءل ببراءة مطلقة: هل حماس ما بعد الحِراك العربي سيكون حالها أفضل من قبلها؟

(93) - محمّد نور الدين. «تـركيا الأطلسـيـة وزعامـة الأمّـــة الإسـلامـيـة». صحيفة السفير اللبنانية. العدد 12298. 2012/10/2:
http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionID=2271&ChannelID=54508&ArticleID=177

بالتأكيد لن يكون ذلك ممكناً، لأن حماس ما بعد هذا الحِراك، ستكون مقيّدة تماماً بالسياسات العربية التي لن تتغيّر بأيّ حالٍ من الأحوال عمّا كانت عليه من قبل. بل نكاد نجزم بأن حماس ما بعد هذا الحِراك سوف تدفع ثمناً غالياً لن تطيقه جرّاء تخلّيها عن عمقها المقاوم، مقابل قبولها بأن تكون مقرّاتها الجديدة في دولٍ لا تدعم ولا تقبل بالعمل المقاوم أصلاً. ثمَّ، وهو الأهم، لم يبيّن لنا مشعل ماهيّة وحدود الدولة الفلسطينية الحقيقية التي ينوي إقامتها، والتي ستكون ضمن حدود عام 1967 كما أقرّت حركته، مقابل اعتراف بإسرائيل أو هدنة طويلة الأجل!

وفيما يخصّ الهدف الثاني، نجد أن مشعل قد قطع كافة أواصر حركته بالنظام السوري، من خلال حديثه عن الدعم التركي للشعب السوري؛ وهو بذلك إنما يتدخّل في شأنٍ لا يحقّ له التدخّل فيه. لكن، لنا أن نتساءل هنا من باب العدل في دعم حركات الشعوب نحو الحرّية والانعتاق الديمقراطي، لماذا لم يطلب مشعل من تركيا دعم حِراك الشعب البحريني في نيل الديمقراطية، والذي يعاني منذ نحو العامين شتّى صنوف الاضطهاد؟ ولماذا تجاهل مشعل معاناة الشعب البحريني، وحذفها من قاموسه الأخلاقي، ولم يُشِر إليها من قريبٍ أو من بعيد؟ فهل ثمّة حسابات لدى مشعل تُجبره على تجاهل الحِراك البحريني، كالدعم المالي الذي تتلقّاه حركته من الدول الخليجية، ووقوف حركته في صفّ الذين يحاولون مذهبة الصراع في العالم الإسلامي إلى صراعٍ بين السُنّة والشيعة؟

إن حركة حماس بمواقفها غير المتّزنة تلك، إنّما تكون قد اختارت وجهتها الجديدة، والتي تعني خروجها نهائياً من محور المقاومة وانتقالها إلى محور "الاعتدال". وعليه؛ فإن حماس المستقبلية في أحسن أحوالها، سوف تبذل قصارى جهدها في ترشيد وتقنين العمل المقاوم في قطاع غزّة، بعد أن تخلّت عنه في الضفة الغربية، مهما كانت الذرائع؛ فالصراع في سوريا هو صراع داخلي لا يحقّ للفلسطينيين التدخّل فيه؛ والمطلوب منهم الوقوف على الحياد حتّى لا يكرّروا الخطأ الذي ارتكبته قيادة منظمة التحرير من قبل، خلال الاجتياح العراقي للكويت عام 1990 بوقوفها مع الطرف العراقي ضدّ الطرف الكويتي.

وممّا سبق بيانه، فإن علاقة حماس بحكومة العدالة والتنمية التركية ذات التوجّهات الإسلامية

والمؤيّدة للمعارضة السورية، وأكثر المطالبين بضرورة تنحّي الرئيس السوري عن الحكم، جعلت حماس تضّطر للتحلّل من أيّ ارتباطات تربطها بهذا النظام. بل وأن العلاقة المميّزة التي تربط حماس بإيران الداعمة للنظام السوري، يبدو أنها تشهد حالياً حالة من الجمود والفتور والبرودة السياسية؛ وهذا ما أكدّه عدد من قادة حماس، كالدكتور موسى أبو مرزوق وخالد مشعل، الأمر الذي يجعل حماس الآن بطريقٍ أو بآخر خارج إطار التحالف الإقليمي المقاوم: (السوري - الإيراني – حركات المقاومة العربية والفلسطينية) [94].

وعلى النقيض من موقف حماس من النظام السوري وتخلّيها عنه، نجد أن حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين اتخذت موقفاً مغايراً يؤكّد على بقاء قياداتها في دمشق. بل وأكثر من ذلك فإنه حسب ما نقلته صحيفة "السفير" اللبنانية، فإن قيادة الجهاد الإسلامي رفضت عرضاً قطرياً بمغادرة الأراضي السورية والإقامة في الدوحة. وهذا إن دلَّ على شيء، فإنّما يدلُّ على أن الضغط القطري والخليجي على الفصائل الفلسطينية المقيمة في سوريا، وبالذات الفصائل الإسلامية منها، قد بلغ ذروته. لكن، هذه الفصائل، عدا حركة حماس، رفضت تلك الضغوط، كما رفضت كافة الإغراءات التي عُرِضت عليها لقاء تخلّيها عن النظام السوري.

وكان الدكتور رمضان شلّح، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، قد ألقى خطاباً خلال احتفالات الحركة بذكرى انطلاقتها الحادية والثلاثين في غزّة، في 4 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2012، ركّز فيه على عدّة نقاط تمسّ مصير القضية الفلسطينية. ومن ضمن ما ذكره، أنه أمام ما تشهده المنطقة من حِراكٍ وأحداث، يبدو أن ما يُسمّى (بالربيع العربي) وكأنه سلاح ذو حدّين تجاه فلسطين؛ الأوّل: سلبي، ويتمثّل في الانشغال عن فلسطين بما يُعطي فرصة لإسرائيل أن تفعل ما تريد، وأن تمرّر مخطّطاتها العدوانية وتفرض وقائع جديدة على الأرض. أما الحدّ الثاني والإيجابي، فهو نافذة الأمل التي تفتحها حِراكات الشعوب لدعم وإسناد القضية الفلسطينية؛ ولكنّه تساءل: بعد كم من الزمن سيحدث هذا؟ الواضح حسب قول شلّح: إن فلسطين في

---

(94) - أسامة أبو نحل، «صعود قوى الإسلام السياسي العربي وأثره على القضية الفلسطينية»، المؤتمر العلمي الثاني (فلسطين في ظلّ المتغيّرات الإقليمية والدولية)، الذي عقده مركز الدراسات الإسرائيلية بجامعة الزقازيق بالتعاون مع مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية: 2012/11/21، ص30-32.

أحسن الأحوال مؤجّلة، ولا نقول أُسقِطت من جدول أعمال الأنظمة، والحكومات الجديدة التي أوصلها الحِراك العربي إلى سدّة الحكم، وأن هذا التأجيل سوف يستمرّ حتّى تبتلع إسرائيل آخر مترٍ من الأرض وتهوّد آخر شبرٍ في القدس؛ ومن ثمَّ، فلن يجد العرب والمسلمون شيئاً يدافعون عنه ؟ [95].

من الواضح من خلال استقراء خطاب شلّح، أن الرجل كان أكثر حصافةً وأكثر دبلوماسيةً من مشعل في خطابه الأخير في تركيا؛ فنجده صريحاً في التعبير عن خطورة وجسامة الأحداث التي تمرّ بها المنطقة العربية على القضية الفلسطينية، وهو لم يُشِر من قريبٍ أو بعيد للأزمة السورية حتّى لا يقع، وتقع حركته، في الخطأ الذي ارتكبته حركة حماس [96].

ويبدو أن لإعلان الدوحة للمصالحة الفلسطينية الذي وُقِّع بين حركتي فتح وحماس في 4 أيار (مايو) 2011 ، علاقة بالصراع على سوريا؛ فدولة قطر، زعيمة التحرّك العربي والدولي ضدّ النظام السوري، هي التي رعته، ودخلت على خطّ المصالحة، متجاوزةً بذلك مصر التي تستحقّ قطف ثمار هذه المصالحة، لأنها راعية الحوار الفلسطيني منذ البداية، وطوال السنوات الماضية، إلى أن وصلت وتكلّلت جهودها بالنجاح في التوقيع على الورقة المصرية في الدوحة. وبالتالي، لا يمكن فهم إعلان الدوحة إلاّ كجزءٍ من حالة الانتظار لما يحدث في المنطقة، خصوصاً لجهة المساعي العربية والدولية الرامية إلى حسم الموقف في سوريا، ودفعها بعيداً عن محور الممانعة، وتحديداً عن إيران، من خلال جذب حماس بعيداً عن محور الممانعة، وضمّها إلى محور الاعتدال! وما يؤكّد ذلك أن الإعلان تضمّن موافقة خالد مشعل على تولّي الرئيس محمود عباس رئاسة حكومة الوفاق الوطني، خلافاً للورقة المصرية التي تنصّ على تشكيل حكومة من الكفاءات الوطنية المستقلّة. وعليه؛ فإن هناك حِراكاً في حماس كانعكاسٍ للمتغيّرات العربية والإقليمية والدولية، ولصعود قوى الإسلام السياسي، ووصولها إلى الحكم في أكثر من بلدٍ عربي، والضغط

(95) - «كلمة الدكتور رمضان عبدالله شلّح، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، في مهرجان الذكرى الحادية والثلاثين لتأسيس الحركة والسابعة عشرة لاغتيال د. فتحي الشقاقي في غزّة، بتاريخ 4-10-2012»، صحيفة الاستقلال، 2012/10/4: http://www.alestqlal.com/ar/index.php?act=Show&id=5033

(96) - أبو نحل، «صعود قوى الإسلام السياسي العربي»، ص33.

عليها للتحوّل من تنظيمٍ مقاوم عقائدي لا يؤمن بالتعدّدية، إلى تنظيم تعدّدي قادر على التنظيم وإدارة الخلاف داخله، وفي الإطار الوطني العام، وتأهيله للحكم أسوةً بما يجري في المنطقة التي تشهد صعوداً غير محدودٍ للإسلام السياسي [97].

الحادي عشر: البعد الدولي في الحراك العربي

من ناحية أخرى، ومنذ شهور، اتّخذ الصراع الدامي في سوريا طابعاً دولياً واضحاً، تكفي الإشارة تالياً إلى معالمه الرئيسة التالية:

1. اتّضح بسرعة أن الهيئات الإعلامية، والسياسية، والعسكرية التابعة للمعارضة، ليست أكثر من واجهاتٍ شكّليةٍ لتضليل ذلك القسم من الجماهير الساذجة المؤيّدة للمعارضة من جهة، ولتضليل من يمكن من الرأي العام العربي والعالمي من جهةٍ ثانية.

2. تعمل الولايات المتحدة، وحلف الناتو عبر الدعم المالي والسياسي والإعلامي، من الأنظمة النفطية العربية، على تجميع أكبر عدد ممكن من المتطوّعين الإسلاميين من كلّ أنحاء العالم في تركيا، وتشكيل جيشٍ إسلامي يضّطلع بدور ذراع إسلامية للحلف الأطلسي، يجري ربطها بالأشكال المناسبة، وعلى مراحلٍ، بالجيش التركي. وسيكون على رأس مهمّات هذا الجيش الإسلامي – التركي – الأطلسي، الحدّ من الوجود الروسي في المنطقة، وعقد معاهدة "سلام" شامل مع إسرائيل، ثمَّ فتح معركة مصيرية مع حزب الله، وحلفائه في لبنان، ومن ثمَّ الاستدارة نحو إيران.

3. لا يكاد يحتاج إلى برهان أن الجيش السوري التابع للنظام، ومعه كلّ القوى الوطنية الحريصة على وحدة واستقلال البلاد، أصبحت تخوض معركة مصيرية حقيقية، بكلّ أبعادها العسكرية، والسياسية، والإنسانية؛ وهذا الجيش لن يستطيع الصمود طويلاً دون الدعم الروسي، والإيراني، والصيني.

(97) - هاني المصري، «الصراع على سوريا: قابِلَةُ إعلانِ الدوحة»، مركز المعلومات البديلة، 2012/2/16:
http://www.alternativenews.org/arabic/index.php/2010-08-16-09-08-09/2010-08-16-09-13-25/4395-2012-02-16-09-22-39

إن الجيش الإسلامي ليس متجانساً، وقد أثبتت حادثة قتل السفير الأمريكي في ليبيا أن بعض هذه المجموعات في هذا الجيش يمكن أن تنقلب في أيّ وقتٍ ضدّ داعميها. وهذا يعني ببساطة أن الأمريكيين ليسوا على عجلةٍ من أمرهم لحسم المعركة في سوريا، حتّى لا يقعوا في فخٍ ليبي ثانٍ. ومن مصلحتهم إطالة أمد المعركة في سوريا بالقدر الذي تتطلّبه عملية فرز الإسلاميين، واستخلاص الأطراف الذين "يحلبون صافياً" معهم!

مع مرور السنين يبتعد بنا الزمن عن التجربة المريرة التي خاضها السوفييت (وبالتحديد الروس) في أفغانستان؛ فهذه المعركة دقّت الإسفين الأكبر في وجود الاتحاد السوفياتي السابق، إذ بدأ في أفغانستان فرز الجيش السوفياتي إلى (مسلم) و(غير مسلم)، حيث كان يُرسل الجنود المسيحيين فقط للقتال في أفغانستان. ومع مرور الزمن، لا يمكن الاستنتاج أن معركة أفغانستان قد أصبحت في ذمّة التاريخ بالنسبة إلى روسيا؛ فالدولة الروسية تعلم تماماً أن داخل الفيدرالية الروسية أكثر من 20 مليون مسلم، وتحدّها تركيا، والجمهوريات الإسلامية السوفييتية السابقة. فإذا ما نجحت المخطّطات الأمريكية الإسرائيلية في تدمير سوريا، وفي طرد الروس من شواطئ البحر المتوسّط، من يضمن أن لا يكون الهدف التالي للعدوان (وحتّى قبل ايران) روسيا بالذات. فتبدأ عملية تفجير روسيا من الداخل بواسطة الحركات الإسلامية المرتبطة بتركيا، والمموّلة من الدول النفطية ومن المتموّلين الروس، مثل بوريس بيريزوفسكي، ومايكل تشورني، وليف ليفايف، وغيرهم من حائزي الجنسية الإسرائيلية.

وأخيراً، تأخذ معركة سوريا بُعدها العالمي الرئيسي على جبهة الطاقة، وتحديداً النفط والغاز الذي لا يزال يُعدُّ العصب الأساسي للنظام الرأسمالي العالمي. فربّما يكون أو لا يكون من باب المصادفة، أن تبدأ الحِراكات العربية، ولا سيّما الحِراك السوري، مع طرح موضوع الشروع في استخراج النفط والغاز من الشواطئ الشرقية للبحر المتوسّط. وحسب المعطيات الأوّلية المنشورة، تشمل منطقة الاستخراج البحرية غزّة وإسرائيل ولبنان وقبرص وبالتأكيد سوريا؛ وليس من المستبعد أن تشمل لواء الإسكندرونة الذي استولت عليه تركيا. وبالتالي؛ فإن الإعلام الموجّه من قِبل الولايات المتحدة وأوروبا والدول النفطية، لا يحاول أن يتناول مسألة

العلاقة العضوية بين الحِراكات العربية، والمعركة السورية، وبين احتمالات تحوّل شرقي البحر المتوسّط إلى منتجٍ رئيسي للنفط والغاز، لكنّ جهل أو تجاهل حركة دوران الارض لم يعنِ يوماً عدم وجودها. واليوم لا يعني تجاهل دور النفط، والغاز غير المستخرج حتّى الآن في شرقيّ البحر المتوسّط، أن لا يكون هذا العامل هو الأهم في التطوّرات والأحداث الجارية فيه.

وبالتالي، يمكن الاستنتاج بأن معركة سوريا تتجاوز تماماً نطاقها القُطري ونطاقها الإقليمي، ولم يعد بالإمكان إيجاد تسويةٍ سورية – سورية، أو إقليمية (على غرار اتفاق الطائف اللبناني)، وهي تتّخذ بُعداً عالمياً بامتياز. وإمكان وجود تسوية مرحلية، أصبح حُكماً يمرّ عبر ايجاد تسوية عالمية أساسها تسوية أمريكية – روسية، تشارك فيها أوروبا والصين وإسرائيل وتركيا وإيران[98].

لقد أحدث تراجع الموقف الأمريكي، ومعه الموقف الفرنسي من تطوّر الأحداث في الأزمة السورية، إرباكاً لم يكن بحسبان فريقٍ عربيٍ يبحث عن ضرورة استكمال مهامه الجهادية لتدمير سوريا، دولةً ونظاماً مهما كان الثمن؛ فتصريحات جون كيري قبل أن يُصبح وزيراً للخارجية الأمريكية عن دور جبهة النصرة المرتبطة بالقاعدة، بأنه دورٌ لا يمكن قبوله أمريكياً؛ بل ذهابه إلى اتهام دولة خليجية لم يتمّ تسميتها، بأنها تقف وراء تقديم الدعم المالي والتسليحي لتلك الجبهة، تشكّل نقطة تحوّل جوهرية في مسار الحلّ للمسألة السورية، خاصّة بعد أن اعترف وزير الخارجية الفرنسي بأن الرهان على سقوط الرئيس السوري سريعاً لم يعد قائماً. ولم يُخفِ الوزير الفرنسي مخاوفه من بروز دور القوى الإسلامية المتطرّفة التي باتت القوّة الأهم المتواجدة ميدانياً وعسكرياً، وأعلن أنهم لا يريدون استبدال الاستبداد بالفوضى والتطرّف![99].

ويرى مدير العمليات في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية جون جينغ الذي زار سوريا، بأن الأخيرة تتعرّض لتدميرٍ ممنهج، وقال: "لم أكن أتصوّر حتّى دخلت البلد (سوريا) وتجوّلت فيه، مقدار ما لحق من دمارٍ بالبنية التحتية الحيوية اللازمة لحياة المجتمع" [100].

(98) - جورج حدّاد، «معركة سوريا والجيوبوليتيكا الدولية»، صحيفة الأخبار اللبنانية، 2013/1/25:
http://www.al-akhbar.com/node/176072

(99) - حسن عصفور، «لقاء فبراير نقطة مفصلية لأزمة سوريا»، أمد للإعلام، 2013/1/29:
http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=111386

(100) - «الأمم المتحدة: سوريا تتعرض لتدمير بأيدي شعبها»، موقع أرض كنعان، 2013/1/24:

وبالتالي، فإن نبيل العربي أمين عام جامعة الدول العربية ورهطه يتحمّلون مسؤولية كبرى إلى جانب آخرين، عندما لم يقدّر بشكلٍ دقيقٍ في اجتماعات وزراء الخارجية العرب الطارئة التي باتت تستعصي على الإحصاء، وانعقدت في بداية الأزمة، خطورة التأزيم، وتصعيد آمال السوريين بحلٍّ وشيك؛ فجاءت كلّ تقديراته خاطئة، بل مضلّلة. ففي كلمته أمام مؤتمر القمّة العربي الاقتصادي الذي انعقد في الرياض، طالب العربي هذه القمّة بدعوة مجلس الأمن الدولي للاجتماع وإصدار قرار مُلزِم بوقف إطلاق النار، وإرسال مراقبين دوليين للإشراف عليه. وليته طالب بالشيء نفسه قبل ذلك، فلو فعل وقتذاك لقامت الدنيا ولم تقعد، لأن الجامعة العربية وقيادتها كانت تذهب إلى مجلس الأمن الدولي من أجل تدخّل عسكري أمريكي غربي، على غرار تدخّل قوّات حلف الناتو في ليبيا، وتتصرّف كأنّ حلف الناتو في جيبها الصغير وجاهز لتلبية أوامر وزراء خارجيتها فوراً دون نقاش. فهذا الحلف يتدخّل من أجل مصالح الدول الأعضاء فيه؛ فتدخّلوا في العراق وليبيا بسبب النفط، ويتدخّلون حالياً في مالي بسبب اليورانيوم، وربما في فترةٍ لاحقةٍ بسبب الغاز والنفط في الجزائر التي جمعت الحسنيين، وحلف الناتو غير مستعد للتضحية بجندي واحد من أجل المشمش أو الفستق السوري [101].

ويبدو في الآونة الأخيرة، أن قوّات الجيش النظامي السوري بدأت تميل نحو تحسين وضعها على كافة جبهات الصراع داخل سوريا؛ فقد أكّد المرصد السوري لحقوق الإنسان، أن القوّات السورية سيطرت على قرية جنوب شرقي مدينة حلب في الفاتح من آذار (مارس) 2013، وأعادت فتح خطّ إمداد إلى أكبر المدن السورية، حيث تقاتل قوّات المعارضة منذ ثمانية أشهر.

أضاف المرصد: إن الاستيلاء على قرية تل شغيب يمثّل الخطوّة الأخيرة نحو إقامة خطّ إمداد بري من الشمال إلى حلب من محافظة حماة؛ وهو طريق حيوي للقوّات السورية التي فقدت السيطرة على جزء من الطريق السريع الرئيسي من الشمال إلى الجنوب. وتحدّث ناشطون عن

---

http://knspal.net/ar/index.php?act=post&id=5752

(101) - عبد الباري عطوان. « ما لا يستطيعون قوله في سورية». صحيفة القدس العربي. 2013/1/23:
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C23z999.htm&arc=data%5C2013%5C01%5C01-23%5C23z999.htm

يومٍ آخر من القتال الضارّ في أنحاء حلب شمال المطار العسكري في النيرب، على بعد خمسة كم إلى الشمال من تلّة شغيب التي استعادتها القوّات السورية.

وأكّد رامي عبد الرحمن، مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان المؤيّد للمعارضة، ومقرّه في بريطانيا: إن هذا المكسب مهم للنظام السوري؛ وكان يتحدّث عن هجوم الجيش شمالاً الذي قوّض العديد من مكاسب المعارضة، عندما تحرّكت جنوباً إلى حماة من محافظة حلب في نهاية العام الماضي. أضاف: في الشرق على الحدود العراقية، تمكّنت القوّات الحكومية أيضاً من استعادة السيطرة على مركز اليروبية الحدودي، وهو نقطة لعبور الحدود بين العراق وسوريا، بعد أن سيطرت عليها قوّات المعارضة لمدّة 24 ساعة فقط [102].

مع ذلك، ورغم تحسّن الأوضاع الميدانية لصالح الجيش النظامي، فإن القوّات الكرواتية العاملة ضمن قوّات الطوارئ الدولية في الجولان، والتي تفصل بين الجيشين الإسرائيلي والسوري، يبدو أنها قدّمت بعض شحنات الأسلحة إلى المقاتلين المناهضين للنظام السوري، وهذا ما تناولته العديد من التقارير، خصوصاً ما أوردته صحيفة نيويورك تايمز (The New York Times) الأمريكية، الأمر الذي دعا رئيس الوزراء الكرواتي زوران ميلانوفيتش (Zoran Milanovic) ليُعلن أن بلاده سوف تسحب أفرادها من 'قوة الأمم المتحدة المراقبة لفض الاشتباك في الجولان؛ مؤكّداً: إن تقرير الصحيفة المذكورة جعل من المستحيل بقاء قوّاته آمنة في هذه المنطقة!

وأشارت التقارير إلى الابتزاز الإسرائيلي فيما يخصّ شحنات الأسلحة الكرواتية؛ فصحيفة هاآرتس، قالت: إن الاتحاد الأوروبي يجب أن يشجّع كرواتيا وصربيا على تحمّل المسؤولية عن أدوارهما في محرقة اليهود الكرواتيين، أثناء الحرب العالمية الثانية قبل منحها عضوية الاتحاد الأوروبي، ممّا دعا الرئيس الكرواتي إيفو جوسيبوفيك (Ivo Josipovic) في شباط (فبراير) 2012، إلى تقديم اعتذارٍ عن دور بلاده عن المحرقة التي أُرتكِبت ضدّ اليهود. وهكذا، فإن

(102) - «الجيش السوري قوّض العديد من مكاسب المعارضة مؤخّراً .. قوّات الأسد تستردّ قرية في حلب وإعادة فتح خطّ إمداد». وكالة سما الإخبارية، 2013/3/2: http://samanews.com/index.php?act=Show&id=152352

الولايات المتحدة وإسرائيل تسعيان لابتزاز كرواتيا، لكي يتمّ دخولها رسمياً في الاتحاد الأوروبي، وعليه؛ استخدمت إسرائيل كرواتيا لتوجيه الأسلحة إلى المسلّحين السوريين(103).

في السياق نفسه، تحدّثت التقارير عن اللقاء الذى عقِد في روما بعنوان: (أصدقاء سوريا)، والذي تعهّدت فيه بلدان غربية وعربية بمساعداتٍ أكبر للائتلاف الوطني السوري، حيث أعلن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في وقت سابق: إن الولايات المتحدة تريد تسريع عملية الانتقال السياسي في سوريا، وأنها ستقدّم للمرة الأولى مساعدات مباشرة غير فتّاكة إلى مقاتلي المعارضة. كما ستقدّم الإمدادات الطبّية. والغذائية، وسوف تمنح 60 مليون دولار للمعارضة المدنية كمساعدةٍ لتوفير الأمن. كذلك، سوف تساعد في تدريب المقاتلين المتمرّدين في أحدى قواعدها في المنطقة، لكنّها لا تزال ترفض إرسال أسلحة، خشية أن تقع في أيدي المقاتلين الإسلاميون الذين حقّقوا مكاسب كبيرة في ساحة المعركة (104).

ومهما يكن من أمر، ففي حال نجاح ما يدور في سوريا من أحداثٍ دموية لإجبار رأس النظام على التنحّي عن الحكم؛ فإن مصير سوريا سيكون قاتماً، وأسوأ ممّا تتعرّض له مصر وغيرها من بلدان ما يُسمّى الربيع العربي، التي سيكون مصيرها التفتيت إلى دويلات طائفية ومذهبية قد تصل إلى ستّ دويلات متصارعة فيما بينها مذهبياً، ودينياً، وطائفياً. إن هدف أحداث سوريا الظاهري المُعلن هو الحصول على الديمقراطية، وإسقاط النظام الحاكم. لكن، المتتبّع جيّداً للمشهد السوري، يُدرك بجلاءٍ متناهٍ أن المطلوب أوّلاً وقبل كلّ شيء هو تدمير الدولة وهيبتها وقوّة الجيش العربي السوري بالكامل، كما حدث في العراق بعد سقوط نظام صدّام حسين. ومن ثمَّ، فإن إقامة جيش جديد لا يعتمد الأُسس والمبادئ العروبية والتحرّرية، وإنما ينشأ جيش مرهون لإرادة القوى الخارجية التي أسهمت في إنشائه ودعمه.

---

(103) - Roy Roitov, "Israel Buys Croatian Path to Syrian Rebels", Veterans Today, 1L3L2013, http://www.veteranstoday.com/2013/03/01/israel-buys-croatian-path-to-syrian-rebels/

(104) - Mary Casey, Jennifer Parker, "Western and Arab countries increase aid to Syrian opposition", Foreign Policy, 28L2L2013,

http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2013/02/28/western_and_arab_countries_step_up_aid_to_syrian_opposition?wp_login_redirect=0

الفصل الرابع

الحِراكات العربية ومحاولات خلق مشروع الشرق الأوسط الكبير

إن مصطلح الفوضى الخلاّقة، حسب قول الكاتب زهير أندراوس، هو مصطلح سياسي عقائدي يُقصد به تكوّن حالة سياسية أو إنسانية مريحة بعد مرحلة فوضى متعمّدة الأحداث. وعلى الرغم من وجود هذا المصطلح في أدبيات الماسونية القديمة، حيث ورد ذكره في أكثر من مرجع، وأشار إليه الباحث والكاتب الأمريكي دان براون؛ كما كتب في هذا الموضوع الاقتصادي الأمريكي من أصل ألماني جوزيف شومبيتر الذي طرح التدمير الخلّاق في معرض اقتصادي، إلاّ أنه لم يطفُ على السطح إلاّ بعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003. علاوةً على ذلك، في تصريح وزيرة الخارجية الأمريكية الأسبق كوندوليزا رايس في حديثٍ أدلت به لصحيفة واشنطن بوست (Washington Post) الأمريكية في شهر نيسان (أبريل) 2005، حيث انتشرت بعض فرق الموت، والأعمال التخريبية، التي اتّهمت بأنها مسيّسة من قِبل الجيش الأمريكي وبعض الميليشيات المسلّحة التي تؤمن بأن الخلاص سيكون لدى ظهور المهدي المنتظر، والذي سوف يظهر بعد حالة من انعدام الأمن والنظام. إن كلّ ما يحدث وسيحدث في العالم العربي، هو تطبيقٌ فعليٌ لنظرية الفوضى الخلّاقة، التي تُعتبر من أبرز ما أنتجه العقل الاستراتيجي الأمريكي في تعامله مع المنطقة العربية وقضاياها الشائكة؛ ذلك أن وثيقة الفوضى الخلّاقة، كما يحلو للبعض تسميتها، تمّت صياغتها وتشكيلها من قِبل إدارة المحافظين الجدد، وأعلنتها آنذاك كوندالیزا رايس. لكنّها (أي الوثيقة) تُعَد من أهم مساهمات الثنائي الشهير: مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية السابقة، ورونالد ريغان الرئيس الأمريكي الأسبق، واللذين دعيا إلى ليبراليةٍ جديدةٍ يقودها المحافظون الجدد كما أسموهم، وتسودها أسواق وتجارة حرّة منفتحة بلا حدود!

وعليه؛ فإن الفوضى الخلّاقة اليوم هي مفتاح الشرق الأوسط الكبير الذي تناولته وثائق عديدة، بعضها سرّي وبعضها مشاع للعامة؛ شرق أوسط يحكمه التمزّق الطائفي والتشرذم العرقي، وتتحوّل معه المنطقة إلى كيانات صغيرة مفككة في حالة عداءٍ مستمرٍ فيما بينها. حتّى إن البعض ذهب إلى أبعد من ذلك، عندما أصبح يتحدّث عن سايكس – بيكو ثانية لتقسيم المنطقة، مع الإشارة هنا إلى أن مُفكّرين، مثل: المستشرق الدكتور برنارد لويس اليهودي الأمريكي من جامعة برنستون، باتوا يعلنون على الملأ وفاة العالم العربي ككيانٍ سياسي، مقترحين استخدام مصطلح الشرق الأوسط عوضاً عن العالم العربي [1].

فما يجري في سوريا منذ نحو العامين، وما جرى قبلها في العراق، ويحدث هذه الأيام في مصر، وما هو قائم بالفعل في اليمن، وفي ليبيا، هو الفوضى الخلّاقة أو ما بعدها. كما أنه يجب التأكيد على أن قيام الولايات المتحدة بغزو العراق في العام 2003، وتفكيكها الجيش العراقي وحزب البعث الحاكم، مُدخِلةً العراق في حالةٍ من الفوضى لا تزال تعانيها، لم يكن نابعاً بأيّ حالٍ من الأحوال، من خطأ أو من سوء تقدير من قِبل الإدارة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك، عندما هاجمت الولايات المتحدة أفغانستان عام 2001 بادّعاء القضاء على الإرهاب، وأشعلت فتيل حربٍ لا تزال متوهّجة، لم يكن خطأً في التقدير؛ بل إن إعلان الرئيس الأمريكي السابق بوش الابن عن حربٍ صليبيةٍ على الإرهاب الإسلامي، بعد تفجيرات الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) 2001، كان الطلقة الأولى للمحافظين الجدد بهدف تدمير العالمين العربي والإسلامي على حدٍّ سواء.

كما أن صنّاع القرار في واشنطن أنتجوا سياسة تضخيم العدوّ العربي – الإسلامي الشرقي، من أجل إيجاد المبرّرات والتسويغات لضرب هذا العدوّ بيدٍ من حديدٍ، ومنعه من التفكير في القضايا المفصلية للأمّتين. أمّا المرحلة الثانية التي انتهجها الامبرياليون في واشنطن وحلفائهم في القارّة الأوروبية، إضافةً إلى إسرائيل، وبالطبع وكلاء التنفيذ (أي الدول العربية المتآمرة

(1) - زهير أندراوس. «الفوضى الخلّاقة وخلافة الفوضى». مركز عرين للمعلومات. 2012/12/30:
http://www.areen.info/?p=3428:
عبد الرحمن صالحة. «الإدارة الامريكية والفوضى الخلاقة في العالم العربي». وكالة معاً الإخبارية. 2012/1/30:
http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=560434

مع واشنطن)، والمموّلة لخططها في القضاء على العالم العربي، وفي مقدّمتها مشيخات الخليج؛ فكانت المرحلة الثانية تشجيع قوى الإسلام السياسي المتزمّت في عددٍ من الدول العربية للقيام بثورةٍ ضدّ الطغاة العرب. فبدأ الحِراك في تونس وأطاح بالرئيس بن علي، وعرّج على مصر ليخلع الكنز الاستراتيجي لإسرائيل، حسني مبارك، كما أن الحِراك اليمني -إذا جاز التعبير- أطاح بالرئيس صالح؛ وفي ليبيا، قامت جامعة الدول العربية باستدعاء تدخّل حلف الناتو؛ فقتلت وجرحت وشرّدت طائراته مئات آلاف الليبيين لعزل العقيد القذّافي. ولكنّ الفوضى الخلّاقة ما زالت متأجّجة في هذه الدول الأربع؛ لا بل أكثر من ذلك، فإن الأوضاع في الدول المذكورة تحوّلت من سيّئة إلى أسوأ. ولا نُبالغ البتّة إذا قلنا وجزمنا: إن كرة الثلج التي بدأت بالتدحرج ستُواصل تدحرجها حتّى تصل إلى الدرك الأسفل، وتُقسّم المقسّم، وتجزّء المُجزّأ في العالم العربي الممزّق والمتشرذم أصلاً؛ ولا ينقُصنا حينها إلاّ العمل على تربيع الدائرة أو تدوير المربّع [2]!

ويبدو أن وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى سدّة الحكم في نهاية عام 2008، قد شكّل توصيفاً استراتيجياً لكلّ الأحداث التي مرّت في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، من الغزو الإنجلو الأمريكي للعراق عام 2003، واغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005، وخروج القوّات السورية من لبنان في العام نفسه، وفشل إسرائيل العسكري في حرب لبنان عام 2006، وفشل إسرائيل في حرب الرصاص المسكوب على غزّة (كانون الأوّل - كانون الثاني / ديسمبر - يناير 2008-2009)، وانفصال جنوب السودان عن الوطن الأم طبقاً لاتفاقية نيفاشا. وفتحت بذلك تغيّرات جيو استراتيجية، تجلّت في النظام الدولي، من خلال بروز دور صيني عالمي، وتنامي الحضور الروسي، وتراجع الولايات المتحدة في ريادتها للنظام الدولي؛ فقد تراجعت الأخيرة عن سياسات التدخّل العسكري المباشر، مثلما تراجعت عن الضغط على حلفائها لإجراء إصلاحاتٍ سياسية، بِما في ذلك مصر والسعودية، واعتمدت على تفويض حلفائها الإقليميين في المناطق التي تعدّها حيوية، ومالت إلى احتواء الدول المتناقضة مع توجّهاتها، وذلك عن طريق الاستفادة من نزوع قيادات هذه الدول لترتيب العلاقة

(2) - أندراوس. «الفوضى الخلّاقة وخلافة الفوضى». مرجع سابق.

معها؛ فأرسلت أكثر من إشارةٍ لقبولها بالأنظمة السياسة القائمة في سوريا، وليبيا، وإيران دون القبول بسياستها الخارجية. وسار الاتحاد الأوروبي في فلك السياسة الأمريكية، فحصل انفتاحٌ على الدول التي كانت مُصنّفة في محور الشرّ، وذلك بالاستفادة من الرغبة الجامحة لقيادة هذه الدول بالتعاون مع الغرب [3].

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن: (ماذا سيفعل العرب تجاه رؤية ترى في استقرار المنطقة تهديداً لمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية؟). في الحقيقة، هذا السؤال يحتاج إلى الكثير من التروّي قبل محاولة الإجابة عليه؛ فمصر التي تُعاني من أزمةٍ اقتصادية يمكنها، إن أرادت، تبنّي التجربة الكوبية التي تحدّت الحصار الأمريكي وما زالت على موقفها. والصين أيضاً التي ابتلعت الإهانات الأمريكية على مدار عقدين من الزمن، تمكّنت من إنعاش اقتصادها، حتّى باتت إمبراطورية اقتصادية تُضاهي الولايات المتحدة؛ ولا يمكن الاستهانة بأيّ حالٍ من الأحوال بأن الصين استعملت حقّ النقض (الفيتو) ثلاث مرّات متحدّيةً الولايات المتحدة. كما أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وافق على مضض بقبول الكثير من القيود الأمريكية في بداية إعادة بناء روسيا الجديدة بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، ولكنّه بعد أن ثبّت أقدام بلاده كشّر عن أنيابه، ولم يعُد يأبه للامبرياليين الأمريكيين، وشاركت بلاده مع الصين في الفيتو ضدّ التدّخل العسكري في سوريا [4].

وبالرغم من أن الحِراك الشعبي العربي قد اندلع لهدفٍ واحد، ألاَ وهو حقّ الشعوب في الحصول على الديمقراطية، وتقرير مصيرها، وامتلاك زمام أمورها، إلاّ أن الرؤى الغربية تجاهه تباينت تبايناً حاداً؛ فبينما كان ردّ الفعل سريعاً وواضحاً مع الحالة التونسية بضرورة تخلّي الرئيس بن علي عن السلطة، كان ردّ الفعل الغربي بطيئاً ومتلكّئاً بعض الشيء في حالة الرئيس المصري مبارك في البداية، حيث صرّحت هيلاري كلينتون وزيرة خارجية الولايات المتحدة وقتذاك، بأن نظامه مستقرّ، ولكنّه يجب أن يجري إصلاحات جوهرية، وذلك قبل أن ينهار النظام بكامله وتؤيّد

(3) - التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، ص6-7.

(4) - أندراوس، «الفوضى الخلّاقة وخلافة الفوضى»، مرجع سابق.

الإدارة الأمريكية الثورة. أما في الحالة الليبية، فكان ردُّ الفعل الغربي حاسماً وسريعاً وإيجابياً بتدخّلٍ عسكري كامل وبدعم لوجستي، وبفرض حظر طيران، وبتوفير السلاح للثائرين. أما في الحالة السورية، فقد ظلّ ردُّ الفعل الغربي يراوح مكانه وكان بطيئاً، وبدا أنه غير عابئٍ بشلاّلات الدماء المستمرّة في البلاد، بصرف النظر عمّن المتسبّب بها. وبينما خيّم الصمت الغربي على الحالة البحرينية، إلاّ أنه كان فاتراً وخافتاً فيما يتعلّق بالحالة اليمنية، وظلّت العلاقات مع الرئيس اليمني متواصلة وممتدّة حتّى اللحظة الأخيرة من حكمه[5]!

أوّلاً: الحراك بين الديموقراطية والدين

ويتحدّث سامي جميل جاد الله في مقالةٍ له عن موضوع الديمقراطية ويفتتحها بالوضع في مصر، وما تضخّه الولايات المتحدة من أموالٍ لتقويض الديمقراطية فيها، بعد إجراء أوّل عملية انتخابات نزيهة فيها منذ نحو 70 عاماً. وتحدّث عمّا يحصل الآن من قِبل الكثيرين، بمن فيهم أحزاب جبهة الإنقاذ، من محاولات لإفشال الديمقراطية وطرد محمّد مرسي من رئاسة الدولة. كما يُلقي جاد الله بجزءٍ من اللوم على مرسي والإخوان المسلمين الذين لم يتفهّموا أولويات الشعب الذي قام بحِراكه، وكان يرغب بإعادة بناء مؤسسات واقتصاد البلد للتغلّب على الفقر، وتعزيز البنى التحتية، والحقوق المدنية، والأجهزة الأمنية ... إلخ، الأمر الذي تحاول المعارضة استغلاله.

ويركّز جاد الله على أن مسار تقويض الديمقراطية ليس وليد حالة مصر، بل حدث ذلك مع السلطة الفلسطينية عام 2006 عندما فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية، حيث تآمرت حركة فتح مع إسرائيل والولايات المتحدة، ومصر، والأردن، لتقويض حماس بشتّى الوسائل وإفشالها. كذلك، تحدّث عن الواقع العربي بشكلٍ عام، وأنه ليس وليد اللحظة ولا يقتصر على فلسطين ومصر، بل يشمل أيضاً بلداناً أخرى كالعراق، وتونس، وليبيا، واليمن وغيرها، واختتم بالحديث عن قلّة الخبرة لدى من وصلوا إلى الحكم اليوم [6].

(5) - الزواوي، «موقف الغرب من الثورات العربية»، مرجع سابق.

(6) - Sami Jamil Jadallah, "Arab Democracy; Now or Never", Veterans Today, 4/2/2013, http://www.veteranstoday.com/2013/02/04/arab-democracy-now-or-never/

ومهما يكن من أمر، ففي زمن الزعيم الألماني أدولف هتلر، أطلق وزير إعلامه غوبلز تصريحه الشهير: (عليك أن تكذب، ثمَّ عليك أن تكذب، ثمَّ عليك أن تكذب بهذا الإصرار، حتّى يصدّقك الناس). واليوم، نجد هذه المقولة ماثلة في مدى كذب بعض القنوات الفضائية العربية التي تسير في ركب الغرب، ومن ورائها بعض الشباب العربي المتخرّج من الجامعات الأمريكية والمعاهد الديمقراطية، ومنظمات المجتمع المدني المموّلة من الغرب تحت مسمّى نشر الحرّيات، وحقوق الإنسان، والأنظمة الورقية، والأحزاب الكرتونية، لتوهم الشعوب العربية بأن ما يجري من دمار وانقسامات في العالم العربي هو ربيع ثورات، انفجرت في وجه تلك الأنظمة الورقية العميلة.

فحسب قول منال محمّد الكندي: إن كلّ إنسانٍ طبيعي سويٍ يعلم أن فصل الربيع هو فصل تزدهر فيه الأزهار، وتُثمر الأشجار ليعمَّ الخير على الأرض. ولكن، ربيع الحِراكات العربية كانت ثماره دماء، وقتل، وبطالة، وتشريد، ونزوح، وانفجارات، وارتفاع الأسعار، وانقطاع الكهرباء، وإغراق البلاد في فوضى عارمة، وتعسّر الحياة بكلّ أشكالها، وشهرة الرويبضة الذين ظنّوا أنفسهم أصحاب نضال؛ فجنت عليهم تلك الحِراكات شهرة لم يحلموا بها، بعد أن هرولوا مع بعض الأحزاب نحو الولايات المتحدة ليطمئنوها على برامجهم وعلى حرصهم الشديد على أمن إسرائيل بالدرجة الأولى، والاتفاقيات الموقّعة معها! ونتيجةً لأغراض وأهداف أمريكية، وأوروبية، وإسرائيلية. الشعوب لم تعد مجرّد أفراد من المنتفعين، بل صارت قنوات وفضائيات عربية وبأموال عربية، ومنظمات مجتمع مدني، وأحزاب معارضة تقود الضلال، وتكذب ثمَّ تكذب، وبكلّ إصرار، حتّى صدّق العالم بأن هذا الدمار هو ربيع بعد أن غطّوا الشمس بمنخل. إنه ربيع، ولكن ليس للعالم العربي، بل ربيع لأعداء الأمّة المتربّصة بها؛ فهذا الربيع أيّ د قرار تقسيم السودان، وتسليم ليبيا هدية مهداة للشركات عابرة القارّات وللمحتلّ الأجنبي، تحت حجّة تسلّم المعارضة لحكم البلاد، كما كان الحال في العراق، عبر إغراقها في انقسامات، وتفجيرات، ونهب لثرواتها، وانتشار الإرهاب.

إن الإرهاب الذي دعت الولايات المتحدة من خلال الرئيس جورج بوش الابن إلى القضاء

عليه، صارت معركته في أرض العالم العربي ذاته! وما نراه اليوم هو ازدياد ذلك الإرهاب قوّة، مع استباحة القوّات الأمريكية للأراضي العربية، والأجواء العربية، والثروات العربية تحت وطأة هذا الشعار. فأيّ ربيعٍ هذا، وسوريا تشتعل ناراً ودماراً، والفتنة الطائفية تمتدّ خيوطها للبنان لتحرقها، والمعارضة فيها تريد أن تطبّق ما قامت به المعارضة العراقية، والمعارضة الليبية بإدخال البلاد في الدمار والفساد والانقسام والنزوح والتشريد! وأيّ ربيعٍ هذا، والشعوب العربية تخرّج أفواجاً تدقّ سفارات الولايات المتحدة وأوروبا والأمم المتحدة، وتسلّم الشرعية الدستورية والبلاد لتقع تحت إشرافٍ أممي دولي، والسفير الأمريكي يحكم بلاد هذه الثورات ويدير الصراع الذي هو صناعته وتدبيره، ليكون الاحتلال مباشراً وغير مباشر، وليتمّ النهب بطريقةٍ أكثر رقيّاً، وتحت شعارات نشر الديمقراطيات والحرّيات وحقوق الإنسان، كالتي نشرتها في العراق والتي تعاني أمراضها السرطانية حتّى يومنا هذا. لكن هذه المرّة، الولايات المتحدة كانت أكثر ذكاءً؛ حيث تمّ دخولها ونشرها للديمقراطية في بلاد الثورات العربية بشكل أكثر نظافةً، فبدت وكأنّ يديها ليست ملطّخة بالدماء.

وبحسب الكندي، أيّ حِراك هذا والحال في الدول العربية أسوأ ممّا كانت عليه سابقاً؛ أيّ حِراكات هذه التي جعلت من مفتي الديار المصرية، والداعي الإسلامي اليمني الحبيب الجفري، يزوران القدس المحتلّة تحت حراسةٍ إسرائيليةٍ في نيسان (أبريل) 2012، في ظلّ ادعاءات كاذبة بأنهما كانا تحت حراسةٍ عربية! كيف والقدس محتلّة من إسرائيل وتذيق أصحابها العذاب والويلات والحصار، ولا يستطيع أحد تحريك ساكن إلاّ من خلال تمثيليات عبر شاشات الفضائيات بحرق العلم الإسرائيلي، والاستنكار والصراخ والعويل وجعجعة لا يُرى بعدها طحيناً، سوى أنها تسوُّق لإسرائيل أحقية في أن تغتصب أكثر وتقتل أكثر وتعتبر نفسها ضحية! وأيّ حِراكٍ هذا، ومن أشعله كان يتبنّى الكذب والشعارات الفضفاضة، والشتم واللعن والارتزاق والقتل؛ فهؤلاء لم يفرقوا كثيراً، لا شكلاً ولا مضموناً، عن تلك الأنظمة التي قامت الحِراكات لإزالتها؛ ولكن، كانت إزالتها خدمةً لأعداء الأمّة العربية. فكلّ يوم يُثبت الإنسان العربي بكلّ أطيافه وفئاته بأنه ما زال يتبنّى ثقافة العبيد، ولا يستطيع أن يحارب إلاّ أخوه، ولا تظهر رجولته إلاّ بقتل

أخيه. إن الحِراكات العربية جعلت من الدين مجرّد وظيفة، تمَّ توظيفه لخدمة أغراض سياسية. وتجارية تخدم أعداء الأمّة الإسلامية، وتبيح الدم العربي المسلم، وقتله بأيدٍ عربية، وأيدي حلف الناتو والقوّات الأمريكية، لتحرير الشعوب العربية من أنظمتها الديكتاتورية (7).

أما عن دور التيّارات الإسلامية فيما يدور على الساحة العربية، يقول الدكتور محمود إسماعيل: إن أوّل من دشّن مصطلح (ثورات الربيع العربي) هو الرئيس الأمريكي أوباما، الذي استلهمه من الثورة الفرنسية، ومن التاريخ الأوروبي، عندما حاصر الائتلاف الأوروبي الملكي الثورة أكثر من مرّة، وتصدّى لمحو آثار الثورة الفرنسية التي انتقلت عدواها إلى كثيرٍ من الممالك الأوروبية لتُشعِل عدداً من الثورات الناجحة. وكانت الحرب سجالاً بين الثورة والرجعية الأوروبية بين عامي 1838- 1848، حتّى قضت الرجعية الملكية على الثورة في الدول الأوروبية التي عُرفت بدول الربيع الأوروبي؛ وهو واقعٌ يُمارس حالياً على المستوى العربي، وتنفّذه - حسب إسماعيل - الرجعية الدينية (قوى الإسلام السياسي)، التي أوكلتها واشنطن مهمّة القضاء على الحِراكات العربية وحصارها؛ وهذا يعني أن الدلالة الحقيقية لمصطلح (الربيع العربي) تعني عزم الولايات المتحدة على إجهاض الحِراكات العربية؛ فليس جزافاً أن الأنظمة التي جاءت بعد هذه الحِراكات تشكّلت من الإسلاميين ممّن هم على صلة بالمخابرات الأمريكية، وقاموا بدور البديل للتدخّل العسكري المباشر؛ فأميركا تريد إعادة تشكيل للمجتمعات العربية على أسس جديدة ترتكز على معايير طائفية وعرقية. لذلك، لا نجد غرابةً فيما صدر من مواقف الإسلاميين إزاء الحِراك المصري، حين اعتبروا الثائرين أهل بدع وفتن وضلال لخروجهم على وليّ الأمر! والأنكى كان تحالفهم مع العسكر لإجهاض الحِراك، ناهيك عن العمالة لدول عربية رجعية وأخرى أجنبية لأجل الوصول إلى السلطة بذريعة تطبيق شرع الله.

وجزء من هذا المخطّط نفّذه رؤساء الدول فيما يُسمّى (بثورات الربيع العربي)؛ فجريمة حسني مبارك الحقيقية هي تطبيقه لمخطّط أمريكي- إسرائيلي قائم على إضعاف مصر التي تتمتّع بثقل ديموغرافي، وتجريف العقلية المصرية بضرب البدن والعقل، والعمل على تغذية

(7) - منال محمّد الكندي، «ربيع عربي أم رياح مدمّرة تعصف بالعالم العربي»، مدوّنة سيّد أمين، 2012/5/26:
http://albaaselaraby.blogspot.com/2012/05/blog-post_26.html

النعرات الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، لتمهيد التربة لمثل هذه التيّارات المتشدّدة للعمل بكلّ حرّية [8]. وحول ما ذهب إليه الدكتور محمود إسماعيل من علاقة قوى الإسلام السياسي بالولايات المتحدة، وتحالفها أو تنفيذها للسياسات الأمريكية في المنطقة؛ فإن كنّا نرى في بعضه بعض الوجاهة والقبول، لكن من الصعب قبولنا بكلّ ما أتى عليه دفعة واحدة. فقوى الإسلام السياسي قد يبدو للوهلة الأولى أنها تساير الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ولكنّ ذلك يأتي من باب السياسات المتغيّرة دوماً والمتقلّبة؛ فتلك القوى تضع نصب أعينها مصالحها الذاتية التي تعمل على تحقيقها، بُغية الوصول إلى سدّة السلطة في بعض بلدان المنطقة، خصوصاً البلدان التي تمتلك فيها نفوذاً شعبياً عارماً، كحالة مصر على سبيل المثال.

يدعم ما ذهبنا إليه، فهم الحِراك كفعل اجتماعي-سياسي مركّب، ومعقّد. وفي حالةٍ كالحالة العربية، حيث المنطقة محطّ أنظار العالم، ومحلّ تطلّعات هيمنة الدول الكبرى، فيما دول المنطقة فقيرة وتعتمد اعتماداً كبيراً على الدعم الخارجي واقتصادها مرتبط بالغرب؛ فإن سيرورة الأحداث لا تسير بفعل القوى الذاتية للشعوب ونخبها السياسية فقط، بل إن لتأثيرات أو تدخّلات القوى الخارجية دور أساس فيها؛ سواء أكانت تدخّلات مباشرة كما جرى في ليبيا، أم غير مباشرة ولوجستية لقوىً داخلية بعينها كما هو الحال في سوريا، وبدرجةٍ أقلّ في مصر، بينما كانت تونس النموذج الوحيد لحِراكٍ شعبيٍ خالص. وفي جميع الحالات الحِراكية السالفة الذكر – عدا بعض الأحزاب الصغيرة في تونس – لا يوجد أيّ حزب أو قوّة سياسية تطرح رؤية معادية للغرب، بل يمكن القول إنها باتت اليوم كلّها تتودّد للغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، ولا تناصبه العداء، ولكنّها تتفاوت في درجة تقرّبها للغرب من حزبٍ إلى آخر!.

وهكذا نلاحظ تصاعد الحديث عن دورٍ أمريكي - غربي في الحِراكات العربية، سواء من حيث التخطيط لها، أو ركوب موجتها، ودعمها لوجستياً، وخصوصاً من خلال وسائل الإعلام الغربي أو العربي التابع (القنوات الفضائية)، وأن هدف التدخّل الأمريكي هو تنفيذ استراتيجية أمريكية تنادي باستيعاب حركات "الإسلام المعتدل"، ودمجه بالحياة السياسية، أو خلق حالة

(8) - حافظ، «المفكّر والمؤرّخ د. محمود إسماعيل»، مرجع سابق.

من الفوضى البنّاءة أو الخلاّقة، تُمكّن الإدارة الأمريكية من إعادة بناء الشرق الأوسط مجدّداً تحت عنوان: (الشرق الأوسط الكبير)، بما يمكّنها من تصفية كلّ من يشكّل تهديداً لمصالحها الاستراتيجية الآنية أو المستقبلية أو تهديداً لإسرائيل! فالواقعية السياسية السائدة اليوم تقول: إن الشعوب، وأحزابها (الثورية) لا تضع على رأس سلّم اهتماماتها وأولوياتها معاداة الولايات المتحدة والغرب، ولا القضايا الكبرى، كالوحدة العربية والإسلامية أو تحرير فلسطين ... إلخ؛ بل هي تريد التخلّص من الأنظمة الدكتاتورية وتحقيق الحرّية والحياة الكريمة، وخصوصاً الاقتصادية. وفي مسعاها هذا؛ فإنها مستعدّة للتعاون أو التحالف مع أيّ طرفٍ خارجي، سواء كان حلف الناتو أو الولايات المتحدة أو تركيا أو أنظمة عربية موالية أصلاً للغرب وتنفّذ سياساته. والواقعية السياسية تقول أيضاً إن الغرب الذي يحكمه مبدأ (لا توجد صداقات دائمة ولا عداوات دائمة بل مصالح دائمة)، مستعدٌ للتحالف، أو التعامل مع أيّ حزب، أو جماعة عربية أو إسلامية، تكون بدورها مستعدّة للحفاظ على مصالحه في المنطقة، والبحث عن قواسم مشتركة بين الطرفين!

وعليه؛ فإن القول بتحالفٍ أو تنسيقٍ بين جماعة الإخوان المسلمين والولايات المتحدة لإحداث تغييرٍ في المنطقة، لا يعني أن هذا التحالف له بُعد استراتيجي وأهداف واحدة من الطرفين؛ فهو أقرب إلى التحالف التكتيكي أو الظرفي، ومن غير المؤكّد استمراره طويلاً. وهو تحالفٌ لا يتضمّن إصدار حكم سلبي بالضرورة على جماعة الإخوان ضمن منطق الواقعية السياسية، لأنه لو لم يكن للإخوان حضور شعبي واسع، ولو لم يكونوا قوّة فاعلة، ما توجّهت الولايات المتحدة للتعامل معهم أو دعمهم؛ إن أنظمة بن علي في تونس، ومبارك في مصر، وحتى نظام القذّافي في ليبيا بعد تسوية قضية طائرة لوكيربي، لم تكن مصدر تهديد للمصالح الغربية. لكنّ الغرب شعر أن الدور الوظيفي لهذه الأنظمة انتهى، وأن قوىً جديدة صاعدة (الإسلام السياسي) لا يمكن مواجهتها بالقوّة، فركب الغرب موجة الحِراكات حتّى لا يخسر حلفاءه القدامى، والقوى الصاعدة في نفس الوقت! فالغرب كان بدايةً يوظّف الإسلام السياسي كأداة لمواجهة مناوئيه من الحركات والأنظمة العربية؛ كنظام الرئيس عبد الناصر والشيوعيين والقوميين؛ ولكن، بعد

اشتداد عود هذه الجماعات؛ اضطّر لإعادة النظر في استراتيجية التعامل معها بما يتناسب مع كلّ حالة. فإن ترافقت قوّة الجماعات الإسلامية مع سياسة معادية للغرب، كان لا بُدَّ من ضربها واستئصالها، كما جرى مع تنظيم القاعدة. ولكن، إن استمرّت هذه الجماعات بانتهاج سياسة براغماتية مهادنة للغرب ولا تهدّد مصالحه، فلا ضيرَ من استمرار التعامل معها بعد وصولها للسلطة؛ بل مساعدتها حتّى؛ وبعد ذلك ستُحدّد العلاقة بين الطرفين حسب نهج هذه الجماعات وهي في السلطة [9].

ونحن علينا قبل إصدار أيّ حكم قاطع يخصّ الحِراكات العربية، الإشارة إلى شخصية تداولتها وسائل الإعلام المختلفة، ويبدو أنه كان لها دور مؤثّر في تلك الحِراكات. إنه برنارد هنري لويس ليفي، المفكّر الجزائري المولد، الفرنسي النشأة، من سلالةٍ يهوديةٍ ثريّةٍ استوطنت مدينة بني صاف في غرب الجزائر، ثمّ هاجرت إلى فرنسا، وكان صحافيّاً ومراسلاً حربياً لعددٍ من الصحف في عدّة حروب، بين بنغلاديش، وباكستان، وفي كوسوفو، والسودان. وهو من أخلص أصدقاء الرئيس الفرنسي الأسبق ساركوزي، حيث أسهم في تأسيس المجلس الوطني الليبي، وأقنع ساركوزي بالتدخّل العسكري في ليبيا؛ وهو اليوم يحمل راية التدخّل العسكري في سوريا، وبالتالي اعتباره عرّاب، أو فيلسوف الحِراكات العربية المعاصرة!

وكان ليفي قد ربط بين انتصار الشعب الليبي على القذّافي ونيله الحرّية، وبين انتصار "الشعب اليهودي" على الظلم والقهر. والتشابه بين الحالة الليبية والحالة اليهودية يتمثّل عنده في كيفيّة تحويل الفلسفات والأفكار إلى خطواتٍ عملية؛ فكما نجح الزعيم الصهيوني تيودور هرتزل في تحويل الأفكار الصهيونية إلى أعمال، نجح برنارد ليفي في تحقيق الأفكار وقضى على طاغية ليبيا، وعليه؛ فإن ليفي هو هرتزل الثورات (الحِراكات) العربية [10]!

وكان ليفي قدّم نظريته هذه بالعبارة والصورة في فيلمه: (قسم طبرق) الذي أخرجه بالاشتراك

(9) - إبراهيم أبراش، «الثورات العربية وصعود الإسلام السياسي وتأثيرهما على القضية الفلسطينية». ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية، 2012/8/4: http://palnation.org/vb/showthread.php?p=3466

(10) - توفيق أبو شومر، «هرتزل الربيع العربي»، موقع الفكر القومي العربي، 2012/5/30: http://alfikralarabi1.blogspot.com/2012/05/blog-post_1733.html

مع المخرج الفرنسي مارك روسيل، والذي قدّمه في عرض خاصّ ضمن فعاليات مهرجان (كان) السينمائي، حيث يقول ليفي: "إن الفيلم جاء ليصوّر خصوصاً كيف يمكن تحقيق الأفكار لأوّل مرّةٍ في التاريخ عبر التدخّل العسكري في بلد؟"؛ وهو لا يتكّلم عن ليبيا إلاّ ليتحدث عن سوريا التي يريد لها تدخّلاً دولياً مماثلاً لِما حصل في ليبيا. ويصوّر ليفي في الشريط تحرّكاته بجانب المسؤولين الفرنسيين، وفي العالم لإقناعهم بضرورة التدخّل العسكري في ليبيا، وذلك بالتشاور مع المعارضة الليبية حيث زار ليبيا مرّات عدّة. ولعب ليفي في ذلك دور المستشار لدى الرئيس ساركوزي، الذي أكّد أن التأخّرِ في فعل شيء بالنسبة لكلٍ من تونس ومصر كان من دوافع التدخّل لاحقاً في ليبيا. لكنّ أسئلة كثيرة طُرِحت حول العوائد الاقتصادية على فرنسا خصوصاً، والحلف الأطلسي عموماً من هذا التدخّل، وحول من سيدفع الفاتورة، خاصّة بعد ظهور وثائق نشرتها الصحافة الفرنسية تشير إلى ذلك، وإلى أن لفرنسا حصّة من عائدات النفط الليبي، نتيجةً لتدخّلها في ليبيا وفرض منطقة حظر جوّي فوقها، تقلّل من شأن الدور الذي لعبه ليفي. غير أن المفكّر الفرنسي نفى حقيقة الصفقات النفطية، واعتبر أن ما ذكرته الصحافة مجرّد حماقة؛ فهذا أوّل تدخّل عسكري في التاريخ ليس غايته المصالح! فالأمر لم يكن تدخّلاً كما حدث في العراق، ولا احتلالاً تبعاً لمصالح استراتيجية كما حدث في بعض البلدان؛ ما حدث في ليبيا كان معجزة تمثّلت باجتماع عدد من رؤساء الدول الذين ما زالت في قلبهم حرقة البوسنة والهرسك، فقرّروا أنه من غير الممكن ترك مدينة بنغازي الليبية للدمار!

وكان ليفي قد عقد مؤتمراً صحافياً في ظروفٍ غير معهودة، في مهرجان (كان). وقبل المؤتمر الصحافي، كان قد حضر المندوب العام للمهرجان تييري فريمو على غير العادة، وحضر المؤتمر إلى جانب ليفي، شخصيات ليبية، بينها السفير الليبي السابق في باريس بعد الحِراك منصور سيف النصر، ووفد سوري تكّون من: الصحافي الكردي وليد خليفة، وعضو المجلس الانتقالي السوري عن الأكراد عزيز عثمان، والرسّامة رندى قسيس. ولم يرَ أحد من هؤلاء الفيلم، ولا تعرّف على مضمونه باستثناء رندى قسيس، كما أعلن في المؤتمر الذي حضره على المنصّة إضافةً إلى ذلك أربعة أشخاص لم تُكشف أسماؤهم، ظهر اثنان منهما ملثّمين، وأعلنا أنهما وصلا في الساعات الأخيرة من سوريا، وأنهما مقاتلان ومضّطران لذلك لأسبابٍ أمنية، حيث ادّعى ليفي

أنه من المهم ظهور هؤلاء المقاتلين إلى جانبهم في مهرجان (كان) لأن الفيلم مُهدىً لهم. كما دعا ليفي الجمهور الذي سيشاهد الفيلم إلى تصوّر مدينة حمص السورية بدل مدينة مصراتة الليبية التي يراها في الفيلم، وإلى وضع مدينة درعا بدل مدينة بنغازي وحتّى دمشق بدل طرابلس؛ وتمنّى أن تكون هذه الصور التي التقطت بالأمس صوراً للغد، وأن يتمّ النظر إليها، وكأنها صُوِّرت في سوريا، وجدّد دعوته للتدخّل العسكري في سوريا [11]!

إن الحِراكات الشعبية العربية لا تعني تحقيق الديمقراطية بصورةٍ تلقائيةٍ في العالم العربي. وكذلك، فإن إسقاط نظام سياسي لا يعني محواً نهائياً للسلطوية السياسية القائمة في هذا البلد العربي أو ذاك، منذ زمن الاستقلالات العربية في القرن الماضي. ومع ذلك، فإن الحِراكات العربية في نظر العديد من المحلّلين الغربيين، هي أوّل حِراكات حقيقية في القرن الحادي والعشرين التي هزّت المنطقة المغاربية والشرق الأوسط؛ وهي بالمقارنة مع عنف الولادة الثورية في بعض البلدان العربية الأخرى، وانطوائية بعض الديكتاتوريات الملكية، تكاد تكون نموذجاً!

مهما يكن من أمر، فمع اندلاع الحِراكات العربية حدث فراغٌ في المجتمع العربي، بسبب عدم صياغة دستور جديد يواكب منحى الحياة السياسية الجديدة التي بناها هذا المجتمع على آمال الحرّية والتطلّع نحو الديمقراطية. وبما أن عملية بلورة دستور جديد ستأخذ وقتاً حتّى يتمّ تعزيز فرض سيادة وحكم القانون، فإنه سيكون من الصعوبة بمكان إخضاع أبناء شعوب تلك الدول إلى القوانين القديمة، باعتبار أنهم يرون أن مجرّد خضوعهم لها يُعتبر ردّة عن الديمقراطية إلى عهود الأنظمة الاستبدادية. ومع ذلك، فإن هذه الحرّية الجديدة التي حصلت عليها تلك الشعوب مقابل تضحياتٍ جسام وثمنٍ غالٍ، قد أتاحت الفرصة لبعض الجماعات التي لديها أجندات خاصّة بها للاستفادة من أجواء فوضى ما بعد الحِراكات، وتجيير هذا الوضع الاستثنائي الممنهج لمصلحتهم الخاصّة؛ ولهذا السبب ما زلنا نشهد التناحر الطائفي أو الفئوي، الذي لن يؤدّي سوى لخلق المزيد من الفوضى التي حتماً ستهدّد استقرار دول تلك الحِراكات. وليس بالإمكان تجاهل الأدوار التي لعبها عدد من وسائل الإعلام، في تعميق حدّة الشقاق داخل المجتمع العربي؛ كما

---

(11) - «برنارد ليفي يقارن مسيرة الليبيين بمسيرة الصهيونية في فلسطين». موقع أمجاد العرب. 2012/5/28:
http://www.amgadalarab.com/index.php?todo=view&cat=32&id=00013897

أن هناك سبباً آخر للفوضى الخلاّقة التي حدثت في أعقاب هذه الحِراكات، وهو أن كلّ فئة من الناس لديها تصوُّرٍ مختلف لمعنى الحرّية. فقد ظنّ الكثيرون أن هذه الحرّية إنّما هي أحد صكوك الغفران التي تسمح لهم بأن يفعلوا ما يشاؤون دون التفكير في العواقب، ناسين أو متناسين أن الحرّية الكبرى لا تأتي إلاّ مترافقة مع مسؤولية أكبر، كما أن المسؤولية مبدأ وشرط للحرّية. كذلك، فإننا نجد أن غالبية قيادات الحِراكات العربية، هم من شريحة الشباب الذين تشبّعوا بمبادئ وأفكار حديثة وضعتهم في موقف تحدٍّ واضح لكلّ ما هو قديم، وتمرّدوا على كلّ ما يمكن أن يندرج في سياق الإطار التقليدي القديم؛ فالمُثل والقِيم الأخلاقية العربية والإسلامية التي كانت تستحوذ في السابق على كامل التقدير والاحترام، أصبحت مفقودة الآن وضاعت في خضمّ تناقضات هذه الثورات [12].

وحسب قول فراس أبو هلال، فإنه منذ انطلاق الحِراكات العربية وبالذات في مصر، أبدت إسرائيل موقفاً واضحاً ضدّها وضدّ أهدافها المطالبة بإسقاط الأنظمة الاستبدادية والفاسدة في الدول العربية، وإقامة نظمٍ ديمقراطية تحترم حرّية المواطن وتقيم العدالة الاجتماعيّة. وبناءً على المفاهيم المتأصّلة في الثقافة السياسية الإسرائيلية، وفي مقدّمتها العداء للديمقراطية في الدول العربية وللوحدة العربية، ناصبت إسرائيل الحِراكات العربية وقوى التغيير في الدول العربية العداء، وذلك عبر تصريحات مسؤولين في الحكومة وفي المؤسسة الأمنية، وما كتبته وسائل الإعلام وتحليلات المؤسسة الأكاديمية ومختصّين في الشؤون العربية، وشكّكت في أصالتها وفي قناعاتها وفي الأهداف التي تناضل الحِراكات العربية من أجلها.

وفي الوقت نفسه، دافعت إسرائيل عن أنظمة الاستبداد والفساد، وخاصّةً تلك التي صنّفتها إسرائيل في خانة الدول المعتدلة، وفي مقدّمتها مصر في عهد مبارك، وتونس في عهد بن علي. ولم تُخفِ وسائل الإعلام والمؤسسة الأكاديمية الإسرائيلية طوال العقود الماضية إعجابها بإتقان تلك الأنظمة عملية قمع شعوبها، ونجاحها في فرض أنظمة قوية ومستقرّة بواسطة القمع المنهجي المنظّم؛ ولكن، في الوقت نفسه، كانت دولاً ضعيفة فشلت في مواجهة إسرائيل واستكانت لاستراتيجيتها

(12) - خالد عبد الرحيم السيّد، «القِيم المفقودة في الربيع العربي»، جريدة الوفد المصرية، 2012/9/22:
http://www.alwafd.org/%D8%B5%D8%AD%D9%81/369%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

ولسياستها ولأجندتها في المنطقة [13]. وقد وصل العداء الإسرائيلي لقيام نظامٍ ديمقراطيٍ في مصر بالذات والخشية منه حداً أثار الصحفي والكاتب الإسرائيلي عوفر شيلح، الذي كتب مقالاً في صحيفة "معاريف" بعنوان (الديمقراطية ليست للعرب)، استهلّه بالتأكيد على أنه لا يوجد إسرائيلي عاقل لا يخشى من نتائج الثورة المصرية، نظراً لوجود معاهدة "سلام" بين مصر وإسرائيل! فالإخلال بهذه المعاهدة سيؤثّر سلباً في جميع نواحي الحياة في إسرائيل. وحلّل شيلح الرؤية الإسرائيلية التي تنادي بأنظمة حكم عربية مستبدّة، ورأى أن وراء ذلك دافعين، أوّلهما: الخشية من أن الديمقراطية تعمل على وصول الإسلام السياسي إلى سدّة الحكم. وثانيهما: الاستعلاء الإسرائيلي الذي بات حاجة، وضرورة نفسية ملحّة للإسرائيليين بأن يكون العرب متخلّفين وظلاميين، وغير جديرين بالحصول على حقوق إنسانية أساسية؛ وأكّد شيلح بأن أن هذه الرؤية الإسرائيلية سائدة بين جميع الإسرائيليين، بصرف النظر عن انتماءاتهم الحزبية[14].

ويقول الدكتور عبد الإله بلقزيز، الكاتب والمثقّف القومي المغربي، الذي هاجم حِراكات الشعوب العربية: إن ما يُسمّى (بالربيع العربي) هو في الحقيقة ربيع الحركات الإسلامية، وهو تطبيقٌ مرن للفوضى الخلّاقة التي أطلقتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن. وأضاف بلقزيز: إنه لولا دعم الإدارة الأمريكية لما نجحت الحِراكات في تونس ومصر، وذلك بتدخّلها لدى المؤسسة العسكرية في هاتين الدولتين لإرغامهما على الحياد، وعدم التدخّل ضدّ المنتفضين، فضلاً عن التدخّل المباشر في إطار حلف الناتو في ليبيا. وأردف قائلاً: إن ما يجري في سوريا لا يمكن أن يُسمّى ثورة بأيّ حالٍ من الأحوال، بل هو استدراج لحربٍ أهليةٍ بدعمٍ وتدخّلٍ من القوى الغربية وبعض الأنظمة العربية بتغطيةٍ إعلاميةٍ عربية ودولية منحازة، وإن خطأ المعارضة السورية أنها وضعت يدها في يد الإمبريالية العالمية، متّهماً هذه المعارضة بالعمالة للقوى الغربية.

(13) - لمزيد من التفاصيل، انظر: فراس أبو هلال، «الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية»، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان (أبريل) 2011، ص1-2؛ محارب، «تقييم حالة: إسرائيل والثورة المصرية»، ص3-8.

(14) - עפר שלח: «דמוקרטיה זה לא לערבים", מעריב, 2011/2/1:

http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/206/733.html

(عوفر شيلح، «الديمقراطية ليست للعرب»، صحيفة معاريف، 2012/2/1).

وفي المقابل، هو أثنى على من سمّاها المعارضة الوطنية، التي رفضت التعامل والتدخّل الأجنبي والعنف المسلّح والطائفية السياسية. وكشف بلقزيز أن الولايات المتحدة تتحكّم في العالم العربي عبر ثلاثي: الأنظمة، والمعارضات، والمجتمع المدني، وأنها تتحكّم في كلّ طرفٍ من هذه الأطراف في الوقت المناسب، لضمان مصالحها الدائمة والحيوية في المنطقة.

وأشار بلقزيز إلى أن ما نعيشه في ظل ما يُسمّى (بالربيع العربي) يؤشّر إلى إرهاصات بروز نظام عالمي جديد، من خلال بروز توافق بين روسيا والصين، وأن العالم حالياً يعرف تعددية قطبية اقتصادية لم تُترجم بعد إلى قطبية سياسية، وهو ما تبدو بوادره تلوح في الأفق مع التطوّرات السياسية الجارية في العالم العربي، لأن روسيا والصين وحلفاءهما تنبّهوا إلى أنهم خاسرون في العالم العربي مع صعود حركات سياسية متناغمة مع الإدارة الأمريكية، فليس بالوسع القول: إن السياسة الصينية والروسية مجرّد مشاغبة على نصٍ أمريكي، وإننا أمام بوادر تغيّر حقيقي في النظام الدولي [15].

من جهته، يعرض المفكّر الفرنسي تييري ميسان مخطّطاً جديداً يبدو واقعياً لتقسيم الشرق الأوسط، والذي يشتغل عليه البيت الأبيض والكرملين معاً. كما كشف عن المعطيات الرئيسية للمفاوضات الجارية حالياً دون استعجال للتوصّل لاتفاق نهائي. وتتأتّى أهمية ما كشفه ميسان من كونه يسمح بفهم المواقف الغامضة لواشنطن، التي غالباً ما تضع حلفاءها في طرق مسدودة، تجعلهم يتقبّلون لاحقاً المعطيات الجديدة التي سيتمّ استبعادهم منها؛ فالرئيس أوباما يتّجه نحو تغيير استراتيجيته الدولية بشكلٍ كامل، وذلك على الرغم من المعارضة التي واجهها مشروعه داخل إدارته بالذات؛ لأن الولايات المتحدة على وشك أن تصبح مستقلّة تماماً على صعيد الطاقة؛ وذلك بفضل استثمارها السريع للغاز الصخري، والبترول المستخرج من الرمال النفطية. لذا؛ فقد حان الوقت لتنفيذ انسحابٍ ضخم يسمح بإعادة انتشار القوّات الأمريكية في شرق آسيا، بهدف احتواء النفوذ الصيني من ناحية، كما ويجب فعل كلّ شيء يفضي إلى منع نشوء تحالف بين روسيا والصين، من ناحية ثانية. لذلك، من المناسب إتاحة فرصة أمام روسيا، من شأنها

(15) - محمّد الطاهري. «عبد الإله بلقزيز: الربيع العربي: فوضى خلّاقة بأيادٍ عربية». جريدة هسبريس الإليكترونية. 2012/12/6:
http://hespress.com/orbites/67601.html

أن تحرف أنظارها عن الشرق الأقصى. كما وتشعر واشنطن بالاختناق من علاقتها الفضفاضة مع إسرائيل الباهظة التكاليف، وغير المبرّرة على الصعيد الدولي، والتي تجعل كلّ الشعوب الإسلامية تقف ضدّ الولايات المتحدة. علاوة على ذلك؛ ينبغي معاقبة تل أبيب بكلّ وضوح على تدخّلها الفاضح في حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية، والتي راهنت فيها ضدّ الرئيس أوباما من ناحيةٍ ثالثة!

هذه العوامل الثلاثة، هي التي دفعت أوباما ومستشاريه كي يقترحوا على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين اتفاقاً؛ فواشنطن التي تعترف ضمنياً بفشلها في سوريا، مستعدّة لأن تترك روسيا تستقرّ في الشرق الأوسط دون مقابل؛ وأن تتقاسم معها السيطرة على هذه المنطقة. وضمن هذا المناخ، تمّ تدوين بنود إعلان جنيف في 30 حزيران (يونيو) 2012، حيث كانت الجهود منصبّة في ذلك الوقت، على البحث عن مخرجٍ للمسألة السورية؛ لكن، سرعان ما نسفت عناصر من داخل إدارة أوباما ذلك الاتفاق، حين سرّبوا للصحافة الأوروبية جوانب مختلفة من الحرب السرّية الدائرة في سوريا، بما في ذلك الأمر الرئاسي التنفيذي، الذي يطلب من وكالة الاستخبارات المركزية (C.I.A)، نشر رجالها ومرتزقتها فوق الأراضي السورية، وكان من نتيجتها أن شعر كوفي أنان بأنه بين فكّي كمّاشة؛ فتقدّم على الفور باستقالته من مهمّته كوسيط. أما البيت الأبيض، فقد فضّل من ناحيته الابتعاد عن الأضواء، تجنباً لأيّ انقسامات محتملة في عزّ حملة انتخاب أوباما.

وبالتالي، فإن ما تتصوّره إدارة أوباما هو إعادة تشكيل للشرق الأوسط خلال القرن الحادي والعشرين، تحت رعاية كلٍ من أميركا وروسيا. ففي الولايات المتحدة، وعلى الرّغم من بقاء أوباما في البيت الأبيض، إلاّ أنه ليس بوسعه في الوقت الحالي غير تصدير الشؤون اليومية. ومن ثمَّ، فإنه سوف يجتمع الأعضاء الخمس الدائمون في مجلس الأمن في نيويورك لمناقشة الاقتراحات التي قدّمها لافروف - بيرنز حول سوريا؛ وتتضمّن هذه الاقتراحات إدانة صريحة لأي تدخّل خارجي في الشأن السوري، وكذلك نشر مراقبين وقوّة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وتوجيه نداء لمختلف القوى المتصارعة، بضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتمهيد لانتخابات،

وتأتي أصالة هذا المخطّط من كون القوّات التابعة للأمم المتحدة، التي سيتمّ تشكيلها تحديداً من الجنود التابعين لمنظمة معاهدة الأمن المشترك، الأمر الذي يعني أن الرئيس بشّار الأسد سيبقى في السلطة، وسوف يترتّب عليه التفاوض على ميثاق وطني مع زعماء المعارضة غير المسلّحة المصطفاة، بالاتفاق بين موسكو وواشنطن، مع العمل على تفعيل هذا الميثاق عبر استفتاء عام، يجري تحت إشراف المراقبين الدوليين!

وما أن يعود الاستقرار إلى سوريا، حتّى يجري التحضير لعقد مؤتمر دولي في موسكو، لإحلال السلام الشامل بين إسرائيل وكافة جيرانها، حيث ترى الولايات المتحدة أنه من غير الممكن التفاوض على أيّ عملية سلام منفردة بين إسرائيل وسوريا؛ لأن السوريين يطالبون وباسم العروبة بحلٍ للقضية الفلسطينية أوّلاً. كما أنه من غير الممكن أيضاً إجراء مفاوضات سلام مع الفلسطينيين، بسبب تشرذمهم الحادّ، اللهم إلاّ إذا تمّ تكليف سوريا بإجبارهم على احترام اتفاق الأغلبية. لذلك؛ يجب أن تتّسم أيّة مفاوضات مستقبلية بالشمولية، وبالارتكاز إلى مرجعية مدريد عام 1991. ووفق هذه الفرضيّة، سوف يتحتّم على إسرائيل الانسحاب قدر الإمكان إلى حدود عام 1967، وأن تندمج الأراضي الفلسطينية بالأردن، ليشكّلا الدولة الفلسطينية النهائية! وسوف يُعهد بحكومة تلك الدولة إلى الإخوان المسلمين بوصفها الحلّ المقبول في نظر الحكومات العربية الحالية.

وبالتالي؛ سوف تعيد إسرائيل هضبة الجولان إلى سوريا، مقابل تخلّي الأخيرة عن حدودها مع بحيرة طبرية، حسب مخطّط شيفرد ستاون عام 1999؛ وبذلك تصبح سوريا الضامن لاحترام المعاهدات في الجانب الأردني – الفلسطيني؛ كما سيجري تناول المسألة الكردية ضمن لعبة الدومينو هذه، حيث يتمّ تفكيك العراق، كي يفسح المجال لولادة كردستان مستقل. أمّا تركيا فسيُطلب منها أن تصبح دولة فيدرالية، لتمنح حكماً ذاتياً للمنطقة الكردية .أمّا في الولايات المتحدة؛ فثمّة من يتمنّون توسيع إعادة تشكيل المنطقة، لتشمل التضحية بالمملكة العربية السعودية، التي أصبحت عديمة الفائدة، وهم يرون تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء، وإلحاق أجزاء من أراضيها سواء للفيدرالية الأردنية – الفلسطينية، أو للجزء الشيعي من العراق، طبقاً

لمخطّط قديم للبنتاغون (طرد آل سعود خارج المملكة، 10 تموز (يوليو) 2002)، حيث يتيح هذا الخيار لواشنطن، أن تترك لموسكو مجال نفوذ واسع، دون التضحية بأيّ جزءٍ من مناطق نفوذها الخاصّة.

أمّا الرهان الحقيقي للحرب على سوريا؛ فهو بالنسبة لغالبيّة الأطراف المتصارعة حول غزو مخزوناتها من الغاز، حيث تمَّ في الواقع اكتشاف حقول شاسعة جنوب البحر المتوسط، وفي سوريا؛ فعبر تمركز قوّاتها في المنطقة، تضمن موسكو لنفسها سيطرة واسعة على أسواق الغاز خلال السنوات القادمة؛ وهكذا، فإن هدية إدارة أوباما الجديدة لبوتين تضاعف عدّة حسابات؛ فهي لا تحرف أنظار روسيا عن الشرق الأقصى فحسب، بل تستخدم الروس لتحييد إسرائيل؛ فإذا كان هناك نحو من مليون إسرائيلي يحملون الجنسية المزدوجة (الأمريكية - الإسرائيلية)، يوجد أيضاً مليون إسرائيلي من أصل روسي. فتموضع قوّات عسكرية روسية في سوريا سوف يمنع إسرائيل من شنّ عدوان على العرب، ويمنع العرب في المقابل من الاعتداء على إسرائيل. وفي المحصّلة، فإن الولايات المتحدة لن تكون مُكرهة على إنفاق مبالغ خيالية للحفاظ على أمن إسرائيل. كما ستفرض المعطيات الجديدة على الولايات المتحدة الاعتراف بدورٍ إقليميٍ لإيران.

لكن، سيكون ثمّة خاسرون من هذا المشروع، وفي مقدّمتهم: فرنسا وبريطانيا، اللتان ستفقدان نفوذهما نهائياً، ثمَّ إسرائيل، بعد أن تقلّص نفوذها في الولايات المتحدة، والتي سوف تُردّ إلى حجمها الحقيقي كدولة صغيرة. وفي التحليل الأخير؛ فإن العراق بات تقريباً مفكّكاً، والسعودية تسعى جاهدة منذ وقتٍ قصيرٍ للتصالح مع الجميع، أملاً في الهروب من مصيرها المحتوم. لكن هناك في المقابل رابحون من هذا المشروع، يأتي في مقدّمتهم: الرئيس السوري الأسد الذي كان ينظر إليه الغرب حتّى الأمس القريب، كمجرمٍ ضدّ الإنسانية، ولكن في الغد سيتم تتويجه كمنتصرٍ ضدّ التطرّف الإسلامي. أمّا المنتصر الثاني؛ فهو الرئيس الروسي بوتين الذي توصّل بفضل تصلّبه طيلة أمد الصراع، إلى إخراج روسيا من دائرة الاحتواء، وإعادة فتح الطريق إلى البحر المتوسط، والشرق الأوسط، وانتزاع الاعتراف بسيطرة بلاده على سوق الغاز العالمية [16].

---

(16) - تييري ميسان، «أوباما وبوتين: هل سيقتسمان الشرق الأوسط؟»، Shabakat Voltaire، 2013/2/24.

وفي ختام حديثنا عن الحِراكات العربية، نطرح سؤالاً كبيراً ومهماً: (لماذا لم تطل الحِراكات الأنظمة الملكية في المنطقة العربية؟) حسب قول علي الشمري، هذه الحِراكات التي كان يعوّل الشباب عليها كثيراً نحو الحداثة والتغيير، قد استحوذ عليها من قِبل بعض السلالات المتوارثة للحكم منذ مئات السنين، تارةً باسم الموروث الديني، وتارةً أخرى تحت عنوان: (الحكم لا يخرج من ورثة النبي)؛ وهناك بقايا أنظمة الاستبداد بكلتا شقّيها التقليدي: والثوري المُتخم بقشور الحداثة؛ فهي تحاول أن تستعيد هيمنتها على الشارع، لكي لا تتيح للجماهير الفرصة من أجل أن تتحرّر من مخلّفات الموروث القِيمي والمعرفي المحاط بهالةٍ من القدسية الزائفة. فمن يدّعي الحداثة يدافع عنها لكسب تعاطف الأغلبية معه، فيما يسود الاعتقاد بأن الجماهير لا زالت مدمنة على الإجابات الجاهزة، ومنها نظرية المؤامرة (فلماذا لم تطل الحِراكات الممالك العربية في المغرب والأردن والسعودية؟).

إن كلا النظامين المغربي والأردني يفتقران إلى المال السياسي لإسكات أفواه معارضيها، لكنّهما أشبعا أفكار جماهيرها من منظومة قِيمهما المعرفيّة الممتدّة لعقودٍ من السنين بأنهم ينتسبون إلى سلالة النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، وعلى الآخرين أن لا يعترضوا على حكمهم الوراثي! أما المملكة السعودية، فقد أعطت الحقّ لنفسها بالوصاية على الحرمين الشريفين لتتوارث ذلك الحقّ عبر سلالاتها، وما تدفعه من أموال البترول لإسكات المعارضين؛ فما إن حلّت ثورات الربيع العربي، حتّى قام الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز بتوزيع أكثر من 100 مليار دولار على قطاعات الشعب، كي لا يمتدّ إليها لهيب الحِراكات؛ فهم يشترون كراسيهم بأموال محروميهم التي يستولون عليها. والأدهى من ذلك، قيام السعودية بتجنيد كلّ إمكانياتها المادّية واللوجستية للانقضاض على الحِراكات العربية، وتغيير مساراتها، ممّا يضمن الأرجحية لمن يتماشى مع فكرها الوهابي المتعصّب؛ فهي مؤمنة بأن الشعوب العربية لا زالت تجيد إعادة صناعة الديكتاتورية مقابل المال!

بالتالي، فإن أبرز الأسئلة الذي تطرح نفسها هنا هي: (هل جاءت الحِراكات العربية من أجل

http://www.voltairenet.org/article177590.html

تقسيم الأوطان تحت عناوين الفدرلة (ليبيا، اليمن، وربّما سوريا في حال سقوط الأسد؟ ومن يقف وراء كلّ ذلك؟) من أبرز ملامح الحِراكات العربية شيء تمّ حدوثه، وشيء لم يحدث بعد. أما الذي حدث، فهو الإطاحة بأكثر النّظم الاستبدادية عتوّاً عبر انتفاضات الشباب المحروم من فرص العمل والخدمات، متسلّحين بالحداثة وأمل التغيير. وأما الذي لم يحدث، فهو أن الحِراكات لم تتمكّن من التسلّل إلى الأنظمة الملكية الأسرية، لعدم امتلاك أصحابها ثقافة مجتمعية متعدّدة، غُيبت عنهم لعقودٍ من قِبل حكّامهم، وأن تفكيرهم ينصبّ في الحصول على الأموال والخدمات وليس في الديمقراطية وحرّية الرأي [17].

وبشكلٍ عام، وكما قال هنري جينو المستشار الخاصّ للرئيس الفرنسي ساركوزي - الذي يشغل حالياً منصب نائبٍ عن حزب "الاتحاد من أجل حركة شعبية" المعارض عن منطقة إيفلين الفرنسية - في تصريحات لإذاعة راديو كلاسيك الفرنسية، إنه يمكن أن نكون جميعاً ارتكبنا خطأً في الحكم بشكلٍ سريع جداً على الحِراكات العربية، التي أدّت إلى عدم استقرار البلاد التي شهدت ثورات. وأوضح أنّ تداعيات هذه الحِراكات لم تكن جيّدة كما كنّا نتصوّر في البداية، واعتبر أن هذه الحِراكات فتحت الباب واسعاً أمام الحركات الإسلامية [18].

ويؤكّد عبد الباري عطوان ما ذهب إليه هنري جينو بأن تنظيم القاعدة سيكون من أكثر المستفيدين من الحِراكات العربية. وما يحدث الآن في ليبيا وسوريا واليمن ومالي الأفريقية أكبر دليلٍ في هذا الخصوص. فأيمن الظواهري، زعيم تنظيم القاعدة، استشعر هذه الحقيقة من مخبئه، وأصدر بياناً في 17 كانون الثاني (يناير) 2013، يطالب فيه الجماعات "الجهادية" بالانضواء تحت لواء القاعدة! فهو العصر الذهبي لهذا التنظيم، اختلفنا معه أو اتفقنا. والتقارير الإخبارية الواردة من سوريا تؤكّد هذه الحقيقة، ونعني هنا نجاح "جبهة النصرة" في إقامة علاقاتٍ وثيقةٍ مع الأهالي في شمالي سوريا وحلب وإدلب ومعرّة النعمان على وجه الخصوص. بينما، في

---

(17) - علي الشمري، «لماذا لم تطال ثورات الربيع العربي الأنظمة الملكية»، موقع الحوار المتمدّن، العدد 3713، 2012/4/30:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305670

(18) - «مستشار ساركوزي: أخطأنا جميعاً في الحكم على الربيع العربي الذي فتح الباب أمام الحركات الإسلامية»، وكالة سما الإخبارية، 2013/1/18:
http://samanews.com/index.php?act=Show&id=148298

المقابل، يعاني الجيش السوري الحرّ من انقساماتٍ واتهاماتٍ بالفساد، والإقدام على تجاوزاتٍ أزعجت الأهالي وأثارت سخطهم وأدّت إلى تعزيز جبهة النصرة وجودها[19].

ويؤكّد بيّار عازار، الخبير اللبناني في الشؤون الجيوسياسية والاقتصادية، في حديث لقناة روسيا اليوم في 20 كانون الثاني (يناير) 2013، أن ما يحدث في العالم العربي ليس ثورات، بل مجرّد انتفاضات استغلّتها الولايات المتحدة لتحريك مشروعها الرامي لتقسيم المنطقة [20].

ثانياً: دور المرأة في الحراكات العربية

يجدر بنا في الختام الحديث عن موقع النساء فيما تشهده المنطقة من حِراكات، وفي ظلّ سيطرة القراءات السياسية على حركات الاحتجاج في العالم العربي التي انشغلت غالباً بوصول الإسلاميين إلى الحكم. وكما تقول الكاتبة ريتا فرج، لم نلحظ رصداً كافياً لأوضاع النساء ومواقعهن في الحِراك الشعبي، لا سيّما أن المرأة كان لها حضور لافت، خصوصاً في التجربتين التونسية واليمنية. ورغم أن بعض الاستنتاجات الأوّلية حاولت الإضاءة على الحيّز الأنثوي في الثورات على مستوى المشاركة الميدانية، وتمثيل النساء في المجالس النيابية، إلاّ أن العديد من الدراسات أو المقالات غابت عنها المقاربة السوسيولوجية للتحوّلات الجارية وأحوال النساء فيها. فثمة ثلاثة مؤشّرات يمكن الخروج بها: أوّلها: تراجع التمثيل السياسي للنساء في دول الحِراكات، وتحديداً في تونس ومصر؛ وثانيها: ارتفاع معدّلات العنف الذكوري والسلطوي تجاه المرأة؛ وثالثها: المشاركة اللافتة للمحجّبات والمنقّبات في الحركات الاحتجاجية. وإذا أردنا تعقّب مؤشّرات ما يجري على مواقع النساء وأدوارهن، يتبيّن لنا انخفاض الحضور النسائي داخل المجالس النيابية والحكومات؛ ففي مصر، وبعد إلغاء نظام الكوتا الذي عُمل به في الانتخابات السابقة، وصل عدد النساء في مجلس الشعب بعد الثورة مباشرةً إلى 11، بحيث فازت بعضوية المجلس 9 من السيّدات على القوائم الحزبية: أربع عن حزب الحرّية والعدالة، وثلاث عن حزب

(19) - عبد الباري عطوان، «العصر الذهبي لتنظيم القاعدة»، صحيفة القدس العربي، لندن، 2013/1/18:
http://www.alquds.co.uk/scripts/print.asp?fname=data\2013\01\01-18\18z999.htm

(20) - «محلّل لبناني: اتفاق غير معلن بين بوتين وأوباما فوّض الأسد للقضاء على القاعدة في سورية»، موقع أرض كنعان، 2013/1/20:
http://knspal.net/ar/index.php?ajax=preview&id=5624

الوفد، وواحدة عن الحزب المصري الديموقراطي الاجتماعي، وواحدة عن حزب الإصلاح والتنمية، وتمّ تعيين سيدتين لتصبح النسبة 2 %، بعد أن وصلت في الانتخابات السابقة إلى حوالي 14 %.

أما في تونس، فقد تقلّص التمثيل السياسي للتونسيات في المجلس الوطني التأسيسي عقب الانتخابات التي أُجريت بعد إسقاط نظام بن علي من 27 % إلى 23 %. ورغم أن نسبة النساء في المجلس وصلت إلى 25 %، إلاّ أن المرأة التونسية لم تُمثّل في الحكومة إلاّ بوزارتين غير سياديتين. وفي المغرب، وإثر إجراء الإصلاحات السياسية تفادياً لموجات الحِراكات، ارتفع عدد النساء نسبياً في البرلمان المغربي ووصل إلى 16 %؛ أيّ ما نسبته 67 نائبة من أصل 395 نائباً من الذكور (في انتخابات 2002 و2007 حصلت النساء على 10%). لكن، تراجع التمثيل السياسي للنساء في الحكومة الحالية التي تضم امرأة واحدة من أصل31 وزيراً، مقارنةً بسبع وزيرات في الحكومة السابقة. ورغم تشكيل هيئة المناصفة ومكافحة كلّ أشكال التمييز، ما زالت بعض النصوص التمييزية في قانون الأسرة (المدوّنة) والقوانين التمييزية السارية تعرقل المساواة بين الجنسين.

تدلّ هذه الأرقام من الناحية التمثيلية على انخفاض الحضور الأنثوي في مصر وتونس، رغم تقدّمه الطفيف في النموذج المغربي. ولعلّ الاستنتاج الأوّلي يدفع إلى القول: إن المجتمعات العربية لا تثق بالنساء؛ وعدم الثقة يرتبط بالمنظومة الذكورية التي تقف حاجزاً أمام اختراق المرأة للمجال العام، وتحديداً في مراكز صناعة القرار؛ فالعالم العربي تسيطر عليه البنى البطركية القائمة على مركزية الذكر (الفحل)، والفحولة لها دلالات سياسية وثقافية واجتماعية وجنسية أيضاً!

ومهما حاول البعض تجميل صورة الواقع، فإنه يُنظر إلى المرأة من موقع العورة (الفتنة). وهذه الثنائية تستمدّ منابعها من الموروث الديني، والمجتمعي، والأسطوري. كما برز مؤشّر آخر في الثورات العربية، هو ارتفاع معدّل العنف الذكوري تجاه النساء المشاركات في الحِراك الميداني. ولعلّ فحوص العذرية التي أُجرِيت في مصر تكشف عن دالٍ رمزيٍ مهم، هو مصادرة أجساد النساء؛ والقول: إن شرف المرأة حقٌّ ذكوريٌ بامتياز. ولا يمكن فهم رمزيات العنف الجسدي،

والنفسي، والسياسي، والثقافي، والأيديولوجي، والمجتمعي ضدّ النساء في مرحلة الثورات وبعدها؛ إلاّ إذا وضعنا هذه الظاهرة في امتداداتها التاريخية. وليس من السهل تحطيم كلّ الحواجز التي تعرقل المساواة الكاملة بين الجنسين، والتي من الضروري أن تبدأ أوّلاً من النصّ الديني، خصوصاً أن الإسلام يدخل في حياة المسلمين اليومية. وطبعاً، هذه الدعوة الإصلاحية ليست جديدة، إذ تعود إلى بدايات ظهور حركات التحرّر النسائي في العالم العربي.

ولقد سجّلت هذه الحِراكات ارتفاعاً ملحوظاً في العنف ضدّ المرأة؛ ففي مصر بعد الحِراك على سبيل المثال، شكّل العنف الأسري النسبة الأكبر، وبلغت نسبة حوادث القتل على خلفيّة الشرف 59،4% من إجمالي حوادث العنف في ستّة أشهر. ثمّ يأتي الاغتصاب في المرتبة الثانية بنسبة 20% بسبب الانفلات الأمني؛ ولم تكن بقيّة دول الحِراكات بعيدة عن هذا المشهد العنفي. ويكفي الحديث عن خطاب السلفيين في تونس ومصر، أو التدليل على حوادث الاغتصاب التي تعرّضت لها النساء الليبيات. وقد اعتبِرت المحامية إيمان العبيدي أيقونة للحِراك الليبي بعد أن اغتصبها 15 من عناصر كتائب القذّافي. وما إن همدت حركة الاحتجاج، حتّى بادر رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل إلى الإعلان بأن المجلس سيُلغي الكثير من القوانين التي كانت سائدة في العهد السابق، ومن بينها منع تعدّد الزوجات. وإذا عدنا إلى مصر، يمكن لنا الكشف عن دالّين؛ الأوّل: ما أقدمت عليه الناشطة علياء المهدي التي تصوّرت عارية. والثاني: عندما عرّت مجموعة من العسكر إحدى الفتيات المحجّبات الناشطات في ميدان التحرير[(21)]!

لكن، ومع أهمّية مكانة المرأة في المجتمعات العربية، ومع عدم تقليلنا لِما ذكرته الكاتبة ريتا فرج، إلاّ أنه يتّسم بقدرٍ من المبالغة والقفز فوق الحقائق الثابتة، بأن المرأة العربية، وبصرف النظر عن التقارير التي تشير إلى تهميش دورها ومكانتها، وبفضل المبادئ السمحة للدين الإسلامي، تحظى بقدرٍ عالٍ من الحرّية الشخصية في الحياة العامة، كما لم يمنحها ذلك أيّ شرعٍ ديني آخر، ناهيك عن الحقوق الدينية الثابتة التي مُنحت للمرأة في الإسلام، ولا توجد في أيّ شريعةٍ أُخرى،

(21) - ريتا فرج، «النساء والثورات العربية: المرأة ضحية الفحولة السياسية»، صحيفة السفير البيروتية، العدد 12232، 2012/7/14:
http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=1361&EditionId=2202&ChannelId=52790

كمسألة الميراث وكفالة الأطفال واستقلالية الذمّة المالية لها. وفي المجتمع العربي الإسلامي، تكون القوامة للرجل، وهذا ليس عيباً أو تخلّفاً اجتماعياً، حيث لا يُعقل أن تكون فيه للمرأة حقوق سياسية على قدم وساق مع الرجل.

أما خروج المرأة للتظاهر في الميادين العامة المكتظّة بالرجال، فذاك أمرٌ غير مألوف وغير مقبول في الشارع العربي، حيث تكون المرأة مُعرّضة للتحرّش الجنسي من جانب ضِعاف النفوس. وبالتالي، فإن خروج المرأة ومشاركتها في أعمالٍ لا تستقيم وقدراتها الجسمانية، وهي ترتدي ملابس مثيرة، يودي بها إلى التهلكة. ومن ثمَّ، فإذا ما حدث اعتداء على أيّ امرأة وُجِدت في مكانٍ لا يتناسب وطبيعتها الأنثوية، فلا يجب أن يتحمّل المجتمع كلّه وزره. وفيما يخصّ ظاهرة تعرّي الناشطة المصرية علياء المهدي، وظهور صورها وهي عاريةً تماماً على صفحات الشبكة العنكبوتية، فالأمر لا يمتّ بصلة من قريبٍ أو بعيد لظاهرة التحرّش أو الاعتداء الجنسي على المرأة العربية. وهذا التصرّف من جانب تلك الناشطة لا يعدو كونه نوعاً من أنواع الدعاية الشخصية الرخيصة، التي لا ترتبط بدين أو شرع أو عادات وتقاليد موروثة لمجتمع بعينه.

خلاصة

إذاً، وبعد كلّ الذي قمنا باستعراضه خلال هذا الكتاب، يمكننا الوقوف عند المحطّات الرئيسية التالية:

إن الانتفاضة التي اشتعلت في تونس بشكلٍ عفوي، ثمَّ تطوّرت بعد أيامٍ قليلةٍ لتُصبح حِراكاً عارماً، لم تكن للقوى الخارجية فيها أيادٍ بيضاء، أو فضلٍ على الشعبٍ التونسي، ولم تقدّم للثائرين أيّ مساعدة تُذكر؛ حتّى أن المفاجأة التونسية قد باغتت دوائر الاستخبارات الغربية من أوّل حدوثها؛ لذا، فإن العالم الخارجي تأخّر كثيراً في إعلان دعمه لِما حصل في تونس من ثورة أو حراك، ولم تعلن بعض الدول دعمها للحِراك إلاّ بعد هروب الرئيس بن علي إلى المملكة العربية السعودية! واليوم، بعد الانتخابات التي جرت في تونس وفاز فيها التيّار الإسلامي السياسي، بدأ الغرب بتخويف الأحزاب العلمانية والليبرالية من رغبة حزب حركة النهضة بأسلمة المجتمع التونسي، الأمر الذي قد نشهد معه ملامح حرب أهلية بين أطياف القوى السياسية التونسية.

حين انتقلت عدوى الحِراك من تونس إلى مصر بعد أيام معدودة، وبعد استشرائه في كافة المحافظات المصرية، وجدنا الإدارة الأمريكية تتّخذ موقفاً من الحِراك الشعبي المصري مغايراً لموقفها من الحِراك التونسي؛ فبدأ الرئيس أوباما يُرسل كلّ يوم تقريباً إشارة من خلال وسائل الإعلام بضرورة استجابة الرئيس مبارك لمطالب الثائرين! ولمّا أيقنت الإدارة الأمريكية صعوبة بقاء مبارك على رأس السلطة بعد أن خسر شعبيته جرّاء ازدياد ضحايا الحِراك، وجدنا الفريق سامي عنان رئيس الأركان المصري، والذي كان في زيارةٍ لواشنطن يعود إلى القاهرة، ليجري الإعلان رسمياً عن تنازل مبارك عن الحكم!

والواضح أن عودة عنان المفاجئة من واشنطن تحمل دلالات سياسية، بإعطاء الإدارة الأمريكية الضوء الأخضر لقيادة الجيش المصري بالانقلاب الأبيض على مبارك، من خلال إجباره على التنحّي أو التنازل عن الحكم. ومن ثمَّ بدأ مسار الحِراك المصري يأخذ منحىً جديداً؛ أو إن جاز لنا القول بدأت عملية سرقة الحِراك من مفجّريه، بعد أن دخلت واشنطن على الخطّ، وبدأت بالحديث عن ضرورة الانتقال السلمي للسلطة من العسكر إلى حكومةٍ مدنية! وهنا بدأت ملامح الفوضى تضرب أطنابها كافة مناحي الدولة المصرية والمجتمع المدني برمّته؛ فمع كلمة حقٍ أكّدت عليها الإدارة الأمريكية بضرورة تسريع عملية الانتخابات البرلمانية والرئاسية، والانتقال السلمي للسلطة، وجدناها بعد إجراء تلك الانتخابات وبعد نقل السلطة للرئيس المنتخب، توعز للقوى السياسية المصرية المعارضة، والتي خسرت الانتخابات بشقّيها: البرلماني والرئاسي، للتشكيك بصحّة القوانين الانتخابية من ناحية، أو برغبة جماعة الإخوان المسلمين التي ينتسب إليها الرئيس المنتخب في (أخونة مؤسسات الدولة). والهدف الواضح من وراء ذلك هو ضرب المجتمع المصري، الذي لا يحظى جزء كبير من أبنائه بأيّ قسط من الثقافة السياسية، ولإفشاء الفوضى في مؤسّسات الدولة، تمهيداً لطلب التدخّل الأجنبي من جانب بعض النخب السياسية المعارضة، رغم تحفّظنا على سياسات الحكم الجديد ومواقفه!

أمّا الاضّطرابات التي شهدتها ليبيا، فقد بدأت سلمية، لكن تعجّل المعارضة الليبية الخارجية، والمرتبطة بأجهزة الاستخبارات الغربية في قطف ثمارها، دعاها مع بعض القوى العربية التي دخلت على خطّ استدعاء القوى الأجنبية للمساهمة في إسقاط الأنظمة الحاكمة؛ فطلب المعارضون التدخّل العسكري من جانب حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بهدف إسقاط نظام القذّافي؛ وكان ذلك، ليس حرصاً من الغرب على الدم الليبي، بل لحماية مصالحه الاقتصادية، خصوصاً النفط الليبي القريب من الجغرافيا الأوروبية والأمريكية.

فيما يخصّ الحِراك الثوري الذي شهده اليمن، فإن له خصوصية معيّنة، أملتها الجغرافيا والموقع الجيوستراتيجي والتشعُّبات الإقليمية. فعندما انطلق هذا الحِراك وعمَّ كافة أنحاء اليمن، كان محكوماً بالتوازنات القبلية، وأهمها دور قبيلة حاشد التي ينتمي إليها الرئيس السابق علي

عبد الله صالح. فلولا تخلّي هذه القبيلة عن ابنها، لغرقت البلاد في بحرٍ من الدماء، وتلك ظاهرة نادرة في التاريخ قلّما تحدث أن تتخلّى قبيلة عن امتيازاتها، مؤثرةً الصالح العام الوطني على حساب المصالح النفعية لها. ومع ذلك، فإن التدخّل الخارجي (الأمريكي والسعودي) في الحِراك اليمني كان واضحاً للعيان، لكن ليس لحساب الثائرين وإنّما في محاولةٍ لتوطيد نفوذ الرئيس صالح، عدا الدور الخليجي القطري الذي كانت له وظيفة أخرى، متمثّلة بفرض نفوذ قطر السياسي في المنطقة مع صِغر حجمها الجغرافي، وقلّة عدد سكّانها، من خلال الثروة المالية التي تمتلكها والماكينة الإعلامية التي توجد تحت تصرّفها (قناة الجزيرة الفضائية)؛ وهذا ما بدا واضحاً في تدخّلاتها في الحِراكات العربية.

ومهما يكن من أمر؛ فإن القوى الإقليمية والدولية، وأمام صمود الثائرين اليمنيين وإصرارهم على تحقيق مطلبهم الرئيسي بإسقاط نظام الرئيس صالح، لم تجد من بُدٍّ سوى الانصياع لجزءٍ من مطلب الثائرين، بإقناع صالح بالتنحّي عن الحكم، وإبقاء نظامه كما هو، مع إضافة بعض الرتوش التجميلية عليه، وذلك بتولّي نائبه عبد ربه منصور هادي رئاسة الدولة عوضاً عنه! ويبدو أن خصوصية موقع اليمن الجيوستراتيجي والأخطار المحدقة ليس فقط على اليمن وإنّما في كافة أرجاء الجزيرة العربية من جانب تنظيم القاعدة، قد أملت على القوى الإقليمية والدولية الوصول إلى مثل هكذا حلّ باعتباره أهون الشرّين.

أما الحالة البحرينية أو الحِراك السياسي المستمرّ في البحرين، ونظراً لأن الأخيرة هي جزء لا يتجزّأ من مجلس التعاون الخليجي، ولأن أكثر من نصف سكّانها ينتمون إلى المذهب الشيعي؛ فإن الأحداث الدامية فيها، والتي توقع يومياً قتلى وجرحى؛ فإن ثمّة سياسة إقليمية، وخصوصاً خليجية وكذلك دولية، قضت بضرورة ضرب ستارٍ من التعتيم الإعلامي على ما يدور فيها من أحداث. لذلك، فإن مستقبل الحِراك الشعبي البحريني قد لا يرى النور، ويحقّق أهدافه المرجوّة بإجراء إصلاحاتٍ سياسيةٍ دستوريةٍ في البلاد، لتخوّف دول الخليج والغرب من وضع إيران الشيعية والقوية يدها على هذا البلد المهم استراتيجياً ونفطياً!

ختاماً، وفيما يخصّ الأحداث الدامية في سوريا، فإن المسيرات السلمية التي انطلقت من

جنوبها، ثمَّ في أنحاء البلاد، كان يمكن لها أن تحقّق أهدافها المرجوّة بالحصول على الإصلاحات المطلوبة؛ ولكنّ الخطأ الذريع الذي ارتكبته القوى الخارجية المتشعّبة وقوى المعارضة السورية، المدعومة من الغرب وبعض الدول الخليجية كقطر والسعودية وقوى 14 آذار اللبنانية المعادية للنظام السوري، كان في حمل السلاح بوجه الجيش النظامي السوري، ما أفقد المسيرات الشعبية السلمية أُلقها وحيّدها عن المواجهة! ومنذ ذاك الوقت، ونتيجة لسماح دولةٍ مجاورةٍ لسوريا (تركيا) بتسليح المعارضة السورية، وحتّى بدخول قوى "جهادية" غير سورية تنتمي لتنظيم القاعدة إلى الأراضي السورية لمقارعة النظام، تغيّرت المعادلة العسكرية في البلاد، ولم يعد ما يدور على مجمل الأراضي السورية من أحداث عنفٍ وتفجيراتٍ تحصد أرواح المدنيين، له علاقة لا من قريب ولا من بعيد بمطالب إصلاحية؛ وإنّما بات الهدف الرئيس هو زعزعة أركان الدولة السورية وإسقاطها في براثن الفوضى العارمة، كما خطّط لها الغرب وإسرائيل وبعض الأنظمة العربية الرجعية، بهدف القضاء على الجيش السوري، كما حصل مع الجيش العراقي في أعقاب الغزو الأنجلو أمريكي للعراق عام 2003. وعليه، لا يصبح هناك وجود لأي جيشٍ عربيٍ يمكن له مستقبلاً مجابهة "إسرائيل".

إن ما يحصل الآن على الأرض السورية من أحداثٍ دامية، ليس له أيّ صلة بمطالب وطنية، وإنّما هو صراع دولي بامتياز يُدار بأيدٍ سورية، هدفه تغيير المنظومة الدولية للنظام العالمي؛ فالولايات المتحدة تهدف إلى تثبيت تفرّدها كدولةٍ عظمى وحيدة في العالم (Super Power)، بينما تطمح روسيا لاستعادة دورها الإقليمي والدولي الذي فقدته في أعقاب تفكّك الاتحاد السوفياتي، ودول المنظومة الاشتراكية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي. وثمّة دولة إقليمية أخرى مهمّة وهي إيران، تريد استغلال الطفرة العلمية والصناعية والعسكرية التي طرأت عليها، بعد أن أضحت دولة إقليمية عظمى مُهابة الجانب، ويحسب لها الغرب وإسرائيل ألف حساب، فهي تريد أوّلاً: المحافظة على حليفها الرئيس في المنطقة، متمثّلاً بالنظام السوري، وقوى المقاومة العربية في المنطقة، مثل: حزب الله اللبناني، وقوى المقاومة الإسلامية في فلسطين. وثانياً: توسيع رقعة نفوذها في المنطقة على حساب دول عربية كبيرة لم تعد ذات شأن سياسي أو

عسكري، كمصر والسعودية. وثالثاً: إضعاف، أو على أقلّ تقدير، تحييد القوّة التركية المرتبطة بالمشروع الغربي، من خلال عضويتها في حلف الناتو المعادي لإيران وروسيا معاً. أمّا الصين، العملاق المستقبلي عالمياً والذي تشير الدراسات الاستراتيجية إلى أنه سيكون له شأنٌ عظيمٌ في المعادلة الدولية التي ستتبلور في أعقاب وضع الأحداث السورية أوزارها؛ فهي تسير بخطىً اقتصادية حثيثة قد توهّلها لتصبح أكبر قوّة اقتصادية في العالم(Super Power) ، خلال سنوات قليلة، نتيجة تزايد مبيعاتها عالمياً، في ظلّ انكماش، إن لم نقل سرعة وتيرة انهيار الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي.

وعليه؛ فإن المخطّط الدولي-الإقليمي لإسقاط النظام السوري سوف يفشل في تحقيق هدفه المعلن؛ واستناداً إلى الواقع السوري الداخلي؛ فإن الرئيس بشّار الأسد لن يخسر المعركة الحالية، وأقصى ما قد يحصل عليه أصحاب هذا المخطّط هو صيغة توافقية مع الحلف الدولي الجديد الذي باتت ملامحه ظاهرة للعيان: (روسيا – إيران – الصين – دول البريكس)، في استمرار الرئيس الأسد في السلطة حتّى نهاية ولايته، ولتقرّر الانتخابات الرئاسية السورية القادمة مصيره!

قائمة المراجع

أوّلاً: المراجع العربية

- التفجيرات في سورية، هل فتحت مرحلة جديدة؟ الدوحة، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يونيو 2012.

- التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية والثورات العربية، الدوحة، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل 2012.

- عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، تقديم: د. أسعد السحمراني، بيروت، دار النفائس،1427 هـ (2006م).

- عدنان عويّد (الدكتور)، الأيديولوجيا والوعي المطابق، دمشق، دار التكوين، 2006.

- عدنان عويّد (الدكتور)، التبشير: بين الأصولية المسيحية وسلطة التغريب، دمشق، دار المدى، 2000.

- عزمي بشارة (الدكتور)، في الثّورة والقابلية للثورة: نحو تأسيس نظرية علمية عن الثورة العربية الحديثة، الدوحة، إصدار المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

- غالب علي عواجي (الدكتور)، فرق معاصرة تُنسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، ج2، ط3، دمنهور، دار البيّنة للنشر والتوزيع، 1418هـ (1997م).

- فراس أبو هلال، "الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان (أبريل) 2011.

- قيس عبد الكريم، فهد سليمان، قضايا نظرية في الاشتراكية، أزمة الرأسمالية، والعلمانية، ط1، دمشق - غزّة، سلسلة من الفكر السياسي الفلسطيني المعاصر، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، ومركز الحرّية للإعلام 2012.

- محمود محارب، "تقييم حالة: إسرائيل والثورة المصرية"، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نيسان (أبريل) 2011.

ثانياً: الدوريات والمؤتمرات

- أسامة أبو نحل (الدكتور)، «صعود قوى الإسلام السياسي العربي وأثره على

القضية الفلسطينية»، المؤتمر العلمي الثاني (فلسطين في ظلّ المتغيّرات الإقليمية والدولية)، الذي عقده مركز الدراسات الإسرائيلية بجامعة الزقازيق بالتعاون مع مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية؛ 2012/11/21.

• شيخان دبعي، "الحالة اليمنية"، ورقة مقدّمة إلى ندوة (الإسلاميون والثورات العربية .. تحدّيات الانتقال الديموقراطي وإعادة بناء الدولة)، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 11-2012/9/12.

ثالثاً: الموسوعات

• عبد الوهاب الكيّالي (الدكتور)، موسوعة السياسة، ج1، 2، 5، 6، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

• "الأشعل لموقع المنار: مُرسي يتصرّف بذهنية إخوانية وتوافق إرادات أطاح بطنطاوي (ج1)"، موقع قناة المنار؛

http://www.almanar.com.lb/wap/edetails.php?cid=21&eid=312151

• "الأمم المتحدة: سوريا تتعرّض لتدمير بأيدي شعبها"، موقع أرض كنعان، 2013/1/24؛

http://knspal.net/ar/index.php?act=post&id=5752

• إبراهيم أبراش (الدكتور)، "الثورات العربية وصعود الإسلام السياسي وتأثيرهما على القضية الفلسطينية"، ملتقى الثقافة والهوية الفلسطينية، 2012/8/4؛
http://palnation.org/vb/showthread.php?p=3466

• إياد أبا زيد (الدكتور)، "أيديولوجيا الربيع العربي"، موقع الحوار المتمدّن، العدد 3541، 2011/11/9؛ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=282841

• إيهاب شوقي، "أمريكا وتركيا والازمة في سورية"، التجمّع القومي الديمقراطي الموحّد؛

http://unitedna.net/ShowSubject.aspx?ID=9408

• "برنارد ليفي يقارن مسيرة الليبيين بمسيرة الصهيونية بفلسطين"، موقع أمجاد العرب، 2012/5/28؛

http://www.amgadalarab.com/index.php?todo=view&cat=32&id=00013897

- بشير ناظر الجحيشي، "التحليل السوسيولوجي لثورات الربيع العربي"، موقع الحوار المتمدّن، العدد 3581، 2011/12/19:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=288067

- "بعد عامين من الثورة الليبية: بنغازي تهدّد بثورة جديدة"، موقع أرض كنعان، 2013/2/1:

http://knspal.net/ar/index.php?act=post&id=6129

- تحسين يحيى أبو عاصي، "بُنية الذات العربية وآثارها المدمّرة"، موقع دنيا الوطن، 2012/10/1:

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/10/01/272782.html

- "تزايد مخاوف الغرب من الإسلاميين في سوريا مع تعثّر ائتلاف المعارضة"، وكالة سما الإخبارية، 2013/1/26: http://samanews.com/index.php?act=Show&id=148946

- "تقرير استخباري: سورية تمسك خيوط القاعدة كلّها والغرب يريدها"، موقع دنيا الوطن، 2013/2/13:

http://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2013/02/13/360314.html

- توفيق أبو شومر، "هرتزل الربيع العربي"، موقع الفكر القومي العربي، 2012/5/30:

http://alfikralarabi1.blogspot.com/2012/05/blog-post_1733.html

- تيسير محيسن، «قراءة في نتائج الانتخابات المصرية وانعكاسها على القضية الفلسطينية"، وكالة سما الإخبارية، 2012/7/10:

http://samanews.com/index.php?act=Show&id=131949

- تييري ميسان، «أوباما وبوتين: هل سيقتسمان الشرق الأوسط؟»، Shabakat Voltaire، 2013/2/24:

http://www.voltairenet.org/article177590.html

- "الجيش السوري قوّض العديد من مكاسب المعارضة مؤخّراً .. قوّات الأسد تسترد قرية في حلب وإعادة فتح خطّ إمداد"، وكالة سما الإخبارية، 2013/3/2:

http://samanews.com/index.php?act=Show&id=152352

• جورج حدّاد، "معركة سوريا والجيوبوليتيكا الدولية"، صحيفة الأخبار اللبنانية، 2013/1/25:

http://www.al-akhbar.com/node/176072

• جورج سمعان، "دمشق تحرّك حروب الأقليم والحسم بعيد"، صحيفة الحياة اللندنية، 2012/7/30:

http://alhayat.com/home/Print/422376?PrintPictures=0

• جوزيف شلال، "مفهوم الثورة"، موقع تللسقف كوم، 2011/3/17:
http://tellskuf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=148%3A2010-03-17-11-23-12&catid=128%3A2010-04-11-07-22-29&Itemid=63

• "حزب الوطنيين الأحرار السوري يشيد بالغارة الإسرائيلية ويتعهّد بإقامة سلام مع إسرائيل"، وكالة سما الإخبارية،
2013/2/3: http://samanews.com/index.php?act=Show&id=149794

• حسن حافظ، "المفكّر والمؤرّخ د. محمود إسماعيل: الغرب يحوّل الدين إلى أيديولوجية تدميرية للمجتمعات العربية"، موقع الجريدة، 2012/8/15:
http://aljarida.com/2012/08/15/2012535809/

• حسن عصفور، "لعبة الحرّ لتوريط فلسطينيّي سوريا"، أمد للإعلام، 2012/10/31:

http://www.amad.ps/arabic/?Action=PrintNews&ID=100713

• حسن عصفور، "لقاء فبراير نقطة مفصلية لأزمة سوريا"، أمد للإعلام، 2013/1/29:

http://www.amad.ps/arabic/?Action=Details&ID=111386

• "حقيقة وجود القاعدة في سورية"، صحيفة القدس العربي، 2012/5/18:
http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C18qpt999.htm&arc=data%5C2012%5C05%5C05-18%5C18qpt999.htm

• خالد عبد الرحيم السيّد، "القِيم المفقودة في الربيع العربي"، جريدة الوفد المصرية، 2012/9/22:

http://www.alwafd.org/%D8%B5%D8%AD%D9%81/369%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A

- "خبير إسرائيلي: الربيع العربي حقّق أهدافاً عجزنا عنها لعقود .. أهمها تدمير سوريا"، وكالة سما الإخبارية، 2012/12/26:
http://samanews.com/index.php?act=Show&id=146365
- خطاب السيّد حسن نصر الله في مهرجان الأحزاب دعماً لعروبة مصر وتعزيزاً لنهج المقاومة، في 2011/2/7، موقع المقاومة الإسلامية في لبنان:
http://video.moqawama.org/details.php?cid=1&linkid=577
- خطاب السيّد حسن نصر الله في حفل التضامن مع الثورات الشعبية في الدول العربية، في 2011/3/19، موقع المقاومة الإسلامية في لبنان:
http://video.moqawama.org/details.php?cid=1&linkid=579
- خطاب السيّد حسن نصر الله في مهرجان المقاومة والتحرير (النبي شيت) في الذكرى 11 لتحرير جنوب لبنان، في الذكرى الحادية عشرة لتحرير الجنوب اللبناني، في 2011/5/26، موقع المقاومة الإسلامية في لبنان:
http://video.moqawama.org/details.php?cid=1&linkid=581
- خطاب السيّد حسن نصر الله في الاحتفال بالذكرى السنوية للقادة الشهداء، في 2013/2/16، موقع المقاومة الإسلامية لبنان:
http://video.moqawama.org/details.php?cid=1&linkid=1134
- خطبة الجمعة للشيخ الدكتور يوسف القرضاوي في 25/3/2011، موقع حياتي:
http://www.ssre.net/5957.html
- "دراسة إسرائيلية: مصر في طريقها إلى الانهيار بسبب الكراهية بين الإسلاميين والعلمانيين والأزمة الاقتصادية، موقع أرض كنعان، 2013/1/9:
http://knspal.net/ar/index.php?act=post&id=5137
- رزّاق عبود، «اختطاف ثورة الشعب السوري السلمية»، موقع تللسقف كوم، 2012/11/4:
http://www.tellskuf.com/index.php?option=com_content&view=article&id=23566:aa&catid=32:mqalat&Itemid=45
- رشاد أبو شاور، «لهذا اجتاحوا مخيّم اليرموك!»، صحيفة القدس العربي، 2012/12/18:

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data%5C2012%5C12%5C12-18%5C18qpt998.htm

- ريتا فرج، "النساء والثورات العربية: المرأة ضحيّة الفحولة السياسية"، صحيفة السفير البيروتية، العدد 12232، 2012/7/14:
http://www.assafir.com/Article.aspx?ArticleId=1361&EditionId=2202&ChannelId=52790

- زهير أندراوس، "الفوضى الخلّاقة وخلافة الفوضى"، مركز عرين للمعلومات، 2012/12/30:

http://www.areen.info/?p=3428

- سامي كليب، « تقرير سياسي حول الحرب الكونية الباردة في سوريا وتأثيرها على لبنان (دمشق مطمئنّة: الرياح السياسية والعسكرية تتبدّل)»، صحيفة السفير البيروتية، 2013/1/21:
http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionId=2365&ChannelId=56855&ArticleId=1781&Author=%D8%B3%D8%A7%D9%85%D9%8A%20%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A8

- سليم نيقولا محسن، "أمريكا الناتو تعلن الحرب الكيميائية، شعب الأسد يقاوم، دمشق لم تسقط»، 2012/12/7: http://mnicolas.maktoobblog.com//748875

- سمير الحمادي، "في أزمة الربيع العربي"، موقع الإسلام المغربي:
http://islam-maghribi.com/index.php/%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.html

- سمير المازقي (الدكتور)، "منهجية قراءة الثورات العربية: تونس مثالاً تطبيقياً"، موقع بوّابتي، 2012/5/19:
http://www.myportail.com/actualites-news-web-2-0.php?id=4604

- "الشقفة: لم يبق لنا إلاّ أن نطالب بتسليح الجيش الحرّ بعد فشل أنان»، موقع أوغاريت الإخبارية، 2012/5/22:
http://www.facebook.com/UgaritNEWS/posts/355364827850670?comment_id=3580551&offset=0&total_comments=8

- الصغير الصالحي، "الثورة والمحافظ المعفي"، صحيفة الصباح التونسية، 2012/7/31:

http://www.assabah.com.tn/article-73385.html#

- "ضبط باخرة السلاح جاء نتيجة جهود دولية"، الوكالة العربية السورية للأنباء، 2012/5/5:

http://www.sana.sy/ara/3/2012/05/05/416930.htm

- عادل مالك، «استقالة أنان ومصير «ستالينغراد - حلب»: نقلات نوعيّة وفاصلة"، صحيفة الحياة اللندنية، 2012/8/4:

http://alhayat.com/home/Print/423706?PrintPictures=0

- عبد الباري عطوان، "العصر الذهبي لتنظيم القاعدة»، صحيفة القدس العربي، لندن، 2013/1/18:

http://www.alquds.co.uk/scripts/print.asp?fname=data\2013\01\01-18\18z999.htm

- عبد الباري عطوان، "ما لا يستطيعون قوله في سورية"، صحيفة القدس العربي، 2013/1/23:

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C23z999.htm&arc=data%5C2013%5C01%5C01-23%5C23z999.htm

- عبد الرحمن صالحة، "الإدارة الامريكية والفوضى الخلّاقة في العالم العربي»، وكالة معاً الإخبارية، 2012/1/30:

http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=560434

- عبد الغني عماد (الدكتور)، "دراسة: نحو قراءة سوسيولوجية للثورات العربية"، موقع ذاكرة طرابلس وتراثها، 12/28/ 2011:

http://www.tourathtripoli.org/index.php?option=com_content&view=article&id=286:2011-12-17-08-18-14&catid=1:2009-10-19-06-41-10

- عبد الغني عماد (الدكتور)، «الربيع العربي ولبنان»، مدوّنة الدكتور عبد الغني عماد، 2012/9/5:

http://agimad.maktoobblog.com/911/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%

• عدنان بكرية (الدكتور)، "المسألة الديمقراطية والثورات العربية". موقع أمجاد العرب، 2012/5/5:

http://www.amgadalarab.com/index.php?todo=view&cat=23&id=00013656

• عدنان عويّد (الدكتور)، "التوظيف السياسوي للدين في ثورات الربيع العربي". صوت ليبيا (التجمّع الوطني الديمقراطي الليبي)، 2012/3/28:

http://www.sawtlibya.com/arabicaffairsOwaid28March2012.html

• علي حسين باكير، "محدّدات الموقف التركي إزاء خيار التدخل في سوريا". مركز الجزيرة للدراسات، 2012/4/18:

http://studies.aljazeera.net/reports/2012/04/201241283721290600.h

• علي الشمري، "لماذا لم تطال ثورات الربيع العربي الأنظمة الملكية". موقع الحوار المتمدّن، العدد 3713، 2012/4/30:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=305670

• عماد جاد (الدكتور)، "إسرائيل والثورة السورية". مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية:

http://acpss.ahramdigital.org.eg/newesdarat.aspx?Archive=18&Serial=878920

• "الغارة الإسرائيلية على سوريا: استقدام حرب أم توريط للغرب؟!". وكالة سما الإخبارية، 2013/2/7:

http://samanews.com/index.php?act=Show&id=150227

• فهمي هويدي، "اللعب على المكشوف في تونس". صحيفة الشرق القطرية، 2013/2/11:

http://www.al-sharq.com/ArticleDetails.aspx?AID=239824&CatID=82&type=articles&Title=%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%B9%D8%A8+%D8%B9%D9%84%D9%89+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B4%D9%88%D9%81+%D9%81%D9%8A+%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3

• "في لقاء شيخ الأزهر والرئيس اللبناني الأسبق أمين الجميل .. الطيّب: الخطر الأكبر الذى يتعرّض له المسيحيون في الشرق ينبع من الاحتلال الإسرائيلي". منتديات قول الحقّ الإسلامية الدعوية، 2012/1/23:

http://www.qawlalhaq.com/showthread.php?t=3404&page=1

• «القاعدة تقاتل في سوريا»، فضائية روسيا اليوم، 2012/2/22؛

http;//Arabic.rt.com/news-all-news/analytics/68756/

• "قراءة تحليلية في الثورات العربية: الدوافع والآفاق"؛ موقع الاتحاد الدولي لنقابات العمّال العرب؛

http://www.icatu56.org/show3.php?page=show_chosen_study.php&main=88

• "كلمة سعد الحريري خلال الاحتفال بإعلان وثيقة تيّار المستقبل»، موقع صدى بيروت، 2012/3/8؛

http://www.echobeirut.com/dimofinf/news.php?action=show&id=2144

• "كلمة الدكتور رمضان عبدالله شلّح، الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، في مهرجان الذكرى الحادية والثلاثين لتأسيس الحركة والسابعة عشرة لاغتيال د. فتحي الشقاقي في غزّة، بتاريخ 2012-10-4"، صحيفة الاستقلال، 4/10/2012؛

http://www.alestqlal.com/ar/index.php?act=Show&id=5033

• ماجد الشيخ، "الدولة والمجتمع قبل الديمقراطية دائماً"، موقع أمجاد العرب؛

http://www.amgadalarab.com/index.php

• ماهر عابد، "الثورة المصرية بين مرحلتين"، وكالة معاً الإخبارية، 2013/1/30؛

http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=560491

• "محلّل لبناني: اتفاق غير معلن بين بوتين وأوباما فوّض الأسد للقضاء على القاعدة في سورية"، موقع أرض كنعان، 2013/1/20؛

http://knspal.net/ar/index.php?ajax=preview&id=5624

• محمّد جليد، "ثورات الربيع العربي وأسئلة الفكر السوسيولوجي"، موقع مغرس، 2011/11/4؛

http://www.maghress.com/ahdathpress/27442

• محمّد حسنين هيكل: «المخابرات الإسرائيلية وراء أزمة سوريا»، موقع أرض كنعان، 2013/1/11؛

http://knspal.net/ar/index.php?ajax=preview&id=5208

• محمّد خريف، "في التّمكّن والإمكان (5)»، مجلّة أفق الثقافية، 2005/6/15؛

http://ofouq.com/today/modules.php?name=News&file=article&sid=2486

• محمّد سليمان الزواوي، "موقف الغرب من الثورات العربية ... رؤيـة سياسية"، صحيفة البيان الإماراتية، العدد 294؛

http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=1641

• محمّد صادق الحسيني، "غُلِبت الروم فأصبح بقاء الأسد محتوم"، وكالة سما الإخبارية، 2012/12/16؛

http://samanews.com/index.php?act=Show&id=145449

• محمّد الطاهري، "عبد الإله بلقزيز: الربيع العربي: فوضى خلّاقة بأيادٍ عربية"، جريدة هسبريس الإليكترونية، 2012/12/6؛

http://hespress.com/orbites/67601.html

• محمّد طيفوري، "إيمان بالثورة .. في انتظار الحرّية"، منبر الحرّية، 2012/8/19؛

http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/6926

• محمد قياتي، «الإرهاب في سوريا»؛

http://anntv.tv/new/ShowSubject.aspx?ID=52071

• محمد نور الدين، "تركيا الأطلسية وزعامة الأمّة الإسلامية"، صحيفة السفير اللبنانية، العدد 12298، 2012/10/2؛

http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionID=2271&ChannelID=54508&ArticleID=177

• محمود عبد الرحيم، «ثورة الياسمين تضلّ الطريق»، صحيفة الخليج، 2013/1/3؛

http://www.alkhaleej.ae/portal/51cf526f-5321-425c-92ae-f7066d794c56.aspx

• محمود عبد الرحيم، "الجحيم السوري يفيض على الجيران"، موقع الحوار المتمدن، 2013/1/12:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=340789&r=0&cid=0&u=&i=0&q=

• مدوّنة محمّد عمر، "تغيير النهج أم تحسينه: من إجماع واشنطن إلى إجماع ما بعد واشنطن"، 2011/12/22:

http://mohammadomar.ammannet.net/?p=168

• "مستشار ساركوزي: أخطأنا جميعاً في الحكم على الربيع العربي الذي فتح الباب أمام الحركات الإسلامية"، وكالة سما الإخبارية، 2013/1/18:

http://samanews.com/index.php?act=Show&id=148298

• مصطفى إنشاصي، "(الربيع العربي) عمّق تبعيتنا واحتلالنا"، موقع Lebanon Debate، 27/8/2012:

http://www.lebanondebate.com/details.aspx?id=94364

• منال محمّد الكندي، "ربيع عربي أم رياح مدمرة تعصف بالعالم العربي"، مدونة سيد أمين، 2012/5/26:

http://albaaselaraby.blogspot.com/2012/05/blog-post_26.html

• مولاي المصطفى البرجاوي، "الإسلاميون والتحدّيات المرتقبة"، مجلّة المختار الإسلامي:

http://islamselect.net/mat/95650

• موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9

• "الموقف الإسرائيلي من الثورة السورية ومستجدّاته"، الدوحة، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012/6/26:

http://www.dohainstitute.org/release/79d8a65c-1c6a-4f6a-a547-daf42f0c1c71

• نارام سرجون، "فارس بلا رأس .. المجهول والمعلوم في حريق الفلّوجة وحمص"، مدوّنة نارام سرجون:

http://serjoonn.blogspot.com/2012/02/blog-post_08.html

• نهى خلف (الدكتور)، "بين مطرقة الاستبداد وسندان النيوليبرالية الغربية: هل يمكن بلورة استراتيجية ثقافية عربية في عصر القلق الأمريكي؟"، القدس العربي، 2012/2/23:

http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today%5C23qpt477.htm&arc=data%5C2012%5C02%5C02-23%5C23qpt477.htm

• هارولد براون، "هل تُرفَع الأيدي عن سورية؟"، موقع الجريدة، 2012/10/10:

http://aljarida.com/2012/10/10/2012561808/

• هاني جودة، "فلسطين في قلب الأزمة السورية"، موقع دنيا الوطن، 2013/1/7:

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2013/01/07/282012.html

• هاني المصري، "الصراع على سوريا: قابِلَةُ إعلانِ الدَّوْحَة"، مركز المعلومات البديلة، 2012/2/16:

http://www.alternativenews.org/arabic/index.php/2010-08-16-09-08-09/2010-08-16-09-13-25/4395-2012-02-16-09-22-39

• وائل نجم، "وثيقة سيّدة الجبل ونداء علماء لبنان في مشهد الربيع العربي»، موقع آفاق، 2011/10/28:

http://www.afaknews.com/ar/Default.asp?ContentID=878&menuID=8

• «واشنطن بوست: سوريا كانت حرباً ضرورية لأمريكا لتجنب كارثة إقليمية»، وكالة سما الإخبارية، 2013/2/15:

http://samanews.com/index.php?act=Show&id=150980

• "وزير الخارجية الليبي يعترف بوجود مقاتلين ليبيين في سوريا"، UPI، 16/2012/3:

http://arabic.upi.com/news/2012/03/16/upi-61841331907189/?spt-mps

- وصفي محمّد عبده (الدكتور). "الخليج العربي إلى أين؟". موقع الركن الأخضر، 2012/12/24:

http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=27010

- ياسر الغرباوي، "الثورات العربية وفخّ الطائفية والانقسام". شبكة ينابيع تربوية. 2012/2/17؛

http://www.yanabeea.net/details.aspx?lasttype=6&pageid=4812

- يوشكا فيشر، "الشرق الأوسط بعد بشّار الأسد". وكالة سما الإخبارية، 2012/9/6:

http://www.samanews.com/index.php?act=Show&id=137193

- http://www.almasryalyoum.com/node/436688.

- Gary Gambill, "Two Cheers for Syrian Islamists", Foreign Policy, 23/8/2012,

http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/08/23/two_cheers_for_syrian_islamists?wp_login_redirect=0

- "Interview between Efraim Halevy and Aaron David Miller", Wilson Center, 24/10/2012.

http://www.wilsoncenter.org/article/interview-between-efraim-halevy-and-aaron-david-miller?utm_source=newsletter&utm_medium=email&utm_campaign=ww_10_26_12

- Jonathan Masters, "Challenges for Syria's Neighbors", Council on Foreign Relations, 26/7/2012.

http://www.cfr.org/syria/challenges-syrias-neighbors/p28745

- Mary Casey, Jennifer Parker, "Egyptian army warns the political crisis could lead to state collapse", Foreign Policy Magazine, 29/1/2013.

http://campaign.r20.constantcontact.com/render?llr=8cautydab&v=001rq5EDlUvnj4PGBZNbtXl9iKSdMJ_GisdePoHNTlznV2-u3bWV-cMTtcAiNtra5bN9_uHVqww7CvybQ0rHOJrQJUbS7OBiUOSOauzb-P7ZdQ33wpLf-g4Tw%3D%3D

•Mary Casey, Jennifer Parker, "Western and Arab countries increase aid to Syrian opposition", Foreign Policy, 28L2L2013.

http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2013/02/28/western_and_arab_countries_step_up_aid_to_syrian_opposition?wp_login_redirect=0

•Roy Roitov, "Israel Buys Croatian Path to Syrian Rebels", Veterans Today, 1L3L2013.

http://www.veteranstoday.com/2013/03/01/israel-buys-croatian-path-to-syrian-rebels/

•"Syria Opposition Leader interview Transcript", The Wall Street Journal, 2/12/2011.
Http.//online.wsj.com/article/SB14240529702038331045770719603842406 68.h/tml

• עפר שלח: "דמוקרטיה זה לא לערבים", מעריב, 2011/2/1;
http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/206/733.html

(عوفر شيلح، "الديمقراطية ليست للعرب"، صحيفة معاريف، 2012/2/1).



المؤلّف في سطور

❖ الاسم: أ.د. أسامة محمّد أبو نحل.

❖ مكان وتاريخ الولادة: غزّة (فلسطين) 1963/2/26.

❖ العمل: أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بقسم التاريخ، كلّية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر-غزّة (فلسطين).

❖ للمؤلّف 4 كتب ونحو 32 بحثاً علمياً محكّماً، منها:

- كتاب (تاريخ فلسطين القديم: بين روايات العهد القديم والدراسات الحديثة).
- كتاب (مسيرة المتغيّرات السياسية وأثرها على سياسات منظمة التحرير الفلسطينية من النشأة إلى أوسلو: قراءة تحليلية).
- كتاب (الدولة الفلسطينية بين الفكرة والواقع العملي).
- يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية.
- الأبعاد التاريخية والسياسية للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.
- المواقف الفلسطينية من إعلان الدولة: أيلول 2011.
- الموقف التفاوضي للرئيس ياسر عرفات في قمّة كامب ديفيد.
- تطوّر الموقف الفلسطيني الرسمي من قضية اللاجئين.
- صعود قوى الإسلام السياسي العربي وأثره على القضية الفلسطينية.

❖ قام بالإشراف على عدّة رسائل علمية (ماجستير ودكتوراه) ناهز عددها الـ(22) رسالة.

❖ عضو في الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

❖ A Member. The Canadian Historical Association.

❖ A Member. The American Historical Association.

❖ A Member & associate fellow of Institute for Middle East studies Canada (IMESC).

